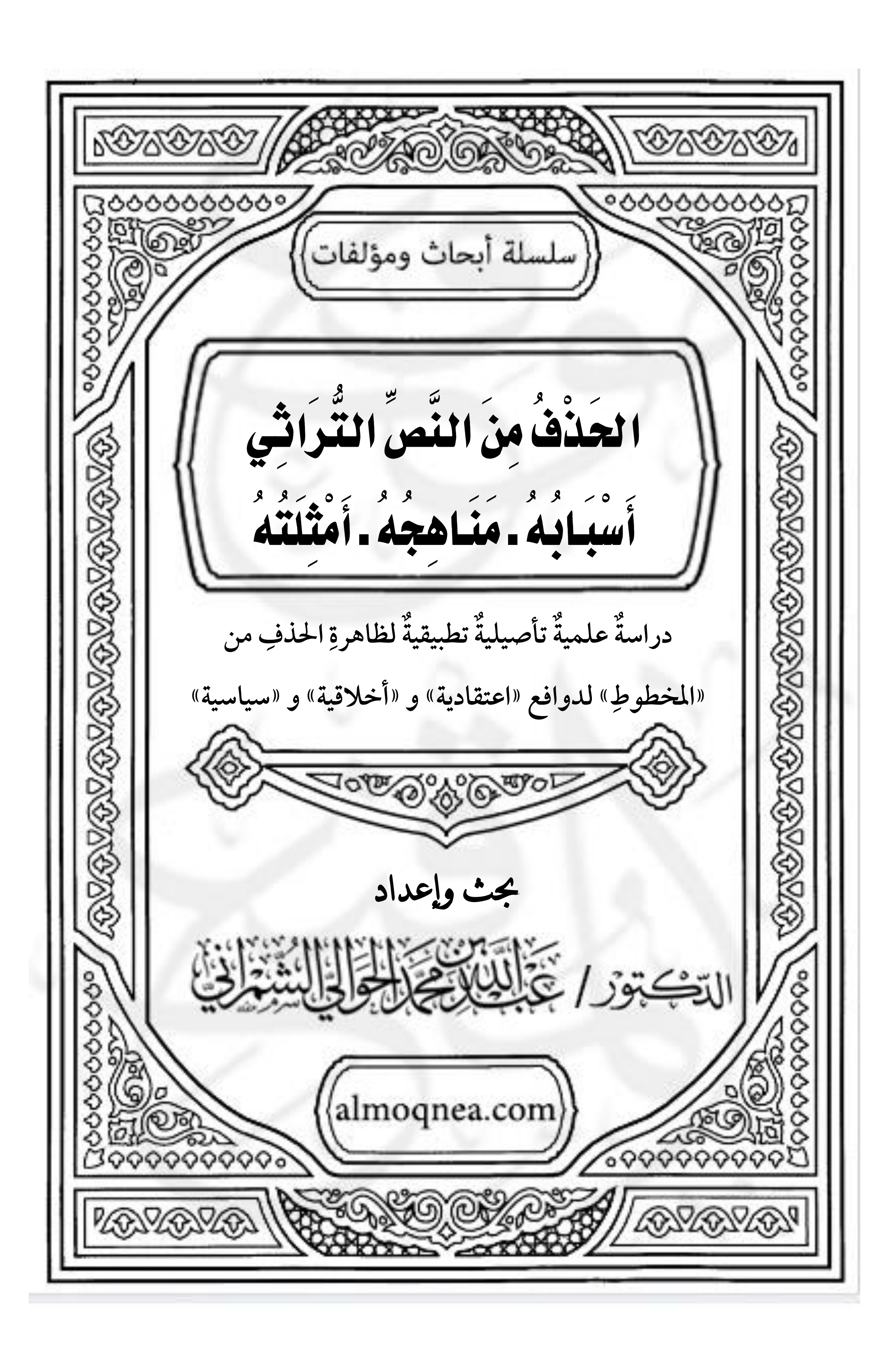
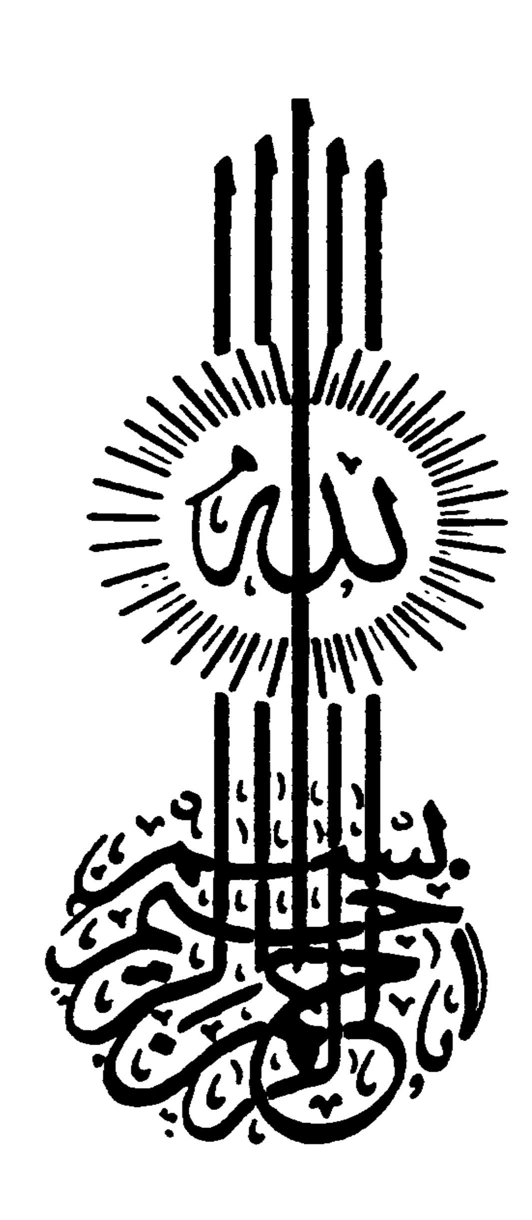


سلسلة أبحاث ومؤلفات
الحَذْفُ مِنَ النَّصِّ التُّرَاثِي
أَسْبَابُهُ. مَنَاهِجُهُ. أَمْثِلَتُهُ
دراسةٌ علميةٌ تأصيليةٌ تطبيقيةٌ لظاهرةِ الحذفِ من
«المخطوطِ» لدوافع «اعتقادية» و «أخلاقية» و «سياسية»
بحث وإعداد
الدكتور/ عبدالله بن محمد الحوالي الشمراني
almoqnea.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئاتِ أعمالِنا، من يهدِه اللهُ، فلا مُضِلَّ لَه، ومنْ يُضْلِلِ، فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله، وحدهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

وبعدُ؛ فهذه دراسةٌ عِلميةٌ، حولَ ظاهرةٍ خطيرةٍ، تتعلَّقُ بالتعاملِ مع كُتبِ «التراث»، وهي تعمُّدُ الحذفِ من «النص التراثي» قبل نشرِه[١]!

فقد يلجأُ النَّاسخُ، أو المُحقِّقُ، أو النَّاشرُ، أو جهةٌ سياديةٌ، إلى حذفِ شيءٍ منَ «المخطوط» قبل طبعِه، ونشرِه، ويكون «المحذوفُ» كلمةً، أو نصًّا، أو فقرةً بأكملِها، أو اسمَ علمٍ، أو أبياتٍ شعريةٍ، مع تفاوتِ الحذفِ في الطول والقصر، بين كتابٍ وآخر.

---

(١) وقد يأتي الحديثُ ـ تبعًا ـ عن مصادرة «النص» بأكملِه، وحجبِه، ومنعِه من التداول.

وبعضُهم يُنبِّهُ على ذلك، وأشدُّهم من لا يُنبِّهُ، فيغشُ النَّاسَ، ويُلبِّسُ عليهم.

ومنهم من يفعلُ ذلك عن حُسنِ نيةٍ، للحفاظِ على صحَّة المُعتقدِ، أو لفُحشِ النَّصِّ المحذوف، واحتوائه على مُجون.

ومنهم من يفعل ذلك بسوءِ نِيَّةٍ، ليُخْفِيَ ما لا يُريدُ أنْ يعرفهُ النَّاس، كسوء مُعتقدِه، واحتوائه على ما يخالِف «الشريعة»، وأصولها «الاعتقادية».

ومنهم من يفعل ذلك بدافع «السياسة الشرعية»، ورعاية «المصلحة».

وهي ظاهرةٌ اختلفتْ فيها وجهات النظر، اختلافًا مُتَبايِنًا، وما كان ينبغي لها أنْ تختلفْ، إلا بحدودٍ يسيرةٍ وضيِّقةٍ، كما سيأتي.

وكنت قد تحدَّثتُ عنها في بعض «المجالس العِلمية»؛ فوجدتُ أنَّ الأمرَ لا يزال يتأرجحُ لدى المختصين بين القبول والرفض، وكلُّ طرفٍ له ما يُؤيِّده.

فمنهُم من يقبل الحذفَ؛ مُستدلاً بـ «الكتاب» و «السُّنة»، وبقاعدة «إبراء الذِّمة»، وبمراعاة «المصلحة».

ومنهم من يرفضه؛ مُرتكزًا على قاعدة «الأمانة العلمية»، وهي مُعتبرةٌ شرعًا.

ومنهم من لا يزالُ الأمرُ لديه عائمًا، فليس هو مع هؤلاء، ولا مع أولئك.

وحيثُ أني قد قُمتُ ـ مُنذ سنواتٍ ـ بدارسةٍ مُفصَّلةٍ لهذه الظاهرة، ضمن

كتابي: «نظراتٌ في تحقيق التُّراث»[1]؛ فقد رأيتُ سلخَ الفصلَ المعني بهذه الدِّراسة، وإفرادُه ـ كما هو ـ بكتابٍ مُستقلٍّ، ولاسيما أنَّه مُتهيِّئٌ لذلك، بعد تعديلِ ما يلزم تعديله، لتحوِّله من فصلٍ ضمن كتابٍ، إلى كتابٍ برأسِه.

وكان شرطي في هذا الفصل؛ هو ظاهرةُ الحذفِ، ضمنَ أعمالِ التحقيقِ، والنَّشرِ، لـ «كتب التراث»، ونقدُها، ولكن قد تدخلُ ـ تبعًا لا أصلاً ـ أعمال التأليف، لإثراء الموضوع.

ولي عملٌ سابقٌ وثيقِ الصِّلةِ بهذا العمل؛ وهو كتابُ: «نقد طبعات مختار الصحاح والمصباح المنير»؛ وهو من أقوى الأمثلة على مناهج المُحقِّقين والناشرين، في الحذف من «النص التراثي»، لدوافع أخلاقيَّة وتربويَّة.

---

(١) وهو المعروف قديمًا باسم: «مزالق في التحقيق»، والمُتداول منه عبر «الإنترنت»، نسخةٌ مُصغَّرة، حقيقتُها جمعٌ لنص بعض «المقالات»، دون أذن مني، مع أنَّها مختصرةٌ جدًّا من أصل الكتاب.

وقد قام الجامع لها ـ عفا الله عنه ـ بوضعِ عنوانٍ لها من كيسِه، وسمَّى فيه أحدَ النَّاسِ، دونَ إذنٍ مني، ولم أرضَه والله، فهو طالبُ عِلمٍ، وله جهودٌ في نشر «السُّنَّة»، وإنْ اختلفتُ معه.

وقد سُئلتُ ـ كثيرًا ـ عن طبع هذا الكتاب، وهو عندي مُكتملٌ من سنين، مصفوفٌ ومُراجعٌ، بمقدمتِه، ومضمونِه، وخاتمتِه، وفهارسِه، ويقع في ألفِ صفحةٍ، وصياغتُه نفسُها صياغة هذا البحثِ، الذي تراه بين عينيك، وما هذا إلا قطعةٌ من ذاك، وابنٌ له.

ولكن تردَّدتُ كثيرًا ـ ولا أزال ـ في طبعِه، لما فيه أُمورٍ قد تُوقِعُ الحرجَ بإخوانٍ لي من المُحقِّقين، والناشرين، من غيرِ قصدٍ مني، وبعضُهم تُوفِّي، كما ستراه في هذ النسخةِ المُصغَّرة منه.

وهو منشورٌ على الإنترنت، ونسخته الأخيرة، فيها زياداتٌ كثيرةٌ.

[ظاهرةٌ أُخرى تستحق الدراسة]:

قبل الختام؛ أُشير إلى وجودِ ظاهرةٍ أُخرى، من ظواهر الاعتداء على «النَّصِّ التُّراثي»، لا تقلُّ خطورةً عن ظاهرةِ الحذف منه، وهي ظاهرة تحريفه لفظًا، أو معنى (بالتعليق عليه، لتحريف مُراد المُؤلِّف).

وهي ـ أيضًا ـ مشمولةٌ بالدِّراسة في الكتابِ الأصل «نظراتٌ في تحقيق التراث»، في فصلٍ كبيرٍ يخصُّها، ولعلِّي أفرِدُها ـ قريبًا ـ بإذن الله ﷻ، كما فعلتُ بظاهرة «الحذف»، ولاسيما أنَّه فصلٌ شاملٌ للموضوع، ومُتهيِّئٌ ليكون كتابًا مُستقلاً، مُكتملَ الأركانِ، كهذا الذي تراه بين يديك.

أسألُ اللهَ ﷻ أنْ أكون قد وُفِّقْت فيما عملت، وأنْ يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، آمين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبد الله بن محمد الحوالي الشمراني

www.Almoqnea.com
twitter:@Shamrani45
Email: Shamrani45@Hotmail.com

* * * *

خِطَّةُ البَحْثِ

بعد نزع الفصل المختص بـ «الحذف من النص التراثي» من الكتاب الأصل «نظرات في تحقيق التراث»؛ رأيتُ جعلَه على ثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

ـ مقدمة.

ـ خطة البحث.

ـ المبحث الأول: أسباب الحذف من «النص التراثي»، وفيه تمهيدٌ، وخمسة مطالب.

ـ المطلب الأول: عدم القُدرة على قراءة «النص التراثي».

ـ المطلب الثاني: عدم القناعة بأهمية «النص التراثي».

ـ المطلب الثالث: مخالفة «النص التراثي» للمُعْتقد.

ـ المطلب الرابع: مخالفة «النص التراثي» للذوق والأدب.

ـ المطلب الخامس: احتواء «النص التراثي» على ما يُخالف السياسة.

ـ المبحث الثاني: مناهج الحذف من «النص التراثي»، وفيه تمهيدٌ، وأربعة مطالب.

ـ المطلب الأول: عدم الحذف للأمانة العلمية.

ـ المطلب الثاني: وجوب الحذف إبراء للذمة، ومراعاة للمصلحة.

ـ المطلب الثالث: تهذيبها وتنقيحها مما فيها.

ـ المطلب الرَّابع: مُناقشة مناهج الحذف من «النص التراثي».

ـ المبحث الثالث: أمثلة الحذف من «النص التراثي»، وفيه ثلاثةُ مطالب.

ـ المطلب الأول: الحذف من «النص التراثي» لدوافع اعتقادية.

ـ المطلب الثاني: الحذف من «النص التراثي» لدوافع أخلاقية.

ـ المطلب الثالث: الحذف من «النص التراثي» لدوافع سياسية.

ـ الخاتمة، وخلاصة البحث، ونتائجه.

ـ قائمة المصار والمراجع.

ـ فهرس الموضوعات والفوائد.

* * * *

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

أَسْبَابُ الحَذْفِ مِنَ «النَّصِّ التُّرَاثِي»

[التَّمْهِيدُ]

رأيتُ ـ بعد استقراءٍ ـ أنَّ للحذفِ منَ «المخطوطِ» أسبابًا عدة؛ منها ما يرجعُ إلى جهلِ النَّاسِخِ، أو المُحقِّقِ، أو النَّاشرِ، بالمكتوبِ، أو بأهميتِه، ومنها ما يكون عن قصدٍ وعمدٍ لإخفاء معلومة، لدوافع: اعتقادية، أو أخلاقية، أو سياسية.

ورأيتُ جعلَها على أربعةِ أسبابٍ، موزعة على أربعةِ مطالب، اثنان منها ـ الأول والثاني ـ خارجان عن دراستِنا، لذا لن تشملهما الدراسة التطبيقية، ولكني سأذكرهما للفائدة؛ وهذه الأسباب هي:

ـ **السبب الأول**: عدمُ القُدرةِ على قِراءةِ «النَّص التراثي».

ـ **السبب الثاني**: عدمُ القناعةِ بأهميَّة «النص التراثي».

ـ **السبب الثالث**: مخالفةُ «النص التراثي» للمُعْتقد.

ـ **السبب الرابع**: مخالفةُ «النص التراثي» للذوق والأدب.

ـ **السبب الخامس**: احتواءُ «النص التراثي» على ما يُخالفُ السياسة.

* * * *

المَطْلَبُ الأَوَّلُ
[عَدَمُ القُدْرَةِ عَلَى قِرَاءَةِ «النَّصِّ التُّرَاثِي»]

الحذفُ منَ «النَّص التراثي»، لسوءِ فهمِه، أو لعدم القدرة على قراءته، ظاهرةٌ موجودةٌ اليوم، يفعلُها جهلةُ المُحقِّقين، ومَن لا يملكون خِبرةً كافية في التَّعامل مع «المخطوط»، وفي عملِهم غشٌّ للعِلم، وخِداعٌ لطلبتِه، وهذا الفِعل يُسقط عدالتَهم في التحقيق.

والصَّوابُ في مثل ذلك؛ أنَّ المُحقِّق الحاذق، إذا واجهتْه كلمةٌ لم يستطعْ قِراءتها بوجهٍ صحيحٍ، يضعُ نُقطًا بين معقوفتين هكذا [...]، للإشارة إلى حذفِ شيءٍ منَ «المخطوط»، ثم يُنبِّه في الهامش إلى قَدْرِ المحذوف، وأنَّ سببَ حذفِه عدمُ استطاعتِه قراءتِه لرَداءة الخَطِّ مثلاً.

وعليه ـ إنْ استطاع ـ كتابة رسمٍ مقاربٍ لما تمَّ حذفِه.

وقيَّدتُ بـ (المُحقِّق الحاذِق)؛ لأنَّ غيرَه يجب ألا يمسَّ «مخطوطًا» على وجه القِراءة والتحقيق، لأنَّه إنْ فعل أتى بالعجائب، كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ ت (٨٥٢هـ):

(إِذَا تَكَلَّمَ المَرْءُ فِي غَيْرِ فَنِّهِ؛ أَتَى بِهَذِهِ العَجَائِبِ)[1] ا.هـ

---

(١) «فتح الباري» (٣/ ٥٨٤).

وأمثلةُ هذا كثيرةٌ، في الطبعات الرديئة لـ «الكتب التراثية»، واشتهر به أشخاصٌ، ودورُ نشرٍ معروفةٍ، ووقفتُ عليه ـ وغيري ـ كثيرًا، فأغنى عن ذِكر مثالِه.

* * * *

المَطْلَبُ الثَّاني

[عَدَمُ القَنَاعَةِ بِأَهَمِّيَّةِ «النَّصِّ التُّرَاثِي»]

يحدثُ هذا ـ غالبًا ـ في موضعَين من «المخطوط»:

الموضع الأول: آخر المخطوط، وما فيه من «سماعاتٍ»، أو بيانات النسخ؛ كـ: اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، أو أي بياناتٍ أُخرى، أو مسائل عِلمية مُلحقة.

الموضع الثاني: ما في هوامش المخطوط، من «إلحاقاتٍ»، أو تعليقاتٍ في هوامشه.

فيرى المُحقِّق أنَّه لا قيمةَ لمثلِ هذا الكلام، وأنَّه خارجٌ عنِ النَّصِّ المخطوط، المطلوب تحقيقه، وإخراجه.

وأمثلةُ هذا كثيرةٌ جدًّا، في مطبوعات الكتب التراثية، وبعضُها ـ مع الأسف ـ «رسائل علمية»، في جامعاتٍ معروفةٍ، ويرون أنَّ هذه «السَّماعات»، والذيول والإلحاقات، والتعليقات، والمسائل، ليس ذاتَ صلةٍ بالكتاب.

وأحيانًا يقوم مُحقِّقٌ قديمٌ بإثباتِها لفائدتِها، ثم يأتي مُحقِّقٌ جديدٌ ـ أو سارقٌ للتحقيق القديم ـ فيُخرج الكتاب مرةً أُخرى، فيحذفُها، لعدم صلتِها بالكتاب.

ومن مارس قِراءة «المخطوطات»، ونسخِها، ونظر في هذا المواد التي تُحذف؛ لتألَّمَ لضياع معارف علمية كثيرة.

فمن خلال «السَّماعات» نجدُ تراجم لعُلماء، أو إشارةً عنهم، في حين أنَّ كتب التراجم ضنَّت بخبرٍ عنهم، وفيها بيان لشيوخِهم وتلاميذهم، كما أنَّها لا تخلوا ـ

غالبًا ـ من ذكر تاريخ السَّماع، وبه يُعلم حياة الشيخ في ذلك التاريخ.

كما أنَّ بعض النُّساخ عُلماء، ويُعلم بذلك نفاسة النُّسخة.

أمَّا ما في هوامش «المخطوط» من بيانات القِراءة، والعرض، والمقابلة، والاستدراك، وشرح الغريب، وبيان المُراد... فحدِّث عن ذلك ولا حرج، وتتأكد الأهمية حين يكون كُلُّ ذلك بقلمِ المؤلف نفسِه، وربما تكون جزء من النص، استدرك ـ لاحقًا ـ على هامشِه.

وكذلك ما يلحق «المخطوط» من فوائد أو مسائل؛ فهي إنْ لم تخرج ـ مطبوعةً ـ مع «المخطوط»؛ فإنَّه لن يُلتفت إليها بعد ذلك.

ولكن يبقى تقديرُ أهمية كُلِّ ذلك، راجعٌ للمُحقِّقِ، ونظرِه، وهذا يختلفُ من مُحقِّق لآخر.

وسأضِربُ لما قلتُ مثالين:

(١) كتاب «الرد الوافر»[1] لابن ناصر الدين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

طُبع الكتاب قديمًا، ووَجدَ مُحقِّقه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ مخطوطاتِ الكتابَ، تحتوي على مجموعةٍ من الوثائق العلمية، وهي ما بين «تقريظٍ» للكتابِ، و «إجازةٍ عِلميةٍ»، وإثباتٍ لـ «مجلسِ سماعٍ»، وسؤالٍ وجوابِه، وفائدةٍ علميةٍ في «الجرح والتعديل»، وقصيدةٍ.

---

(١) «الرد الوافر على من زعم بانَّ من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر»؛ لابن ناصر الدين الدمشقي ت (٨٤٢هـ)؛ ت. زهير الشاوش.

وكثيرٌ منها مُتعلِّقٌ بموضوع الكتاب، وقليلٌ منها ـ على أهميتِه ـ لا صلةَ له بالكتاب، ويسيرٌ جدًا ـ منها ـ من غير نُسخِ الكتاب.

فخاف المُحقِّق ضياعَها، فقام بجعلِها مُلحقةً، بآخر طبعتِه للكتاب، بعد قراءةِ نصِّها، والتعليقِ عليها، وأخذَ مجموعُ نصِّها (٦٠) صفحة من الكتاب المُحقَّق.

ومن اطلع عليها؛ علم أهمية لواحِق النُّسخ الخطية، وذيولها.

والكتابُ إلى اليوم ليس له طبعةٌ أُخرى[1]، وأنا على يقينٍ، بأنَّه لو تمَّ تحقيقُه مرَّةً أُخرى، لقال المُحقِّق الجديد ـ كما قال غيره في نماذج سابقة ـ:

(وقد وجدتُ المُحقِّق السابق، قد أَقحم في تحقيقِه للنَّصِّ، أوراقًا رآها مُلحقةً بالمخطوط؛ فرأيتُ حذفها، لأنَّها ليست من نصِّ الكتاب الأصل، بل ملحقةٌ به، وهي محفوظةٌ في أُصولِها، ومن أرادها بحثَ عنها في المخطوطة).

قلتُ: وهذه منهجٌ عِلميٌّ قائمٌ، وله من يؤيده.

(٢) كتاب «أنيس الفُقهاء»[2] للقونوي رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَجدَ مُحققُ الكتابِ، بذيل بعض النُّسخ الخطية، المُعتمدة في التحقيق، ورقاتٍ بها «مسألةٌ»، ثم «ذيلٌ».

---

(١) أقصدُ لاحقةً على هذا الطبعة المُحقَّقة، وإلا فهو مطبوعٌ قبلها، لدى «مطبعة كردستان العلمية»، سنة (١٣٢٩هـ).

(٢) «أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء»؛ لقاسم القونوي ت (٩٧٨هـ)؛ ت. د. أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي.

أمَّا «المسألة»؛ فهي مسألةٌ غريبةٌ عن الكتابِ، ومحتواه، وصياغتُها مخالفةٌ لمنهج المصنف؛ وهي: (مسألة تشُّفع الحنفي)!

ونُقِل فيها حُكمُ الفقيه، القاضي: الحسن المَاتُرِيدي ت (ق ٥هـ)[١]:

(أَنَّـهُ يُعَـزَّرُ أَشَـدَّ التَّعْزِيـرِ؛ حَتَّـى يَـتْرُكَ المَـذْهَبَ الـرَّدِي، وَيَرجِـعَ إِلَى المَـذْهَبِ السَّدِيدِ).

قلتُ: هذه عبارةٌ ساقطةٌ، شرعًا وذوقًا؛ ومـن يَنظـر إلى الكتـاب مـن أوَّلـه إلى آخرِه، ويَرى نَفَسَ مُؤلِّفه فيه، وطريقتَـه، ومنهجَـه، وأدبَـه مـع العُلـماءِ، وحكايتَـه للخلافِ في أكثر من موضعٍ = لا يَشكُّ في أنَّ هذه الآفـةَ مـن إقحـامِ النُّسَّـاخِ، ولم تَردُ في كُلِّ النُّسخِ، وليس لها صلةٌ بالكتابِ، ولا بمضوعِه.

وقد أجادَ مُحقِّقُ الكتابِ، وأفادَ، بمناقشةِ هذه المسألة، ورجَّح كونها من إقحامِ النُّساخِ، وفُضولاتِ المتنطِّعين، مُستدلاً ببعضِ القرائن القويـة، منهـا بعـضُ مـا ذكرتُه[٢].

---

(١) فقيهٌ حنفي، أحدُ منِ انتهت إليهم رئاسة المذهب في زمانِه، وكان من جُملةِ من يُعدُّ اتفاقُهم على الفتوى، مُعتبرًا، فلا يُنظر إلى من خالفهم.

لـه إشـارة يسـيرةٌ في: «الجـواهر المضـية» (٤/ ٣٠٧)، و «الفوائـد البهيـة» (ص ٦٥)، وتُنظـر المخطوطات: «الطبقات السنية»، و «أعلام الأخيار»، ومختصره: «الكتائب»، وفي بعض المصادر (الحسين).

(٢) «أنيس الفقهاء» (ص ٣٠٤ ـ ٣٠٩).

ومع قناعةِ المُحقِّق، بأنَّ هذه المسألة ليستْ منَ المُصنِّفِ، بل مُلحقةٌ على الكتابِ، مِن قِبلِ بعضِ النُّساخِ، إلا أنَّه أوردَها للفائدةِ، معَ التعليقِ عليها.

أمَّا «الذيل»؛ فهو داخلٌ في موضوع الكتاب، وفيه التعريف بعض «الرموز» العلمية، للأعلام في «المذهب الحنفي»، وبعض المصطلحات، التي لها علاقة بالكتاب؛ ومنها:

الشَّيخان، الطَّرفان، الآخران، الحنيف، الفقه، الفقيه، الشريعة، المشروعات، مع ترجمة يسيرة للإمام الشافعي رضي الله عنه.

* * * *

المَطْلَبُ الثَّالِثُ
[مُخَالَفَةُ «النَّصِّ التُّرَاثِي» للمُعْتَقَدِ]

قد يتضمَّنُ نَصُّ «المخطوطِ» عبارةٍ أو كلمةٍ، لا تتوافقُ مع عقيدةٍ، أو منهجِ المُحقِّق، أو النَّاشر، فيعمدُ إلى حذفِها، بحُسنِ قصدٍ، باسم الدِّفاع عن «عقيدة السَّلف»، أو بسوء قصدٍ، للدفاع عن «مُعتقدِ المُحقِّق» أيًّا كان.

وقد يُشير المُحقِّق إلى ذلك، وقد لا يُشير، والثاني أشدُّ؛ لأنَّ فيه إخفاءً لدليلٍ على «عقيدة» المُصنِّف، أو منهجِه، ويُغني عن ذلك التعليقُ على موضعِ الخلل في الهامش، مع إبقاء «النص» كما هو.

إنَّ ممارسةَ هذا الفعل ـ ولو كانَ فعلَه المُحقِّق تعبُّدًا، وعن حُسن نيةٍ ـ إلا أنَّه يجعلُ أعمالَه لا تحظى بالثِّقةِ لدى طُلاب العِلم، بل قد يفتحُ هذا الفِعلُ عليه بابًا، من خلاله يطعنُ النَّاسُ فيه، وفي أعمالِ العِلمية، ويطرحون عنها الثقة، وربما نسبوا هذا النوع منَ الحذف إلى «عقيدته»، وأنَّ من سمات أصحابِها «العبثَ بالتراث»... وقد قيل!

ولا يُقبل قولُه: (إنَّ هذا مخالفٌ لـ «اعتقاد السَّلف»، وفي نشرِ مثل هذا، دعوةٌ للبدعة، فلزم حذفها...)

نحنُ نُقدِّرُ له نيَّته الحسنة، وغيرتَه على «اعتقاد السَّلف»؛ ولكن «ما هكذا يا سعد تورد الأبل».

ومما يدخلُ في باب «المُعتقدِ» أيضًا:

اعتقادُ عِصمةِ الأنبياء عليهم السلام، وأنَّهم صفوةُ الخَلْقِ، وأكرمهُم على الله عز وجل، وتنزيهُم مما لا يليقُ بمقامِ النُّبوةِ[١]، وعدالةُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم، وعُلو مَنزلتِهم، وتحريمُ الاستهزاءِ بهم، وكونُهم غيرُ معصومين.

واعتقادُ عدمِ عصمة الأنبياءِ في باب الصَّغائر، وعدمِ عصمةِ الصحابةِ رضي الله عنهم؛ لا يعني تناقلُ أخبارٍ تُنقصِ من قدرِ آحادِهم، حتَّى ولو صحَّت، وما لم يصح من باب أولى.

وهذا الأمر قد أخلَّتْ به بعضُ كُتبِ الأدبِ، ومنها كتب «المُحاضرات»[٢].

* * * *

---

(١) عِصمتُهم فيما يتعلَّق بتحمُّل «الرِّسالة»، وتبليغِ «الدِّين»، وعدمِ فِعلِ «الكبائرِ»، أمَّا «الصَّغائرُ» فمحلُّ خلافٍ، ومَن نفاها استدلَّ بأدلةٍ منها: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١﴾ [طه]، وعلى القولِ بوقوعِها منهم؛ فإنَّهم لا يُقَرُّون عليها، بل يَرِدُهم تنبيهٌ إلَهيٌّ، أو عِتابٌ ربانيٌّ، فيتوبوا ويستغفروا.

ويخرج مما سبق (في باب العصمة)، ما يحدثُ لهم من خطأٍ في أمورِ «الدُّنيا»، وتدبيرِها، وما ذاكَ من الله جل جلاله، إلا لبيان أنَّهم «بشرٌ» كسائر البشرِ، فلا يُعظَّمونَ فوق قَدْرِ «النُّبوةِ».

على أنَّ الأصلَ فيهم ـ في أمور الدنيا ـ هو أنَّ الله تعالى قد منحَهم: التوفيقَ، والسَّدادَ، وتمامَ البصيرةِ، والحِكمةَ، والحِنْكَةَ، ورجاحةَ العقلِ، أكثرَ مما منحه مَن بُعِثُوا إليهم.

(٢) سيأتي مزيدُ بيانٍ، حول هذه المسألة الأخيرة، في المطلب الآتي.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ
[مُخَالَفَةُ «النَّصِّ التُّرَاثِي» لِلذَّوْقِ وَالأَدَبِ]

قد يتضمَّنُ النَّص الخطِّي عباراتٍ، أو كلماتٍ، تُخالف الأخلاق الإسلامية، والآدابِ العامَّة، ولا تتناسبُ مع الذَّوقِ، وتكونُ خادِشةً للحياءِ.

ويُوجد هذا في كثيرٍ من كتب «الأدب» و «الشِّعر»، ومنها كُتب:

١ ـ «الاختيارات»[1].

---

(١) تقومُ فكرتُها على جمع مجموعةٍ من الأشعار، وفق ذائقةِ الجامِع، وعقلِه، وحفظِه، وسعة اطلاعِه، لذا قيل ـ كما في «وفيات الأعيان» (٦/ ٧٨) ـ: (اخْتِيَارُ الرَّجُلِ مِنْ وُفُورِ عَقْلِهِ). وقيل: (شِعْرُ الرَّجُلِ قِطْعَةٌ مِنْ كَلَامِهِ...، وَاخْتِيَارُهُ قِطْعَةٌ مِنْ عِلْمِهِ).

وقد تصدَّى لهذا الباب كبار الأُدباء؛ كـ: المُفضَّل (١٦٨هـ) في «المُفَضَّليات»، وابن المُنَجِّم ت (٢٨٨هـ) في «البارع»، والثعالبي ت (٤٢٩هـ) في «يتيمة الدهر»، والبَاخَرْزي ت (٤٦٧هـ) في «دمية القصر»، والحَظِيري ت (٥٦٨هـ) في «زينة الدهر»، وابن العِماد ت (٥٩٧هـ) في «خريدة القَصْر»، وسيأتي ذكرُها في هذا الكتاب (ص ١٥٩، ١٧٨).

وتباينتْ مناهجُ أصحابِ هذا النوعِ منَ التأليفِ؛ فمنهُم منِ اختارَ بإطلاقٍ، ومنهم منِ اختارَ وفقَ حُدودٍ مُعينةٍ، كـ: شُعراء إقليمٍ مُعين، أو شعراء عصره، ومنهم من اختار وفق موضوعاتٍ مُحدَّدةٍ، ومنهم من ترجم للشُّعراء، ومنهم من اكتفى بما اختارَه، منسوبًا إلى صاحبِه.

⇦

٢ ـ و «المُحاضرة»[1].

= ــــــــــــــــــ

وبعضُها ـ من نفاستِها، ومن جمال ذائقة جامِعها ـ تُغنيك عن دواوينَ كثيرةٍ، منها دواوين مَن ذُكِرُوا فيها، لحلاوة ما اختاره، وروعة ما قنصوه. يقول ابن خَلِّكان في «وفيات الأعيان» (٦/ ٧٨) عن كتاب «البارع» لابن المُنَجِّم:

(وَبِالجُمْلَةِ فَإِنَّهَ مِنَ الكُتُبِ النَّفِيسَةِ؛ فَإِنَّهُ يُغْنِي عَنْ دَوَاوِينِ الجَمَاعَةِ الَّلذِّينَ ذَكَرَهُمْ، فَإِنَّهُ مَخَّضَ أَشْعَارَهُمْ، وَأَثْبَتَ مِنْهَا زُبْدَتَهَا، وَتَرَكَ زَبَدَتْهَا) ا.هـ

(١) «فن المُحاضرة»؛ هو: علمٌ قائمٌ بذاتِه، وكُتبُ هذا الفنِّ مختاراتٌ ونوادرٌ، وتراجمٌ وأخبارٌ، ومِلَحٌ ولطائفٌ؛ أدبيةٌ، وشِعريةٌ، وتاريخيةٌ، وعِلميةٌ، وشرعيةٌ، ويَقِلُّ فيها الأخير، وهي مليئةٌ بالقِصص، والغرائبِ، والعجائبِ، وفيها ما يخدش الحياء، وما يفسق به قائله، وربما كَفرَ قائلُه، ومُعتقِدُه من باب أولى.

يقول طاش كبرى زادة في: «مفتاح السعادة» (١/ ٢٠٨ ـ ٢١٦):

(«علم المحاضرة»؛ **هو**: علمٌ يحصلُ منه مَلكة إيرادِ كلامٍ للغيرِ، مناسبٌ للمقامِ من جِهةِ معانيه الوضعيَّةِ، أو من جِهةِ تركيبةِ الخاص؛ **وغرضُه**: تحصيلُ تلك المَلكة. **وفائدتُه**: الاحترازُ عنِ الخطأِ، في تطبيقِ كلامٍ منقولٍ عنِ الغيرِ، على ما يقتضيه مقامُ التَّخاطُبِ، من جِهةِ معانيها الأصليةِ، ومن جِهةِ خُصوصِ ذاتِ التَّركيبِ نفسِه.

والفرُق بينَه وبينَ «عِلمِ المعاني»:

أنَّ المعاني تَطبيقُ المُتكلِّم كلامه على مُقتضى الحالِ، وكلامِ الغيرِ على خواصّ لائقةٍ بحالِه.

والمحاضراتُ: استعمالُ كلامِ البُلغاءِ، أثناء الكلامِ، في محلٍّ مناسبٍ له، على طريقِ الحكاية.

وموضوعُه، وغايتُه، وغرضُه، ومباديه؛ ظاهرةٌ للمتدبِّر.

ومنَ الكتب المُصنَّفةِ فيه:

⇦

٣ ـ و «الدَّوَاوين».

٤ ـ والكتب التي تُعنى بأخبارٍ فئاتٍ من الناس؛ كـ: الظُّرفاءِ، والحمقى والمُغفَّلِين، والبُخَلاء، والماجِنينَ، وأصحابِ الغِناءِ، واللَّهوِ، والهوى، ومجالسِ الخُلفاءِ.

وهي كُتبُ أدبي عربيٍّ، مطبوعةٌ، ومتداولةٌ، ويعرفُها الناسُ، وتجدُ فيها ما يتعلَّق بالخَمْرِ، ووصفِها، وشُربِها، واستحسانِها، ووصفِ النِّساء، والجواري، والتعلّق بهن، ومعاشرتِهن، بل يصلُ الأمرُ إلى أخبارِ الغِلْمان، واللّاطة، وغيرِ ذلك من فجورٍ، والعياذ بالله.

والعجيبُ في أمرِها، أنَّ فيها منَ النفائسِ ما لا يُوجد في غيرِها، كبيتٍ شعريٍّ قيل في عصر الاحتجاج، ويُستشهدُ به في اللغة والإعراب، أو بيانٌ غريبٍ، أو ترجمةٍ لعالمٍ، أو قِصَّةٍ لها أثرٌ في سيرتِه، أو نسبةِ مُصنَّفٍ له، والكلامِ عليه، وغيرِ ذلك منَ المِلَح واللطائف الكثيرة، مما لا تجده في غير هذا النوع من الكتب.

وفيها قصصٌ يؤولُ معناها إلى جرحِ الصَّحابة ﷺ، وعُلماءِ الأمة، وقُضاتِها، والزُّهاد، وصالِحي الخُلفاء، وتصوير بعضِهم على أنَّهم ما بين مُغفَّلٍ، أو جاهلٍ،

=

«ربيع الأبرار» للزمخشري، و «فنون المحاضرة» للراغب، و «التذكرة الحمدونية» لأبي المعالي، و «العقد الفريد» لابن عبد ربه، وهو منَ الكتب الممتعة حوى من كلِّ شيءٍ، و «الأغاني» للأصفهاني، و «حياة الحيوان» للدميري، و «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حَيَّان) ا.هـ مختصرًا. وعنه القنوجي في: «أبجد العلوم» (٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨١).

أو أحمقٍ، وإظهارهُم بمظهرِ الفِسْقِ، أو مُفرطٍ في الشَّهوة، لدرجة تقديمها على الدِّين، والعياذُ بالله، وفي بعضِ قصصِها استهزاءٌ بالدِّين، وبشعائرِه، وفيها من أدبِ وشِعرِ المُجونِ وأهلِه الكثيرُ.

وهي تتفاوتُ في ذلكَ تفاوتًا كبيرًا، والمرادُ هُنا ما غلبَ عليه الفِسقُ والمجونُ.

ويدخلُ في الباب كُتب تعليم «البَاءَةِ»، التي تعتمدُ على الكلامِ الصريحِ، والوصفِ القبيحِ، والفِعلِ المُحرَّم، مما لا يجهله عامَّة الناس، وفيها منَ القصصِ، والشِّعر، والغرائب، والتوصيف، ما تسقط به مروءةُ قائلِه، وتُردُّ به شهادته.

وللأسف هذا النوع من الكتب منتشرٌ، ومتداولٌ بين الشباب.

ولولا أنني أخشى أنْ أتسبَّبَ في الدلالة عليها، وإذاعة خبرِها، وإلا لذكرتُ أسماءَ بعضِها مما طُبع ونُشر، وتداولها الشباب، وولِع بها بعضُ أصحابِ المراهقةِ المتأخرة (منَ الكِبار)، بحجة الاستعانة بها على «البَاءَةِ»! وهي معروفةٌ.

ومع ما فيها من فُحشٍ ومُجونٍ، إلا أنَّك تجدُ بعضَ أهل العِلمِ والفضلِ، لهم ولعٌ بها، لما فيها من سَلْوةٍ، ونُزهةٍ أدبيةٍ، مع ما فيها.

[دِفَاعٌ عَنْ فَنٍّ، بِلِسَانِ أَصْحَابِهِ]:

من أكثر ما يُقال عن هذا النوع منَ التأليف، كيف يَسمحُ المُصنِّفُ لنفسِه، بجمع هذه المواد الأدبية المُخِلَّة، ويرضى لنفسِه بأنْ تكون في كتابٍ من تأليفه؟!

ومن خلال سبري لكتب الأدب التُّراثية؛ رأيتُ أنَّ هذا النوع من التأليف، لم يكن محلَّ إشكالٍ عندهم، حتَّى عند جماعةٍ من علماء الشريعة، ممن عُرِفوا بعلم

التفسير والحديث، بل كان فنًّا مألوفًا، يكتبون فيه، ويتسامرون ببعضِ أخبارِه، على سبيل التَّفَكُّه، والمُزاح، والطَّرافة.

مع أنَّ بعضَ مُؤلِّفيها استشعروا ما فيها من حرجٍ، وما قد يَلحقُهم من عَتبٍ؛ فاعتذرُوا لأنفسِهم في كُتُبِهم، وهذا يدلُّ على إحساسِهم بأنَّ ما يَقومُون بجمعِه وسردِه، سيُشكِّل ثغرةً عليهم، في أعينِ أهلِ الدِّيانة، والورَع.

لذا قاموا بالذبِّ عن أنْفُسِهم، وبيانِ حجتِهم، ودافعوا عن هذا المسلك بالدَّليلِ، والتعليلِ، بل كان لبعضِهم مقولاتٍ، فيها شِدَّةٌ على من انتقدَ هذا النوع من التأليف، ولاسيما المُتدَيِّنين، وسمّوهم بالمُتزَمِّتين، ووصفوهم بأنَّهم يتصنَّعون النُّسك والتَّقَشُّف، وليس معهم منَ النُّبلِ والوقارِ، إلا بقدر هذا التَّصنُّع!

ومنهم: الجاحظ، وابن قتيبة، وأبو هلال العسكري، والثعالبي؛ وسأذكر بعضَ مقالاتِهم؛ لأكون مُنصفًا في بيان رأْيِهم على لسانِهم، وما استندوا عليه.

وقبل الشروع في ذلك؛ اعتذر لأعين القُرَّاءِ على بعضِ ما ورد في كلامِهم؛ فلم استسغْ تهذيبَه منه، لأني في مَعْرِض طرحِه، ومناقشتِه!

(١) العلامة: أبو عثمان الجاحظ ت (٢٥٥هـ):

عَمْرو بن بحر البصري، علامةٌ، أديبٌ، معتزليٌّ، له قدرٌ عند «المعتزلة»، وغيرِهم، وهو من كبار الأُدباء حتَّى يومِنا هذا، والناسُ تَعكِفُ على كُتبِه، وتَنهلُ منها، ولا تلتفتُ لاعتزالِه[1].

يقولُ في مُقدِّمةِ إحدى رسائلِه:

(إنّ لِكُلِّ نَوعٍ مِنَ العِلْمِ أَهْلاً، يَقْصِدُونَهُ وَيُؤْثِرُونَهُ، وَأَصْنَافُ العِلْمِ لَا تُحْصَى، مِنْهَا: الجَزْلُ، وَمِنْهَا السَّخِيفُ. وَإِذَا كَانَ مَوْضِعُ الحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ مُضْحِكٌ وَمُلْهٍ، وَدَاخِلٌ فِي بَابِ حَدِّ المَزْحِ، فَأُبْدِلَتِ السَّخَافَةُ بِالجَزَالَةِ؛ انْقَلَبَ عَنْ جِهَتِهِ، وَصَارَ الحَدِيثُ الَّذِي وُضِعَ عَلَى أَنْ يَسُرَّ النُّفُوسَ، يُكْرِبُهَا وَيَغُمُّهَا.

وَمَنْ كَانَ صَاحِبُ عِلْمٍ مُمَرَّنًا مُوَقَّحًا[2]، إِلْفَ تَفْكِيرٍ، وَتَنْقِيبٍ، وَدِرَاسَةٍ، وَحِلْفَ تَبيُّنٍ، وَكَانَ ذَلِكَ عَادَةً لَهُ، لَمْ يَضُرَّهُ النَّظَرُ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنَ الجِدِّ وَالهَزْلِ؛ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ مِنْ شَكْلٍ إِلَى شَكْلٍ. فَإِنَّ الأَسْمَاعَ قَدْ تَمَلُّ الأَصْوَاتِ المُطْرِبَةَ، وَالأَوْتَارَ الفَصِيحَةَ، وَالأَغَانيَّ الحَسَنَةَ، إِذَا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

---

(١) ومؤلَّفاته بديعةٌ، أبانت عن سلعة علمه، وتبحره في اللغة والأدب؛ منها: «الحيوان»، و «البيان والتبيين»، وكان ذكيًّا، وكثيرَ القراءة، لا يقع في يده كتابٌ إلَّا قرأه.

انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٣٤)، و «معجم الأُدباء» (٥/ ٢١٠١)، و «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٧٠)، و «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٢٦).

(٢) «المُوَقَّحُ»: المُجَرَّبُ، الَّذِي أَصَابَتْهُ البَلَايَا. من: «تاج العروس» (٧/ ٢١٨).

(إِنِّي لأَسْتَجِمُّ[١] نَفْسِي، بِبَعْضِ البَاطِلِ[٢]؛ مَخَافَةَ أَنْ أَحْمِلَ عَلَيْهَا مِنَ الحَقِّ مَا يُمِلُّهَا)[٣].

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

(العِلْمُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، فَخُذُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَحْسَنَهُ)[٤].

---

(١) يَجُمُّ ـ وَيَجِمُّ ـ نَفْسَهُ، يُرِيحُهَا، لِيُذْهِبَ عَنْهَا التَّعَبُ، يُقَالُ: جَمَّ الفَرَسُ: إِذَا تُرِكَ فَلَمْ يُرْكَبْ، فَعَفَا مِنْ تَعَبِهِ، وَذَهَبَ إِعْيَاؤُهُ.

انظر: «تاج العروس» (٣١/ ٤١٩).

(٢) المُرادُ بـ «الباطِلِ» هُنا: «الهَزْلَ»، المُقابِلَ لـ «الجِدِّ»، وبَطِلَ في حديثِه؛ أي: هَزِلَ فيه. وليس المرادُ بالباطلِ المقابلَ لـ «الحقِّ»، والذي هو مُنكرٌ، إذ لا يمكن تصُّور هذا المعنى الأخير من قِبل الصحابي الجليل أبي الدرداء ﷺ، ولا غيره من الصحابة ﷺ.

وذكر المناوي في: «فيض القدير» (٤/ ٤٠) أنَّ المرادَ بالباطِلِ هنا: اللهو الجائز.

انظر معاني «الباطل» في: «تاج العروس» (٢٨/ ٨٩).

(٣) لم أَجدْ من أخرجَه مسندًا؛ وقد ذكره الجاحظ في: «الحيوان» (٣/ ٧)، ولفظُه: (إِنِّي لأَجُمُّ نَفْسِي...)، وابن المبرّد في: «الكامل» (٢/ ٨٤٩)، وابن قتيبة في: «تأويل مُختلف الحديث» (ص ٤٢١)، والبغوي في: «شرح السُّنة» (١٣/ ١٨٤) بنحوه.

(٤) لم أجدْ من أخرجه مُسندًا، وذكره: الرَّاغب في «الذريعة» (ص ١٧٤)، والآمدي في: «غُرر الحِكَم» (ص ٢٩)، وياقوت في: «معجم الأُدباء» (١/ ٢٠)، والترمسي في: «منهج ذوي النَّظر» (ص ٢٢٧)، وغيرهم.

وذكره ابنُ المبرّد في: «الكامل» (٢/ ٨٤٩)، والماوردي في: «أدب الدنيا والدين» (ص ٥٨)، وابن عبدالبر في: «جامع بيان العلم» برقم (٦٦٩)، وغيرهم، عن ابن عباس ﵄.

⇦

وَرُوِيَ عَنِ الشَّعْبِي أَنَّهُ قَالَ:

(إِنَّ القُلُوبَ تَمَلُّ، كَمَا تَمَلُّ الأَبْدَانُ؛ فَابْتَغُوا لَهَا طَرَائِفَ الحِكْمَةِ)[1].

وَبَعْضُ مَنْ يُظْهِرُ النُّسكَ وَالتَّقشُّفَ، إِذَا ذُكِرَ: «الحِرُ»، و «الأَيْرُ»، و «النَّيْكُ»؛ تَقَزَّزَ وَانْقَبَضَ، وَأَكْثَرُ مَنْ تَجِدُهُ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ لَيْسَ مَعَهُ مِنَ: المَعْرِفَةِ[2]، وَالكَرَمِ، وَالنُّبْلِ، وَالوَقَارِ، إِلاَّ بِقَدْرِ هَذَا التَّصَنُّعِ[1].

= ـــــــــــ

وهذا الأثرُ من المقولات المشهورة في كتب الأدب، وغيرِها، ونُسِبَ لغيرِ واحدٍ، ومنهم من يذكره بدونِ نسبةٍ، ومنهم من يذكرهُ بلفظٍ قريبٍ، وممن نُسِب له ـ غير من سبق ـ: ابن مسعودٍ ﷺ، وابن سيرين، وابن سينا، وسقراط.

(١) لم أجدْهُ عنِ الشَّعبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولكن وجدتُه عن علي بن أبي طالبٍ ﷺ؛ أخرجه: ابن أبي الدنيا في: «العقل وفضله» برقم: (٩٠)، والخرائطي في: «مكارم الأخلاق» برقم: (٣٣٨)، وابن عبدالبر في: «جامع بيان العلم» برقم: (٦٥٩)، والخطيب البغدادي في: «الجامع لأخلاق الراوي» برقم (١٣٨٩)، والسَّمعاني في: «أدب الإملاء» برقم: (١٩٨)، رووه بألفاظٍ متقاربة، وإسنادُه ـ مُنقطعٌ ـ ضعيفٌ، ولكن معناه صحيحٌ.

وأخرجه البلاذري ـ بإسنادٍ منقطعٍ ـ في: «أنساب الأشراف» (٢/ ٣٧٣). وذكره ـ عنه ﷺ ـ: الماوردي في: «أدب الدنيا والدين» (ص ٦)، والبغوي في: «شرح السُّنة» (١٣/ ١٨٤).

وذكره ابنُ المبرّد في: «الكامل» (٢/ ٨٤٩)، والسَّخاوي في: «فتح المغيث» (٣/ ٢٧٦)، عن عبدالله بن مسعودٍ ﷺ.

(٢) في «الحيوان» (٣/ ٤٠): (العفاف)، ولعلَّها أنسبُ للسياق، والله أعلمُ.

وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عباسٍ [رضي الله عنهما] أَنْشَدَ فِي «المَسْجِدِ الحَرَامِ»، وَهُوَ مُحْرِمٌ:

وَهُــنَّ يَمْشِــينَ بِنَــا هَمِيْسَــا   إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكْ لَمِيسَـا[٢]

فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَذَا مِنَ الرَّفَثِ! فَقَالَ: إِنَّمَا الرَّفَثُ مَا كَانَ عِنْدَ النِّسَاءِ[٣].

=

(١) هذه مبالغةٌ منه ظاهرةٌ، واستخفافٌ بالمُخالفِ.

(٢) قوله: (يَمْشِينَ): أي الإبل، وقولُه: (هَمِيسًا): منَ الهَمْسِ، وهو صوتُ نَقلِ خِفافِ الإبل، والمشيِ الخفي. وقولُه: (إِنْ يَصْدُقِ الطَّيْرُ): أي منَ الفأل، على عادة العرب. وقوله: (لَمِيسًا): اسمُ امرأةٍ، واللَّمِيسُ: المرأة اللَّيْنةِ المَلْمَسِ. وقولُه: (نَنِكْ) مَعروفةٌ، وهي كذا في غالب ما وقفتُ عليه من مصادر التفسير، والحديث، والفقه، واللغة، والأدب، والتراجم، وهي الثابتةُ، وعليها يَدور المعنى، والحُكم الذي أُورِدتْ لأجلِه.

(٣) أخرج الأثرَ من طُرقٍ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: البخاري في: «التاريخ الكبير» (٣/ ٣)؛ برقم: (٧)، ولم يَسُقْ متنَه، وسعيد بن منصور في: «السُّنن» ـ قسم التفسير ـ (٣/ ٨٠٦)؛ برقم: (٣٤٥)، وابن أبي شيبة في: «المُصنَّف» (٣/ ٣١٠)؛ برقم: (١٤٤٩٢)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٣٢١)، والطبري في: «جامع البيان» في مواضع (٣/ ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٤)، والحاكم في: «المُستدرك» (٢/ ٢٧٦)، والبيهقي في: «السنن الكبرى» (٥/ ٦٧)، وابن عبدالبر في: «التمهيد» (١٨/ ٥٤).

والأثرُ ثابتٌ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وأمَّا من أنكره، وتحامل على طُرقه؛ فلقُبْحِ لفظةٍ وردتْ فيه، ولعدمِ تصُّورِ ورودِ مثل هذا عن الصحابة رضي الله عنهم، ومثل هذا كيف سيفعل بأحاديث وآثار واردةٍ في الباب، وسيأتي بعضُها، ومنها قول النبي ﷺ: ((**فَأَعِظُّوه بِهَنِي أَبِيهِ**)).

⇦

=

وقد ذكره العُلماءُ ـ ممن عُرِفوا بالعِلم، والدِّيانة، والورعِ، والتقوى ـ قديمًا وحديثًا، واستشهدوا به، ولم يُنكروه، ومنهم المُفسِّرون، والفُقهاء، ومُصنِّفي غريب الحديث، ومعاجم اللغة، وكتب الأدب، دون إنكارٍ له؛ فلا مجال ـ بعد ذلك ـ للتَّشدُّق بذكرِ الأدبِ والذَّوق.

ثم إنَّ في كلامِ العربِ ما هو أَشدُّ من ذلك، ويُذكر بنصِّه في الكتب، ويُستشهدُ به، ويُشرح غريبه، ويُعرب مُشْكِله، دون إنكارٍ للفظِه، وسيأتي بعضُه.

ولا يُعرف قائلُ البيتِ، وهو ـ جزمًا ـ ليس من نَظْمِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما، بل كان يتمثَّلُ به، كما في إحدى الرِّوايات: (يَرْتَجِزُ بِالإِبِلِ وَهُوَ يَقُولُ...).

ومجالُ ذِكرِ البيت، بقصتِه، والاستشهادِ بها؛ هو معنى ـ وحدود ـ الرَّفَث في الصيام والحج، وهل يدخل فيه الكلام بعيدًا عن النساء، أو لا يكون إلا بالكلام عندهم، وبالجماع والتقبيل والملامسة لهنَّ مباشرة؟ لذا ذُكِرتِ القصَّةُ، ونُوقِشتْ، في كتب التفسير والفقه، دون إنكارٍ لها.

بل قيل: إنَّ ابنَ عباسٍ أَنشدَ ذلك، لبيان أنَّ الكلامَ عنِ الجماعِ المُطلق، دون توجيهه لامرأةٍ مُباشِرةٍ، لا يدخل في الرَّفث المنهي عنه، زيادةً على ذِكرها في مواضع أُخرى من التفسير؛ كموضع آية: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴿١٠٨﴾﴾ [طه].

وذكرها ابن أبي شيبة في باب: (التعريب للمُحْرِم). والتعريبُ من الإعرابِ، ومن معانيه: الفُحشُ، وقبيحُ الكلامِ، وذكرها البيهقي في (بابُ: لا رَفثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ)، وذكرها المُفسِّرون عند آيتي: الصيام، والحج.

وقد استدلَّ أهلُ الأدبِ بالقصة، على جواز حكاية «أدب المُجُون»، وأنَّه مما تستروح به النفوس، وهو مُجرَّدُ كلامٍ، لا يُتجاوزُ به إلى المُحرَّم، وأنَّ مَن يرفضه، لن يكونَ أورعَ منَ الصحابةِ رضي الله عنهم، ولا منَ المتقدمين الذين ذكروه، وتسامروا به.

⇦

وَقَوْلُ عَلِيٍّ ـ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ ـ وَدَخَلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ «البَصْرَةِ»[١]، وَلَمْ يَكُنْ فِي حَسَبِهِ بِذَاكَ، فَقَالَ: مَنْ فِي هَذِهِ البُيُوتِ؟ فَقَالَ: عَقَائِلُ مِنْ عَقَائِلِ العَرَبِ. فَقَالَ: (مَنْ يَطُلْ أَيْرُ أَبِيهِ يَنْتَطِقْ بِهِ)[٢].

=

وقولُنا إنَّ هذا ـ ومثلَه ـ وردَ عن بعضِ الصَّحابة ﷺ، والسَّلف رَحِمَهُمُاللهُ؛ لا يعني أنَّهم كانوا يلهجون بمثلِ ذلك دومًا، ولا أنَّ حكايةَ «أدبِ المُجونِ» سائغةٌ في كلِّ حين، كما هو الشأن في مُسامرة الفُسَّاق.

ولي في هذا الأثر؛ دراسةٌ علميةٌ مُطوَّلةٌ من جهة الإسناد والمتن؛ عنوانها: «أثر ابن عباس في معنى الرَّفث تخريج ودراسة»، منشورة على موقعي الإلكتروني (المُقنع)؛ فأحيلُ إليها.

(١) في: «الحيوان» (٣/ ٤١): (حِينَ دَخَلَ عَلَى بَعْضِ الأُمَرَاءِ).

(٢) ويُروى ـ أيضًا ـ بلفظ: (مَنْ يَطُلْ هَنُ أَبِيهِ يَنْتَطِقْ بِهِ).

قلتُ: «المِنْطَقَة» خِرقةٌ يُشدّ بها على الخَاصِرة، ويُقال اِنْتَطَقَ بها، ومعنى المَثَل: أنَّ من كَثُرَ أخوتُه؛ اشتدَّ ظهرُه بهم، وكان في عِزَّةٍ ومَنَعَةٍ.

وهذا المَثَلُ لم يُروَ عن عليٍّ ﷺ مُسندًا، ولم يثبتْ عنه، وإنَّما ذُكرَ في كتب «اللغة» و «الأدب»، وعلى القول بصحتِه؛ فيكون قاله لمناسبةٍ اقتضتْه، كما هو ظاهرٌ من سياقه ومعناه، وهو مُستفادٌ مما قالته العرب مثلاً، وهو قولهم: (فُلَانٌ طَوِيلُ الأَيْرِ). يريدون كثير الولد.

وقد تكلَّمتُ عن هذا الأثرِ بتوسّعٍ في كتابي المُشار إليه في الحاشية السابقة.

انظر من كتب اللغة: «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٢٩)، و «الصِّحاح» (٤/ ١٥٥٩)، و «المُحكم والمحيط الأعظم» (٦/ ٢٨٦)، و «أساس البلاغة» (٢/ ٢٨٢)، و «الفائق» (١/ ٦٨)، و «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٨٥)، و «تاج العروس» (١٠/ ٩٢).

⇦

فَعَلَى عَلِيٍّ فِي التَّنَزُّهِ يُعَوَّلُ[١].

وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ لِبُدَيْلِ بْنِ وَرَقَاءَ[٢] يومَ «الحُدَيْبِيَّةِ»، وَقَدْ تَهَدَّدَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: (عَضَضْتَ بِبَظْرِ اللَّاتِ، أَنَحْنُ نَخْذُلُهُ؟!)[٣].

= ـــــــــــــــــــــــــ

ومن كتب الأمثال: «كتاب الأمثال» (ص ٢٤٢)؛ برقم: (١٢٠٦)، و «التمثيل والمحاضرة» (ص ٣٢٢)، و «مجمع الأمثال» (٢/ ٣٠٠)، و «المُستقصى» (٢/ ٣٦٣)؛ برقم: (١٣٤٠).

ومن كتب التفسير: «تأويل مُشكل القرآن» (ص ٦٠)، و«بصائر ذوي التمييز» (٥/ ٨١).

(١) في «الحيوان» (٣/ ٤٢): (فَعَلَى عَلِيٍّ ﷺ يُعَوَّلُ فِي تَنْزِيهِ اللَّفْظِ، وَتَشْرِيفِ المَعَانِي).

(٢) لم يقلها أبو بكرٍ الصديق ﷺ لبُدَيْل، بل قالها لأبي مسعود عُروة بن مسعود الثقفي، كما في الحديث نفسِه، وقد جاء بُدَيْل إلى النبي ﷺ للمفاوضة في الحديبية قبل عُروة، ثم رجع لقريشٍ، فانتدبوا عُروةَ، فانتقصَ أصحابَ رسول الله ﷺ، فردَّ عليه أبو بكرٍ ﷺ بما ورد.

ولعلَّ ورُود الاسمين في الحديث الطويل، وفي موضعٍ متقاربٍ، وسياقٍ متشابهٍ؛ سبَّب انتقالَ نظرٍ للجاحظ، فوقعَ في هذا اللَّبسِ.

وبُدَيْل بن وَرْقَاء الخُزاعي، من دُهاة العرب، أدركَ النبيَّ ﷺ وأسلمَ، وله صحبةٌ، وقيل مات في «الجاهلية»، قبل «البعثةِ»، وولده عبدالله ﷺ له صحبةٌ، وروايةٌ.

انظر ترجمته في: «جمهرة أنساب العرب» (ص ٢٣٩)، و «الإصابة» (١/ ٥١٣)، و (٦/ ٣٤).

(٣) هذا قطعةٌ من حديث قصة «الحُدَيْبِيَّة»؛ ولفظه: (امْصُصْ بَظْرَ اللَّاتِ، أَنَحْنُ نَنْكَشِفُ عَنْهُ؟!). وفي روايةٍ: (أَنَحْنُ نَفِرُّ عَنْهُ، وَنَدَعُهُ؟!). وفي أُخرى: (أَنَحْنُ نَخْذُلُهُ، ونُسْلِمُهُ؟!).

أخرجه: عبدالرزاق في: «مصنفه» (٥/ ٣٣٠)؛ برقم: (٩٧٢٠)، وابن أبي شيبة في: «مصنفه» (٧/ ٣٨٧)؛ برقم: (٣٦٨٥٥)، وأحمد في: «مسنده» (٣١/ ٢١٢)؛ برقم: (١٨٩١٠)، ⇦

وَقَوْلُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ ﷺ:

(وَأَنْتَ يَا ابْنَ مُقَطِّعَةِ البُظُورِ مِمَّنْ يُكَثِّرُ[١] عَلَيْنَا!)[٢].

وَحَدِيثٌ مَرْفُوعٌ:

= ـــــــــــــــــــــــ

والبخاري في: «صحيحه» (٣/ ٢٧٩)؛ برقم: (٢٧٣١)، وأبو يعلى في: «مسنده» (١/ ٤٤)؛ برقم: (٤٢)، وابن حبّان في: «صحيحه» (١١/ ٢١٦)؛ برقم: (٤٨٧٢)، والطبراني في: «معجمه الكبير» (٢٠/ ٩)؛ برقم: (١٣)، والبيهقي في: «سننه الكبرى» (٩/ ٢١٩).

والرواية الأولى لأحمد، والثانية لعبدالرزاق، والبخاري، وأبي يعلى، وابن حبّان، والطبراني، والبيهقي، والثالثة لابن أبي شيبة.

وقولُه: (امْصُصْ)؛ جاءت في بعض المصادر: (عَضِضْتَ)، و (اعْضُضْ)، وهما يُستعملان في الباب سواء.

انظر: «الحيوان» (٣/ ٤٢)، و «عيون الأخبار» (١/ م)، وفيها أنَّ أبا بكرٍ ﷺ قال ذلك لبُدَيْل ابن وَرْقَاء ﷺ، و «التفسير البسيط» (١٦/ ٦٠٧)، و «إنسان العيون» (٣/ ١٩).

(١) ضبطها عبدالسلام هارون رَحِمَهُ اللهُ: (يكثِّر)، فسايرته، وأظنُّها: (يُكْثِرُ)، والله أعلم.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: الواقدي في: «المغازي» (١/ ٢٨٥)، وابن سعد في: «الطبقات الكبرى» ـ الطبقة الرابعة ـ (٢/ ٤٨١)؛ برقم: (٢١٨)، وابن عساكر في: «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٤١١).

وهو مُخَرّجٌ بدون: (مِمَّنْ يُكْثِرُ عَلَيْنَا)؛ في: «مسند أحمد» (٢٥/ ٤٨٠)؛ برقم: (١٦٠٧٧)، و «صحيح البخاري» (٣/ ١٠٨)؛ برقم: (٤٠٧٢)، «الآحاد والمثاني» (١/ ٣٦٠)؛ برقم: (٤٨٣)، «صحيح ابن حبان» (١٥/ ٤٧٩)؛ برقم: (٧٠١٦)، و «السُّنن الكبرى» (٩/ ٩٧)، وغيرها، وهو ضمن حديث قصة قتلِ وحشيٍّ لحمزةَ ﷺ في «غزة أحد».

(مَنْ عَذِيرِي مِنِ ابْنِ أُمِّ سِبَاعٍ، مُقَطِّعَةِ البُظُورِ)(١).

وَلَوْ تَتَبَّعْتَ هَذَا، وَشِبْهَهُ؛ وَجَدْتَهُ كَثِيرًا.

وَإِنَّما وُضِعَتْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ لِيَسْتَعْمِلَهَا «أَهْلُ اللُّغَةِ»، وَلَوْ كَانَ الرَّأْيُ أَلَّا يُلْفَظُ بِهَا؛ مَا كَانَ لِأَوَّلِ كَوْنِهَا مَعْنىً، وَلَكَانَ فِي التَّحْرِيمِ وَالصَّوْنِ لِـ «لُغَةِ العَرَبِ» أَنْ تُرْفَعَ هَذِهِ الأَسْمَاءُ وَالأَلْفَاظُ مِنْهَا.

وَقَدْ أَصَابَ ـ كُلَّ الصَّوابِ ـ مَنْ قَالَ: (لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ).

وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ يَتَصَوَّفُ وَيَتَقَشَّفُ، عَلِمَ قَوْلَ امْرَأَةِ رِفَاعَةِ القُرَظِيِّ تَجْبَهُهُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَيْرَ مُحْتَشِمَةٍ(٢): إِنِّي تَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، وَكُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي ـ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى التَّبَسُّمِ،

---

(١) هذا ليس حديثًا مرفوعًا عن النبي ﷺ، كما قال الجاحظ، بل هو قول حمزة ﷺ في الحديث السابق، ولكني لم أجده بهذا اللفظ.

وقولُه: (مَنْ عَذِيرِي)، كلمةٌ تقولُها العربُ، وتعني: أنَّ هذا الشخصَ قد أتى أمرًا عظيمًا، لم يعلمِ الناسُ به، ويستحقُّ أنْ أُعاقبه عليه، فمن يَعذِرُني إنْ عاقبتُه.

وهي واردةٌ في بعض الأحاديث، وفي كلام الناس، والشُّعراء.

انظر: «الآحاد والمثاني» (٣/ ١٨٥)؛ برقم: (١٥١٨)، و «مجمل اللغة» (٢/ ٦٥٤)، و «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٣٣٠)، و «المُغْرِب في حُلَى المَغْرِب» (٢/ ٢٧٨).

(٢) الحِشْمَة: الحياء، والانقباض. انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٠٩٤).

والمعنى: أتتْ رسولَ الله ﷺ، في سؤالٍ لم يمنعها الحياء أنْ تسأله، علمًا بأنِّي لم أجدْ هذه اللفظة، التي ذكرها الجاحظُ، عند من رَوى الحديثِ.

حَتَّى قَضَتْ كَلَامَهَا ـ فَقَالَ: (تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا! حَتَّى تَذُوقِي مِنْ عُسَيْلَتِهِ، وَيَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ)(١).

وَرَوَاهُ ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِي، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا = لَعَلِمَ أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّصَنُّعِ وَالرِّيَاءِ.

وَلَوْ سَمِعُوا حَدِيثَ ابْنَ حَازِمٍ، حِينَ زَعَمَ أَنَّه يُقِيمُ ذَكَرَهُ، وَيَصْعَدُ السُّلَّمَ، وَامْرَأَتَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِذَكَرِهِ حَتَّى يَصْعَدُ.

وَحَدِيثَ ابْنَ أَخِي أَبِي الزِّنَادِ، إِذْ يَقُولُ لِعَمِّهِ: أَنْخَرُ عِنْدَ الجِمَاعِ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِذَا خَلَوْتَ فَاصْنَعْ مَا أَحْبَبْتَ. قَالَ: يَا عَمِّ، أَتَنْخَرُ أَنْتَ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ، لَوْ رَأَيْتَ عَمَّكَ يُجَامِعُ لَظَنَنْتَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِاللهِ العَظِيمِ(٢)!

---

(١) أخرجه: أحمد في: «مسنده» (٤٠/ ١١٧)؛ برقم: (٢٤٠٩٨)، والبخاري في: «صحيحه» (٢/ ٢٤٧)؛ برقم: (٢٦٣٩)، ومسلم في: «صحيحه» (٢/ ١٠٥٥)؛ برقم: (١٤٣٣)، وابن ماجه في: «سننه» (٢/ ٤٥٣)؛ برقم: (١٩٣٢)، والترمذي في: «سنه» (٣/ ٤١٨)؛ برقم: (١١١٨)، والنسائي في: «سننه» (٦/ ٤٠١)؛ برقم: (٣٢٨٣)، وغيرهم.

(٢) بوَّبَ ابنُ حبيبٍ في: «أدب النِّساء» (ص ١٨١): (بَابُ: مَا يَجُوزُ مِنَ النَّخِيرِ... عِنْدَ الجِمَاعِ). وذَكَرَ فيه من رخَّصَ فيه، ومن كَرِهَه، ورَوى عن عُمر بن قيس المكي؛ أنَّه قالَ: (سَأَلَتْنِي امْرَأَةُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي يَأْمُرُنِي أَنْ أَنْخُرَ عِنْدَ الجِمَاعِ؟ فَقَالَ لَهَا: أَطِيعِي زَوْجَكِ!).

قلتُ: عمر بن قيس (سَنْدَل)، جاء في: «التقريب» (ص ٧٢٦)؛ برقم: (٤٩٩٣): (متروكٌ). ويُروى في الباب: «**لَعَنَ اللهُ النَّاخِرَ وَالنَّاخِرَةَ، عِنْدَ الوِقَاعِ**». ولا يثبتُ عن النبي ﷺ.

⇦

وَهَذَانِ مِنْ أَلْفَاظِ المُجَانِ.

وَرُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّالِحِينَ مِنَ التَّابِعِينَ رَحَمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ قَوِّ ذَكَرِي عَلَى نِكَاحِ مَا أَحْلَلْتَ لِي[1].

وَنَحْنُ لَمْ نَقْصِدْ فِي ذِكْرِنَا هَذِهِ الأَخْبَارَ، الرَّدَّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ هَذِهِ الأُمُورِ، وَلَكِنَّا لَمَّا ذَكَرْنَا اخْتِصَامَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، وَاحْتِجَاجَ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَاحْتِجَاجَ صَاحِبِ المَعْزِ وَالضَّأْنِ بِمِثْلِ ذَلِكَ؛ أَحْبَبْنَا أَنْ نَذْكُرَ مَا جَرَى بَيْنَ اللَّاطَةِ وَالزُّنَاةِ، وَذَكَرْنَا مَا نَقَلَ حُمَّالُ الآثَارِ، وَرَوَتْهُ الرُّوَاةُ، مِنَ الأَشْعَارِ وَالأَمْثَالِ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ البَطَالَاتِ[2]، فَأَرَدْنَا أَنْ نُقَدِّمَ الحُجَّةَ لِمَذْهَبِنَا فِي صَدْرِ كِتَابِنَا هَذَا.

= انظر: «الإنصاف» (٢١/ ٤١٣).

(١) أخرج الحكيم الترمذي في: «نوادر الأصول» (١/ ٥١٩)؛ برقم: (٧٤٨)، عن محمد بن المنكدر؛ أنَّه يدعو: (اللَّهُمَّ قوِّ ذَكَرِي؛ فَإِن فِيهِ مَنْفَعَةً لِأَهْلِي).

قلتُ: جاء في تتمة الخبر، وهذا مما لم يذكره الجاحظُ:

(فَإِنَّمَا سَأَلَ القُوَّة فِي ذَلِكَ؛ لِلْخُرُوجِ إِلَى الزَّوْجَةِ مِنْ حَقِّهَا، لَا لِقَضَاءِ النَّهْمَةِ؛ لِأَنَّ المَرْأَةَ نَهْمَتُهَا فِي الرِّجَالِ، فَإِذَا عَضَلْتَهَا عَنِ الرِّجَالِ بِـ «عُقْدَةِ النِّكَاحِ»، ثُمَّ لَهَوْتَ عَنْ حَاجَتِهَا، أَوْقَعْتَهَا فِي الفِتْنَةِ، وَالبَلَايَا، فَأَنْتَ مَسْؤُولٌ عَنْ ذَلِكَ) ا.هـ

وانظر: «الدر المنثور» (١٣/ ٧١)، و «فيض القدير» (٤/ ١١٠).

(٢) «البَطَالَاتُ» جَمْعُ: بَطَالَةٍ، وبَطَلَ الرَّجُلُ إِذَا هَزَل وَكَانَ بَطَّالاً، والتَّبَطُّلُ فِعْلُ البَطَالَةِ؛ وَهِيَ: اتِّبَاعُ اللَّهْوِ وَالجَهَالَةِ...

وسبق بيان شيء من هذا المعني ـ قبل قليلٍ ـ عند أثرِ أبي الدَّرْداء رضي الله عنه.

⇦

وَنَعُوذُ بِاللهِ أَنْ نَقُولَ مَا يُوتِغُ[١] وَيُرْدِي، وَإِلَيْهِ نَرْغَبُ فِي التَّأْيِيدِ وَالعِصْمَةِ، وَنَسْأَلُهُ السَّلَامَةَ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا بِرَحْمَتِهِ)[٢] ا.هـ

قلتُ: أطالَ الجاحِظُ، وتكلَّفَ في الاستشهادِ، وكانَ يكفيه بعضَ ما ذَكرَ، وقد أوردَ كلامه هذا بنصِّه، وبزيادةٍ عليه، في الأدلة والتعليل والتمثيل، في مواضع من كتبه[٣].

وللجواب عما أورده؛ أقول:

إنَّ ما استدلَّ به، أحاديثٌ وآثارٌ، لها مناسبتُها، ومدلولُها الشرعي، واللُّغوي، ولم تأتِ من باب حكاية «المُجون»، والمسامرة به؛ كما يَرى الجاحظُ.

١ ـ فمنها ما سيق بقصد السؤال عن حكم الشرع؛ كحديثِ امرأة رفاعة ﵁، في مسألةِ حِلِّ «المُطلَّقة» ثلاثًا لزوجِها الأول.

٢ ـ ومنها ما كان لبيان معنى كلمةٍ في «كتابِ الله»، وبما يكون «الرَّفث» للحاج؛ كأثر ابن عباسٍ ﵄.

= ـــــــــــــــــــــــــــــ

وانظر: «جمهرة اللغة» (٣/ ٣٥٩)، و «تهذيب اللغة» (١٣/ ٣٥٥).

(١) «الوَتَغُ»: الهَلاكُ، وَوَتَغَ يُوْتَغُ: أَثِمَ وهَلَكَ. وَأَوْتَغَهُ اللهُ؛ أَهْلَكَهُ.

انظر: «العين» (٤/ ٤٣٨)، و «الصحاح» (٤/ ١٣٢٨).

(٢) «مفاخرة الجواري والغِلمان» (٢/ ٩١)، [ضمن «رسائل الجاحظ»].

(٣) انظر على سبيل المثال: «الحيوان» ـ باب ذكر الحمام ـ (٣/ ٥، ٣٨) وما بعدهما.

٣ ـ ومنها ما كان في ساحة الجهاد، ومُلاقة المشركين، الذي سبّوا النبي ﷺ، وآذوه، فناسب الرَّد عليهم بالمثل؛ كأثر حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه في مقابلة سِباع.

٤ ـ ومنها ما كان جَرْيًا على «أمثال العرب»، وليس من باب استعمال الفُحش من الكلام؛ كأثر أبي بكرٍ الصديق، وعلي بن أبي طالبٍ رضي الله عنهما.

٥ ـ ومنها ما أُورِد لبيان حقوق الزوجة على زوجِها، وعدم التفريط فيه، وبيان ما يكون وما لا يكون عند الجماع.

ووُرُودُ ألفاظِ الفُحشِ في مثل هذه الصور، لا إشكال فيه؛ إذ لا يَتمُّ المقصودُ إلا بذلك، وكذلك ما حُكِي على أنَّه من «أمثالِ العربِ»، أو التَّمثُّلُ بما قالته العرب؛ إذ صيرورته مثلاً لمعنى مُغايرٍ للفُحش، أو لِحِكمةٍ، يُزل عنه الفُحش، ويتقبلّه الناس، ويروُونه، ويُحدثون به في مجالسِهم.

ولكن الشَّأن في جمع أخبارِ الفُحشِ والمُجُون، وتتبع أخبار الماجنين، وشذوذاتِهم، المتناثرة في بطون الكتب، لتكون في موضعٍ واحدٍ، ثم يُقال هذه ليست دعوةً إلى مضمونها، وإنَّما هي للتَّفكُّهِ، والمسامرة، لكيلا تَمَلّ النُّفوس.

وقد توسعتُ في هذا الباب، فجمعتُ أشهر ما أورده دُعاةُ «أدبِ المُجُون»، وتكلّمتُ عليها من جهة المتن والإسناد، ووجه الدلالة منه في بحثٍ مستقلٍ به، فأغنى عن إيرادِ الرَّدِّ عليهم هنا ـ تفصيلاً[1].

---

(١) وهو البحثُ المُشار إليه سابقًا: «أثر ابن عبَّاسٍ في معنى الرَّفث».

على أنَّ مُسامرةَ الرَّجلِ لزوجتِه، ولأصدقائه، بقليلٍ من هذه الأخبار الوردة في كتب الأدب، بين الحين والآخر، أمرٌ سهلٌ، ولا يزال هذا حال الناس، منذ القرون المُتقدمة، ومن قرأ في أدب العرب، علم صِدق هذا.

(٢) ابن قتيبة الدِّينَوَرِي رَحِمَهُ اللهُ ت (٢٧٦هـ)[1]:

هو الإمام المعروف، قاضي «دِينَوَر»، صاحب المُصنَّفاتِ العجيبة، وقد قال فيه الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ ت (٤٦٣هـ): (كَانَ دَيِّنًا فَاضِلاً).

أَلَّف ابن قُتيبة كتابًا بديعًا بعنوان «عيون الأخبار»، ولم يَسلمْ كتابُه، مما لم تَسلمْ منه كثيرٌ من كتب الأدب، وقد اعترفَ هو بنفسِه، واعتذر لها؛ وعلَّل لصنيعِهِ؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ في كلامٍ طويلٍ:

(وَلَمْ أَرَ صَوَابًا أَنْ يَكُونَ كِتَابِي هَذَا، وَقْفًا عَلَى طَالِبِ الدُّنْيَا، دُونَ طَالِبِ الآخِرَةِ، وَلَا عَلَى خَوَاصِّ النَّاسِ، دُونَ عَوَامِّهِمْ، وَلَا عَلَى مُلُوكِهِمْ، دُونَ

---

(١) هو: عبد الله بن مُسلم، أبو محمد، ابن قُتيبة، الدِّينَوَرِي رَحِمَهُ اللهُ، ذو الفنون، وصاحب المُصنَّفاتِ الشهيرة في سائر العلوم؛ منها: «مُشكل القرآن»، و «غريبه»، و «تأويل مختلف الحديث»، و «غريبه»، و «أدب الكاتب»، و «عيون الأخبار»، و «المعارف».

وهو من أُدباء أهل «السُّنة والجماعة»، بل هو «خطيبُ أهل السُّنة»، في مقابل الجاحظ «خطيب المُعتزِلة» كما في «مجموع الفتاوى» ـ تفسير سورة الإخلاص ـ (١٧/ ٣٩٢)، وهو أحدُ العالِمِينَ بالأخبار، وأيَّامِ الناسِ.

انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٤١١)، و «إنباه الرُّواة» (٢/ ١٤٣)، و «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٢)، و «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٦).

سُوَقَتِهِم؛ فَوَفَّيْتُ كُلَّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ قِسْمَهُ، وَوَفَّرْتُ عَلَيْهِ سَهْمَهُ، وَأَوْدَعْتُهُ طُرَفًا مِنْ مَحَاسِنِ كَلَامِ الزُّهَّادِ فِي الدُّنْيَا، وَذِكْرِ فَجَائِعِهَا، وَالزَّوَالِ، وَالانْتِقَالِ، وَمَا يَتَلَاقَوْنَ بِهِ إِذَا اجْتَمَعُوا، وَيَتَكَاتَبُونَ بِهِ إِذَا افْتَرَقُوا، فِي المَوَاعِظِ، وَالزُّهْدِ، وَالصَّبْرِ، وَالتَّقْوَى، وَاليَقِينِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، لَعَلَّ اللهَ يَعْطِفُ بِهِ صَادِفًا، وَيَأْطِرُ عَلَى التَّوْبَةِ مُتَجَانِفًا، وَيَرْدَعُ ظَالِمًا، وَيَلِينُ بِرَقَائِقِهِ قَسْوَةَ القُلُوبِ.

وَلَمْ أُخْلِه مَعَ ذَلِكَ مِنْ نَادِرَةٍ طَرِيفَةٍ، وَفِطْنَةٍ لَطِيفَةٍ، وَكَلِمَةٍ مُعْجِبَةٍ، وَأُخْرَى مُضْحِكَةٍ؛ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنِ الكِتَابِ مَذْهَبٌ سَلَكَهُ السَّالِكُونَ، وَعَرُوضٌ أَخَذَ فِيهَا القَائِلُونَ، وَلِأُرَوِّحَ بِذَلِكَ عَنِ القَارِئِ مِنْ كَدِّ الجِدِّ، وَإِتْعَابِ الحَقِّ؛ فَإِنَّ الأُذُنَ مَجَّاجَةٌ، وَالنَّفْسُ حَمْضَةٌ[1]، وَالمَزْحُ إِذَا كَانَ حَقًّا، أَوْ مُقَارِبًا، وَلِأَحَايِينِهِ وَأَوْقَاتِهِ، وَأَسْبَابٍ أَوْجَبَتْهُ[2]؛ لَيْسَ مِنَ القَبِيحِ، وَلَا مِنَ المُنْكَرِ وَلَا مِنَ الكَبَائِرِ، وَلَا مِنَ الصَّغَائِرِ، إِنْ شَاءَ اللهُ.

---

(١) حَمَضْتُ عنْهُ: كرِهتُه. وبِه: اشتهيتُه. والحَمْضَةُ: الشَّهوةُ للشيءِ.

انظر: «القاموس المحيط» (ص ٦٤٠).

(٢) النص في المطبوعة كذا: (وأسبابًا أوجبته [مشاكلاً]). وعلَّق المُحقِّق على (مشاكلاً)، بعد أن حصرها بين معكوفتين بقوله: (زيادة في النسخة الألمانية).

قلتُ: النَّصُّ بدونِها صحيحًا تامًّا، وبها يكونُ مُشْكِلاً! والله أعلم.

والأولى في الباب، أنَّ ما انفردتْ به نسخةٌ عن غيرها، لا يُزاد على النص؛ إلا إذا افتقرَ إليه، واستُشْكِل بدونه، وإلا فليُلحق في الحاشية، ويُشار إلى انفراد نسخةٍ به.

وَسَيَنْتَهِي بِكَ كِتَابُنَا هَذَا، إِلَى بَابِ المِزَاحِ وَالفُكَاهَةِ وَمَا رُوِيَ عَنِ الأَشْرَافِ وَالأَئِمَّةِ فِيهِمَا، فَإِذَا مَرَّ بِكَ، أَيُّهَا المُتزمِّتُ، حَدِيثٌ تَسْتَخِفُّه، أَوْ تَسْتَحْسِنُهُ، أَوْ تَعْجَبُ مِنْهُ، أَوْ تَضْحَكُ لهُ؛ فاعْرِفِ المَذْهَبَ فِيهِ، وَمَا أَرَدْنَا بِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِنْ كُنْتَ مُسْتغِنيًا عَنْهُ، بِتَنَسُّكِكَ؛ فَإِنَّ غَيْرَكَ مِمَّنْ يَتَرَخَّصُ فِيمَا تَشَدَّدْتَ فِيهِ، مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَإِنَّ الكِتَابَ لَمْ يُعْمَلْ لَكَ، دُونَ غَيْرِكَ، فَيُهَيَّأُ عَلَى ظَاهِرِ مَحَبَّتِكَ، وَلَوْ وَقَعَ فِيهِ تَوَقِّي المُتَزَمِّتِينَ؛ لَذَهَبَ شَطْرُ بَهَائِهِ، وَشَطْرُ مَائِهِ، وَلَأَعْرَضَ عَنْهُ، مَنْ أَحْبَبْنَا أَنْ يُقْبِلَ إِلَيْهِ مَعَكَ.

وإِنَّما مَثَلُ هَذَا الكِتَابِ، مِثْلُ المَائِدَةِ، تَخْتَلِفُ فِيهَا مَذَاقَاتِ الطُّعُومِ، لِاخْتِلَافِ شَهَواتِ الآكِلِينَ، وَإِذَا مَرَّ بِكَ حَدِيثٌ فِيه إِفْصَاحٌ بِذِكْرِ عَوْرَةٍ، أَوْ فَرَجٍ، أَوْ وَصْفِ فَاحِشَةٍ؛ فَلَا يَحْمِلَنَّكَ الخُشُوعُ، أَوْ التَّخَاشُعُ، عَلَى أَنْ تُصَعِّرَ خَدَّكَ، وَتُعْرِضَ بِوجْهِكَ؛ فَإِنَّ أَسْمَاءَ الأَعْضَاءِ، لَا تُؤْثِمُ، وَإِنَّما المَأْثَمُ فِي شَتْمِ الأَعْرَاضِ، وَقَوْلِ الزُّورِ، وَالكَذِبِ، وَأَكْلِ لُحُومِ النَّاسِ بِالغَيْبِ.

قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ((**مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ؛ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ**[١] **أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوا**))[٢].

---

(١) الهَنُ: الفَرْجُ... من: «القاموس المحيط» (ص ١٢٤٠).

قلتُ: وهو (في الإعراب) سادسُ «الأسماء الخمسة»، ولكنَّهم قالوا «خمسة»؛ لقُبْحِ ذِكْرِه.

(٢) أخرجه أحمد في: «مسنده» (٣٥/ ١٥٧)؛ برقم: (٢١٢٣٣)، والبخاري في: «الأدب المفرد» (ص ٣٤٦)؛ برقم: (٩٦٣)، والنسائي في: «عمل اليوم والليلة» (ص ٥٤٠)؛ ⇦

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ لبُدَيْلِ بنِ وَرْقَاء ـ حِينَ قَالَ للنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ هَـؤُلَاءِ لَـوْ قَدْ مَسَّهُمْ حَزُّ السَّلاحِ لأَسْلَمُوكَ ـ: (اعْضُضْ بِبَظْرِ اللَّاتِ، أَنَحْنُ نُسْلِمُهُ؟!)[١].

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ: (مَنْ يَطُلْ أَيْرُ أَبِيهِ؛ يَنْتَطِقْ بِهِ)[٢].

وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي هَذَا المَعْنَى بِعَيْنِهِ:

فَلَـوْ شَـاء رَبِّي كَـانَ أَيْـرُ أَبِـيكُم طَوِيلاً كَأَيْرِ الحَارِثِ بْنِ سَـدُوسِ

قَالَ الأَصْمَعِيُّ: كَانَ لِلْحَارِثِ بْنِ سَدُوسٍ، أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ذَكَرًا[٣].

وَقِيلَ للشَّـعْبِيِّ: إِنَّ هَـذَا لَا يَجِيءُ فِي القِيَـاسِ، فَقَـالَ: أَيْـرٌ فِي القِيَـاسِ، الوَلَـدُ ذَكَرٌ[٤].

= برقم: (٩٧٦)، والبغوي في: «شرح السُّنة» (١٣/ ١٢٠)؛ برقم: (٣٥٤١)، والضياء في: «الأحاديث المختارة» (٤/ ١١)؛ برقم: (١٢٤٢)، وغيرهم.

وجملة «بِهَنِ أَبِيهِ». وردتْ في روايةٍ أُخرى عند أحمد (٣٥/ ١٥٩)؛ برقم: (٢١٢٣٦)، وكذا عند: النسائي، والبغوي، والضياء.

(١) سبق تخريجه، والكلام عليه، وبيان أنَّ الكلمة قِيلت لأبي مسعود الثقفي، وليس لبُدَيْل بن ورقاء ﷺ، عند استدلال الجاحظ به.

(٢) سبق توثيقه، والكلام عليه، عند استدلال الجاحظ به.

(٣) البيتُ للسُّرَاق السَّدوسي، وانظره، وكلام الأصمعي، في المصادر التي ذكرتها ـ سابقًا ـ حول أثر علي ﷺ.

(٤) أخرجه ابن قتيبة في: «تأويل مُختلف الحديث» (ص ١١٠)، و «غريب الحديث» (٢/ ٦٥٢)؛ من طريق: الرِّياشي، عن الأصمعي، عن عُمر بن أبي زائدة، عن الشَّعبي. ⇦

وَلَيْسَ هَذَا مِنْ شَكْلِ مَا تَرَاهُ فِي شِعْرِ جَرِيرٍ، وَالفَرَزْدَقِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَعْيِيرٌ وَابْتِهَارٌ[1]، فِي الأَخَوَاتِ وَالأُمَّهَاتِ، وَقَذْفٌ لِلْمُحْصَنَاتِ الغَافِلَاتِ، فَتَفَهَّمِ الأَمْرَيْنِ، وَافْرُقْ بَيْنَ الجِنْسَيْنِ.

وَلَمْ أَتَرَخَّصْ لَكَ فِي إِرْسَالِ اللِّسَانِ بِالرَّفَثِ[2]، عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ هِجِّيرَاكَ[3]، عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَدَيْدَنَكَ فِي كُلِّ مَقَالٍ، بَلِ التَّرَخُّصُ مِنِّي فِيهِ، عِنْدَ حِكَايَةٍ تَحْكِيهَا، أَوْ رِوَايَةٍ تَرْوِيهَا، تُنْقِصُهَا الكِنَايَةُ، وَيَذْهَبُ بِحَلَاوَتِهَا التَّعْرِيضُ.

وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَجْرِيَ فِي القَلِيلِ مِنْ هَذَا عَلَى عَادَةِ «السَّلَفِ الصَّالِحِ»، فِي إِرْسَالِ النَّفْسِ عَلَى السَّجِيَّةِ، وَالرَّغْبَةِ بِهَا عَنْ لِبْسَةِ الرِّيَاءِ، وَالتَّصَنُّعِ.

وَلَا تَسْتَشْعِرْ أَنَّ القَوْمَ قَارَفُوا، وَتَنَزَّهْتَ، وَثَلَمُوا أَدْيَانَهُمْ، وَتَوَرَّعْتَ)[4] ا.هـ

= **قلتُ**: قمتُ بدراسة هذا الأثر سندًا، ومتنًا، مع بيان معناه، وسبب قولِه، في كتابي «أثر ابن عباس في معنى الرَّفث» (ص ١٢٣)، والخلاصة: أنَّ إسنادَه صحيحٌ، وهو من العبارات التي أفرزتها المعارك الفكري بين مدرستي «أهل الرأي» و «أهل الحديث»، وأنَّ الشعبي كان من أشد الناقمين على «أهل القياس»، وقال ذلك في مقابل حوارٍ مع أحدِهم.

(١) ابْتَهَرَ: ادَّعى كذِبًا، وابْتُهِرَ بفُلانة: شُهِرَ بِها... من: «القاموس المحيط» (ص ٣٥٥).

(٢) الرَّفَث: الجِماعُ، وكَلامُ النِّساءِ في الجِماعِ، أو ما وُوجِهْنَ بِه مِنَ الفُحْشِ.. من: «القاموس المحيط» (ص ١٧٠).

(٣) هِجِّيرَاهُ: دَأْبُهُ وَشَأْنُهُ... من: «القاموس المحيط» (ص ٤٩٥).

(٤) «عيون الأخبار» (١/ ل ـ م).

قلتُ: قِراءةُ هذا النصِّ بطولِه، يُغني عن التعقيب، فقد أبان عن سببِ إيرادِ كُتبِ الأدبِ ما يُخِلُّ، ووجهِهِ، وأنَّ له فيها سلفٌ، وأنَّ ترْكَها تزَمُّتٌ ـ حسبَ رأيِه ـ، وترْكُها يُذهِبُ بشطرِ جمالِ الكِتَابِ، وأنَّ التَّنوعُّ في الطَّرحِ مطلوبٌ، لكيلا تملَّ النَّفسُ، وليس للدعوة إليها، والعملِ بها.

وهذا الكلامُ ـ وِفْقَ هذا المَنْهجِ ـ أَعجبَ العلَّامةَ، المُحقِّق: السيد بن أحمد صقر رَحِمَهُ اللهُ ت (١٤١٠هـ)؛ فقال بعد ذكر مذهب ابن قتيبة فيما يختاره:

(وَأَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ـ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَحَرُّرِ عَقْلِهِ، وَانْطِلَاقِهِ مِنْ إِسَارِ التَّقْلِيدِ، وَالتَّزَمُّتِ ـ: رِوَايَتُه لِأَدِبِ المُجُونِ، وَدِفَاعُهُ عَنْ ذَلِكَ)[1] ا.هـ

ثم نقل كلامَه السَّابق؛ وقال عَقِبه:

(وَهَذَا كَلَامٌ رَائِقٌ مُعْجِبٌ، يَنْبَغِي أَنْ نَتَلَقَّاهُ بِالتَّقْدِيرِ، وَالإِجْلَالِ، وَلَاسِيَّمَا إِذَا تَمَثَّلْنَا أَنَّهُ قِيلَ فِي القَرْنِ الثَّالِثِ، وَأَنَّ قَائِلَهُ رَجُلٌ مِنْ رِجَالِ الدِّينِ، يُؤَلِّفُ فِي «التَّفْسِيرِ»، وَ «الحَدِيثِ»، وَيُنَصِّبُ نَفْسَهُ لِلدِّفَاعِ عَنْهُمَا، ضِدَّ نَزَعَاتِ الشَّكِّ الفَلْسَفِي، الَّتِي نَجَمَتْ نَواجِمُهَا فِي ذَلِكَ العَصْرِ)[2] ا.هـ

قلتُ: هذا تأييدٌ مُطلقٌ منه لهذا «المذهب»، القائلِ بجوازِ نقلِ «أَدبِ المُجونِ»، والفُحشِ ضمن «الاختيارات»، بل وأهميته، وتبرزُ أهميةُ هذا التعقيبِ من كونِه

(١) «تأويل مشكل القرآن» ـ مقدمة المُحقِّق ـ (ص ٧٥).

(٢) «تأويل مشكل القرآن» ـ مقدمة المُحقِّق ـ (ص ٧٦).

بقلمِ علامةٍ معروفٍ، له ـ في عصرِنا ـ قدْرُه، ووزنه، وينتمي إلى التيار العِلمي والأدبي المُحافِظ، المعروف بالغيرة على «التراث».

وأنا ـ هُنا ـ مجردُ نَاقلٌ، ومُثْبِتٌ لوِجْهَةِ نَظَرِ القائلين بهذا «المذهب»، وليس تقريرًا مني له، أو دعوة لنشر مثل هذا النوع الأدبي.

ولئن وُجِد تشابهٌ بين كَلامِ ابن قُتيبة والجاحظ؛ فلا غرابة، إذا أنَّه من شيوخِه، وقد أجازه ببعضِ كُتبه، يُؤكد ذلك قولُ ابنِ قُتيبةَ نفسِه في عدَّةِ مواضع:

(فِيمَا أَجَازَ لَنَا عَمْرُوْ بْنُ بَحْر، مِنْ كُتُبِهِ؛ قَالَ:...)[١] ا.هـ

ويكفي في الرَّدِ على كثيرٍ مما جاء فيه، تعقيبُنا على كلام شيخِه الجاحظ؛ وأزيدُ هنا تعليقًا على قولِه: (وَلَوْ وَقَعَ فِيهِ تَوَقِّي الْمُتَزَمِّتينَ؛ لَذَهَبَ شَطْرُ بَهَائِهِ، وَشَطْرُ مَائِهِ). وهي عِلَّةٌ يَتعلَّل بها أصحاب هذا الاتجاه، وسيأتي مثلها عند العسكري.

فأقولُ: لا يُسلَّم لهم أنَّ «الأدب المكشوف» يمثل شطر «الأدب العربي»، وقراءةٌ سريعةٌ لكتب الأدب، تُؤكِّد هذا، ثم لو كان! فليذهب هذا الشَّطر إلى «الجحيم»، مع إبليسَ وجنودِه، فهذا موضعُه.

مع الأخذ في الاعتبار؛ أنَّ بعضَ مواد هذا النوع من الأدب، له أهمية في الاستشهاد به، على فهم معاني كلام العرب، وبيان غريبه[١]، وأخذ صورة عن شخصية الأديب وعصره.

---

(١) كما يتضح ذلك عند القِراءة في كتب: «معاجم اللغة»، و «الغريب».

(٣) العلامة: أبو هلال العسكري رَحِمَهُ اللَّهُ ت (كان حيًّا ٣٩٥هـ)[٢]:

علامـةٌ لُغـويٌّ، مشـهورٌ، وُصِـفَ بـالعِلم، والعِفّـة، والاحـتراز مـنَ الـدَّناءة، والابتذال، ويقولُ في حقِّ «القرآن» و «النُّبُّوة»:

(إِنَّ أَحَقَّ العُلُومِ بِالتَّعَلُّمِ، وَأَوْلَاهَا بِالتَّحَفُّظِ ـ بَعْدَ المَعْرِفَةِ بِاللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ـ عِلْـمُ «البَلَاغَةُ»، وَمَعْرِفَةُ الفَصَاحَةِ، الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ إِعْجَازُ «كِتَـابِ اللهِ تَعَـالَى»، النَّـاطِقِ بِـالحَقِّ، الهَـادِي إِلَى سَـبِيلِ الرُّشْـدِ، المَـدْلُولِ بِـهِ عَـلَى صِـدْقِ «الرِّسَـالَةِ»، وَصِـحَّةِ «النُّبُّوةِ»، الَّتِـي رَفَعَـتْ أَعْـلَامَ الحَـقِّ، وَأَقَامَـتْ مَنَـارَ الـدِّينِ، وَأَزَالَـتْ شُـبَهَ الكُفْـرِ بِبَرَاهِينِهَا، وَهَتَكَتْ حُجُبِ الشَّكِّ بِيَقِينِهَا)[٣] ا.هـ

=

(١) رأيتُ ذلك في ثلاثة مواضع من: «عيون الأخبـار» (٣/ ١٩٩، ٢١٦، ٢٤٩)؛ ومـا ورد في هذه المواضِع موجودٌ ـ بنصِّه ـ في «البخلاء» لشيخِه الجاحظ.

(٢) هو: الحسن بن عبدالله، أَلَّف كُتبًا مفيدةً؛ منها: «كتاب الصِّناعتين»، و «جمهرة الأمثـال»، و «شرح الحماسة»، و «الأوائل».

يقول ياقوت الحموي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(أَمَّا وَفَاتُهُ فَلَمْ يَبْلُغُنِي فِيهَا شَيْءٌ، غَيْرَ أَنِّي وَجَدْتُ فِي آخِرِ «كِتَابِ الأَوَائِلِ» مِنْ تَصْنِيفِهِ: وَفَرَغْنَا مِنْ إِمْلَاءِ هَـذَا الكِتَـابِ يَوْمَ الأَرْبِعَـاءِ لِعَشْرٍ ـ خَلَـتْ مِنْ شَـعْبَانَ، سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمَائَةٍ) ا.هـ

انظـر ترجمتـه في: «معجـم الأدبـاء» (٢/ ٩١٨)، و «الـوافي بالوفيـات» (١٢/ ٥٠)، و «بغيـة الوعاة» (١/ ٥٠٦).

(٣) «كتاب الصِّناعتَيْن» (ص ١).

قلتُ: من مُؤلَّفاتِه: «ديوان المعاني»؛ وهو من كُتب «المُختاراتِ»، ولا يخلُو ـ كنظائرِه ـ منَ الفُحشِ والمُجونِ[١].

وأرى أنَّ منَ الإنصافِ العِلمي لصاحبِنا أبي هلالٍ، أنْ أَدَعه يُحدِّثُنا عن هذا الشيءِ القبيح الفاحش، الذي أدرجه في كتابِه، ووجْهِهِ، وعُذْرِهِ؛ لأنَّه رَحِمَهُ اللهُ لم يكنْ يجهلُ قُبْحَ ذلكَ، وفُحْشَهُ.

لذا؛ بَيَّن في مُقدِّمة كتابِه، أنَّه سيُضمِّنُه موادَّ شاذَّة، فقالَ:

(جَمَعْتُ فِي هَذَا الكِتَابِ أَبْلَغَ مَا جَاءَ فِي كُلِّ فَنٍّ، وَأَبْدَعَ مَا رُوِيَ فِي كُلِّ نَوْعٍ، مِنْ أَعْلَامِ المَعَانِي، وَأَعْيَانِهَا، إِلَى عَوَادِيهَا، وَشُذَّاذِهَا. وَتَخَيَّرْتُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ جَيِّدَ النَّظْمِ، مُحْكَمَ الرَّصْفِ، غَيْرَ مُهْلَهَلٍ رِخْوٍ، وَلَا مُتَجَعِّدٍ فَجٍّ.

وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الكَلَامِ، لَا يَزَالُ الأَدِيبُ يُسْأَلُ عَنْهُ فِي المَجَالِسِ الحَافِلَةِ، وَالمَشَاهِدِ الجَامِعَةِ، إِذَا أُرِيدَ الوُقوفُ عَلَى مَبْلَغِ عِلْمِهِ، وَمِقْدَارِ حِفْظِهِ)[٢] ا.هـ

وبين رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الهِجاءِ المُجرَّد مِنَ الفُحشِ، ومِنَ الولوغِ في الأعراضِ، أبلغُ من الهِجاءِ المُتضَمِّن لهذه المُحرَّماتِ؛ فقالَ في أحد المواضع:

(لَسْتُ أَعْرِفُ أَبْلَغَ فِي الهِجَاءِ مِنْ قَوْلِ الأَوَّلِ[٣]:

(١) سيأتي الكلام على مضمونه، وعمَّا حدثَ في طبعاتِه من حذفٍ، وأسبابِه، (ص ١٥١).

(٢) «ديوان المعاني» (١/ ١٠١).

(٣) كذا دون أنْ يُسمِّيه.

⇦

إِنْ يَفْجُرُوا أَوْ يَغْدِرُوا[1] أَوْ يَبْخَلُوا لَمْ يَحْفِلُوا

وَغَدَوْا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ[2] كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

هَذَا أَبْلَغُ مِنْ ذِكْرِ الفُرُوجِ، وَالقَوْلِ الفَاحِشِ المُقْذِعِ، فِي الأُمَّهَاتِ، وَالأَخَوَاتِ)[3] ا.هـ

ثم هو ـ مع هذا ـ لا يتردَّد في ثنايا المواد الماجِنة، في الاعْتِذارِ لنفسِه، كما اعتَذَرَ مَن سبقُوه إلى الصَّنيع نفسِه، وأنَّ هذا سيق لكونِه أفضلَ المعاني، التي قِيلتْ في البابِ الذي وردتْ فيه، وأنّ حذْفَها يُذهِبُ بجُزْء مُهمٍ منَ الأدبِ.

فقالَ ـ في موضعٍ آخر ـ بعد ذِكرِ أبياتٍ فاحشة وماجنةٍ:

(وَهَذِهِ الأَشْعَارُ ـ وَإِنْ كَانَ فِي أَلْفَاظِهَا فُحْشٌ ـ فَإِنَّها مُخْتَارَةٌ لإِصَابَةِ مَعَانِيهَا، وَحُسْنِ التَّشْبِيهَاتِ فِيهَا)[1] ا.هـ

=

قلتُ: هما بيتان مشهوران، من أَخبثِ الهِجاء، وهما من الشَّوارد، التي لا يُعرف أربابُها، وقيل إنَّهما لبعض «بني أسدٍ».

انظر: «الحيوان» (٣/ ٤٧٧)، و «البيان والتبيين» (٣/ ٣٣٣)، و «كتاب البغال» (٢/ ٣٣٨)، و «الصِّناعتين» (ص ١٠٦)، و «خزانة الأدب» (٩/ ٩١).

(١) في بعض المصادِر تقديمٌ وتأخيرٌ في مُفرداتِ هذا البيت، وفي: «كتاب البغال» (٢/ ٣٣٨): أو يَجْبُنُوا، بد: أو يفْجُروا.

(٢) في: «كتاب البغال» (٢/ ٣٣٨): مُرطَّلِين.

يُقالُ: مَرْطَلَ عِرْضَهُ: وَقَعَ فِيه.. من «القاموس المحيط» (ص ١٠٥٧).

(٣) «ديوان المعاني» (١/ ٣٨٢).

ثم استمرَ بذِكرِ المزيدِ منَ الأبياتِ، في الموضوعِ نفسِه! وكأنَّه إنَّما قالَ ذلكَ ليَعتَذِرَ لنفسِه.

وفي موضعٍ لاحقٍ يقول:

(وَلَوْلا القَصْدُ لِجَمْعِ أَعْيَانِ المَعَانِي، وَالشَّرْطُ المُتقَدِّمِ[٢]؛ لَتَرَكْتُ التَّشْنِيعَ المَلْفُوظِ، مِنَ المَنْظُومِ، وَالمَنْثُورِ، عَلَى أَنَّ العُلَمَاءَ لَوْ تَركُوا رِوَايَةَ سَخِيفِ الشِّعْرِ؛ لَسَقَطَتْ عَنْهُمْ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، وَمَحَاسِنُ جَمَّةٌ مَوْفُورةٌ، فِي مِثْلِ: شِعْرِ الفِرَزْدَقِ، وَجَرِيرٍ، وَالبُعَيْثِ[٣]، وَالأَخْطَلِ، وَغَيْرِهِمْ.

ولَوْ لَمْ يَصْلُحْ ذِكْرُ «الفُروجِ»، بتصريحِ أَسْمائِها؛ لَكَانَ تَسْمِيَةُ «أَهْلِ اللُّغَةِ» إِيَّاهَا بِذَلِكَ خَطَأً، وَهَذَا مُحَالٌ.

وَمِمَّا قِيلَ فِي «الذَّمَامَةِ» وَ «قُصْرِ القَامَةِ» مَا يُنْسَبُ لِأَبِي نُوَاسٍ[٤]، وَهُوَ لِغَيْرِه:

=

(١) «ديوان المعاني» (١/ ٤٠٠).

(٢) لعلَّه يقصدُ ما ذكرَهُ في مُقدمةِ الكتابِ، حينَ قال: (جَمعتُ أَبلغَ ما جاءَ في كُلِّ فنٍّ، مِن أعلامِ المعاني، وشُذّاذِها) ا.هـ مختصرًا، وتقدَّم ـ قبل قليلٍ ـ تامًّا.

(٣) خداش بن بشر، التميمي، البصري (١٣٤هـ)، خطيبٌ وشاعرٌ مجيدٌ، له وجريرٍ مُهاجاةٍ، استمرتْ أربعين سنةً، ولم يَغلبْ أحدُهما الآخر، ولم يَتهاجَ شاعران في الجاهلية والإسلام، بمثل ما تهاجيا به!

انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» (٣/ ١٢٤٦).

(٤) الحسن بن هانئ الحِكَمي، شاعرٌ مشهورٌ، ورئيس الشُّعراء، ت (تقريبًا١٩٥هـ)، وسُمِّي بـ «أبي نُوَاسٍ»، لظفيرتَيْن كانتا تَنُوسَان (تضطربُ) على عاتقِه، وشِعرُه رائقٌ جدًا.

⇦

إذَا اسْــتَنَّ فِي قُوهِيَّــةٍ[1] مُتَبَخْــتِرًا فَقُــلْ جِــرْذٌ يَسْــتَنُّ فِي لَــبَنٍ مَحْــضِ
فَأَقْسِـمُ لَـوْ خَـرَّتْ مِـنْ اسْتِكَ بَيْضَـةٌ لَمَا انْكَسَرَتْ مِنْ قُرْبِ بَعْضِكَ مِنْ بَعْضِ)[2]

قلتُ: قولُه: (لَوْ لَمْ يَصْلُحْ..؛ لَكَانَ تَسْمِيَةُ «أَهْلِ الُّلغَةِ»... إلخ)؛ لا يُسَلَّمُ له، لتَباعُدِ المَقْصدَيْن، فـ «أَهلِ الُّلغةِ» يتكلَّمُون عن «الموادِّ اللغويةِ»، ولاسيما الغريبِ، لشرحِها، وإيضاحِ معناها، معَ الاستشهادِ بـ «القرآن»، و «الحديث» و «أشعار العرب»، ولبيان أنَّها فصيحةٌ، أو مُولَّدةٌ.

بينما هؤلاء الأُدباء ينظمون القصِيدَ بغرضِ «الهِجاء»، أو لإحياء الليالي في المُزاح والضَّحك، ويقعون في ألفاظٍ فاحشةٍ، وماجِنةٍ، وذمٍّ لغائبٍ، وهتكٍ لعرضٍ، وقذفٍ لأُمٍّ، وانتقاصٍ وشتمٍ لقبيلةٍ، وكثيرٌ منه لم يقعْ، وإنَّما هو مَحضُ افتراءٍ للتَّندُّرِ... وهذا مقطوعٌ بحرمتِه!

وقولُه: (عَلَى أَنَّ العُلَمَاءَ لَوْ تَركُوا رِوَايَةَ سَخِيفِ الشِّعْرِ؛ لَسَقَطَتْ عَنْهُمْ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، وَمَحَاسِنُ جَمَّةٌ مَوْفُورةٌ، فِي مِثْلِ: شِعْرِ الفِرَزْدَقِ...).

سبق الرَّدُّ على مثلِه ـ قبلَ قليلٍ ـ؛ في أثناءِ التعليقِ على كلامِ ابنِ قُتيبة.

(٤) العلامة: أبو منصور الثعالبي ت (٤٢٩هـ):

=

انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٢/ ٩٥)، و «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٧٩).

(١) القُوهِيُّ: ثيابٌ بيضٌ، وهي فارسيةٌ.. من «تاج العروس» (٣٦/ ٤٧٩).

(٢) «ديوان المعاني» (١/ ٤٣١).

هو علامةٌ، أديبٌ، مُؤرخٌ، كُتُبه أدبيةٌ، خفيفةٌ، بلغةٍ سهلةٍ ماتعة، حفظتْ لنا الكثيرَ من الأمثالِ، والحِكمِ، والأشعار، وأشهرها وأكبرها «يتيمة الدهر»[١].

وسيأتي الكلامُ على «اليتيمة» ـ مُفصَّلاً ـ في موضعِه، وحينها سيرد نصُّ كلامِه في الباب، واكتفي ـ هنا ـ ببعضِ ما قالَه في شأنِ أحدِ الشُّعراء المُترْجمين:

(هُوَ ـ وَإِنْ كَانَ فِي أَكْثَرِ شِعْرِهِ، لَا يَسْتَتِرُ مِنَ العَقْلِ بِسَجْفٍ، وَلَا يَبْنِي جُلَّ قَوْلِهِ إِلَّا عَلَى سَخَفٍ ـ فَإِنَّهُ مِنْ سَحَرَةِ «الشِّعْرِ»، وَعَجَائِبِ العَصْرِ.

وَقَدِ اتَّفَقَ مَنْ رَأَيْتُه وَسَمِعْتُ بِهِ، مِنْ أَهْلِ البَصِيرَةِ فِي «الأَدَبِ»...عَلَى أَنَّهُ فَرْدُ زَمَانِهِ فِي فَنِّهِ... وَأَنَّهُ لَمْ يُسْبَقْ إِلَى طَرِيقَتِهِ... مَعَ سَلَاسَةِ الأَلْفَاظِ، وَعُذُوبَتِهَا...

وَإِنْ كَانَتْ مُفْصِحَةً عَنِ السَّخَافَةِ، مَشُوبَةً بِلُغَاتِ الخلديين، وَالمُكَدِّينَ، وَأَهْلِ الشَّطَارَةِ.

وَلَوْلَا أَنَّ جِدَّ الأَدَبِ جِدٌّ، وَهَزْلَهُ هَزْلٌ ... لَصُنْتُ كِتَابِي هَذَا عَنْ كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِ مَنْ يَمُدُّ يَدَ المُجُونِ، فَيَعْرِكُ بِهَا أُذُنَ الحرم، وَيَفْتَحُ جُرَابَ السَّخْفِ، فَيَصْفَعُ بِهَا قَفَا العَقْلِ.

وَلَكِنَّهُ عَلَى عَلَّاتِهِ، تَتَفَكَّهُ الفُضَلَاءُ بِثِمَارِ شِعْرِهِ، وَتَسْتَمْلِحُ الكُبَرَاءُ بِبَنَاتِ طَبْعِهِ، وَتَسْتَخِفُّ الأُدَبَاءُ أَرْوَاحَ نَظْمِهِ، وَيَحْتَمِلُ المُحْتَشِمُونَ فَرْطَ رَفَثِهِ، وَقَذَعِهِ.

---

(١) شيخ أُدباء عصره، عبدالملك بن محمد، من كتبه: «التمثيل والمحاضرة»، «ثمار القلوب»، وسيأتي الكلام عنهما (ص ١٦٠، ١٦١)، و «فقه اللغة».
انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٣/ ١٧٨)، و «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٣٧).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَغْلُو فِي المَيْلِ إِلَى مَا يُضْحِكُ، وَيُمتِعُ مِنْ نَوَادِرِهِ، وَلَقَدْ مَدَحَ المُلُوكَ، وَالأُمَرَاءَ، وَالوُزَرَاءَ، وَالرُّؤَسَاءَ؛ فَلَمْ يَخْلُ قَصِيدَةً فِيهِمْ مِنْ سَفَاتِجِ هَزْلِهِ، وَنَتَائِجِ فُحْشِهِ...)[1] ا.هـ

قلتُ: يَعترف الثعالبي بما تضمَّنه شِعْرُ هذا المُتَرْجَم، منَ المُجُونِ، والسَّخافة، ومع ذلك أوردَه في كتابه، لجمالِ شِعره، وإعجاب الناس به، ولاحتمال المُحتشِمين لفُحشِه، ولأنَّ جِدَّ الأدبِ جِدٌّ، وهزلَه هزلٌ؛ لم يَصُنْ كتابَه من ذلك.

وفي كتابٍ آخر له، يُبيِّنُ ضابطَ الإثمِ في المواد الماجنة؛ فيقول:

(ذِكْرُ الأَعْضَاءِ لَا يُؤَثِّمُ، وَإِنَّمَا الإِثْمُ فِي ذِكْرِهَا، عِنْدَ شَتْمِ الأَعْرَاضِ، وَقَوْلِ الرَّفَثِ، فِي أَكْلِ لُحُومِ النَّاسِ، وَقَذْفِ المُحْصَنَاتِ)[2] ا.هـ

ثم استطرد فذكر بعض النصوص والآثار، التي ذكرها الجاحظ، وابن قتيبة.

قلتُ: مثل هذا التعليل، وردَ في كلامِ أبي هلالٍ السابق، وتمَّ التَّعقيبُ عليه.

(٥) العلامة: أحمد المَقَّري التِّلمساني رَحِمَهُ اللهُ ت (١٠٤١هـ):

أديبُ «المغرب»، ومن علمائِه، مالكي الفقه[3]، له كتابٌ في التراجم، نفيسٌ جدًا، بعنوان: «نفح الطيب»[1]، وهو معروفٌ، ومحاسنه أكثر من تُعد، ويكفي أنْ نعلمَ أنَّه مَعْلمةٌ في «التراث الأدبي الأندلسي».

---

(١) «يتيمة الدهر» (٣/ ٣٥)، وسيأتي نصُّ كلامِه تامًّا، مع بيانِ غريبه (ص ١٥٦).

(٢) «ثمار القلوب» (١/ ٣٦٥).

(٣) انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (١/ ٣٠٢)، و «فِهرس الفهارس» (٢/ ٥٧٤).

وقد تَرجمَ فيه للأديبِ: أيوب المَرْواني[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ ت (ق ٦ هـ)، وفي أثناء ترجمتِه له، حَكَى قصةً جرَتْ بينه وبين قريبٍ له، زارَه في بيتِه، وهو بكَّارُ المَرْواني؛ وجاءَ فيها مما يخصُّ موضوعِنا:

(فَقَالَ لِي[٣]: هَلْ تَنْظِمُ شَيْئًا؟ قُلْتُ: نَعَم، وَقَدْ أَلْجَأَنِي الدَّهْرُ إِلَى أَنْ أَرْتَزِقَ بِهِ.

فَقَالَ: يَا وَلَدِي إِنَّه بِئْسَمَا يُرْتَزَقُ بِهِ، وَنِعْمَ مَا يُتَحَلَّى بِهِ، إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً**»[١]. وَلَكِنْ تَحِلُّ المَيْتَةُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، فَأَنْشِدْنِي ـ أَصْلَحَكَ اللهُ تَعَالَى ـ مِمَّا عَلَى ذُكْرِكَ مِنْ شِعْرِكَ.

= ــــــــــــــــــ

(١) «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب».

هذا عنوانُ الكتاب كاملاً، وبه سمَّاه مُصنِّفه، وقد سمَّاه قبل ذلك بـ: «عُرف الطيب في التعريف بالوزير ابن الخطيب»، وقد كان ابنُ الخطيب، وأدبُه، المادَّةَ الأساسيةَ للكتاب، كما يظهر من مقدمة مُصنِّفه، ومنها (١/ ١١٧).

وعدمُ اشتهار هذا العنوان كاملاً، وعدمُ وضعِه على غلاف طبعتِه؛ جعل من يجهل ذلك، ينتقد طولَ ترجمةِ ابن الخطيب، واستغراقَها ثلاثة مجدات كاملة، وكثرةَ الكلام عنه، وعن أدبِه، في ثنايا الكتاب.

(٢) هو: أيوب بن سليمان السُّهَيْلي، المَرْواني، أديبٌ مشهورٌ، سَعِدَ في أوَّلِ حياتِه، وشَقِيَ في آخرِها، وله قصصٌ غيرُ محمودةٍ، ولكن له قصةً، تدلُّ على رجوعِه وتوبتِه، واللهُ أعلم.

ولم أعرفْ تاريخَ وفاتِه تحديدًا، وقيل إنَّه من أهل المائة الخامِسة، والمُثبتُ أقربُ.

انظر: «المُغْرِب في حُلَى المَغْرِب» (١/ ٦٠)، و «نفح الطيب» (٣/ ٣٣٤)، و (٣/ ٥٢٩).

(٣) أي: قال الأديبُ أيوبُ لقريبه وضيفِه بكَّارٍ.

قَالَ: فَطَلَبْتُ بِخَاطِرِي شَيْئًا أُقَابِلُهُ بِهِ، مِمَّا يُوَافِقُ حَالَهُ، فَمَا وَقَعَ لِي إِلَّا فِيمَا لَا يُوَافِقُهُ مِنْ مُجُونٍ، وَوَصْفِ خَمْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ! فَأَطْرَقْتُ قَلِيلاً.

فَقَالَ: لَعَلَّكَ تَنْظِمُ. فَقُلْتُ: لَا؛ وَلَكِنْ أُفَكِّرُ فِيمَا أُقَابِلُكَ بِهِ، فَقَوْلِي أَكْثَرُهُ فِيمَا حَمَلَنِي عَلَيْهِ الصِّبَا وَالسَّخْفُ، وَهُوَ لَائِقٌ بِغَيْرِ مَجْلِسِكَ!

فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، وَلَا هَذَا كُلّهُ، إِنَّا لَا نَبْلُغُ مِنْ تَقْوَى اللهِ إِلَى حَدٍّ نَخْرُجُ بِهِ عَنِ «السَّلَفِ الصَّالِحِ»، وَإِذا صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ عَبْدَاللهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَمُفَسِّرَ «كِتَابِ الله تعالى»، يُنْشِدُ مِثْلَ قَوْلِ القَائِلِ:

إِنْ يَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكْ لَمِيسَا

فَمَنْ نَحْنُ حَتَّى نَأْبَى أَنْ نَسْمَعَ مِثْلَ هَذَا؟! وَاللهِ لَا نَشُذُّ عَنِ «السَّلَفِ الصَّالِحِ». أَنْشِدْنِي مَا وَقَعَ لَكَ، غَيْرَ مُتَكَلِّفٍ. فَلَمْ يَمُدّنِي خَاطِرِي إِلَى غَيْرِ قَوْلِي مِنْ شِعْرٍ أَمْجُنُ فِيهِ:

أَبْطَأْتَ عَنِّي، وَإِنِّي ... لَفِي اشْتِيَاقٍ شَدِيدِ
وَفِي يَدِي لَكَ شَيْءٌ ... قَدْ قَامَ مِثْلَ العَمُودِ
لَوْ ذُقْتَهُ مَرَّةً لَمْ ... تَعُدْ لِهَذَا الصُّدُودِ

=

(١) أخرجه: الإمام أحمد في: «مسنده» (٣٥/ ٨٨)؛ برقم: (٢١١٥٤)، والبخاري في: «صحيحه» (٤/ ١١٨)؛ برقم: (٦١٤٥)، وابن ماجه في: «سننه» (٤/ ٢٧٧)؛ برقم: (٣٧٥٥)، وهذا لفظه، وأبو داود في: «سنه» (٥/ ٢٧٦)؛ برقم: (٥٠١٠)، عن أُبَيْ بن كعب ﷺ مرفوعًا، وفي الباب عن غيره.

فَتَبَسَّمَ الشَّيْخُ؛ وَقَالَ: أَمَا كَانَ فِي نَظْمِكَ أَطْهَرُ مِنْ هَذَا؟! فَقُلْتُ لَهَ: مَا وُفِّقْتُ لِغَيْرِهِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، فَأَنْشِدْنِي غَيْرَهُ؛ فَفَكَّرْتُ إِلَى أَنْ أَنْشَدْتُهُ قَوْلِي:

وَلَـمَّا وَقَفْتُ عَلَى رَبْعِهِم ... تَجَرَّعْتُ وَجْدِيَ بِالأَجْرُعِ

وَأَرْسَلَ دَمْعِي شِرَارَ الدُّمُوعِ ... لِنَارٍ تَأَجَّجُ فِي الأَضْلُعِ

فَقَالَ عَذُولِيَ، لَمَّا رَأَى ... بُكَائِيَ: رِفْقًا عَلَى الأَدْمُعِ

فَقُلْتُ لَهُ: هَذِهِ سُنَّةٌ ... لِمَنْ حَفِظَ العَهْدَ فِي الأَرْبُعِ

فَرَأَيْتُ الشَّيْخَ قَدِ اخْتَلَطَ، وَجَعَلَ يَجِيئُ وَيَذْهَبُ...)[1] ا.هـ

قلتُ: هذا بعضُ ما وقفتُ عليه من نصوص الأُدباء، فيما يتعلَّق بحكاية «أدبِ المُجُون»، وأدلتِهم، وتعليلاتِهم، لجواز حكايتِه، وإيرادِه في مُصنَّفاتهم.

ولم يكن شأني حين إيرادِ كلامِهم، الردّ عليه، مع أني فعلتُ في غالبِه، ولكن لأُبيِّن ما احتوتْ عليه كُتبُ الأدب، من مواد مُخالفة للذوق والأدب، مما يُنافي الأخلاق الإسلامية[2]، وحُجج أصحابِها؛ مما اضطر بعضَ المُحقِّقين إلى حذف هذه المواد، في أثناء تحقيق ونشر هذه الكتب.

وقد قمتُ بمناقشة هذه المسألة في كتابٍ مُستقلٍّ، وهو متداولٌ[3].

---

(١) «نفح الطيب» (٣/ ٣٣٥)، والقصة طويلةٌ، وجميلةٌ لمن يُحبُّ المسامراتِ الأدبية، وفي أول القِصَّة، وتمامِها، ما يدلُّ على تَدّين أَيّوب المرواني، وهجرِه لما كاَن منه، كما ذكرته سابقًا.

(٢) وتركتُ من المواد، ما يقشعرُّ له جلد المسلم، من فجورٍ، ومُجُونٍ.

(٣) يُنظر كتابي: «أثرُ ابنِ عبَّاسٍ في معنى الرَّفث في الحج؛ تخريج ودراسة».

وأخيرًا؛ فعلينا أنْ نعلمَ بأنَّ «كتُب الأدبِ» لم تكن كُلّها بهذه الصورة، بل وُجِدَتْ كتبٌ أدبية، خلتْ من هذا «الأدب المكشوف»، ومع هذا كانت من أجمل كتب «المختارات الأدبية»؛ ومنها كتاب «الجليس الصالح» للمُعافى.

يقول د. محمد مُرسي الخولي رَحِمَهُ اللهُ، بعد دراسة علمية تحليلية وافية للكتاب:

(وَمِنَ الجَمِيلِ بَعْدَ ذَلِكَ، أَنَّ الكِتَابَ خَلَا مِنَ «الأَدَبِ المَكْشُوفِ»، وَمِنْ قِصَصِ الجِنْسِ، وَمِنْ مَحَاسِنِ النِّسَاءِ، أَوْ الغِلْمَانِ، أَوْ عُيُوبِهِنَّ، الَّتِي فَشَتْ فِي ذَلِكَ القَرْنِ، مِمَّا يُضِيفُ إِلَى مُمَيِّزَاتِه، مِيزَةً أُخْرَى، وَيَجْعَلُهُ كِتَابًا لِلْمُتَأَدِّبِينَ، وَالمُتَعَلِّمِينَ، مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ)[١] ا.هـ

[مَوْقِفُ المُؤَلِّفِ مِنْ هَذَا الفَنِّ]:

أنا حين أنقلُ هذا؛ فإنما أُبيِّن مذهبًا سائرًا ووجهه، ومَن قالَ به، وأنَّه أمرٌ سائغٌ عند أُدباءِ القرون القديمة، وليسَ هذا ترويجًا مني له، بل أكرهُ ـ ديانةً ـ ما تضمَّنته «كتب الأدبِ» من هذه الأمورِ، ولكن طرحُها للباحثين، ومناقشتُها، أوجبتْ مني ذكرها... واستغفر اللهَ مما ورد فيها!

والشأن عندنا ـ هُنا ـ الإجابة العلمية والمنهجية على هذه التساؤلات:

ـ عند القيام بتحقيق النصوص التراثية، هل يُحذف ـ ديانةً ـ ما يُخالف الأدب؟

ـ أو يبقى للأمانة العليمة، مع التعليق عليه؟

ـ وهل هذا ـ فعلاً ـ هو منهج قديمٌ سائغ، سار عليه العلماء والأُدباء؟

---

(١) «الجليس الصالح» ـ مقدمة المُحقِّق ـ (١/ ١٤٣).

ـ وهل مُجرَّد ذِكر هذا، دون الإقرار به؛ يُعدُّ مخالفة للأدب والذوق؟

وعند الإجابة؛ يجب استحضار الورع، والتقوى، مع عدم إغفال ما ورد عن المُتقدمين؛ لكيلا نجرحهم بسلبِهم الدِّيانة، والتقوى، ونحن دونهم.

ومع التفريق بين شخصين:

بين من ذَكر هذه الأخبار والنصوص، لـذِكر محاسن النصوص والأشعار، واختيار ما راقَ له من جهة الوصف، والنظم، وللاستشهاد بها في الأمثال، أو في العربية ولغاتها، وإعرابها.

وبين من كلَّف نفسَه في جمع هذه الأخبارِ والنصوص؛ ليذكرها في كتابٍ من باب إثارة الغرائز، أو الدعوة إلى الفُحش، والتَّلهي بذلك!

* * * *

المَطْلَبُ الخَامِسُ
[احْتِوَاءُ «النَّصِّ التُّرَاثِيِّ» عَلَى مَا يُخَالِفُ السِّيَاسَةَ]

يحدثُ ـ أحيانًا ـ أنْ يكون ضِمنَ «النَّص التراثي» كلامًا، في نشرِه حرجٌ لجهةٍ سيادية مُعاصرة، ويسوؤها نشرُه، لتعرُّضِه لبعضِ رجالِهم السَّابقين، أو لبعضِ الحوادثِ التي جرتْ لهم، وموقِفهم فيها لم يكنْ بالمرضي عنه، أو لتعرُّضِها لمن كان لهم «ولايةٌ» قبلهم، مع حكايةِ الصِّراعِ معهم.

والبابُ هذا ذو حساسية مُفرطةٍ، لدى المُحقِّق، والناشر، والجهةِ نفسِها؛ لذلك لا يسعون إلى تحقيق أو نشر هذه النصوص، بل قد يُترك الكُتابُ كُلُّه، وربما صُودِرتْ نُسخُه، ومُنِع تحقيقُه ونشرُه، وأصبحَ حبيسًا في خزائن خاصةٍ، مملوكةً لهذا الجهة، ومحدودَ الاطلاع، ليس لأي باحثٍ الاطلاعُ عليه.

ومن هذا الباب ـ أيضًا ـ وجودُ نصوصٍ، ووثائق، وكُتبٍ، تتعرَّض لنزاعاتِ دولٍ مُتجاورةٍ، دارتْ بينهما حروبٌ قريبة العهد، ثم تصالحتْ وتعايشتْ.

أو تتعرَّضُ لتاريخِ «القبائل»، وشيوخِهم، وغزواتِهم، وولاءاتِهم، وأنسابِهم، وتُسمَّى فيها عوائل، وأُسَرٌ، لهم فروعٌ حيَّةٌ اليوم، وقد يُطعن في أخلاقِها، وأنسابِها.

ومنها ـ أيضًا ـ وجودُ كتبٍ تتعرض لآراءٍ شرعية، تكونُ مصادمةً لما عليه الفتوى، أو لما هو معمولُ به، مما يُشكل حرجًا على «مؤسسة الفتوى» الرسمية، أو جهة سيادية.

وعلى أنَّ جهاتٍ سياديةٍ، تضعُ يدها على هذه النصوص والوثائق، وتحفظُها،

وترفعُها عن أيدي الناس، مراعاةً للمصلحة، من باب «السياسة الشرعية»؛ إلا أنَّها لا تَسلمُ من أيدي «الفضوليين»، الذين يستهويهم كلُّ ممنوعٍ، فيُصوِّرونَ بعضًا منها (تسريبًا)، وينشرونها.

ومثلُ هذه الكُتبِ يجب أنْ يُحكم نشرُها بـ «المصلحة»، قبل كُلِّ شيءٍ.

ومع كُلِّ ما سبق؛ فإنَّ كتبَ هذا الباب، لها أربعُ حالاتٍ:

الحالة الأولى: أنَّها لا تُحقَّق، ولا تُنْشر، وتُحجبَ كُلِّيًا؛ لشِدَّة أثرِها، والذي يُقرِّرُ هذا هُم أهلُ الحلِّ والعقد، منَ الوُلاةِ، والعُلماءِ، وحُكَماءُ البلدِ منَ المُثقَّفين.

الحالة الثانية: أنْ يكون عليها اطلاعٌ محدودٌ، لدى مُختصِّين، وبإشرافٍ وموافقةٍ من الجهة نفسِها، بعد أنْ يُحضِرَ الباحثُ خِطابًا من جهةٍ رسميةٍ، تُفيدُ أنَّه يُعدُّ دراسةً علميةً، ويحتاجُ إلى هذا الكتابِ.

الحالة الثالثة: أنْ يقومَ على مُراجعتِها، وتهذيبِها، باحِثون مختصُّونَ، ويحذفونَ منها ما يَضرُّ بسُمعةِ هذه الجهة السِّيادية، أو بالقبائل، ورجالِها المعاصرين، ثم تُحقَّقُ، وتُطبعُ، وتُنشرُ بعد التنقيح.

الحالة الرابعة: أنَّه يُفرج عنها بعد مُضِيِّ مُدَّةٍ مُعيَّنة، ويُسمحُ بتداولِها، وتحقيقِها، وطبعِها، ونشرِها؛ لانتفاءِ المانعِ من نشرِها قديمًا، كما هو الحال لدى بعض الدُّول المُعاصرة.

والذي يعنينا في هذه الدِّراسة، هو الحالةُ الثَّالِثةُ، وهي التي ستشملها الأمثلة التطبيقية، في موضعِها.

* * * *

المَبْحَثُ الثَّانِي

مَنَاهِجُ الحَذْفِ مِنَ «النَّصِّ التُّرَاثِي»

[التمهيد]

اختلفتْ مناهجُ النُّسَّاخِ، والمُحقِّقينَ، والنَّاشرينَ، في التعامُلِ مع «النَّصِّ التراثي»، إذا احتوى على مُخالفةٍ اعتقاديةٍ، أو أخلاقيةٍ، أو سياسيةٍ، وكانوا على ثلاثة أقوال، ولنا أنْ نُسمِّيها: ثلاثة مناهج، أو ثلاثة اتجاهات، فالأمرُ لا يختلفُ.

وقبل بيانِها، والاستدلال لها، ومناقشتها؛ أُنبِّه إلى أمرٍ هامٍّ، يجب أنْ يكونَ خارجَ دائرةِ دراستِنا، ويجبُ ألا تختلفَ حولَه الاتجاهاتِ، وهو تقسيمُ «الكُتبِ التراثية» من جهة المخالفة إلى قسمين، على النحو الآتي:

ـ **القسمُ الأولُ**: كُتبٌ بُنِيتْ على شرٍّ وضررٍ، من أوَّلِها وحتَّى آخرها، ولو وُجِد فيها خيرٌ ونفعٌ، فهو يسيرٌ.

ـ **القسم الثَّاني**: كُتبٌ احتوتْ على النَّقيضَيْن: الخيرِ والشرِ، والنَّفعِ والضَّررِ، وكانتْ نسبةُ الخيرِ والنَّفعِ أكثرَ.

[مَنْهَجُ التَّعَامُلِ مَعَ كُتُبِ القَسْمِ الأَوَّلِ]:

كُتبُ القِسمِ الأوَّل، لا خيرَ فيها، ولو ادَّعَى مُحققٌ أنَّ فيها بعضَ نفعٍ؛ فتكون كالخمرِ، التي قال الله ﷻ فيها: ﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ ﴾ [البقرة: ٢١٩].

ومن أمثلةِ هذه الكتب: الكتب التي تدعوا إلى «الزَّندقة»، و «الحلول»، و «الاتحاد»، و «الإلحاد»، و «التَّجُّهم»، و «الرَّفض»، و «التَّصوف» الغالي، والدعوة إلى «الباطنية»، وعامة كتب «أهل الأهواء» و «البدع».

وكذا الكُتبُ التي تفتري على اللهِ ﷻ، ورسوله ﷺ، وتنتقصُ الصَّحابةَ ﭫ، وحَمَلَةَ الدِّينِ، وتقول بتكفير المسلمين، والخروج على الحُكَّام، ورفع السِّيف.

وكذا «التوراة» و «الإنجيل»؛ لثبوت تحريفهما، ثبوتًا قطعيًا بنصِّ «القرآن».

ومنها كُتبُ تعليمِ: «السِّحر»، و «السَّاسانية»[١]، و «الشَّعوذة»، و «الطلاسم»، و «العزائم»، و «النجوم»، و «الفلك»، و «الأبراج»[٢]، و «الرمل»، و «العرافة»، و «الفنجان»، و «الكهانة»، و «تحضير الأرواح»[٣].

وهي علومٌ مُحَرَّمة، بنصوصٍ قطعيةٍ منَ «الكتاب»، و «السُّنَّة»، وهي معلومةٌ.

وكتب الأدب والشعر، والمختارات، التي كلُّها ـ أو غالبها ـ مجونٌ، وفحشٌ، وتحكي قصص الأولينَ، وغرائبهم، مع النِّساء، والغِلمان، والدَّواب، والدِّنان.

فإنَّ هذه الكتب، لا تُحقَّقُ، ولا تُطبعُ، ولا تُنشرُ، ومن أرادها منَ المختصين، للاطلاع عليها، أو لدراستِها، أو للنقل عنها، ولتوثيقِ نقولٍ منها، فيمكنُه

---

(١) فرعٌ من فروع «علم السِّحر»، من «أبجد العلوم» (٢/ ٢٥٨).

(٢) المراد ـ هنا ـ بـ «علم الفلك»، و «علم النجوم» الكتب التي تدرس هذين العِلمين من جهة الاستعانة بهما على «السِّحر»، أو لمعرفة الحظِّ، وكذلك ادِّعاء علم المستقبل.

ولا يدخل في ذلك تعلُّمهما من جهة الاستعانة بهما لمعرفة «علم الهيئة».

(٣) انظر في تعريف هذه العلوم في: «مفتاح السعادة» (١/ ٣١٦، و ٣٣٢، ٣٣٥ ـ ٣٤٦)، و «أبجد العلوم» (٢/ ٢٥٨، و ٢٨٦، و ٣٠٣ ـ ٣٠٤، و ٣١٨ ـ ٣٢٨، و ٣٤٠، و ٣٦٧ ـ ٣٦٨، و ٣٧٩، و ٣٨٢، و ٤٥٣، و ٥٥١).

والثاني استفاد من الأول، ولا يُسلمُ لهما بكلِّ ما قالاه في الموضوع.

الاطلاع عليها في «دور المخطوطات»، و «خزائنها»، دون أنْ تكون في متناول العامَّة.

[شُبْهَةٌ حَوْلَ التَّعَامُلِ مَعَ هَذِهِ الكُتُبِ]:

مما يُقالُ في هذا البابِ: إنَّ تحقيقَ هذه الكتبِ وطبعِها ونشرِها مطلوبٌ، من بابِ إحياء «التراث العربي»، ولمعرفةِ الجوانب «السياسية»، و «الفكرية»، و «الاقتصادية»، و «الاجتماعية»، و «الأدبية»، في حُقبةٍ مُعيَّنةٍ من «التاريخ العربي»، والتَّعرُّفِ على الصراعات «الفكرية»، ومظاهر «الترَّف»، وما كُتبَ فيها من مُكاتباتٍ، ورسائل، وما قيل فيها من خُطبٍ، ونثرٍ، وشِعرٍ.

ولمعالجة ما فيها من شرٍّ وضررٍ، يتم تحقيقِها، مع التعليقِ على مواضع الخللِ.

قلتُ: قام بهذا جهاتٌ مُختصَّةٌ بخدمة «إحياء التُّراث» في بعضِ الدُّولِ، وبعضِ الباحثِينَ المُتحمِّسينَ لهذه الكتب... فكان ماذا؟!

طبعوا كُتبًا تَقشَعِرُّ من مضمونِها القلوبُ، لما فيها منَ الافتراءِ على الله ﷻ، ورسولِه ﷺ، والقولِ على اللهِ بغيرِ علمٍ، والتحريفِ لشريعتِه، والإلحادِ فيها.

وكُتبًا تحمَرُّ منها الخدودُ، خجلاً مما فيها من المُجُونِ والفِسقِ، في أقبحِ صُورِه.

واطَّلعتُ على كثيرٍ منها لإثراءِ هذه الدراسة؛ ووجدتُ التعليقَ عليها في الحواشي، اقتصرَ على ترجمةِ العَلمِ، وتعريفِ الغريبِ، وشرحِ الكلماتِ، ولم أجد فيها تعليقًا يُنكرُ ما فيها، ويرُدُّه.

ومن ذلك: «فصوص الحِكَم»، و «الفتوحات المكِّيَّة»، كلاهما لابن عربي، و «الكافي» للكُلَيْني، و «جوامع اللذة» للتيفاشي، و «الأيك» للسّيوطي، و «شمس المعارف» للبوني.

فتحقيقُ، وطَبعُ، ونَشرُ مثلَ هذه الكُتبِ، خيانةٌ للدِّين، وشرخٌ في الأخلاق، وترويجٌ للباطلِ، ودعوةٌ إلى مذاهبِ أصحابِها، وإنْ لم يُرِدْ ذلك الفاعِلونَ.

والقولُ بتحقيقِها، مع التعليقِ عليها، وبيانِ مواضعِ الخللِ، غيرُ وجيهٍ، ويستطيعُ الباحثُ إعدادَ دراسةٍ حوْلها، ومناقشتَها، وبيانَ شُبهِها، ومجونِها، والردَّ عليها، في كتابٍ مُستقلٍ، دونَ طَبعِ نصِّها كاملاً.

ودعوى تحقيقِها، ونشرِها، بدعوى «إحياء التراث»؛ ليس عُذرًا مقبولاً، لاستحضارِ هذه المصيبةِ من «عالم المخطوطاتِ»، إلى «عالم المطبوعاتِ»، لتُباعَ بعدَ ذلكَ في المكتباتِ، وتُشْتَرى من قِبَلِ بعضِ الطَّلبةِ، ولاسيما الأحداث، ولا يدرون ما فيها، وإنْ عرفوا، فهم لا يُمَيِّزونَ ما فيها من حقٍّ وباطلٍ، وإنْ ميّزوا الحقَّ عن غيرِه، فقد تَنطلي عليهم «شبهةٌ»، ويكونَ ردُّ المحقِّقِ عليها هزيلاً، فترسخُ «الشُّبهة»، ويَميعُ «الردُّ»، وبهذا ذمُّوا الرَّازي، وتكلَّموا في «تفسيرِه».

وسأضربُ مثالاً واحدًا لكتابٍ، هو ـ على ضررِه ـ أخفُّ ضررًا مما سبق، وهو كتاب: «إزالة الشُّبهات»[1] لابن اللَّبَّان الدمشقي، الهالك بالطاعون.

---

(١) «إزالة الشُّبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات»؛ لمحمد بن أحمد ابن اللَّبَّان الدمشقي ت (٧٤٩)؛ ت. د فريد مصطفى سلمان.

⇦

فقد حُقِّق هذا الكتاب، ونُشر؛ وقال مُحقِّقه في مقدمة تحقيقه:

(موضوعُ هذا الكتابِ، هو آياتُ الصِّفاتِ، وفِقَ طريقةِ المؤوِّلة، والمُعطِّلةِ.

بل فيه إشاراتٌ إلى غاياتٍ أبعدَ من ذلكَ، وفِق طريقةِ المُتصوِّفة، ومنهجِهم[١].

وهذا الكتابُ منَ الكُتبِ النّوادرِ، التي تحتلُّ مكانةً مُتميِّزة في موضوعِها.

أشارَ إليه أكثرُ من إمامٍ منَ الأئمة الأعلامِ؛ كـ: ابنِ حجرٍ العسقلاني، وابنِ السُّبكي، وابنِ العِماد الحنبلي، وغيرِهم[٢].

ويتميّزُ الكتابُ بدقةِ ألفاظِه، وجمالِ أسلوبِه، وقوةِ حُجَّتِه؛ فكان منَ الواجبِ إظهارُ هذا الكتاب، مع الردِّ عليه، وبيانِ وجهِ الحقِّ في هذه القضايا الأساسيّة، المُتَّصِلةِ بعقيدةِ الأُمة[٣].

ومواجهةُ الخَصمِ من خلال أقوالِه، ونصوصِه، مع الرَّدِّ عليها؛ أقوى، وأعظمُ فائدةً، من تجاهُلِها، وغضِّ الطَّرْفِ عنها...)[٤] ا.هـ

=

ورأيتُ ـ للكتاب ـ طبعةً أخرى ت. عمر مصطفى الورْدَاني، وآخر، ولم أنظر فيها، فضلاً عن شرائِها؛ اكتفاءً برؤية التحقيق السَّابق، وشرائِه، ونقدِه.

(١) لعلَّه يقصد الإشارة إلى القول بـ «وحدة الوجود»؛ كما سيأتي في كلام الحافظ.

(٢) نعم أشاروا إليه عند ترجمتِهم للمُؤلِّف، ولكن ما أشادوا به، كما يُظن من كلامِ المحقِّقِ.

(٣) أمَّا حُسْن العبارة، وحلاوة اللفظ، فنعم؛ وأثنوا عليه في هذا الباب، أما من حيث المعنى، وهو الأساس، فيُنظر كلام الحافظ الآتي.

(٤) «إزالة الشبهات» (ص ١).

قلتُ: إنْ كانَ الباحثُ ـ أيُّ باحثٍ ـ يريدُ خدمةَ الأُمَّة بالرَّدِّ على أهل البِدعِ والأهواءِ؛ فليَسْلُك طريقَ الأئمةَ، في الرَّدِّ عليهم، وهو نقضُ أصولِهم من خلالِ ما يكتبونَه منَ الكُتبِ والرَّسائل، الصَّغيرةِ والكبيرةِ، والتي يُبِّينون فيها مذهبَ «أهل السُّنَّة والجماعة»، ثم يَذكرونَ مذهب «أهلِ البِدعِ والأهواءِ»، والرَّدَّ عليه منَ «الكتاب» و «السُّنَّة».

هذا هو منهجُ الأئمةِ الأعلامِ، وهذا عينُ ما فعلَه شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ.

أمَّا القيامُ بخِدمةِ كُتبِهم، ونَسْخِها، وطبعِها محقَّقةً، ونشرِها بين عامَّة المُسلمينَ، بحُجَّةِ تعريفِ النَّاسِ بمذاهِب هؤلاءِ، ومن ثَمَّ الرَّدُّ عليه؛ فمزلقٌ خطيرٌ، لا نُسَلِّمُ لمن قالَ بِه، أو دعا إليه.

ويكفي في طرحِ كتابِ «إزالة الشُّبهات»؛ قولُ الحافظِ ابنِ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ:

(كِتَابٌ عَلَى لِسَانِ «الصُّوفِيَّةِ»، وَفِيهِ مِنْ إِشَارَاتِ أَهْلِ «الوِحْدَةِ»، وَهُوَ فِي غَايَةِ الحَلَاوَةِ لَفْظًا، وَفِي المَعْنَى سُمٌّ نَاقِعٌ)[١] ا.هـ

وقد ذكر مَنْ ترجم له كتابَه هذا، وذكروا أنَّه بناه على طريقة «الصوفيّة»[٢].

ويقول الدكتور: عبدالرزاق مَعَاش، ضمن توصياتِه في خاتمة دراسةٍ له:

(عدمُ التَّحمُّسِ لطباعةِ ما هو «مخطوطٌ» منَ الكُتبِ البدعيةِ في هذا المجال، ولو للرَّدِّ عليها؛ لأنَّ في إظهارِها فتنةً لبعضِ النَّاس، وخاصةً إذا كانتْ تلكَ

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٣١).

(٢) انظر: «طبقات الشافعيّة الكبرى» (٩/ ٩٤)، و «شذرات الذهب» (٨/ ٢٧٩).

الكُتب في درجةِ كتابِ ابنِ اللَّبَّان، الذي سارَ فيه على نهجٍ باطنيٍّ خطيرٍ، عبارتُه حلوةٌ، ومضمونُه سمٌّ ناقعٌ، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر)[1] ا.هـ

وبعد كُلِّ ما سبق، يتعيَّنُ القولُ بعدمِ تحقيقِ ونشرِ كُتب القسم الأول.

[مَنْهَجُ التَّعَامُلِ مَعَ كُتُبُ القِسْمِ الثَّانِي]:

كُتبُ القِسمِ الثَّاني، لها وعليها، وهي التي تَدورُ عليها هذه الدِّراسةُ، وهي كُتبٌ مُفيدةٌ وقيِّمةٌ، وتحقيقُها وطرحُها للباحثينَ، فيه فائدةٌ في اللغة، والسُّلوكِ، ولكنِ اخْتَلفَ النُّساخُ، والمُحقِّقونَ، والنَّاشِرونَ، والمُختصُّونَ منَ الباحثينَ حولَ طريقِ التَّعامُلِ معَ النَّصِّ المُنحرِفِ فيها، على ثلاثةِ أقوالٍ:

القولُ الأولُ: عدمُ الحذفِ لـ «الأمانة العِلميةِ»، وأداءُ النصِّ كما هو.

القولُ الثَّاني: وجوبُ الحذفِ، إبراءً لـ «الذِّمَّةِ»، ومُراعاةً لـ «المصلحة».

القولُ الثَّالثُ: تهذيبُها، وتنقيحُها مما فيها.

وسأقومُ بطرحِ كُلِّ قولٍ (اتجاه) في مطلبٍ مُستقلٍّ، والاستلالِ له، ومناقشتِه.

وما يأتي من تعليلٍ واستلالٍ لهذه الأقوال (الاتجاهات)، هو مما كُنت استظهره، خلال قراءتي لكتب العقيدة، والأدب، والتاريخ، وغيرها؛ لاهتمامي بهذا الموضوع منذ زمن، وكنت أقيّدُ، ما أحسبُ أنَّه سببٌ.

وللأمانة العلمية؛ فإنَّ بعضَها استفدتُه من تعليلاتِ بعضِ المُحقِّقين، في مُقدِّماتِ أعمالِهم العِلميةِ في التَّحقيقِ، وفي حواشِيها، وسيأتي نقلُ بعضِه في

---

(١) «مسالِك أهل السُّنَّة فيما أشكل من نصوص العقيدة» ـ الخاتمة ـ (٢/ ٤٤٦).

الأمثلـة في المبحـث القـادم، ومـن مجالسـاتٍ ومُسـاجلات عِلميـةٍ، مـع بعـضِ المُهتمِّين، وكنتُ ـ حينها ـ أُقيِّد وجهاتِ النَّظرِ في هذا البابِ.

وفي أثناءِ سردِ الأمثلة، وما فيها من تعليلٍ؛ سأُورد بعضَ المناقشاتِ عليها.

* * * *

المَطْلَبُ الأَوَّلُ
[عَدَمُ الحَذْفِ لِلأَمَانَةِ العِلْمِيَّةِ]

هـذا هـو القـولُ الأولُ، أو الاتجـاهُ الأَوَّلُ، فـيما يتعلَّـقُ بالتعامُـلِ مـعَ «الـنصِّ التراثي»، إذا احتوى على مخالفةٍ لـ «المُعتقدِ»، أو مخالفةٍ للأدب، والذَّوْقِ.

ويَرى أصحابُه، أنَّ النَّصَّ يجبُ أنْ يَبقى كـما هـو، دونَ التَّـدخُّلِ فيـه بالحـذفِ، ولوكانَ مُخالفًا للعقيدةِ الصحيحةِ، أو فيه ما يخدِشُ الحياءَ، وعلَّلُوا على ذلكَ؛ بـ:

١ ـ أنَّ هذا هو مُقتضَى «الأمانةِ العلمية».

٢ ـ أنَّ الحذفَ يُسقِطُ «الأمانة العِلمية» منَ المُحقِّق، ويُزيلُ عنه صـفةُ العدالـةِ، وهي الأصلُ في المُسلمِ، ويَطرحُ الثِّقةَ من أعمالِه العِلمية.

٣ ـ أنَّ حذفَها سيُشْكِلُ على قارئِ النَّصِّ، حين رجوعِـه لكتـابٍ، للبحـث عـن معلومةٍ بَلَغَتْهُ فيه، ولتوثيقِها، ثم الـرَّدُّ عليهـا، فإنَّـه حـينَ البحـثِ فيـه لـن يجدَها، فينفيها عنه، وربما شكَّك في صِدق من نَسبَ للمؤلِّف هذا العبارةَ، واتَّهمَه.

٤ ـ أنَّ بعضَها نصوصٌ تُعطـي فكـرةً عـن طبيعـةِ الحيـاةِ السياسـيةِ، والثقافيـةِ، والاجتماعيةِ، في العصر الذي قيلتْ فيه، وحذفُها يُغَيِّبُ عنَّا هذه الصورةَ.

٥ ـ أنَّ بعضَـها يُعطـي لمحـةً عـن حيـاةِ عـالمٍ، أو مُـؤرِّخٍ، أو أديـبٍ، أو شـاعرٍ، ويُحتاجُ إليها حين الكتابةِ عنه، ودراسةِ حياتِه، وهذا مَلحظٌ مُهم.

٦ ـ أنَّ بعضَ الأبياتِ قيلتْ في أثناءِ عصر الاحتجاجِ، ولها أهميةٌ في الاحتجاجِ بها في الُّلغةِ، أو النَّحوِ والصَّرفِ، وهذا بابٌ مُهمُ.

٧ ـ أنَّ بعضَ المُؤلِّفين في البابِ عُلماءُ، وقُضاةٌ، ومُفسِّرونَ، كابن قتيبة ت (٢٧٦هـ)، والرَّاغبِ الأصفهاني ت (كان حيًّا ٤٥٠هـ)، والجلالِ السّيوطي ت (٩١١هـ)، والمُعاصرونَ الذي يَميلونَ إلى وجوبِ الحذفِ، مُراعاةً للأدبِ، وحِفاظًا على الأخلاق، ليسوا أعلى ديانةً، وأكثرُ ورعًا منَ هؤلاءِ، حينَ أثبتُوها.

٨ ـ أنَّ التأليفَ في البابِ، بجميعِ فُصولِه، جزءٌ من ثقافةِ التَّأليفِ الأدبي، في العُصورِ السَّابقةِ، وليس دعوةً إلى مضمونِه.

٩ ـ أنَّ حذفَها، يُذهِبُ بجزءٍ كبيرٍ من أدبِ العرب، وأشعارِهم.

١٠ ـ أنَّ على المُحقِّق الابتعادَ بذوقِه الشَّخصي، عن كل ما هُو مُثبتٌ في النَّصِّ، وليدعه كما هو، وليسَ من مسؤوليَّتِه العِلمية، مُعالجةُ النَّصِّ وفِقَ ذوقِه، وأدبِه.

١١ ـ أنَّ مُهمَّةَ المُحقِّقِ الأصيلةِ، قراءةُ النَّصِّ كما هُو، وله أنْ يَفُكَّ غُموضَه، ويُعالِجُ مُشْكِله، ويَرُدَّ خطأه في «الحاشية»، فهي مُلكٌ له، بخلافِ «النَّص»، فهو مُلكٌ لصاحِبه (المُصنِّف)، وتَصرُّفُه فيما لا يَمْلِكُ غيرُ جائزٍ، فعليه نقلُ «النَّصِّ التراثي» القديم، إلى العصرِ الحديثِ، بصورتِه التي هو عليها مُنذ وُجودِه.

١٢ ـ أنَّ حذفَ ما يتعلَّقُ بالدُّولِ المُتجاورةِ والمُتسامحةِ، قريبةَ العهدِ بالصِّراع، أو بالقبائلِ، وشيوخِها، وغزواتِهم؛ لا يُغيِّرِ منَ الأمرِ شيئًا، فقصصُهم وأخبارُهم محفوظةٌ في الصُّدورِ لقُربِ عهدِها، ويَتناقلُها الرُّواة، وهي أحداثٌ سياسيةٌ، يجبُ أنْ تبقى للتاريخ، وحذفُها ومنعُها منَ التداولِ؛ يجعلُ فُرصةً لروايتِها بغيرِ وجهِها الحقيقي، من جِهاتٍ مُغرِضة، وقد حصلَ، كما أنَّ التاريخَ وتدوينَه، يجبُ

ألا يَتأَثَّرُ بالأحداثِ السِّياسية، لأنَّه مِرآة للعصرِ ـ بعد عصورٍ قادمةٍ، فيجبُ أنْ يُترك كما هُو، دُونَ تَصرُّفٍ فيه بالحذفِ، أو بغيرِه.

١٣ ـ أنَّ للمُحقِّقِ التعليقَ، والتنبيهَ، على ما يراه مُخالفًا لـ «العقيدة السليمة»، أو خارجًا عن الأدبِ، والأخلاقِ، والذَّوقِ، وهذه المعالجة للنَّصِّ، أولى من حذفِه(١).

هذا مجملُ ما يُقال عن عدمِ الحذفِ، وبعضُه مُتعلِّقٌ بـ «المُعتقد»، وبعضُه مُتعلِّقٌ بـ «الأخلاق»، و «الذوق»، وبعضُه مُتعلِّقٌ بـ «الأحداثِ السياسيةِ»، و «القبائليةِ».

* * * *

---

(١) هذا الكلام جميلٌ من حيثِ الفِكرة، أمَّا من حيث الواقع، فلم أجد المُحقِّقين (من أنصارِ هذا المنهج)، مُلتزِمون به، ولم أرَهم قد قاموا بالتعليقِ على كُلِّ ما يخالف «العقيدة»، أو يَخْدِشُ الحياءَ، فيما يُحقِّقونه، ولاسيما ما يتعلَّقُ بكُتبِ «الأدب»، وبعضُهم علَّقَ على بعضِ الفقراتِ، دُونَ بعضٍ، ومنهم مَن لم يُعلِّقْ على شيءٍ مِمَّا وردَ.

المَطْلَبُ الثَّانِي

[وُجُوبُ الحَذْفِ إِبْرَاءً لِلذِّمَّةِ، وَمُرَاعَاةً لِلْمَصْلَحَةِ]

هذا هو القولُ الثَّاني، أو الاتجاهُ الثَّاني، فيما يتعلَّقُ بالتعامُلِ معَ «النَّصِّ التراثي»، إذا احتوى على مُخالفةٍ للمُعتقدِ، أو مخالفةٍ للأدبِ والذَّوقِ.

ويَرى أصحابُه؛ أنَّ «النَّصَّ» المُخالفَ يجبُ أنْ يَزولَ، ويُمحى، واكتفَى أصحابُه بتعليلاتٍ عامَّةٍ لِما ذهبوا إليه؛ منها:

١ ـ أنَّ الباطِلَ يجبُ ألَّا يَبقى، وفي بقائِه ضررٌ على مُعتقدِ المُسلمِ، وخُلُقه.

٢ ـ أنَّ المُحافظةَ على سلامةِ «المُعتقدِ»، والأخلاقِ الفاضِلة، مما يُبدِّلها؛ أولى من التَّقعيدِ والتَّأصيلِ في «مناهجِ البحثِ العِلمي» و «أُصولِ تحقيقِ التُّراثِ».

٣ ـ أنَّ حذفَها، ووَضعِ نُقاطٍ مكانها، وبيانَ ذلكَ في مُقدمةِ التحقيقِ، لا يتعارضُ مع «الأمانة العِلمية»، ويَتوافقُ مع إماتةِ الباطِلِ والمُجونِ.

٤ ـ أنَّ المُؤلِّفَ الأصلي سيُسألُ يومَ القيامةِ، عن جَمْعِ وتَدوينِ هذا المُخالفاتِ العقدِيَّة والأخلاقية، وسيُعاقبُ عليها، إنْ لم تُدركُه رحمةُ الله، وأنَّا سأُسألُ عن تحقيقِها ونشرِها، فكلٌّ مسؤولٌ عن عمِلِه، وحذفُها يُنجيني منَ السُّؤالِ والعِقابِ، وعليَّ أن أُبرئ ذِمَّتي من مضمُونِها.

٥ ـ مَن وضعَ هذه المُصنَّفات، ليسوا حُجَّةً في عملِهم، بل يُحتجُّ لعملِهم، وكونُ بعضِهم عُلماء وقُضاةً ومُفسِّرون، لا يُسوِّغ ـ بحالٍ ـ ترويجها.

٦ ـ دعوى أنَّ حذفَها، يُذهِبُ بجزءٍ كبيرٍ من «أدبِ العربِ»، وأشعارِهم، دعوى صحيحةٍ، ولا اعتراضَ عليها، ولا حرجَ في ذهابِ هذا القَدْر من أدبٍ فيه فُجورٍ ومُجونٍ، ويُخشى على عُقول النَّاشئةِ منه.

٧ ـ أنَّ الحذفَ جادَّةٌ مطروقةٌ؛ فالعُلماء منَ القديم، لا يزالون يُلخِّصونَ، ويُهذِّبونَ، ويَحذِفونَ ما لا فائدةَ منه.

٨ ـ دعوى أنَّ بعضَها نصوصٌ تُعطي فكرةً عن طبيعةِ الحياةِ السياسيةِ، والثقافيةِ، والاجتماعيةِ، في العصرِ الذي قِيلتْ فيه، وعن حياةِ بعضِ الأعلامِ، الذين نُترجِمُ لهم، ونَدرسُ حياتَهم، صحيحٌ، ولكنَّها تُعطينا صورةً سيئةً لحياةِ المُسلمينَ، وعُلمائِهم، وأُدبائِهم، وهم الآن أمواتٌ، فوجبَ سِترُ هذهِ الأخبارِ، وعدمُ كشفِها.

٩ ـ النصوصُ التي تتعرَّضُ لـ «القبائلِ»، ورجالِها، وغزواتِهم، وتَطعنُ في أَنسابِهم؛ تثيرُ فِتنًا بين قبائل مُعاصرةٍ، ونشرُها يُحْيِي ثاراتٍ قديمةٍ، ونعراتٍ جاهليةٍ، وحذفُها من باب «السياسة الشرعية»، ومُراعاة لـ «المصلحة».

١٠ ـ وكذا الحالُ في النُّصوصِ التي تَتعرَّضُ لنزاعاتِ دُولٍ مُتجاورةٍ، دارتْ بينهما حروبٌ قريبةُ العهدِ، ثم تَصالحتْ وتَعايشتْ.

هذا مجملُ ما يُقال عن عدم الحذفِ، وبعضُه مُتعلِّقٌ بـ «المُعتقد»، وبعضُه مُتعلِّقٌ بـ «الأخلاق»، و «الذوق»، وبعضُه مُتعلِّقٌ بـ «الأحداثِ السياسيةِ»، و «القبائليةِ».

* * * *

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

[تَهْذِيبُهَا وَتَنْقِيحُهَا مِمَّا فِيهَا]

هذا هو القولُ الثَّالثُ، أو الاتجاهُ الثَّالثُ، فيما يتعلَّقُ بالتعامِلُ مع «النصِّ التُّراثي»، إذا احتوى على مخالفةٍ للمُعتقدِ، أو مخالفةٍ للأدبِ والذُّوقِ.

ويَرى أصحابُه؛ أنَّ «النَّصَّ» المخُالفَ يُمكنُ أنْ يُعالج بطريقةٍ، لا تُفسدُ الكتابَ، ولا تُذهبُ بما فيه من خيرٍ، وتعليلاتُهم تقوم على التوسط بين القولينِ ـ الاتجاهين ـ السَّابقين، ومنها:

١ ـ أنَّ التهذيبَ والتَّلخيصَ والاختصارَ، عملٌ مُعتبرٌ، وفنٌّ من فنون التأليفِ، ومن ذلك عملُ بعضِ العُلماءِ على كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي.

٢ ـ أنَّ في التهذيبِ جمعٌ بين القولين السَّابقين، والأخذُ بما فيها من حقٍّ.

٣ ـ أنَّ إشعارَ القارئ بكونِ الكِتابِ مُهذَّبًا، يُزيلُ عن المُهذِّبِ حرجَ الحذفِ، ويُسقطُ عنه الإلزامَ بوضعِ النُّقاطِ مكانَ الموضعِ المحذوفِ.

٤ ـ وضعُ المُهذِّبِ لاسمِه على النُّسخةِ الجديدةِ للكتاب، فيه أمانةٌ عِلميةٌ، وعدمُ نسبةِ الكتابِ بصورتِه الجديدةِ للمؤلِّف الأصلِ.

هذا مجملُ ما يُقالُ عن التهذيبِ والتنقيحِ، للكتابِ ذي المخالفاتِ العقديةِ، أو الأخلاقية.

ولكن يُلاحظُ أنَّ هذا الاتجاهُ مقبولٌ في حالةٍ واحدةٍ، وهي أنْ يَخرجَ الكتابُ مطبوعًا بغير اسمِه الأصيل، ولا باسم مُؤلِّفهِ الأوَّل، بل منسوبًا إلى المُهذِّبِ والمُنقِّحِ؛ كأنْ يُكتبُ على غِلافِه: «تهذيب إحياء علوم الدين» لعبدالله...

* * * *

المَطْلَبُ الرَّابعُ
[مُنَاقَشَةُ مَنَاهِجُ الحَذْفُ مِنَ «النَّصِّ التُّرَاثِي»]

سبقَ ـ فيما تقدَّمَ من مطالب ـ بَسْطُ القولِ في المناهِجِ، وأدلَّتِها، ورَبطُ الدليل بوجهِ الاستدلالِ به، ومُناقشةُ ما توجَّه من أدلتِها، وذِكرُ ما اعتُرِضَ به عليها.

ولنا أنْ نستبعدَ من المناقشة والترجيح، المنهج الثَّالثَ؛ لأنَّه ـ اتفاقًا ـ لا يَعتدي على «النَّصِّ التراثي»، ولا يُسيءُ إليه، بنشرهِ مَبتورًا، مع نِسبتِه إلى مُؤلِّفِه، بل يُنشرُ ـ مُهذَّبًا ـ بعنوانٍ يُشير إلى تهذيبِه، مع نسبتِه إلى مَن قامَ بتهذيبِه.

فيبقى لدينا منهجانِ نَحتاجُ للترجيحِ بينهما؛ هما:

١ ـ عدمُ الحذفِ لـ «الأمانةِ العلميةِ».

٢ ـ وجوبُ الحذفِ «إبراءً للذمةِ».

وللإنصاف أقول:

يصعبُ الحُكم على أيِّ المنهجينِ أَرجحُ، كذا بإطلاقٍ، ولاسيما إذا كانتْ مواضعَ يسيرةً في الكتابِ، ولكونها تعطي صورةً أدبية عن المُؤلِّف، وفَكِرْه، وتُعطي ـ أيضًا ـ صورةً عنِ الحياة الثقافية، والأدبية، والاجتماعية للعصر ـ الذي دُوِّنتْ ـ أو قِيلتْ ـ فيه، مع أنَّ في إبقائِها، ترويجًا للباطلِ، والمجونِ، وربما تُؤدي إلى الدعوة إليه.

والخلاصةُ؛ أنَّ القولَ بحذفِها، أو القولَ بإبقائها مع التعليق عليها، قولان لكُلٍّ منهما وجهٌ شرعي وأدبي.

كما أنَّ إبقاءَها قد يكونُ مناُسبًا؛ للاحتياجِ إليها عند الحاجةِ، في أُمورٍ منها:

١ ـ توثيقُ رِوايةٍ، أو قِصَّةٍ، أو خبرٍ، لا تَرِدُ عادةً إلَّا في كُتبِ «المحاضرات».

٢ ـ دِراسةُ عقليَّةِ المُصنِّف؛ للحُكمِ على عقيدتِه، وفِكْرِه، ومنهجِه.

أمَّا القولُ بمنعِ تحقيقِ ونَشرِ كُتبِ «المحاضراتِ»، لما فيها؛ فهذا يعني حجبُ كُتبٍ كثيرةٍ في «الثقافة العربية»، تحتوي على ألافِ النُّصوصِ في: النَّحو، والأدبِ، والبلاغةِ، والشِّعرِ، والآثارِ، والقصصِ، والأخبارِ، والتَّراجُمِ.

وبعضُ هذه الكُتب ـ ولاسيما القديمة ـ تُوردُ كلامًا (نثرًا، أو شعرًا)، سُمِع في عصور الاحتجاج، وبالتالي يُحتَجُّ به في اللغة، وتكون أهميتُها ـ من هذا الوجه ـ عاليةً.

وقد رأيتُ للأستاذ: علي محمد زينو ـ مُحقِّق كتاب: «الأمالي» للقالي ـ مبحثًا بعنوان: (وقفةٌ بين يدي كتاب «الأمالي»)، وهو مبحثٌ جيِّدٌ، تكلَّمَ فيه عن هذه الظَّاهِرة، وهي احتواء كُتب «المحاضرات» ـ وكُلُّ الكتبِ التي تعتمدُ على التجميع والسَّرد ـ على إشكالاتٍ عَقَدِيةٍ، وشرعيةٍ، وأدبيةٍ، وتاريخيةٍ، وإذاعةِ أخبارٍ مُنكَرة سيئةٍ ومُسيئةٍ، ومروياتٍ تُناقضُ مذاهبَ جامعِيها.

وأنَّ مفاسدَ هذه الكُتبِ، يُمكنُ أنْ تَنحصِرَ في أَمرينِ:

الأمـرُ الأوَّلُ: إشاعةُ أنباءِ الفُحشِ، والمُجونِ، والفِسقِ؛ وفيه: إضرارٌ بالنُّفوسِ، وترغيبًا في المفاسدِ الأخلاقيةِ، وتزيينًا للمساوئ الاجتماعيةِ، وترويجًا للفُسوقِ والعصيانِ.

الأمر الثَّاني: تشويهُ صورِ الشَّخصِيَّاتِ الكُبرى في تاريخِ الأُمَّةِ، وطعنِها بإبرازِ نجومِها أُناسًا سيئين، وغير سويِّين(١).

[الحَذْفُ مِنَ الكِتَابِ، أَوْ طَرْحُ الكِتَابِ]:

أشهرُ فنون التأليف العربية: الدِّين، واللغة، والأدب، والتاريخ، والتراجم.

وهذه الفنونُ يكونُ فيها ما هو حَقٌّ وصوابٌ، وما هو كذبٌ وباطلٌ.

والأصلُ عدمُ الحذفِ منَ الكتاب، وكُلُّ خطأٍ مهما كانَ؛ وجبَ تركُه كما هو، مع التعليقِ عليه، ويكون التَّركُ؛ ليعلمَ الناسُ عقيدةَ المؤلِّف، ومنهجَه، وفكرَه، وصورةً عنِ الحياة في عصرِه، ثم يأتي التعليقُ لإبراء الذمة، في إظهار الحقِّ والصَّواب، وكشفِ الكذبِ، ودحرِ الباطلِ.

وبهذا؛ نجمعُ بين الحُسْنيَيْن، وكلاهما مطلوبٌ عِلمِيًّا.

وهذا يكونُ في الكتب التي فيها خيرٌ كثيرٌ؛ لذا احتمل الناسُ ما في «تفسير الجلالين» لما فيه من خيرٍ كثيرٍ(٢)، وكذا «الحاوي للفتاوى» للسيوطي رَحِمَهُ اللهُ، على

(١) مُقدِّمة مُحقِّق كتاب: «الأمالي» للقالي (١/ ٢٥ ـ ٢٧).

(٢) ولكَ أنْ تنظرَ إلى ما ذكره (ص ٤٥٥)، عند تفسيرِ الآية (٢٢)، من سورة [صٓ]؛ لترى التُّهمة الشنيعة في حقِّ نبيٍّ من أنبياء الله عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وهي لا تليقُ بشخصٍ عاديٍّ، فضلاً عن نبيٍّ، وكيفَ يكونُ الأمرُ من هذا النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ على ما قيل، والآيةُ جاءتْ بعد سياقِ ثناءٍ عظيم عليه؟!

⇦

ما في بعض «رسائله»، واحتملوا بعض كتب «الأدب» على ما فيها؛ لما فيها من فائدة، واحتملوا «الضوء اللامع» للسَّخاوي على ما فيه منَ الطعنِ والتجريحِ لبعضِ الأعلامِ، والحطِّ منهم، ومنهم أئمةٌ؛ لما فيه من خيرٍ كثيرٍ.

ولكن متى ما كثُرَ الخطأ، وفحش عقديًا كان، أو أدبيًا، أو تاريخيًّا؛ فهنا وجبَ طرحُ الكِتابِ بالكُليّة، وعدمُ الالتفاتِ إليه بتحقيقٍ، أو نشرٍ، ويكونُ في كتب: «الرَّافضة»، و «القبوريِّين»، و «الملاحدة»، و «السَّحرة»، وأهل «الفجور»، و «المجون»، وما جرى مجراها.

ويكونُ التحذيرُ من هذه الأخيرةِ، بأيِّ طريقةٍ، غيرِ تحقيقِ نصِّها ونشرها، ولو معَ التعليقِ عليها.

[مَنْهَجُ الحَذْفِ، مَعْرُوفٌ مِنَ القَدِيمِ]:

إنَّ حذفَ ما يُستقبحُ ذِكرُه منَ النَّصِّ، أو عدم ذكره أصلاً، مسألةٌ معروفةٌ منَ القديم، وقد وقفتُ عليها في أكثر من كتابٍ؛ ومن ذلك:

أولاً: «سيرة ابن هشام»:

رأيتُ ذلك في أكثرِ من موضعٍ؛ منها:

١ ـ قال ابن هِشام المَعَافِري رَحِمَهُ اللهُ:

(قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِعُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ:

= والغريبُ أنَّ المُفسِّرَ رَحِمَهُ اللهُ استطردَ بذكرِ هذه القِصَّةِ المُنكرةِ، في الوقت الذي جعلَ تفسيرَه مُختصرًا، يكادُ يكون من رأس القلم!

إذَا اللهَ جَـازَى مَعْشَرًـا بِفِعَـالِهِمْ ... وَنَصْرِـهِمُ الـرَّحْمَنَ رَبَّ المَشَـارِقِ[١]

فَأَخْزَاكَ رَبِّي يَا عُتَيْبُ بْنَ مَالِكٍ ... وَلَقَّاكَ قَبْلَ المَوْتِ إحْدَى الصَّـوَاعِقِ

بَسَـطْتَ يَمِينًـا لِلنَّبِـيِّ تَعَمُّـدًا ... فَأَدْمَيْـتُ فَـاهُ، قُطِّعَـتْ بِـالبَوَارِقِ

فَهَـلَّا ذَكَـرْتَ اللهَ وَالمَنْـزِلَ الَّـذِي ... تَصِـيرُ إلَيْـهِ عِنْـدَ إحْـدَى البَوَائِـقِ[٢]

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: تَرَكْنَا مِنْهَا بَيْتَيْنِ أَقْذَعَ فِيهِمَا)[٣] ا.هـ

قلتُ: بالرجوع للبيتين المحذوفين من «ديوان حسَّان»؛ ما رأيتُ أنَّ فيهما ما يجعلُ الباحثَ يُعرِضُ عنهما، ولكنَّ ذوق ابن هشام الأدبي، أبى عليه إيرادهما، وهذا محل الشَّاهد في بحثي هنا.

٢ ـ وقال ابنُ هِشامٍ المَعَافِرِي رَحِمَهُ اللهُ في موضعٍ آخر:

(فَأَنْشَدَهُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعْضَ مَا قَالَتْ، فَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

أَشَرَتْ لَكَـاعُ وَكَـانَ عَادَتَهَـا ... لُؤْمًـا إذَا أَشَرَتْ مَـعَ الكُفْـرِ

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَهَذَا البَيْتُ فِي أَبْيَاتٍ لَهُ تَرَكْنَاهَا، وَأَبْيَاتًا أَيْضًا لَهُ عَلَى الدَّالِ، وَأَبْيَاتًا أُخَرَ عَلَى الذَّالِ؛ لِأَنَّهُ أَقْذَعَ فِيهَا)[١] ا.هـ

---

(١) كذا في الطبعة المُعتمدة. وفي «ط. السَّقا» (٢/ ٨١): (وَضَرَّهُمْ الرَّحْمَنُ رَبُّ المَشَارِقِ). والمثبتُ موافقٌ لما ورد في: «ديوان حسَّان» (١/ ١٦٢)، واللهُ أعلمُ.

(٢) كذا في الطبعة المُعتمدة، وفي «ط. السَّقا». وفي: «ديوان حسَّان»: (تَصِيرُ إلَيْهِ بَعْدَ إحْدَى الصَّفَائِقِ)، واللهُ أعلمُ.

(٣) «سيرة النبي ﷺ» (٣/ ٢٨ ـ ٢٩).

ولابن هشامٍ غير ذلك، في مواضع أُخرى[٢].

ثانيًا: «كتاب السُّنة»؛ لعبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ:

فقد وضعَ فيه بابًا في الكلام على أبي حنيفة رضي الله عنه، وثلبِه، وتم حذفُه ـ قديمًا ـ من قِبلِ النُّساخِ، وخلتْ منه جملةٌ من نُسخِه الخطية، وسيأتي بيانُ ذلك ـ تفصيلاً ـ في موضِعه[٣].

ثالثًا: «ديوان المعاني»؛ لأبي هلال العسكري رَحِمَهُ اللهُ:

على حُسنِ الكتاب؛ إلا أنَّه لم يخلُ من مجونٍ وفجورٍ، تجاوز عدة صفحات، بل خصَّص لذلك فُصولاً، وتم حذفُها ـ قديمًا ـ من قِبلِ النُّساخِ، وخلتْ منها جملةٌ من نُسخِه الخطية، وسيأتي بيانُ ذلك ـ تفصيلاً ـ في موضِعه[٤].

رابعًا: «وفيات الأعيان»؛ لابن خَلِّكان رَحِمَهُ اللهُ:

ترجم فيه لابن المُعلِّم[١]، وذكر ما وقع بينه وبين ابنِ التَّعاويذي[٢] من تنافسٍ، وهِجاءَ الأخيرِ له، ولكنَّه ترفَّع عن ذِكر الأبياتِ[٣].

= ـــــــــــــــــــ

(١) «سيرة النبي ﷺ» (٣/ ٤٤).

(٢) انظر مزيدًا من الأمثلة لما تعمَّد ابن هشام حذفه في: «سيرة النبي ﷺ» (١/ ٢٨١)، و (٢/ ٢١، ٣٨٥، ٣٨٧)، و (٣/ ١٧٢)، و (٤/ ٢٣٣).

(٣) انظر (ص ٨٥).

(٤) انظر (ص ١٥١).

فقال في أثناء ترجمتِه للأول:

(وَكَانَ بَيْنَ ابْنِ المُعَلِّمِ المَذْكُورِ، وَبَيْنَ ابْنِ التَّعَاوِيذِي المَذْكُورِ قَبْلِهِ، تَنَافُسٌ، وَهَجَاهُ ابْنُ التَّعَاوِيذِي، بِأَبْيَاتٍ جَمِيلَةٍ، أَجَادَ فِيهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا)[٤] ا.هـ

قلتُ: قولُه (أَبْيَاتٌ جَمِيلَةٌ، أَجَادَ فِيهَا). مُردُاه من جهةِ الوصفِ الأدبي، لا من جِهةِ موضوعِها؛ بدليل قولِه ـ تورُّعًا وتأدُّبًا مع المُتَرْجَم ـ: (لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا).

وسأذكرُ بعضًا منها؛ لنعلمَ أنَّ ابنَ خَلِّكان لم يدعها اختصارًا، بل لما فيها.

يقول ابن التعاويذي في هجائه لابنِ المُعلِّم:

يَـا ابْـنَ المُعَلِّـمِ مَـا لِـدَائِكَ ... فِي الحَمَاقَـةِ مِـنْ مُعَـالِجْ

يَـا حَائِكًـا أَدْمَـى أَنَامِـلَ كَـ ... ـفِّهِ كَـفُّ الصَّـهَارِجْ

إِنْ لَمْ تَكُـنْ بِـزْرَ اليَهُـودَ ... فَأَنْـتَ مِـنْ نَسْـلِ الخَـوَارِجْ

فَأَصِـخْ لِسَـفْعٍ فِي هِجَائِـكَ ... قَـدْ مَـلَأْتُ بِـهِ المَـدَارِجْ

=

(١) الشاعر: محمد بن علي، أبو الغنائم، الواسطي رَحِمَهُ اللَّهُ ت (٥٩٢هـ)، رئيس شعراء عصره، أكثر من الغزل، والمدح، وكان سهل الألفاظ، صحيح المعاني، رقيق الشعر، وسار الناس بشعره، واستشهد ابن الجوزي بشعره.

انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٥/ ٥)، و «الوافي بالوفيات» (٤/ ١١٩).

(٢) من أعلام الشُّعراء، وستأتي ترجمته، والكلام على «ديوانه»، وعبثِ اليهود به (ص ٩٨).

(٣) انظر هذه القصيدة، وما طرأ عليها من حذفٍ، من مطبوعة «ديوانه» (ص ١٧٧).

(٤) «وفيات الأعيان» (٥/ ٦).

يَرْمِيكَ شَيْطَانُ القَوَا فِي مِنْ لَوَافِحِكَ بِمَارِجْ
يَخْلُو هِجَاؤُكَ لِي وَأَنْتَ أَمَرُّ مِنْ حَبِّ الأَيَارِجْ[1]

قلتُ: على أنَّه أقذع فيها؛ إلا أنَّه هِجاءٌ خفيفٌ، في مقابل غيرِه من شعر الهجاء المعروف، الذي يُوصف بـ «الهجاء الخبيث»، مما هو مدونٌ في شعر بشَّارٍ وغيرِه.

مع ملاحظة، أنَّ القصيدة منشورةٌ في «ديوان ابن التَّعاويذي» ناقصةٌ، فقد حذف منها المُحقِّق بعض الأبيات، لعدم منفعتِها (كما قال)، فربما يكون الشاعر قد أقذع فيها بشدة[2].

وهذا المثالُ لا يدخلُ في شرطِنا، لكون الحذف، تم من قِبل المُصنِّف نفسِه؛ ولكني ذكرتُه، للدلالة على أنَّ بعض المواد الأدبية، فيها ما يجعلُ المُصنِّفين، والنُّساخ يتركونها تورّعًا.

[رَأْيُ المُؤَلِّفِ فِي مَنَاهِجِ الحَذْفِ]:

لأنَّ الأمرَ دائرٌ بين «الأمانة العلمية»، و «الدِّيانة»، و «الأخلاق»، ومُراعاة «المصلحة»، وكلها أمورٌ لازمةٌ، على الباحث، والمُحقِّق، والناشر، وهي من «الدِّين»؛ فلن أُرجِّحَ منهجًا على منهجٍ، بل سأكتفي بوضع صورةٍ تامَّةٍ لهذه المناهج، وما لكلِّ واحدٍ منها، وما عليه، حسب ما أوردتُه سابقًا.

ولو كانَ الأمرُ لي في تحقيقِ مثل هذه الكُتبِ[1]؛ فأنا بين خِيارَيْن:

---

(١) «ديوان ابن التعاويذي» (ص ٧٥)؛ قصيدة رقم: (٥٢).

(٢) سيأتي مناقشة ذلك ـ تفصيلاً ـ في موضعه (ص ١٧٨).

١ ـ التحقيقُ العِلمي لكامل النَّصِّ، مع التعليق على مواضِع الخللِ.

٢ ـ التهذيبُ والاختصارُ، بحذف المُبتَدَعِ والمُستَنْكرِ، ونسبةُ التهذيبِ لي.

وسأختار ـ قطعًا ـ الخيار الثاني؛ لأسلمَ بنفسي، وليس قناعةً بتقديمِه على ما قبلِه، والله الموفق.

* * * *

= ـــــــــــــــــــــــــ

(١) وأعني كتب القسم الثاني، المُشار إليها (ص ٦٠، ٦٦). التي غالبُها خيرٌ ونفعٌ، أمَّا كتب القسم الأول؛ فهي خارجةٌ عن بحثِنا كُلِّه.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

أَمْثِلَةُ الحَذْفِ مِنَ «النَّصِّ التُّرَاثِي»

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

[الحَذْفُ مِنَ «النَّصِّ التُّرَاثِي» لِدَوَافِعَ «اعْتِقَادِيَّةٍ»]

(١) «كتاب السُّنَّة»[١] لعبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ.

هذا الكتاب من أجلِّ كتبِ «العقيدة» المُسنَدة، وهو كتابٌ نفيسٌ في بابِه، ولو لم يكنْ فيه إلا أنَّه من جمعِ وروايةِ أبي عبدالرحمن عبدالله، ابنِ إمامِنا المُبجَّل أحمدَ رضي الله عنه ت (٢٤١هـ)؛ لكان يكفي، وهو شوكةٌ في حَلْقِ عدو «السُّنة»، وكلامُهم عنه؛ على قَدْرِ إيلامِه لهم.

وقد عقَدَ فيه الإمامُ عبدُالله فصلاً خاصًّا بكلامِ العُلماء في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وعنوانه: (مَا حَفِظْتُ عَنْ أَبِي وَالمَشَايِخِ فِي أَبِي حَنِيفَةَ)، وأوردَ فيه عشراتِ الفقرات والمروِّيات، وهي منَ الرواية رقم: (٢٢٧) إلى الرواية رقم: (٤١٠)[٢].

وفيها مرويَّاتٌ وأقوالٌ تضمَّنت تحامُلاً ظاهرًا على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه؛ منها:

١ ـ أنَّ أبا حنيفةَ رضي الله عنه لم يُولد على «الفِطْرةِ»[٣].

---

(١) «كتاب السُّنَّة»؛ لعبدالله بن أحمد ابن حنبل ت (٢٩٠هـ)؛ ت. لجنة منَ العُلماء بإشراف: سماحة الشيخ: عبدالله بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ت (١٣٧٨هـ).

(٢) «كتاب السُّنَّة»؛ ت. أ. د. محمد بن سعيد القحطاني؛ (١/ ١٨٠ ـ ٢٢٩).

(٣) «كتاب السُّنَّة» برقم: (٣٩٧).

قلتُ: أينَ قائلُ هذا الكلامِ من حديثِ رسول الله ﷺ؟! فعن أبي هريرة رضي الله عنه: قال النبي ﷺ:

⇦

٢ - وأنَّه كان يَرُدُّ «حديثَ» رسولِ الله ﷺ[(١)].

= ـــــــــــــــــــــــــــــ

«مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﵁: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠] الآيَةَ.

أخرجه: أحمد في: «مسنده»، برقم: (٧٧١٢)، والبخاري في: «صحيحه»، برقم: (١٣٥٩)، ومسلمٌ «صحيحه»، برقم: (٢٦٥٨).

(١) «كتاب السُّنَّة» ـ على سبيل المثال - الأرقام: (٢٥١، و ٣٨٣، و ٣٩٢، و ٣٩٧)، وفي الأخيرة أنَّ أبا حنيفةَ ﵁ ردَّ أربعمائة أثرٍ عن النبي ﷺ.

قلتُ: لم يكن ردُّ أبي حنيفةَ ﵁ لحديث رسول الله ﷺ؛ إلا لاعتباراتٍ مُعيَّنة، منها أنَّه لم يثبتْ عنده، أو ثبتَ ولكنَّه كانَ في ردِّه مُتأوِّلاً، وهذا لا يختصُّ بأبي حنيفةَ ﵁، بل هذا الظَّنُّ بكافة عُلماء المسلمين، ونظائر ذلك كثيرة.

يقول شيخ الإسلام ﵀ كما في: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٤ - ٣٠٥):

(مَنْ ظَنَّ بِأَبِي حَنِيفَةَ - أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ - أَنَّهُمْ يَتَعَمَّدُونَ مُخَالَفَةَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِقِيَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِمْ، وَتَكَلَّمَ إمَّا بِظَنٍّ، وَإِمَّا بِهَوَى.

فَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ يَعْمَلُ بِـ «**حَدِيثِ التوضي بِالنَّبِيذِ**» فِي السَّفَرِ، مُخَالَفَةً لِلقِيَاسِ، وَبِـ «**حَدِيثِ القَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ**»، مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِلقِيَاسِ؛ لِاعْتِقَادِهِ صِحَّتَهُمَا، وَإِنْ كَانَ أَئِمَّةُ الحَدِيثِ لَمْ يُصَحِّحُوهُمَا.

وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِي رِسَالَةِ «رَفْعِ المَلَامِ عَنِ الأَئِمَّةِ الأَعْلَامِ»، وَبَيَّنَّا أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَئِمَّةِ الإِسْلَامِ، لَا يُخَالِفُ حَدِيثًا صَحِيحًا، بِغَيْرِ عُذْرٍ، بَلْ لَهُمْ نَحْوٌ مِنْ عِشْرِينَ عُذْرًا؛ مِثْلَ:

⇦

٣ ـ وأنَّه استُتِيبَ منَ «الكفرِ» مرَّتين، بل مرَّاتٍ[١].

٤ ـ وأنَّه ما وُلِدَ في الإسلامِ مولودٌ، أشأم على أهلِ الإسلامِ منه[٢].

٥ ـ وأنَّه كان ينقضُ «عُرى الإسلامِ» عُروةً عُروةً[٣].

= ـــــــــــــــــــــــ

أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ لَمْ يَبْلُغْهُ الحَدِيثُ، أَوْ بَلَغَهُ مِنْ وَجْهٍ لَمْ يَثِقْ بِهِ، أَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ دَلَالَتَهُ عَلَى الحُكْمِ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ ذَلِكَ الدَّلِيلَ قَدْ عَارَضَهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ كَالنَّاسِخِ، أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَى النَّاسِخِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

وَالأَعْذَارُ يَكُونُ العَالِمُ فِي بَعْضِهَا مُصِيبًا، فَيَكُونُ لَهُ أَجْرَانِ، وَيَكُونُ فِي بَعْضِهَا مُخْطِئًا ـ بَعْدَ اجْتِهَادِهِ ـ فَيُثَابُ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَخَطَؤُهُ مَغْفُورٌ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وَقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ»: أَنَّ اللهَ اسْتَجَابَ هَذَا الدُّعَاءَ وَقَالَ: ((**قَدْ فَعَلْتُ**)). وَلِأَنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ.

وَقَدْ ذَكَرَ اللهُ عَنْ دَاوُد وَسُلَيْمَانَ عليهما السلام أَنَّهُمَا حَكَمَا فِي قَضِيَّةٍ، وَأَنَّهُ فَهَّمَهَا أَحَدَهُمَا، وَلَمْ يَعِبِ الآخَرَ؛ بَلْ أَثْنَى عَلَى كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بِأَنَّهُ آتَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا؛ فَقَالَ: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمًا وَعِلۡمًاۚ﴾ [الأنبياء]) ا.هـ

(١) «كتاب السُّنَّة» ـ على سبيل المثال ـ الأرقام: (٢٦٩، و ٢٧٢، و ٢٧٨، و ٢٨٦، و ٣٠٧، و ٣١١).

(٢) «كتاب السُّنَّة» الأرقام: (٢٥٢، و ٢٥٥، و ٢٨٧، و ٣١٢).

(٣) «كتاب السُّنَّة» برقم: (٣٢٤).

٦ ـ ولأنْ يكون في كُلِّ رُبعٍ من أرباع «الكوفة» خَمَّارٌ يبيعُ «الخمرِ»؛ خيرٌ مِن أنْ يكونَ فيه من يقول بقول أبي حنيفة[1].

٧ ـ وأنَّ أصحابَ أبي حنيفة «جَرَبٌ»[2].

٨ ـ وأصحابه أشدُّ على المسلمين من عدتهم، من لصوصِ «تاجرِ قُمِّي»[3].

قلتُ: سوقُ بعضِ هذه الأخبارِ، كافٍ في ردِّها، وكيف يُقال هذا عن أبي حنيفةَ ﷺ، وفقهِه؛ والناس عيالٌ في الفقه عليه؟! وقِراءةُ سيرته، وسيرةِ أصحابِه؛ كافيةٌ لردِّ هذا الكلامِ.

ولكن الإمام عبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ، لم ينفردْ بمثل هذه المروياتِ، في ثَلْبِ الإمام أبي حنيفة ﷺ، بل هو مسبوقٌ، وملحوقٌ بمثل هذا[4].

---

(١) «كتاب السُّنَّة» برقم: (٣٠٥).

(٢) «كتاب السُّنَّة» برقم: (٣١٠).

(٣) «كتاب السُّنَّة» برقم: (٣٠٦).

(٤) مثل صنيع الأئمة:

١ ـ ابن أبي شيبة ت (٢٣٥هـ) في: «المُصنَّف» (١٣/ ٨٠).

٢ ـ البخاري ت (٢٥٦هـ) في: «التاريخ الكبير» (٨/ ٨١)، و «التاريخ الأوسط» (٢/ ٣٧، و ٧٧، و ١٠٠، و ١١٤).

٣ ـ ابن قُتيبة ت (٢٧٦هـ) في: «تأويل مختلف الحديث» (ص ١٠٢).

٤ ـ ابن حبَّان ت (٣٥٤هـ) في: «المجروحين» (٢/ ٤٠٥).

٥ ـ الخطيب البغدادي ت (٤٦٣هـ) في: «تاريخ بغداد» (١٥/ ٤٤٤).

⇦

وأنا لستُ ممن يقدحُ في هـذه المروِيَّـات ـ جملـةً ـ، ولا في رواتِهـا، ولسـتُ ممـن يقولُ إنَّها مُختلقةٌ، أو مدسوسةٌ على «كتاب السُّنَّة»، فبعضُها ثابتٌ، صحيحُ النِّسبة إلى قائلِه، حمله على قولِه أُمورٌ؛ منها:

١ ـ ما يكونُ بين الأقرانِ.

٢ ـ الغيرةُ على دِينِ الله ﷻ.

٣ ـ المبالغةُ في ذمِّ «الرأي»، و «القياس» مع وُرودِ «النص».

٤ ـ ما نُشِر عن أبي حنيفة ؓ من أنَّـه يقـول بقـول «المُرجِئـة»[1]، و «الجهميـة»، وبـ «خلق القرآن»، وأنَّه كان يرى «السَّيف»[1].

= وغيرُهم، على تفاوتٍ بينهم في نَفَسِ الترجمة، رَحمَ اللهُ عُلماء المسلمين.

(١) أي بقول: «مُرجئة الفُقهاء»؛ وهـو: أنَّ الإيـمانَ يكـونُ بالقلـبِ، واللسـانِ، دُونَ الجَـوارِحِ.

خلافًا لمذهبِ جمهورِ «السَّلفِ»، في أنَّ الإيمانَ يكونُ بالقلبِ، واللسانِ، وسائر الجوارحِ.

ولكن ذَكرَ العُلماءُ أنَّ الخلافَ بين أبي حنيفةَ ؓ وجمهور «السَّلفِ» خلافٌ لفظي (صوري).

يقولُ الإمامُ ابنُ أبي العزِّ في: «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٦٢):

«الِاخْتِلَافُ الَّذِي بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالأَئِمَّةِ البَاقِينَ مِنْ «أَهْلِ السُّنَّةِ»، اخْتِلَافٌ صُورِيٌّ؛ فَإِنَّ كَـوْنَ أَعْمَالِ الجَوَارِحِ لَازِمَةً لِإِيمَانِ القَلْـبِ، أَوْ جُـزْءًا مِـنَ الإِيـمَانِ، مَـعَ الِاتِّفَـاقِ عَـلَى أَنَّ مُرْتَكِـبَ الكَبِيرَةِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الإِيمَانِ، بَلْ هُوَ فِي مَشِيئَةِ اللهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْـهُ = نِـزَاعٌ لَفْظِيٌّ، لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ فَسَادُ اعْتِقَادٍ.

⇦

وإنْ كان قد صحَّ قليلٌ مما نُسِبَ إليه، إلا أنَّ كثيرًا مما نُسِبَ إليه لم يثبُتْ عنه، أو ثبتَ عنه، ولكنَّه تراجعَ عنه، أو هي مرويَّاتٌ لم يصح إسنادُها إلى قائليها، أو تحاملَ أصحابُها فيها عليه.

وعلى كُلٍّ؛ فهذه أقوالٌ أفرزتها المرحلةُ التي قِيلتْ فيها، ومنها مروياتٌ قِيلتْ في زمنِ «فتنة خلقِ القرآن»، تِلكُم «الفتنة» الأليمة، التي ابتُلِي فيها جماعةٌ منَ العُلماء، ولم يَسلمْ منها كِبارُ الأئمةِ؛ وظُلِم فيها أقوامٌ منَ العُلماء الربانيين؛ منهم: أحمد ابن حنبل رضي الله عنه[2]، ومحمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، وغيرُهما.

ومن يدرسِ الحالةَ «الفكرية» في تلك المرحلة؛ لا يستغربْ مثل هذه الأقوال، التي ما سَلِمَ منها بعضُ الأئمة؛ ومنهم فقيه الأمة: النعمان بن ثابت رضي الله عنه، وغيرُه.

ولكن هذه الرِّوايات ـ وإنْ عُدَّت مقبولةً في عصرٍ مُعيَّن ـ إلا أنَّها لم تعُدْ مقبولةً اليوم، بل لم تعُدْ مقبولةً منذ زمنٍ ليس بالبعيدِ عنِ العصرِ الذي قِيلتْ فيه.

= وَالقَائِلُونَ بِتَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، ضَمُّوا إِلَى هَذَا الأَصْلِ أَدِلَّةً أُخْرَى، وَإِلَّا فَقَدَ نَفَى النَّبِيُّ ﷺ الإِيمَانَ عَنِ الزَّانِي، وَالسَّارِقِ، وَشَارِبِ الخَمْرِ، وَالمُنْتَهِبِ، وَلَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ زَوَالَ اسْمِ الإِيمَانِ عَنْهُمْ بِالكُلِّيَّةِ، اتِّفَاقًا) ا.هـ

وانظر كلام شيخ الإسلام عن «إرجاء الفقهاء» في: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٧).

(١) أي: القول بالخُروجِ على وُلاةِ الجُورِ.

(٢) لم يجبِ الإمامُ أحمد رضي الله عنه في «الفتنة»؛ ولكنَّه ظُلِم فيها، ولم يسلم منها؛ فحُبِسَ، وجُلِدَ.

لقد استقرَّتِ الأمةُ على جلالة قدْرِ وإمامةِ أبي حنيفةَ ﷺ دينًا، وعِلمًا، ووزنًا، وقَدْرًا، وعلى جلالة قَدْرِ أصحابِه رَحِمَهُمُاللهُ، وشاءَ اللهُ ﷻ أنْ يُصبحَ أبو حنيفةَ ﷺ منَ أئمة الهُدى المتبوعين، ومذهبُه هو أحدُ «المذاهبِ الأربعة» السُّنِّيَةِ المُعتَبَرةِ، والمُعتمَدة، يأخذُ بقولِه ملايين المُسلمين في مشارِقِ الأرضِ ومغاربِها، بلْ اعتمدتْ كثيرٌ منَ «الدول الإسلامية» مذهبَه أساسًا لها في الفتوى، وفي التقاضي في «المعاملات المدنية»، و «الأحوال الشخصية»، و «الجنايات».

أمَّا عظمةُ أبي حنفية ﷺ، وجلالة فقهِه، فهي مما لا يدخُلُها جِدالٌ.

فقد جاء في ترجمتِه للإمام الشَّمسُ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ:

(سُئِلَ ابْنُ المُبَارَكِ: مَالِكٌ أَفْقَهُ، أَوْ أَبُو حَنِيْفَةَ؟ قَالَ: أَبُو حَنِيْفَةَ.

وَقَالَ الخُرَيْبِيُّ: مَا يَقَعُ فِي أَبِي حَنِيْفَةَ إِلاَّ حَاسِدٌ، أَوْ جَاهِلٌ.

وَقَالَ يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ القَطَّانُ: لاَ نَكذِبُ اللهَ، مَا سَمِعنَا أَحْسَنَ مِنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَقَدْ أَخَذنَا بِأَكْثَرِ أَقْوَالِه.

وَقَالَ عَلِيُّ بنُ عَاصِمٍ: لَوْ وُزِنَ عِلْمُ الإِمَامِ أَبِي حَنِيْفَةَ، بِعِلْمِ أَهْلِ زَمَانِهِ، لَرَجَحَ عَلَيْهِم.

وَقَالَ حَفْصُ بنُ غِيَاثٍ: كَلاَمُ أَبِي حَنِيْفَةَ فِي الفِقْهِ، أَدَقُّ مِنَ الشَّعَرِ، لاَ يَعِيبُه إِلاَّ جَاهِلٌ.

وَرُوِيَ عَنِ الأَعْمَشِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا يُحسِنُ هَذَا النُّعْمَانُ بنُ ثَابِتٍ الخَزَّازُ، وَأَظُنُّه بُورِكَ لَهُ فِي عِلْمِهِ.

وَقَالَ جَرِيْرٌ: قَالَ لِي مُغِيْرَةُ: جَالِسْ أَبَا حَنِيْفَةَ، تَفْقَهْ؛ فَإِنَّ إِبْرَاهِيْمَ النَّخَعِيَّ لَوْ كَانَ حَيًّا، لَجَالَسَه.

وَقَالَ ابْنُ المُبَارَكِ: أَبُو حَنِيْفَةَ أَفْقَهُ النَّاسِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: النَّاسُ فِي الفِقْهِ عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيْفَةَ.

قُلْتُ [الذهبي]: الإِمَامَةُ فِي الفِقْهِ وَدَقَائِقِه مُسَلَّمَةٌ إِلَى هَذَا الإِمَامِ، وَهَذَا أَمرٌ لاَ شَكَّ فِيْهِ.

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الأَذْهَانِ شَيْءٌ   إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيْلِ)[١] ا.هـ

قلتُ: طبع عُلماء سلفِيُّونَ «كتاب السُّنة»، للإمام عبدالله بن أحمد، ولم يكنْ في مطبوعتِهم، في طبعتِها الأولى، الفصلُ الخاص بأبي حنيفة ﷺ[٢].

ومما قيل وقتها: إنَّ المُعتنينَ بطبعِ الكتابِ، حذفوا هذا الفصلَ عمدًا؛ لما فيه من ثلبِ أبي حنيفة ﷺ، وهذه خيانةٌ علمية، واعتداءٌ على «التراث»، وتحريف له، وإخراجُه بغيرِ الصورة التي عليها[١].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).

(٢) جاء على صفحة الغلاف:

(عُنِيَ بتصحيحِه، والإشرافِ على طبعِه: لجنةٌ منَ المشايخ، والعُلماءِ، تحت رئاسة: العلامة، المُحقِّق، فضيلة: الشيخ عبدالله بن حسن بن حسين آل الشيخ) ا.هـ

وجاء في آخر الطبعة (ص ٢٥٦)؛ مُساعدة مدير «المعهد السُّعودي»، والمفتش بـ «المعارف»؛ الأستاذ، الشيخ: إبراهيم الشورى، في تصحيح الكتابِ، ومقابلةِ الأصلِ على المطبوعِ.

ومما قيلَ دِفاعًا عنهم: إنَّهم حذفوه؛ ذبًّا عن أبي حنيفة ﵁، وغِيرةً على عرضِه.

وأقولُ وبالله التوفيق:

إنَّ الغيرةَ على أعراضِ العُلماء، ليست بأكثر شأنًا منَ الغيرة على «التراث الإسلامي»، من أنْ تُصيبَه آفةُ الحذفِ والإسقاطِ، بحُجَجٍ ولو كانتْ مقبولةً، إلا أنَّ فتحَ هذا البابِ سيكون سببًا للبعث بـ «التراث»، وإعمالِ «قاعدة سد الذرائع» يجبُ أنْ تكونَ حاضرةً عند التَّصرَّف في «التراث».

وقد اختلفَ العُلماء وطلبةُ العِلمِ في حذفِ هذا الفصلِ بأكملِه منَ «كتاب السُّنَّة»، ما بين مُؤيدٍ له، ومُستنكرٍ له[٢].

وعلَّل المؤيِّدونَ للحذفِ، بكونِ هذا الفصلِ، كان له وقتٌ وانتهى، وحذفُه منَ الحِكْمة، وهو اجتهادٌ، ورعايةُ مصالِح النَّاس أنْ يُنزع، وأنْ لا يَبقى، وليس فيه خيانةٌ للأمانةِ، بل الأمانةُ ألا يُجعل الناسُ يصدُّون عما ذكره عبدالله بن الإمام في كتابه منَ «السُّنَّة»، و «العقيدة الصحيحة»، لأجل نقولٍ نُقِلتْ فيه.

وأنَّ فِعلَهم منَ «السياسة الشرعية»، ونابعٌ من معرفةِ مقاصِد العُلماء في التأليف، ولاختلافِ الزَّمانِ والمكانِ والحالِ، وما استقرَّتْ عليه «العقيدة»، وكلام أهلِ العِلمِ في ذلك[١].

=

(١) سيأتي ـ بعد قليل ـ أنَّهم لم يتصرَّفوا في الكتاب بالحذف، على خلاف ما اشتُهر عنهم.

(٢) الخلاف الآتي خاصٌّ بُحكمِ حذفِ هذا الفصلِ من «كتاب السُّنَّة»، أو ما يكون في حُكمِه، وليس خلافًا في حكم الحذف منَ الكتب عمومًا؛ فتَنبَّه.

ومما يُمكن أنْ يُقال أيضًا: أنَّ مَن قامَ بطبعِ الكتاب ونشره، عُلماء «سلفيِّون»، مُحبون لنشر العِلم الشرعي، و «العقيدة الصحيحة»، ويوزِّعون ألافَ الكتبِ الشرعية، مجانًا على العُلماء وطلاب العِلم، في كافة البلدان، ويُوفِدون الدُّعاة؛ لنشر العِلم الشرعي وبيان «العقيدة الصحيحة».

وهم يُغمزون ويُلمزون ـ لتنفير الناس منهم ـ بـ «الوهابية»، ويُفترَى عليهم كذِبًا، بعدة أمور؛ منها: الطعن في الأئمة، و «المذاهب»، وتبديعِهم؛ فكانَ سلخُ الفصلِ المعني بأبي حنيفة ﷺ، مُناسبٌ حسبَ اجتهادِهم في تلك المرحلة[٢].

قلتُ: قد كان يُغني عنِ الحذف، طبع الكتاب، بعد أنْ يُكتب في عنوانِه، ما يُشعر بالاختصار أو التهذيب، ويُشار إلى ذلك في المقدمة[٣].

= ـــــــــــــــــــ

(١) هذا خلاصة كلام معالي الشيخ صالح آل الشيخ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ، وهو ممن يرى صحة الحذف في مثل هذه الحالة، وجاء كلامُه جوابًا لسؤالٍ عنِ الموضوع نفسِه، وذلك في أثناء دروسه على «العقيدة الطحاوية»، ونصُّ كلامِه موجودٌ على «الإنترنت».

انظر على سبيل المثال:

ـ موقع «اليوتيوب»:

شرح: «العقيدة الطحاوية»؛ لمعالي الشيخ: صالح آل الشيخ، على الرابط:

[https://www.youtube.com/watch?v=I2ristgtQyQ]

ـ موقع: «إسلام ويب»، فتوى رقم: (١١٩٧٠٠)، على الرابط:

[https://www.islamweb.net/ar/fatwa/119700/]

(٢) أقولُ هذا؛ على التسليم بأنَّهم تعمدوا الحذفَ للمصلحة، وستأتي براءتُهم من هذا الحذف.

(٣) مع أنَّهم رَحِمَهُمُ اللهُ أشاروا إلى السَّقط في موضعِه، كما سيأتي.

وعلَّل المُنْكِرون بمخالفةِ الحذفِ لـ «الأمانة العِلمية»، وبوجوبِ حفظِ «النصوص التراثية» كما هي، وأنَّ الحقَّ لا يكون إلا بنشرِها، مع التعليقِ على ما صح منها، وبيان ما لم يصح.

وهذا ما فعله مُحقِّق الطبعة الكاملة[١]، وكان هو أوَّلُ من طبع الكتاب كاملاً، دونَ حذفِ الفصلِ المعني بالكلامِ هنا، مع أنَّه انتصرَ ـ بالحقِّ ـ للإمام أبي حنيفة ﷺ، وعلَّق على النصوصِ التي تحتاجُ إلى تعليقٍ، سواء بإنكارِها، أو بتأويلِها، أو ببيانِ المَحمْلِ لها، وذلك بعد أن بيَّن حالَ رجالِ إسنادِ كُلِّ روايةٍ، والحُكمَ عليها.

[رَأْيُ المُؤلِّف فِي الوَاقِعَةِ]:

بعد حكايةِ هذه الواقِعة، من وجهةِ نظر من تكلَّم فيها (مُتَّهِمًا، أو مُدافعًا)، وما جرى فيها من خلافٍ؛ أجدُ منَ المناسبِ أنْ أَذكرَ وجهةَ نظري فيما حصل في هذا الكتاب، على وجه الخصوص، وذلك نصرةً للحقِّ، ودفاعًا عن أهلِه.

فأقولُ وبالله التوفيق:

أولاً: لكُلِّ طرفٍ وجهةُ نظرٍ مُعتبرة، ولاسيما مع هذا الكتاب بالذَّات، وتحديدًا الفصل الخاص بالكلام على الإمام أبي حنيفة ﷺ؛ فإنَّ له وضعًا خاصًّا، وليس لحذفِه علاقةٌ بالعبث بـ «التراث»، أو تعمّدِ تحريفِه، بل المقصدُ الحسنُ يكون حاضرًا في مثل هذه المواقف.

---

(١) «كتاب السُّنَّة»؛ ت. أ. د. محمد بن سعيد القحطاني، وهي أطروحته للدكتوراه.

ثانيًا: إنَّ للمعتنينَ بنشر الكتاب سلفًا في عملِهم؛ فهذا الفصل، لم يلقَ القبولَ من زمنٍ بعيدٍ، ومما يدلُّ على استهجانِ العُلماء لهذا الفصل منذ القديم:

١ ـ عدم وجود نقولٍ عنه بكثرةٍ في الكُتبِ، ولا العزو له، أو الإحالة إليهِ.

٢ ـ كثيرٌ منَ النُّسَّاخِ كانوا يَنسخونَ الكتابَ، دون هذا الفصلِ، حيثُ لم يُوجدْ في عدة نُسخٍ خطيةٍ منذ القديم، فقد تعمَّدوا سلخَه منَ الكتاب، لما فيه.

٣ ـ جَمَعَ فضيلةُ المُحقِّق ـ للطبعة الكاملة ـ عدة نُسخٍ خطيَّة للكتاب، ولم يجدْ هذا الفصل ـ بطولِه ـ إلا في واحدةٍ منها فقط، أمَّا بقية النُّسخ، فلم يجدْ إلا طرفًا من عنوان الفصل (مَا حَفِظْتُهُ عَنْ أَبِي وَالمَشَايِخِ فِي...). ثم فراغًا قدره سطرًا، لدلالة على وجود حذف[١].

ثالثًا: إنَّ الذين تصرَّفوا فيه[٢] راعوا «مصلحةً شرعيةً» أعظمَ، كما مرَّ عند ذِكرِ تعليلِهم، والسَّعيُ خلف هذه «المصلحة» أجلُّ ـ من وجهةِ نظرِهم ـ منَ المحافظةِ على «نصِّ الكتاب»؛ لذا أجدُ منَ الظلم ـ والله ـ وصفَهم بخيانةِ «الأمانة العلمية»، أو العبث بـ «التراث»، فيما يتعلَّق بهذا الكتاب.

رابعًا (وهو أهمها): لا أرى أنَّ هناكَ حذفًا أو تصرَّفًا، وقع في «كتاب السُّنَّة»، ضمن النُّسخة المعنية بالنَّقد؛ وذلك أنَّ النُّسَّخة الخطية، التي وقعت بيد العُلماء

---

(١) مقدمة مُحقِّق «كتاب السُّنَّة»؛ ت. د. القحطاني، (١/ ٨٧ ـ ٨٩، و ١٨٠).

(٢) سيأتي ـ بعد قليل ـ أنَّهم لم يتصرَّفوا في الكتاب، على خلاف ما اشتُهر عنهم.

حين طبعِه، كانتْ نسخةً وحيدةً، ورديئةً، وخاليةً من هذا الفصلِ أصلاً؛ يدلُّ على ذلك أمران، هما:

الأمر الأول: فِعلُهم عند هذا الموضع؛ فقد جاء النص هكذا:

(مَا حَفِظْتُ عَنْ أَبِي وَغَيْرِهِ مِنَ المَشَايِخِ فِي أَبِي قَالَ . سُئِلَ عَمَّا جَحَدَتِ الجَهْمِيَّةُ الضُّلَّال فِي رُؤْيَةِ الله...)[1] ا.هـ

ثم وضعَ المعتنون بالكتاب ـ وهم عُلماء ـ حاشيةً عند (في أبي قال). قالوا فيها: (بياضٌ في الأصل قَدْرَ سطرٍ) ا.هـ

قلتُ: وقولُه بعد ذلك: (سُئِلَ عَمَّا جَحَدَتِ الجَهْمِيَّةُ الضُّلَّال فِي رُؤْيَةِ الله...). هذا هو عنوانُ الفصلِ، الذي يلي فصلَ الكلامِ على الإمام أبي حنيفة ﷺ.

فتأملوا كيف أنَّ النَّاسِخَ شرعَ في عُنوانِ الفصلِ الخاصِّ بأبي حنيفةَ ﷺ، ولم يُكملْ حتَّى العُنوان، ثم شرع في كتابة الفصلِ الذي يليه، ولم يتركْ منَ الفراغِ، إلَّا قدْرَ سطرٍ واحدٍ فقط، وذلك للدلالة على الحذفِ، وليس هذا القدرُ كافيًا لمروياتِ هذا الفصلِ الطويلِ.

الأمر الثاني: قولُهم في آخر طبعتِهم منَ الكتابِ:

(طُبع هذا الكتابُ عن نُسخةٍ خطيةٍ قديمةٍ، مخطوطةٍ منذ خمسة قرون ونصفٍ على التقريب، وهي رديئةُ الخطِّ جدًّا، بدرجة أنَّ القارئ يَكاد لا يَفهم بعضَ

---

(١) «كتاب السُّنَّة»؛ المطبعة السلفية؛ مكة المكرمة؛ (ص ٣٧).

كلماتِها، إلا بمقتضى المقامِ والمُقارنةِ، فصرفْنَا مجهودًا كبيرًا في التصحيحِ، مع عدمِ الخروجِ عن مُوافقةِ الأصلِ، وبقدرِ ما سمحَ لنا به الوقتُ)[١] ا.هـ

قلتُ: فتبيَّن مما سبق أنَّ السَّقط من أصلِ النُّسخةِ المُعتمدة، وأنَّه لم يكن منَ القائمين على طبع الكتاب، ولم يكن معهم سوى نُسخةٍ واحدةٍ رديئةٍ، ومع ذلك جاهدوا وكابدوا في قِراءةِ نصِّها، وإخراجِها على قدرِ الطَّاقةِ والإمكاناتِ، وأنَّهم التزموا عدمَ الخروجِ عن موافقةِ الأصلِ، ولم يكنْ فيه الفصلُ المعني بالنَّقدِ.

ولو حصلَ منهم التصرُّفَ بالحذفِ عمدًا؛ لم تكن عبارتُهم بهذا الصراحة، والوضوحِ، في كلا الموضعين، واللهُ أعلم.

قلتُ هذا؛ بيانًا للحقيقةِ، وأمانةً للتاريخ، وذبًّا عن مُحقِّقين سلفِيِّين، تُكلِّم فيهم، وطُعِن في أمانتِهم ظُلمًا، ولم يكن لدى بعضِ الطاعنين حُجَّةٌ، أو غيرةٌ على «التُّراث»، بقدر ما هو انتقامٌ وتشَفٍّ، حملَهُم عليه الهوى، والمُخالفة في «المُعتقدِ»!

(٢) «ديوان ابن التَّعاوِيذي»[٢].

هو شاعر «العراق» في عصره: محمد بن عبيدالله، أبو الفتح، البغدادي رَحِمَهُ اللهُ، كفله منذ صغره، جدُّه لأُمِّه الزاهد، أبي محمد، المُبَارك ابن التَّعاوِيذي[٣]، فنُسِبَ

---

(١) «كتاب السُّنَّة»؛ المطبعة السلفية؛ مكة المكرمة؛ (ص ٢٥٦).

(٢) «ديوان ابن التعاويذي» لأبي الفتح ابن التعاويذي ت (٥٨٣هـ)؛ ت. مرجليوث.

(٣) التَّعَاوِيذِي: نسبة إلى كتابة التعاويذ (الحُرُوز).

انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٤٧٣)، و «مرآن الجنان» (٣/ ٢٣٤).

إليه، وُلِّي الكتابة في «ديوان المقاطعات»، وكان شاعرًا مشهورًا، بلغتْ شهرته الآفاق، وشهد له ـ لقوة شِعرِه ـ ابن خَلِّكان، بأنَّه لم يكن قبله بمائتي سنة من يضاهيه، وعَمِيَ في آخر عُمرِه، ورَثَى حالَه، ونَدبَ زمانَه.

له: «ديوان» شعر، جمعه بنفسِه، ووضع له مقدمة، و «الحجبة والحجاب»[1].

قلتُ: قام أحد مشاهير المستشرقين ـ د. س. مرجليوث ـ بتحقيق «ديوانِه»، ونشرِه، ولم تُسعفه «الأمانة العلمية»، فقام بحذف أبياتٍ منه، لدواعٍ «اعتقادية»، و «أخلاقية»[2]، زيادة على ما وقع له من أغلاطٍ في أثناء التحقيق.

يقول العلامة خير الدين الزركلي عن «ديون ابن التعاويذي»:

(اقتنيتُ مخطوطةً منه، فظهرَ لي أنَّ ناشرَه الأستاذ (مرجليوث)، تعمَّد حذفَ كثيرٍ من شعرهِ، وملأه أغلاطًا، وحبَّذا لو يُعاد نَشرُه)[3] ا.هـ

قلتُ: الحكمُ على ذلك تفصيلاً، يتطلب مقابلة مطبوعة مرجليوث على مخطوطة «الدِّيوان»، وأحتاجُ لوقتٍ لا أملكه الآن، ولكن الزِّركلي ثقةٌ في مثل هذا الباب، وغيرِه، وليته أوضح لنا شيئًا منَ المحذوف.

وقد رأيتُ بنفسي شئيًا من ذلك، وهي ثلاثة مواضع؛ وهي:

---

(١) انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» (٦/ ٢٥٦٠)، و «وفيات الأعيان» (٤/ ٤٦٦)، و «مرآة الجنان» (٣/ ٢٣٣)، و «الوافي بالوافيات» (٤/ ١١).

(٢) سأذكر هنا ما يتعلَّق بالدوافع «الاعتقادية»، وستأتي «الأخلاقية» في موضعِها (ص١٧٧).

(٣) «الأعلام» (٦/ ٢٦٠).

الموضع الأول: في «ديوان ابنِ التَّعاويذي» قصيدةٌ يمدح بها الملك البطل صلاح الدين الأيوبي رَحِمَهُ اللهُ ت (٥٨٩هـ)، مطلعُها:

حَتَّامَ أَرْضَى فِي هَوَاكَ وَتَغْضَبُ   وَإِلَى مَتَى تَجْنِي عَلَيَّ وَتَعْتَبُ

مَا كَانَ لِي لَوْلَا مَلَالُكَ زَلَّةٌ   لَمَّا مَلِلْتَ زَعَمْتَ أَنِّي مُذْنِبُ(١)

وقد احتوت هذه القصيدة على أبياتٍ أثارت حفيظة المُحقِّق، فتعمَّد حذفَها من مطبوعةِ «الدِّيوان»، لدوافع «اعتقادية»، وهو «مستشرق» إنجليزي يهودي، ومعروفٌ بتعصُّبِه ضد الإسلام، وهذه الأبياتُ المحذوفة مُثبتةٌ في النُّسخة الخطية لـ «الدِّيوان»، وموجودةٌ في بعض المصادر التاريخية، التي ذكرتِ القصيدة.

ومما يُؤكِّد تعمّد الحذفِ أمران:

١ - قولُه عند موضع الأبيات المحذوفة من «الدِّيوان»:

(قَدْ تَرَكْنَا بَعْضَ أَبْيَاتٍ لِعَدِمِ المَنْفَعَةِ فِيهَا)(٢).

ولم يُبيِّنْ وجه عدمِ المنفعة؛ لكيلا يفتضح أمره.

٢ - وقولُه - قبل ذلك - في مقدمة تحقيقه لـ «الدِّيوان»:

---

(١) «ديوان ابن التعاويذي» (ص ٢٢)، القصيدة رقم: (١٢)، وهي طويلةٌ.

وانظر قسمًا منها في: «مضمار الحقائق» (ص ١٩٠)، و «معجم الأدباء» (٦/ ٢٥٦٢)، و «وفيات الأعيان» (٧/ ٢٠٩)، و «النجوم الزاهرة» (٦/ ٥٣).

(٢) «ديوان ابن التعاويذي» (ص ٢٥).

(وَقَدْ جَمَعْتُ بَيْنَ النُّسْخَتَيْنِ [أي: الخطِّيتين]، وَلَمْ أَتْرُكْ مِمَّا فِيهَا، إِلَّا مَا كَانَ مُخَالِفًا لِآدَابِ عَصْرِنَا هَذَا)[1] ا.هـ

قلتُ: كلامه الأول، يدلُّ على تعمّدِه حذفَ الأبياتِ، وكلامُه الثَّاني، يدلُّ على تعمّدِه الحذف من سائر «الدِّيوان»، وأنَّ ذلك منهجٌ له.

وسأذكرُ ـ هنا ـ الأبياتِ المحذوفة من هذه القصيدة؛ نكايةً في ابنِ اليهودية، ونصرةً للسُّلطان الأيوبي وابن التعاويذي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ:

وَارْمِ الكَنَائِسَ مِنَ سطَاكَ بِمَارِجٍ ... مُتَأَجِّجٍ نِيرَانُهُ تَتَلَهَّبُ

وَارْفَعْ بِهَا لِلْمُسْلِمِينَ مَنَابِرًا ... بِاسْمِ الخَلِيفَةِ ثُمَّ بِاسْمِكَ يُخْطَبُ

وَاسْقِ الجِيَادَ مِنَ الخَلِيجِ فَورْدُهُ ... يَدْنُو عَلَيْكَ إِذَا عَزَمْتَ وَيَقْرَب

مُلِحَتْ مَوَارِدُهُ وَأُقْسِمُ أَنَّهَا ... مِنْ نِيلِ مِصْرٍ ـ فِي مَذَاقِكَ أَعْذَبُ

وَاقْرَعْ بِحَيَّ عَلَى الفَلَاحِ مَسَامِعًا ... تَصْبُو إِذَا ذُكِرَ الصَّلِيبُ فَتَطْرَبُ

لَا تُبْقِ زِنَّارًا يُشَدُّ بِهَا عَلَى ... عِلْجٍ وَلَا نَاقُوسَ دِيرٍ يُضْرَبُ

وَاصْمُدْ لِحَرْبِ المُشْرِكِينَ مُهَذِّبًا ... بِالسَّيْفِ مَنْ بِسِوَاهُ لَا يَتَهَذَّبُ[2]

---

(١) «ديوان ابن التعاويذي» ـ مقدمة المُحقِّق ـ (ص ٤).

قلتُ: قوله: (مَا كَانَ مُخَالِفًا لِآدَابِ عَصْرِنَا). عبارة كتبها المُحقِّق؛ ليتَّخذها بوابةً له؛ ليحذف من «الديوان» ما يريد، وسيأتي (ص ١٧٧) مزيدُ نقدٍ لهذه العبارة.

(٢) انظر هذه الأبيات المحذوفة؛ في: «مضمار الحقائق وسر الخلائق» (ص ١٩٤)، ومُؤلِّفه صاحب «حماة»، الملك: محمد المنصور، ابن الملك عمر المظفر (ابن أخي السلطان صلاح ⇦

صورة لمخطوطة «ديوان ابن التعاويذي»، يظهر فيها الأبيات المحذوفة عمدًا، زودني بها أحد الأفاضل من طلبة العِلم

الموضع الثاني: عند القصيدة التي مدح فيها ابنُ التَّعاويذي صلاحَ الدِّين الأيوبي رَحِمَهُ اللهُ، وفيها يَذكرُ هزيمةَ الإفرنج، وهي قصيدةٌ طويلةٌ؛ يقولُ في مطلعِها:

قَلْبِـيَ فِي حُبِّـكَ مَعْمُـودُ   وَحَـظُّ عَيْنِـي مِنْـكَ تَسْـهِيدُ

فقد حذف من أثنائها خمسةَ أبياتٍ؛ وعلَّق على ذلك في الحاشية بقوله:

= ـــــــــــــــ

الدين)، الأيوبي رَحِمَهُ اللهُ ت (٦١٧هـ)، وهو مؤرخٌ، وأديبٌ، وشاعرٌ، ومعاصرٌ للشاعر ابن التَّعَاويذي، وللأحداث التي كَتب فيها هذه القصيدة.

انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٥٧)، و «فوات الوفيات» (٤/ ١٢).

(قَدْ تَرَكْنَا خَمْسَ أَبْيَاتٍ؛ لِعَدِمِ المَنْفَعَةِ فِيهَا)[١].

قلتُ: ليس لدي نسخةً خطية من «الدِّيوان»، لأعرفَ الأبياتِ المحذوفة، ولكن لا أستبعد أنَّ الحذفَ كان لدوافع اعتقادية، كما حصل في الموضع السابق، ولاسيما أنَّ القصيدة في مدح الملك المجاهد صلاح الدِّين الأيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهزيمته للإفرنج.

الموضع الثالث: كانَ الحذفُ فيه، لدوافِع أخلاقيةٍ؛ سيأتي بيانه في موضعِه[٢].

(٣) كتاب: «الأذكار»[٣] للنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

سبق أنْ قام بتحقيقِه والتعليقِ عليه، فضيلةُ الشيخِ، المُحدِّث: عبدالقادر الأرنؤوط رَحِمَهُ ٱللَّهُ ت (١٤٢٥هـ)، وعلَّق على المواضع التي تحتاج إلى تعليقٍ، مما يَمس جانب «الاعتقاد»[٤].

---

(١) «ديوان ابن التعاويذي» (ص ١١١)، القصيدة رقم: (٧٤).

(٢) انظر (ص ١٧٧).

(٣) «الأذكار» = «حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المُستحبَّة في الليل والنهار»؛ ليحيى بن شرف النووي ت (٦٧٦)؛ ت. عبدالقادر الأرنؤوط؛ ط. «رئاسة الإفتاء»، بـ «السُّعودية».

(٤) «الأذكار»؛ للنووي؛ ت. عبدالقادر الأرنؤوط؛ ط. دار المَلّاح؛ (ص ١٧٤ ـ ١٧٦).

ولما أرادتْ «رئاسة الإفتاء السعودية» طباعة الكتاب ونشرِه لأهميتِه، تصرَّف أحد موظفي «هيئة مراقبة المطبوعات» بـ «الإفتاء» في نَصِّ الكتاب، في بعضِ المواضِعِ؛ منها:

١ ـ تبديلُ جملةِ: (فَصْلٌ: فِي زِيَارَةِ قَبْرِ رَسُولِ الله ﷺ). إلى: (فَصْلٌ: فِي زِيَارَةِ مَسْجِدِ رَسُولِ الله ﷺ).

٢ ـ غيَّرَ بعضَ العباراتِ.

٣ ـ حذفَ «قصّة العُتْبِي»؛ وسيأتي بيانُها بعد قليلٍ.

فعلَ ـ المُوظَّفُ ـ هذا بحُسْنِ نيَّةٍ، ولا شكَّ في هذا، ولكنَّه خالف الجادَّة، فأوقعَ فضيلةَ المُحقِّقَ، والنَّاشر ـ «رئاسة الافتاء» ـ، في حرجٍ شديدٍ مع طلبة العِلم.

وكان من تبِعاتِ هذا التصرُّفِ، قيامُ بعضِ النَّاس، باتخاذِ هذا الفعلِ وسيلةٍ للطعن في «السَّلفيين»، وأنَّهم يعبثونَ بـ «التراث»، وأنَّه لا أمانَ لهم، فيما يُحقِّقونَ، ويَطبعونَ، ويَنشرونَ، ونالوا من عِرض المُحقِّق الفاضل رَحِمَهُ اللهُ.

وكانَ هذا الفِعلُ سببًا في القدح في «رئاسة الإفتاء»، وفيما تَطبعُه من مطبوعاتٍ عِلميةٍ، وهي كثيرةٌ جِدًّا، وتقومُ بتوزيعِها مجَّانًا على العُلماءِ وطُلابِ العِلم، في داخل البلادِ وخارجِها، ودارَ حينها كلامٌ كثيرٌ.

وقد كتبَ المُحقِّقُ ـ وقتها ـ «ورقاتٍ»، بَيَّن فيها حقيقةَ ما جرَى، وهي بعنوان: «ردٌّ على افتراءٍ»؛ ولأهمِّيَّتها في موضوعِ دراستِنا، وحفظًا للتاريخ، رأيتُ ذِكرَها هُنا على طولِها:

(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسَّلام، على سيدِنا مُحمدٍ، وعلى آلِه، وصحبِه أجمعينَ؛ وبعدُ.

إنَّ الكتابَ الذي بينَ أيدِينا «الأذكار» للإمامِ النَّووي رَحِمَهُ اللهُ، قد طُبِعَ بتحقيقِي في مطبعةِ «المَلَّاحِ» بـ «دمشقَ» سنة: (١٣٩١هـ)، الموافق (١٩٧١م)، ثم قمتُ بتحقيقِه مرَّة أُخرى، وقام بطبعِه مديرُ «دار الهُدى» بـ «الرياض»: الأستاذ أحمد النَّحَّاس، وكان قد قَدَّمَهُ لـ «الإدارةِ العامَّة لشؤونِ المَصاحِف، ومُراقبةِ المطبوعاتِ»، بـ «رئاسة البحوثِ العِلميةِ والإفتاءِ والدَّعوةِ والإرشادِ» في «الرِّياضِ».

وسُلِّم الكتابَ إلى «هيئة مراقبة المطبوعات»، وقرأهُ أحدُ الأساتذة، وتَصرَّفَ فيه في: (فَصْلٌ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)[1]، وجَعَله: (فَصْلٌ فِي زِيَارَةِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)! مع تغييرِ بعضِ العبارات في هذا الفصل صفحة (٢٩٥).

وحَذفَ من صفحة (٢٩٧) «قصة العُتْبِي»، وهو محمد بنُ عُبيدِ الله بنِ عَمرو ابنِ مُعاويةَ بنِ عَمرو بن عُتبةَ بنِ أبي سفيانَ بنِ صخر بنِ حَرب بنِ أُميَّة الأموي، العُتْبِي الشَّاعِر، الذي ذَكرَ قصَّةَ الأعرابي، الذي جاء إلى قبرِ رسولِ ﷺ، وقالَ له: (جِئْتُكَ مُسْتَغْفِرًا مِنْ ذَنْبِي). وأنَّ العُتْبِي رَأَى النبيَّ ﷺ في المنامِ، وقالَ له: (يَا عُتْبي إِلحَقِ الأَعْرَابِيَ، فَبَشِّرْهُ بِأَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ).

---

(١) قلتُ: وهو آخرُ فصول كتاب الحج، من كتاب «الأذكار». [المؤلف].

وحَذَفَ التّعليقَ، الذي ذكرتُه حولَ هذه القِصَّة، وقدْ ذكَرتُ أنَّها غيرُ صحيحةٍ. ومع ذلك كُلِّه حذفَها، وحذفَ التعليقَ الذي علَّقْتُه عليها.

وهذا التَّصرُّفُ الذي حصَلَ في هذا الكتابِ، لم يكنْ مِنّي أنا العبدُ الفقيرُ إلى الله ـ تعالى العلي القدير ـ عبد القادر الأرناؤوط، وكذلكَ لم يكنْ من مُديرِ «دار الهُدى» الأستاذ: أحمد النَّحَّاس، وإنَّما حصَلَ من «هيئة مراقبة المطبوعات».

ومديرُ «دار الهدى» ومُحقِّقُ الكتابِ، لا يحمِلان تِبعة ذلك، وإنَّما الذي يحملُ تبعةَ ذلك «هيئة مراقبة المطبوعات».

ولا شَكَّ أنَّ التصرُّفَ في عباراتِ المؤلِّفين لا يجوز، وهي أمانةٌ علميةٌ، وإنَّما على المُحقِّقِ والمُدقِّق، أنْ يَتركَ عبارةِ المُؤلِّف كما هي، وأنْ يُعلِّقَ على ما يَراه مُخالِفًا للشَّرع والسُّنة في نظرِه، دونَ تغييرٍ لعبارةِ المُؤلِّفِ.

وكانَ الأخُ في الله الأستاذُ: أحمد النَّحَّاس كلَّمَني بالهاتفِ منَ «الرياض» إلى «دمشق»، وذَكرَ لي أنَّ المُدقِّق تصرَّف في الكتابِ، وأنَّه حَصلَ تغييرٌ وتبديلٌ. ولكن كلَّ ظنِّي[1] أنَّه تَصرّفٌ معَ التعليق على ذلك المكانِ، كما هي عادةُ المُحقِّقين والمُدقِّقينَ.

وأخيرًا طُبِعَ الكتاب، وطُرِحَ إلى السُّوقِ في «الرياض»، وبعدَ اطلاعِنا على الكِتاب، ما كان من مدير «دار الهدى» الأستاذ: أحمد النَّحَّاس، إلا أنْ قامَ بطباعتِه مرةً أُخرى، ورَدّ «قصّة العُتْبي» ـ المحذوفة ـ إلى مكانِها، كما كانتْ سابقًا

---

(١) كذا، ولعلَّها ـ والله أعلم ـ: (كان ظني)، والمعنى واضحٌ، على كلِّ حالٍ.

في جميع الطبعات، معَ التعليقِ عليها من قِبَلِيْ، وزِدتُ عليه بيانًا أنَّ هذه القِصَّة غيرُ صحيحةٍ. وفي هذه الطبعةِ الأخيرة ردَّ كلامَ النَّووي كما كانَ ـ أيضًا ـ في جميع الطبعات، معَ التعليقِ عليه، وزِدتُ عليه بيانًا، أنَّ هذِه القِصَّةَ غيرُ صحيحةٍ.

وفي الحقيقةِ ـ كما قلتُ ـ لم يكنِ التَّصرُّف في هذا الكتاب: لا مِن قِبَلِيْ، ولا من قِبَلِ مُديرِ «دار الهدى» الأستاذ أحمد النَّحَّاس.

وهَدى اللهُ ـ تعالى ـ من تَصرَّفَ في الكتاب، ورَدَّنا اللهُ ـ تعالى ـ وإياهُ إلى الصَّوابِ، وسامحَ اللهُ ـ تعالى ـ الأستاذَ: محمد عوَّامة الحلبي، الذي اتَّهمنِي في كتابِه: «صفحاتٌ في أدبِ الرَّأي» صفحة (٧٧)، بتغييرِ نُصوصِ العُلماءِ، والتَّلاعُبِ بها. وقالَ في التَّعليقِ: (أكتبُ هذا بناءً على أنَّه هو فاعلُ ذلك، وعلى أنَّه هو المسؤول؛ فقد طُبع اسمُه على الكِتابِ، واللهُ أعلمُ بما وراء ذلك).

هذا وقد بيَّنتُ مَنْ هو وراء ذلك، فسامحهُ اللهُ، وهدانا وإيَّاه إلى الصَّوابِ؛ فإنَّه قد فتح البابَ في الاتهام لُمحقّقٍ جديدٍ، اسمه: سُبَيع حمزة حاكمي الحِمصي، وهو الآنَ يَعملُ في «جدة».

فقد اتَّهمَني في مقدمةِ كتابِ «الأذكارِ»، الذي حقَّقه من جديدٍ بـ «الخيانة»، وعَدمِ الأمانةِ، والتَّحريفِ، والتَّشويهِ، والحَذْفِ، والتَّبديلِ.

وتَهَكَّمَ بلقبِ «الشيخ»؛ وقال: (اتقِ اللهَ أيُّها الشَّيخُ، وارفعْ يَدكَ عن كُتبِ «التُّراثِ»، وابحثْ عن مصدرٍ آخر للرزقِ). ويقولُ: (ما كَتَبْنا هذا لنُشهِّر، بل لنُحذِّر؛ فالشَّيخُ لا يَعرفُنا، ولا نَعرفُه)!

يقول هذا، ويقِرّ بأنَّه لا يَعرفني ولا أَعْرفُه؛ فكيفَ يتَّهِمُني بهذه الاتِّهاماتِ الباطلة، وهو لا يَعرفني، ولا يَعرِفُ حقيقةَ ما حصَلَ في الكتابِ؟ ومَن الذي غيَّرَ وبدَّلَ؟ وهلْ أنا المُتصرِّف، أَمْ غيري، بمُجرَّد أنَّه سمعَ منَ النَّاسِ؟ أهكذا يَعملُ طالبُ العِلمِ؟

واللهُ ـ تعالى ـ يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ [الحجرات]. ويقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ٥٨﴾ [الأحزاب]. ويقول تعالى: ﴿وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا فَقَدِ ٱحۡتَمَلَ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ١١٢﴾ [النساء]. ويقول تعالى: ﴿وَقَدۡ خَابَ مَنِ ٱفۡتَرَىٰ ٦١﴾ [طه].

وهذا المُتَّهِمُ ـ الشيخُ: سبيع حمزة حاكمي الحمصي ـ مَرَّ على «قصّة العُتْبِي» أثناء تحقيقه صفحة (٢٨٤ ـ ٢٨٥) من طبعتِه، ولم يُعلِّقْ عليها شيئًا، مع أنَّ هذه القِصَّة ليس لها إسنادٌ صحيحٌ، ومتنُها مخالِفٌ للأحاديثِ الصحيحة، وسكتْ عنها، وكأنَّها قِصةٌ صحيحةٌ، مُسلَّمٌ بها.

وقد قالَ الحافظُ: محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِالهادي المقدسي الحنبلي ـ تلميذُ شيخِ الإسلامِ ابن تيمية، وتلميذُ الحافظِ المِزِّيّ ـ في كتابه: «الصارم المُنكي في الرَّدِّ على السُّبكي»:

(ذَكَرَهَا الحَافِظُ البَيْهَقِي فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ» بِإِسْنَادٍ مُظْلِمٍ)[١]. قالَ: (وَوَضَعَ لَهَا بَعْضُ الكَذَّابِينَ إِسْنَادًا إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه).

وقالَ ـ أيضًا ـ ابنُ عبدِالهادي في: «الصارم المُنكي في الرَّدِّ على السُّبكي» صفحة (٤٣٠):

(هَذَا خَبَرٌ مَوْضُوعٌ، وَأَثَرٌ مُخْتَلَقٌ مَصْنُوعٌ، لَا يَصْلُحُ الاعْتِمَادُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْسِنُ المَصِيرُ إِلَيْهِ، وَإِسْنَادُهُ ظُلُمَاتٌ، بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ).

وقد أخطأ الإمامُ النَّووي رحمه الله حيثُ ذَكرَ هذه القِصَّة، وسَكتْ عليها، وكانَ الأوْلَى ألَّا يَذكرها، حتَّى لا يغرُّ بها القُرَّاءَ، ويَستشهِدوا بها.

أقولُ: كيفَ تَصِحُّ هذه القِصَّة، وفيها يقولُ العُتْبِي: (جَاءَ الأَعْرَابِيُّ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ لَهُ: جِئْتُكَ مُسْتَغْفِرًا مِنْ ذَنْبِي). بعد وفاة النَّبيِّ ﷺ، وهُو في قبرِه؟ واللهُ ـ تعالى ـ يقولُ في كتابه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. أي: لا يَغفرُها أحدٌ سواه.

قالَ الحافِظُ ابنُ عبدِ الهادي الحنبلي:

(وَلَمْ يَفْهَمْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالخَلَفِ مِنَ الآيَةِ الكَرِيمَةِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء]. إِلَّا المَجِيءَ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ ﷺ، لِيَسْتَغْفِرَ لَهُمْ).

---

(١) انظر: «الجامع لشعب الإيمان» (٦٠/ ٦٠)؛ برقم: (٣٨٨٠).

وهذه قضيةٌ لها علاقةٌ بـ «العقيدةِ» و «التوحيدِ»، فلا يجوزُ التَّساهلُ فيها، والسكوتُ عنها. وإنَّ عقائدَ «السَّلف الصَّالحِ» أنَّهم يَعبدُونَ اللهَ ـ تعالى ـ وحدَه، ولا يُشركونَ بِه شيئًا.

فلا يَسألونَ إلَّا اللهَ تعالى، ولا يَستعينونَ إلَّا بالله ﷻ، ولا يَستغِيثونَ إلَّا بِه سبحانَه، ولا يَتوكَّلُونَ إلَّا عليه جلَّ وعلا.

ويَتوسَّلونَ إلَى اللهِ ـ تعالى ـ بطاعتِه، وعبادتِه، والقيامِ بالأعمالِ الصَّالحة؛ لقولِه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: ٣٥]. أي: تقرَّبوا إليه بطاعتِه وعبادتِه، سبحانَهُ وتعالى.

قالَ عبدُالله بن مسعودٍ ﷺ: (اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِيتُمْ)(١).

---

(١) أخرجه: وكيع في: «الزهد» برقم: (٣١٥)، وأبو خيثمة في: «العِلم» برقم: (٥٤)، وأحمد في: «الزهد» (ص ٢٠٢)، والدارمي في: «المسند» برقم: (٢١١)، وابن وضَّاح في: «البدع» (ص ١٧)، والمروزي في: «السنة» برقم: (٧٩)، والطبراني في: «المعجم الكبير» برقم: (٨٧٧٠)، وابن بطة في: «الإبانة» برقم: (١٧٤، ١٧٥)، واللالكائي في: «شرح أصول الاعتقاد» برقم: (١٠٤)، وابن زمنين في: «أصول السنة» برقم: (١١)، والبيهقي في: «المدخل إلى السنن» برقم: (٢٠٤)، و «شعب الإيمان» برقم: (٢٠٢٤)، والأصبهاني في: «الترغيب والترهيب» برقم: (٤٧٦).

وجاء عند أبي خيثمة، والمروزي، وابن بطة، واللالكائي، والأصبهاني: (كُفِيتُمْ [وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ]). وعند وكيع، وأحمد، والطبراني: (كُفِيتُمْ [كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ]). وعند ابن وضاحٍ: (كُفِيتُمْ [كُلَّ ضَلَالَةٍ]).

وقالَ عُمرُ بنُ عبدِالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: (قِفْ حَيْثُ وَقَفَ القَوْمُ؛ فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبِبَصَرٍ نَافِذٍ كَفُّوا)(١).

وقال الإمام الأوزاعي ـ إمام أهل الشام ـ رَحِمَهُ اللَّهُ: (عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ، وَإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءِ الرِّجَالِ، وَإِنْ زَخْرَفُوهُ لَكَ بِالقَوْلِ)(٢).

---

(١) أخرجه: أبو داود في: «السنن» برقم: (٤٦١٢)، وابن وضَّاح في: «البدع» برقم: (ص ٣٧)، والآجري في: «الشريعة» برقم: (٥٢٩)، وابن بطة في: «الإبانة» برقم: (١٦٣، ١٦٤، ١٨٣٣)، وأبو نُعَيْم في: «حلية الأولياء» (٥/ ٣٣٨)، والبيهقي في: «القضاء والقَدَر» برقم: (٤٤٨)، والهروي في: «ذم الكلام» برقم: (٨١٩)، وابن أبي يعلى في: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٦٩).

ولم يردْ عندهم: (قِفْ حَيْثُ وَقَفَ القَوْمُ)، ولكن بمعناها، وهي واردةٌ بنصِّها، في كتب الاعتقاد المُتأخرة، غير المُسندة، ومنها: «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص ٤٥).

والعبارةُ قطعةٌ ضمن كتابٍ طويلٍ، كتبه إلى نائبه على «البصرة»، عدي بن أرطأة الفزاري ت (١٠١هـ)، يوصيه بلزوم السُّنَّة، بعد أنْ كتب إليه عدي يسأله عن الأهواء والقَدَرِ.

(٢) أخرجه: الآجري في: «الشريعة» (١٢٧)، والبيهقي في: «المدخل» برقم: (٢٣٣)، وابن عبدالبر في: «الجامع» (٢٠٧٧)، والخطيب في: «شرف أصحاب الحديث» برقم: (٨)، والهروي في: «ذم الكلام» برقم: (١٢٠، ٣٢٤).

وزادَ البيهقي، والخطيب، والهروي، في الموضع الثاني: (فَإِنَّ الأَمْرَ يَنْجَلِي، وَأَنْتَ عَلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ).

وقال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللهُ: (الْزَمْ طُرَقَ الهُدَى، وَلَا يَغُرَّكَ قِلَّةَ السَّالِكِينَ. وَإِيَّاكَ وَطُرَقَ الضَّلَالَةِ، وَلَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ الهَالِكِينَ)(١).

هذا وإنَّ شريعةَ اللهِ ـ تعالى ـ محفوظةٌ منَ التغييرِ والتبديلِ، وقدْ تكَفَّلَ اللهُ ـ تعالى ـ بحفظِها فقالَ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر].

ورسولُ اللهِ ﷺ قالَ في حديثِه: ((**يحمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ: يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ**))(٢). وهو حديثٌ حَسنٌ، بطُرقِه وشواهِده.

---

(١) لم أجده ـ بعد البحثِ ـ مُسندًا، وهو مذكورٌ في الكتب المتأخرة غيرِ المُسنَدة؛ انظر: «الأذكار» (ص ٩١، ١٣٦)، و «الاعتصام» (١/ ١٣٥).

(٢) من الأحاديث المُشتهرة، ورُوِي ـ مُسندًا ـ عن عدد من الصحابة؛ منهم: أبو هريرة، وابنُ عُمرَ، وابنُ عَمرٍو، وابن مسعودٍ، وعليٌّ، وجابرٌ، وأبو أُمامةَ، وأبو الدَّرداءِ، ومعاذ بن جبل، وأُسامة بن زيدٍ ﷺ، ولا يثبتُ منها شيءٌ.

ورُوِي مُرسلاً عن إبراهيم العُذْري، ولا يصح.

وقد أخرجه جماعةٌ؛ منهم:

ابن وضَّاح في: «البدع» (ص ٨)، والبزار في: «البحر الزَّخار» برقم: (٩٤٢٣)، والطحاوي في: «شرح مُشكِل الآثار» برقم: (٣٨٨٤)، والعقيلي في: «الضعفاء» (١/ ٢٦)، (٤/ ١٣٩٦)، وابن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧)، وابن حبان في: «الثقات» (٤/ ١٠)، والآجري في: «الشريعة» برقم: (١)، والطبراني في: «مسند الشاميين» برقم: (٥٩٩)، وابن عدي في: «الكامل» (١/ ٢١١، ٢٤٧)، و (٣/ ٤٥٧)، وابن بطَّة في: ⇦

نسأَلُ اللهَ - تعالى - أنْ يهدينا لـ «العقيدةِ الصَّافية»، والسَّريرةِ النَّقيَّةِ الطَّاهِرةِ، والأخلاقُ المرضِيةِ الفاضِلةِ عِندَ الله - تعالى -، وأنْ يُعافِينا مِنَ اتِّهام الأَبْرياءِ، وأنْ يُحْيينا على الإسلامِ، وأنْ يُميتَنا على الإيمانِ، وشريعةِ النَّبيِّ محمدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ، اللَّهُمَّ تَوَفَّنا مُسلِمِين، وألحِقْنا بالصَّالحين، غيرَ خزايا ولا مَفْتُونينَ، واغْفِرْ لنا، ولوالِدينا، وللمؤمنينَ يومَ يَقومُ الحِسابُ، ونَسألُه - تعالى - أنْ يُلْهِمَنا الصَّوابَ في القولِ والعملِ.

قالَ تباركَ وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

= «الإبانة» برقم: (٣٣)، وتمام في: «الفوائد» برقم: (٨٩٩)، والبيهقي في: «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٩)، والخطيب في: «الجامع» برقم: (١٣٤)، و «شرف أصحاب الحديث» برقم: (٥٢، ٥٣)، وابن عبدالبر في: «التمهيد» (١/ ٥٩)، والهروي في: «ذم الكلام» برقم: (٦٨٩، ٧٠٤)، وابن الجوزي في: «الموضوعات» برقم: (٤).

وانظر كلام أهل العلم على الحديث، قبولاً وردًّا، زيادة على ما سبق، في:

«بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٣٤٧)، (٣/ ٣٧)، و «محاسن الاصطلاح» (ص ٢٨٩)، و «التقييد والإيضاح» (ص ١١٦)، و «العواصم من القواصم» (١/ ٣٠٨)، و «الروض البسَّام» (١/ ١٤٢).

كما نَسأَلُه ـ تعالى ـ أنْ يجعلَ قُلوبَنا طاهِرةً منَ الحقدِ والحسدِ، وعامرةً بـذكرِ اللهِ تعالى، والصلاةِ على رسولِهِ ﷺ، وأنْ يُلهِمَنا القـولَ بـالحقِّ في الرِّضى والغَضَـبِ، وأنْ يَرزُقَنـا التَّقْـوى في السِّرِّ والعلانيـةِ: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر]. إنَّه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ، وآخرُ دعوانـا أنِ الحمـدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

طالبُ العِلمِ الشَّريفِ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى العليِّ القديرِ

(عبدُالقادِرِ الأرنؤوط)

التوقيع

دمشق ١ ربيع الأول ١٤١٣ هـ

٢٩ آب ١٩٩٢م)[١] ا.هـ

قلتُ: انتهتِ «الورقات» بنصِّها، على طولِها، وحُسنِ بيانِها، وكفايتِها للدَّلالـةِ على المقصودِ، وما ورد فيها من تخريجٍ، فبقلمِي للفائدة.

والشَّاهدُ مـن هـذا؛ أنَّـه رَحِمَهُ اللَّهُ يَـرى أنَّ «قصّـة العُتْبِي» باطلـةٌ سـندًا، وشرعًـا، ومخالفةٌ لـ «العقيدة الصحيحة»، ومع ذلك لم يحذفْها، مُبَرِّرًا كلامَه في أوَّله، بأنَّه لا

(١) لم أجد ـ بعد البحثِ ـ نَصَّ هـذه «الورقـات» في كتـابٍ مطبـوعٍ، ولكـن وجـدتها في مواقـع موثوقةٍ، نقلاً عمَّن اطلعَ عليها بخطِّ كاتبِها الشيخِ عبدالقادر رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ومنها:

١ ـ صيد الفوائد: [http://saaid.net/Warathah/1/alarnaut.htm#_Toc70769592]

٢ ـ مُلتقى أهل الحديث: [http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=38091]

يجوز للمُحقِّق التَّصرف في النَّصِّ بالحذف، بل عليه إبقاءُ النَّصِّ كما هو، ولو فيه مخالفةٌ، وهذا من «الأمانة العلمية»، مع التعليق في الهامش على ما يراه المُحقِّقُ مخالفًا.

وعلى الرغم من أنَّ الأمرَ قد اتضحَ للناس، وعرفوا حقيقةَ ما جرى، وأنّ التحريفَ والحذفَ لم يكن من فضيلةِ المُحقِّق، ولا من عُلماء «الإفتاء السعودية»، وإنَّما من أحد الموظفين = إلا أنَّ بعضَ الناسِ ـ هداهُم اللهُ ـ لا يزالون إلى اليوم يُدنْدِنُون حول القِصة، باعتبارِها شاهد على عدم الثِّقة، بما يحقّقه ويطبعه وينشره السَّلفيون «الوهابيون».

(٤) كتاب: «البحر المحيط»[1] لأبي حيَّان رَحِمَهُ اللَّهُ.

أبو حيَّان الأندلسي إمام زمانه في «النحو»، و «تفسيره» من أنفس التفاسير، ذات التَّوجّه «النّحوي، وهو مصدرٌ أصيل من هذه الاتجاه.

وقد طُبع «البحر المحيط» طبعةً قديمةً، وبهامشِه مختصرِه «النهر الماد»، وقيل ـ واللهُ أعلم ـ إنَّ أبا حيَّان تعرَّض لابن تيميةَ في «تفسيرِه» بكلِّ سُوءٍ، ولكنَّ

---

(١) «البحر المحيط»؛ لمحمد بن يوسف أبي حيَّان ت (٧٤٥هـ).

لم أجِدِ الفقرة محل النَّقدِ ـ التي يُدَّعى حذْفُها ـ في مطبوعات «التفسير» التي وقفتُ عليها؛ وهي: مطبعة دار السَّعادة، ودار الكتب العلمية، ودار الفكر، ودار الرسالة العالمية، وناقشتُ ذلك في محلِّه.

القائمينَ على تحقيقِه، وطبعِه، ونشرِه، اقشعرُّوا مما قالَ، فحذفُوا كلامَه في شيخِ الإسلامِ، غِيرةً على عِرضِ ابن تيميةَ.

قال المُحدِّثُ: عبدالله بن محمد بن الصِّدِّيق الغماري رَحِمَهُ اللهُ ت (١٤١٣هـ):

(«تفسيرُ أبي حيّان الأندلسي»، تفسيرٌ جميلٌ جدًّا، عنى بحكايةِ «القِراءاتِ» المشهورةِ، وتوجيهِها، مع بيانِ «الإِعرابِ» بيانًا شافيًا، ومناقشةِ «الزمخشري»، فيما أخطأَ فيه مِن ذلكَ، ويتحرَّى التنبيهَ على «الإسرائيلِّيات»، مع اشتمالِه على «تحقيقاتٍ» نفيسةٍ.

وقد تعرَّضَ «لابن تيميةَ»، وذكرَ أنَّه اغْترَّ بِه أوَّلَ الأمرِ، فمدحَه، ثم تبيَّن له خِلافَ ذلك، فذمَّه، وحطَّ عليه، وذَكرَ بعضَ عيوبِه.

لكنَّ القائِمينَ على طبعِ «التفسيرِ»، حَذفُوا منه ذمَّ «ابنِ تيميةَ»، غِيرةً مِنهُم عليهِ)[1] ا.هـ

قلتُ: لم أجِدِ الفقرةَ محلَّ النَّقدِ ـ التي يُدَّعى حذْفُها ـ في مطبوعاتِ «التفسيرِ» التي وقفتُ عليها؛ وهي: «مطبعة دار السَّعادة»، و «دار الكتب العلمية»، و «دار الفِكر»، وآخرها «دار الرسالة العالمية».

ولكني وجدتُها في بعض طبعات مختصر التفسير، المعروف بـ «النهر الماد من البحر المحيط»، معزوةً لبعض النُسخ.

---

(١) «بدع التفاسير» (ص ١٥٨ ـ ١٥٩).

وهذه المسألةُ ـ الحذفُ من «البحر المحيط» ـ لها فروعٌ طويلةٌ، يلزمُ جلبُها، وتوثيقُها، ومناقشتُها، قبلَ مناقشةِ الحذفِ من مطبوعتِه؛ ولَمَّا طالت مناقشةُ المسألةِ بفروعِها؛ رأيتُ ـ لأهميتِها ـ جعلَها في بحثٍ مُستقلٍّ[1]، غير هذا، حتَّى لا يُخرجُنا ـ طولُها ـ عن موضوعِنا الأصلِ.

(٥) كتاب: «سير أعلامِ النُّبلاء»[2] للذهبي رَحِمَهُ اللهُ.

الكتابُ معلمةٌ كبيرةٌ في تراجم الأعلام، وهو مِن أعظمِ، وأنْفسِ، وأنصفِ، ما كُتبَ في التَّراجم، بُذلَ في تحقيقِه جهدٌ عظيمٌ، سواء في قراءةِ النَّصِّ، أو في توثيق نقولِه، أو التعليقِ عليه، أو فهرستِه.

وعلى جلالةِ عملِ المُحقِّقين عليه، إلا أنَّهم قد تصرَّفوا في نصِّهِ بالحذفِ المُتعمَّدِ في أحدِ المواضِعِ.

---

(١) وعنوانُه: «مُحاكمةُ الشَّيخَيْن؛ ابنِ تيميةَ وأبي حيَّان».

وبيَّنتُ في مقدمتِه أنَّ «المُحاكمةَ» ليستْ بقلمي، بل غايةُ عملي هو جمع ما قاله تلاميذ الشَّيخَيْن، وأنصارهما، قمتُ بجمعِه من خلالِ كُتبِ التراجم، مع قراءتِه ونقدِه.

وبَنيتُ أصل جمعي على كُتبِ الشَّيخَيْن، ثم كتب تلاميذِهما، ثم المُعاصرون لهما، ثم من أتى بعدهما، وكان قريبَ العهدِ بهما، هكذا بهذا الترتيب الزمني، كما ناقشتُ «مسألة العرش»، التي قيل بأنَّها سبب الواقعة، وما قيل في الواقعة من قصائد، ثم التحقيق في موضوع الحذف من «التفسير»، ووقُوعه، وأسبابه.

(٢) «سير أعلام النُّبلاء»؛ لمحمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ)؛ ت. شعيب الأرنؤوط، وآخرين، والجزءُ المعني بالنَّقدِ، كان بتحقيقِ: محمد نعيم العرقسوسي.

فقد جاء ضِمنَ ترجمةِ: الإمامِ، الحافظِ: أبي عُبَيد، القاسم بن سَلَّام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(قَالَ عَبَّاسٌ الدُّوْرِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ يَقُوْلُ:

عَاشَرْتُ النَّاسَ، وَكَلَّمْتُ أَهْلَ الكَلاَمِ، فَمَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَوْسَخَ وَسَخًا، وَلاَ أَضْعَفَ حُجَّةً مِنْ...، وَلاَ أَحْمَقَ مِنْهُم، وَلَقَدْ وِلِيتُ قَضَاءَ «الثَّغْرِ»، فَنَفَيتُ ثَلاَثَةً «جَهْمِيِّيْنَ»...، ... وَ «جَهْمِيًّا»)[١] ا.هـ

قلتُ: النُّقاطُ المُتتابِعةُ، الموجودةُ في النَّصِّ، تدلُّ على وُجُودِ سقطٍ فيه، والنَّص الكامل كما في المصدر الذي نقل منه الذهبي، وعزا إليه؛ هو:

(فَمَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَوْسَخَ وَسَخًا، [وَلاَ أَقْذَرَ]، وَلَا أَضْعَفَ حُجَّةً، وَلَا أَحْمَقَ مِنْ [الرَّافِضَةِ]، وَلَقَدْ وَلِيتُ قَضَاءَ الثُّغُورِ، فَنَفَيتُ [مِنْهُم] ثَلاَثَةَ [رِجَالٍ]: جَهْمِيَّيْنَ [وَرَافِضِيًّا]، [أَوْ رَافِضِيَّيْنِ] وَجَهْمِيًّا.

[وَقُلْتُ[٢]: مِثْلُكُمْ لَا يُسَاكِنُ «أَهْلَ الثُّغُورِ»، فَأَخْرَجْتُهُمْ])[٣] ا.هـ

فانظرْ إلى المُحقِّقِ ـ عفَا اللهُ عنهُ ـ كيفَ حذفَ منَ النَّصِّ وَصْفَ الرَّافِضةِ بالقَذَارةِ، وهو وَصْفٌ لائقٌ بِهِم، كما عَرَفَهُم وخَبَرَهُم المُتكلِّم (أبو عُبَيْدٍ)، كما حذفَ المُحقِّقُ ـ نفسُه ـ ذِكرَ «الرَّافضة» منَ النَّصِّ في موضِعينِ، واستبدلَ بمكانِ المحذوفِ النُّقاطَ؛ ليُوهِمَ القارئ بأنَّ هُناكَ سَقطًا في النَّصِّ.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٠٤).

(٢) القائل؛ هو: الإمام: أبو عُبَيد، القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) «التاريخ» لابن معين؛ برواية الدوري؛ (٢/ ٤٠٨)، و (٤/ ٤٠٤)، برقم: (٤٩٩٢).

أمَّا الجملة الأخيرة؛ فلم أجدها في «السِّير»، ولم أجدْ مكانَها نُقطًا؛ فلا أدري هلْ ذكرَها الذهبيُّ، وحذفَها المُحقِّقُ، أو أنَّ الذهبيَّ تركَها اختصارًا؟ فاللهُ أعلمُ، وقد ذكرتُها استكمالاً للفائدةِ.

والغريبُ أنَّ هذا النَّصَّ كما هو، وبما فيه من حَذفٍ مُتعمَّدٍ، موجودٌ كما هو في طبعةِ «دارِ الحديث»، التي زعمَ مُحقِّقُها أنَّه رجعَ في تحقيقِ الكتاب إلى نُسخةٍ خطيةٍ، بينما هو ارتكزَ ـ في عملِه على طبعةِ «مُؤسَّسةِ الرِّسالة»[1].

ومخطوطةُ «السِّيرِ» ليستْ بين يديَّ الآنَ، لأتحقَّقَ من وُجودِ النَّصِّ فيه كاملاً، أو لا؟ لأبنيَ على ذلكَ التَّحقُّقَ منَ التَّصرُّفِ في النَّصِّ من قِبل المُحقِّقِ.

والذي أميلُ إليه؛ أنَّ التَّصرُّفَ كان من قِبل المُحقِّق، لأنَّه اطَّلع على المصدرِ الذي نقل منه الذهبي، وكانَ بين يديه، وأحالَ إليهِ، وقد اطَّلع ـ يقينًا ـ على النَّصِّ كامِلاً، ولو كانَ السَّقطُ في مخطوطةِ «السِّير»؛ لكان لِزامًا عليه إكمالُ النَّصِّ، أو ـ على أقلِّ تقديرٍ ـ الإشارةُ إلى السَّقطِ في الهامِشِ، وإكمالِه، حسبَ العُرف العِلمي في التحقيقِ، وهو مُحقِّقٌ مشهورٌ، ويَعرفُ «منهجَ التَّحقيقِ»، وأنَّ إكمالَ السَّقطِ، أو الإشارةَ إليه، أو التَّعلِيقِ على ذلك، من «أُصول التحقيق».

[إنصافٌ واعتذارٌ]:

لا أظنُّ أن الحذفَ ـ هُنا ـ كان لدوافع اعتقادية، فلم يُعلم عنِ المُحقِّقين، ولا الناشر، ميولاً لـ «الرَّفض»، بل كان لهم دورٌ في نشر «كتب السُّنَّة».

---

(١) «سير أعلام النُّبلاء» (١/ ١١٣)، و (٨/ ٥٠٨)؛ ت. محمد أيمن الشَّبْراوي.

وقد يُلتمسُ للمُحقِّقِ - وهو فاضلٌ - عُذرٌ في عملِه؛ وهو أنَّ الكتابَ طُبِعُ قديمًا في «لبنان»، وهي بلدُ الطوائفِ، والفِتن، ولـ «الرَّافِضة» سَطوةٌ هناك، ويملكونَ أجنحةٍ مُسلَّحةٍ، ويَتعاملونَ مع مُعارِضيهم بـ «الاغتيالاتِ»، كما أنَّ وقتَ طبعِ الكتابِ صادفَ ذروةَ فِتنةِ تصدير «الثورة الخُمينية» اللعينةِ، واشتعالَ «الحربِ اللبنانية»، وهي حربٌ داخليةٌ، أهليةٌ، طائفيةٌ.

فربما خشي المُحقِّقُ والنَّاشرُ، من منع توزيع الكتاب في «لبنان»، و «سوريا»، و «العراق»، وبعض «دول الخليج»، بسببِ هذا الكلامِ؛ فقاما بهذا الحذفِ؛ ليُنتفعَ بالكتابِ، ولهما وجهٌ - في ذلك - من باب «السياسة الشرعية»، واللهُ أعلمُ.

ومما يُؤكدُ هذا، أنَّه أحالَ على المصدرِ، الذي اعتمدَهُ الذَّهبي، ونقلَ منه، بالجزءِ والصَّفحةِ، ولو كان الحذفُ تعمُّدًا تبعًا للهوى، لما وثَّق كلامَ أبي عُبَيد من مصدرِه، واللهُ أعلمُ.

ولا أعلمُ عن مُحقِّقِ هذا الجزءِ، والمُشرفِ على تحقيقِ الكتاب، وناشِره، إلَّا خيرًا، وقد بَذلا من حياتِهما الكثيرَ في سبيلِ «تحقيق التراث»، وأجادَا وأفادَا.

ولنا على المُشرفِ على التحقيقِ، مُؤاخذاتٌ على بعضِ حواشيه، ولكنَّها لا تَطرحُ الثِّقةَ عن أعمالِه بحالٍ رَحِمَهُ اللهُ.

فعلى من أرادَ انتقادَه؛ التزامُ الأدبِ معه، في مُقابِل عُمرِه، الذي أفناه في تحقيقِ ونشر «التراث العِلمي» للمُسلمين[١].

(٦) كتاب: «ميزان الاعتدال»[٢]؛ للذهبي رَحِمَهُ اللهُ.

هذا الكتابُ من أجلِّ كُتُبِ «الجرح والتعديل»، وهو مختصرٌ منَ الكتاب الأم: «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي رَحِمَهُ اللهُ ت (٣٦٥هـ)، مع تنقيحٍ، وتهذيبٍ، وزياداتٍ.

وقد رأيتُ فيه، في ترجمة ابن أبي داود، الإمامِ، الحافظِ[٣]:

(سمعتُ[٤] محمد بن الضَّحَّاك بن عَمرو بن أبي عاصم، يقول: أشهدُ على محمد بن يحيى بن مَنْدة، بين يَدَيْ الله، أنَّه قالَ: أشهدُ على أبي بكرِ بن أبي داودَ، بين يَدَيْ الله، أنَّه قالَ: رَوى الزُّهري، عن عُرْوةَ، قالَ: حَفِيَتْ أظافيرُ فُلانٍ، مِن كَثرةِ ما كانَ يتسَلَّقُ على أزواجِ النَّبِّي ﷺ.

---

(١) كتبتُ هذا وقتَ حياة المُحقِّق والناشر؛ وهما: فضيلة الشيخ، المُحدِّث: شُعيب الأرنؤوط، والأستاذ: رضوان بن إبراهيم دعبول صاحب «مؤسَّسة الرسالة»، رَحِمَهُمَا اللهُ، وجزاهما خيرًا على ما قدَّماه من نفعٍ، للإسلام والمسلمين.

(٢) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»؛ لمحمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ)، ت. علي محمد البجاوي.

(٣) أبو بكر، عبدالله بن سليمان بن الأشعث، السِّجِّسْتاني، ولد أبي داود، صاحب «السُّنن».

(٤) القائل هو ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٤٣٧)، فـ «الميزان» مختصرٌ منه، كما سبق.

قلتُ: هذا لم يسنده أبو بكرٍ إلى الزُّهْري، فهو مُنقطعٌ، ثم لا يُسمعُ قولُ الأعداءِ بعضُهم في بعضٍ.

ولقدْ كادَ أنْ تُضربَ عُنقُ عبدِالله؛ لكونِه حكى هذا...)[١] ا.هـ

قلتُ: بالرجوع إلى مصدر الخبر؛ نجدُ النَّصَّ فيه:

(حَفِيَتْ أَظافيرُ عليٍّ، مِن كَثرةِ...)[٢].

والمرادُ: علي بن أبي طالبٍ ﷺ. وهو طعنٌ شنيعٌ، ووقيعة مُرَّةٌ، في أحد العشرة المُبشرين بالجنَّة، وأول مَن أسلمَ مِنَ الصُّبيان، وابنِ عمِّ رسولِ الله ﷺ، وصِهرِه، زوجِ فاطمةَ الزَّهراء ﷺ، أبي الحسنِ والحُسين ﷺ، خليفةِ رسولِ الله ﷺ، وأميرِ المؤمنين، بعد أخيار الأُمة الثلاثة: أبي بكرٍ، وعُمرَ وعثمانَ ﷺ.

وعليه؛ فيُلاحظ أنَّ اسمَ عليٍّ ﷺ قد حُذِفَ ـ عَمْدًا ـ مِنَ الخبرِ، في مطبوعة «ميزان الاعتدال»؛ فمَنْ الذي حذفه؟!

يصعُبُ الجواب على هذا السؤال، دون الوقُوفِ على نُسخِ الكتابِ الخطية، أو دون الوُقوفِ على طبعةٍ، ذي تحقيقٍ علميٍّ مُعتبر، مُثْبتةٌ فيها فروقُ النُّسَخِ[٣].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٣).

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/ ٤٣٧).

(٣) للكتابِ طبعةٌ جديدةٌ، بتحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وهي غيرُ موثقةٍ، ومسروقَةٌ من طبعة البجاوي، ولو وضعوا صورةَ مخطوطاتٍ في أوَّله، كسائر أعمالهم العلمية، وقد ورد الخبرُ في طبعتِهم في (٤/ ١١٣ ـ ١١٤)، والصياغةُ نفسُها.

لذلك؛ لا أستطيعُ الجزمَ بتحديد الفاعل، ولا أتحمَّلُ على ذمَّتي رجمًا بالغيبِ.

ولكن مَن يُظنُّ أنَّه الفاعل؟!

١ ـ فهل هو المُصنِّفُ، غِيرةً على عِرضْ علي ﵁؟ مع أنَّ هذا لم يكن من عادتِه، في كُتُبِه، بل كانَ يَذكرَ الخبرَ كما وردَ، ثم يُعلِّقُ عليه، ويَنتقدُه، إنْ لزمَ الأمرُ.

٢ ـ أو هو المُحقِّق؟ عِلمًا بأنَّه لم يذكر شيئًا من هذا في مُقدمة التحقيق، على تفصيلٍ فيها، ووَصْفٍ لنُسخِه الخطية، ودراسةٍ للكتابِ، وليس منَ المروءةِ اتِّهامُ مُحقِّقٍ، أسهمَ في «تحقيق التراث»، مع قِلَّةِ إمكاناتِه، وإنْ كان قد حصلَ مثل هذا في وقتِه، وله أمثلةٌ، ولكن القولُ بالظَّنِّ في مثل هذا جُرمٌ.

٣ ـ أو هو النَّاسِخُ، أو الناشر؟ لا أعلم، ولا دليلَ، أو قرينةً، لاتهامِ أحدٍ.

ولكن مِنَ المؤكَّد أنَّ الدَّافِعَ للفاعلِ، هو محبَّةُ صحابةِ رسولِ الله ﷺ، والغيرةُ على عِرضِ عليٍّ ﵁، وعِرضِ أُمَّهاتِ المؤمنين ﵅، فاستقبحَ هذا الوصف لعليِّ ابن أبي طالبٍ ﵁، فحذفَ اسمَه، ووَضعَ مكانه كلمةَ (فُلانٍ).

وإنْ كُنَّا نُقِرُّه على غيرتِه، ونَشكرُ له هذا، ولكنَّ ليس من حقِّه، حذفُ كلمةٍ من مخطوطٍ، ولاسيما أنَّ المُصنِّفَ ساقها، وردَّها، وأنكرها، ثم هي موجودةٌ في الكتاب الأصل «الكامل» لابن عديٍّ، بكلِّ طبعاتِه[1]، فلم يكن بحاجةٍ لحذفِها.

---

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال»؛ ط. دار الفكر ـ ت. لجنة من المختصين (٤/ ١٥٧٨)، وط. دار الفكر ـ ت. د. سُهيل زكَّار (٤/ ٢٢٦)، و ط. دار الكتب العلمية ـ ت. عادل أحمد عبدالموجود، وآخر (٥/ ٤٣٧).

وقد وقفتُ على كلامٍ للعلامة، المُحدِّث: عبدالله الغماري رَحِمَهُ اللَّهُ، يتَّهم في هذا الحذف، الأستاذ أمين الخانجي رَحِمَهُ اللَّهُ، أحدَ أركانِ النَّشرِ في «مِصرَ»، وأنَّه حذفَ اسمَ عليٍّ رضي الله عنه، حينَ طبعَ كتابَ «الميزان» للذهبي، وأبدلها بكلمةِ (فُلانٍ)[١].

قلتُ: إنْ ثبتَ هذا عنه؛ فغفرَ اللهُ له، فعلَ ذلك ـ كما قلتُ ـ غيرةً على أصحابِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، والذي شجَّعه على ذلك ـ أيضًا ـ عدمُ ثبوتِ الخبرِ، مع أنَّ عدمَ ثبوتِ الخبر، ونقدَ الذهبيّ له؛ يجعلُنا نُبْقِي النَّصَّ كما هو... فلا ضَيْر.

علمًا؛ بأنَّ الإمام أبو بكر ابن أبي داود رَحِمَهُ اللَّهُ، إمامٌ، حفاظٌ، ثقةٌ، بل قيلَ إنَّه أحفظُ من أبيه، وقد نصَّ الذهبي في ترجمتِه له، على أنَّه لم يذكره إلَّا ليُنزِّهه عمَّا قيل عنه[٢].

(٧) كتاب: «جامع البيان»[٣] للإيجي رَحِمَهُ اللَّهُ.

تفسيرٌ مختصرٌ، طُبع قديمًا، وعليه «حاشيةٌ» نفيسةٌ، للعلامة: محمد بن عبدالله الغزنوي رَحِمَهُ اللَّهُ ت (١٢٩٦هـ).

---

(١) «بدع التفاسير» (ص ١٥٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٦).

(٣) «جامع البيان في تفسير القرآن»؛ لمحمد بن عبدالرحمن الإيجي ت (٨٩٤هـ)؛ ت. صلاح الدين مقبول أحمد.

ثم نُشِرَ نشرةً حديثةً، وتعدَّى فيها المُحقِّق على نَصِّ الكتاب، وحذف كلامًا من مُقدِّمة المُؤلِّف، لكونِه مُخالِفًا لـ «المُعتقد الصحيح»، وتبعًا لهذا الحذفِ؛ اضْطُرَّ لحذفِ «الحاشية»، التي وضُعِتْ عليه منَ المُحشِّي، مع اعترافِه بأنَّها حاشيةٌ جيدةٌ.

يقولُ المُحقِّقُ في مُقدمة تحقيقِه:

(إنَّ هذا «التفسيرَ» يخلو ـ بحمد الله ـ منَ «المُخالفات العقَدية»، إلَّا في موضعٍ من مُقدمة مؤلِّفه، وقع التَّوسلُ بالنبي ﷺ، توسُّلاً غيرَ مشروعٍ كُلِّيًا، فنبرأُ إلى الله ـ تعالى ـ مِن تصرُّفِه هذا.

وقد علَّق عليه «المُحشِّي» في محلِّه تعليقًا جيِّدًا، وبما أنَّ هذا الأمرَ لا صِلة له بالموضوع؛ فأزلنا تلكَ العِبارة ووضعنا مكانَها ثلاثَ نُقطٍ، وكذلكَ أزلنا التعليقَ عليها؛ لأنَّها كانتْ خِلاف ما ذهب إليه المُؤلِّف، من تقرير «مذهب السَّلف» في هذا «التفسيرِ»)[١] ا.هـ

قلتُ: لا وجهَ البتَّة لجرأتِه، حينَ تصرَّفَ في نصِّ عالمٍ، هو أسبقُ منه في القَدْرِ والعِلمِ، والزَّمن، ولاسيما أنَّ النَّصَّ الذي تعدَّى عليه، صاحبَه «حاشيةٌ» بيَّنَتْ ما فيه مِن خَللٍ، وهي حاشيةٌ ـ على حدِّ وصفِه ـ جيدةٌ.

فكيفَ يأمنُ الناسُ ـ بعدَ ذلكَ ـ على كُتبِ أهل العِلم، إذا كانَ كُلُّ مُحقِّقٍ، يحذِفُ ما يَرى أنَّه مُخالِفٌ لمعتقدِه؟!

---

(١) «جامع البيان» (ص ٧)، وانظر موضع النِّص المحذوف في (ص ٣٣).

والظريفُ أنَّ المُحقِّقَ الذي اعتدى على هذا النَّصِّ، وحذفَه، أجهدَ نفسَه في كتابٍ له؛ ليرُدَّ على مَن يعتدون على نُصوصِ الكتب[1]!

(١) أعني كتابَه «زوابع في وجه السُّنة»؛ وهو كتابٌ ماتعٌ، فيه غيرةٌ على «السُّنَّة»، وأهلِها، وكُتبِها، ولكن المُؤلِّف ساقه بنفسٍ حادٍّ، وتحامل فيه على مخالفيه بِشِدَّةٍ.

وقد أغلظَ القولَ على بعضِ عُلماء الحنفية في «الهند»، وكانَ يستطيعُ إيصالَ ما يُريد بغيرِ اللغة التي صاغَ بها كتابه. والظَّنُّ بعُلماء «الحنفية» في «الهند» أنَّهم أكبر من أنْ يتعمَّدوا تحريفَ نَصِّ «كلامِ الله ﷻ»، أو «كلامِ رسولِه ﷺ»، لأجل الانتصارِ لـ «رأي» أبي حنيفة ﷺ.

وإنْ وُجِدَ سَهْوٌ في النُّسَخِ من قبل النَّاسِخ، أو انتقالُ نظرٍ، أو اعتمادٌ على نُسخٍ مُتأخِّرةٍ فيها غلطٌ، أو روايةٍ مخالفة لروايةِ الثِّقات، وللنُّسخِ المُعتَبرة؛ فلا يُمكنُ حمله ـ إطلاقًا ـ على تعمُّدِ «فقيهٍ حنفيٍّ» على تحريف «الشريعة»، لينصر مذهبَه، فهذا كفرٌ.

وإنْ فعلها ناسِخٌ عاميٌّ، أو كُتبيٌّ، أو سفيهٌ، أو جاهلٌ، ودسَّ ذلك في طبعاتِ الكُتب، فلن يَكُونَ ـ قطعًا ـ طالبَ علمٍ، فضلاً عن أنْ يكون عالمًا، أو فقيهًا.

وإنْ كُنَّا لا نُقِرُّ ما حدث في إحدى طبعات: «مُصنَّف ابن أبي شيبة»، و «مُسند الحُميدي»، و «سنن أبي داود»، و «مُستدرك الحاكم» المطبوعة في «الهند» = فإنَّنا لا نُقِرُّ ـ أيضًا ـ نسبة ذلك لعالمٍ شرعيٍّ، أو فقيهٍ حنفيٍّ، والتحاملَ ـ بذلكَ ـ على عُلماء «المذهب الحنفي».

ولا يجهلُ أحدٌ وجودَ صراعٍ قديمٍ في «الهند» بين أتباع «مدرسة الفقه الحنفي»، وبين أتباع «مدرسة أهل الحديث»، جعلَ كُلَّ طائفةٍ تُعادي الأُخرى، بل وصلَ الأمرُ بينهم إلى «التَّكفير»، وقد تجرأ أحدُ كِبار أتباع «مدرسة أهل الحديث الهندية» فغمز (فقيه الأمة) الإمامَ أبا حنيفة ﷺ، فاللهُ يسامحهُ، وآخرُ صرَّح في أحد المجالس بأنَّ أبا حنيفةَ ليسَ بإمامٍ، وحَقَّرَ من شأنه، ثم قال: كيف يكونُ إمامًا وقد استُتيب منَ الكفر؟!

⇦

= ـــــــــــــــــــــــــ

ولقد ظهرَ أثرُ هذا الصراعِ ـ بوضوحٍ ـ في لُغة هذا الكتاب «زوابع في وجه السُّنَّة»، على أهميته في الباب، غفرَ اللهُ لنا وله.

ثم إنَّ ما أُخذَ على المرغيناني ت (٥٩٣هـ) في «الهداية شرح البداية»، من زيادةِ ألفاظٍ في بعضِ الأحاديثِ، فالظَّنُّ أنَّ ذلكَ حدثَ؛ لأجل اعتمادِه على مصادرَ مُتأخِّرةٍ، لم تَنقلِ النَّصَّ بدقَّةٍ، فنَقَلَ المُصنِّفُ عنها، وقد بَيَّنَ الإمام الزيلعي ت (٧٦٢هـ) في «نَصْبِ الرَّاية»، ما ورد على هذه الأحاديثِ منَ الزياداتِ، وبَيَّن ـ أيضًا ـ مصادِرَها، وأنَّها من كُتبٍ مُتأخرةٍ، غيرِ مُسندة.

فمنَ الظُّلمِ بعد هذا؛ اتِّهامُ أحدِ كبار أئمة «الفقه الحنفي»؛ بأنَّه دَسَّ هذِه الزِّيادةِ، في متونِ الأحاديث، بدافعِ «التَّعصُّبُ المذهبي»، أو لـ «تحنيف السُّنَّة».

إنَّ مثلَ هذه التُّهم، عندما تَسري إلى عُقولِ صِغارِ الطَّلبةِ، وضِعافِ المُتفَقِّهةِ؛ تُولِّدُ لهم كره «الفقه المذهبي»، وتُهوِّن عليهِمُ الطَّعنَ في الأئمةِ، وقد حَصَلَ.

وفي سلفِنا خيرُ قدوة؛ فهذا هو الإمام الزيلعي يتعقَّب المرغيناني في هذه الأحاديث، دونَ أنْ يعتدي على أمانةِ المرغيناني العِلمية، أو ديانتِه، فضلاً عن أنْ يتَّهِمَه بـ «تحريف السُّنَّة»، أو «تحنيفِها». ثم أتى الحافظُ ابنُ حجرٍ ت (٨٥٢هـ)، فاختصرَ عملَ الزيلعي في: «الدِّرايةِ في تخريجِ أحاديثِ الهداية»، ولم يَزِدْ على بَيانِ أنَّ اللفظةَ ـ محلَّ الكلامِ ـ لم تَرِدْ في «كُتبِ السُّنَّة».

ثم إنَّ القولَ بأنَّ الإمامَ المرغيناني سَها، أو أنَّه فقيهٌ، وغيرُ مُحدِّثٍ، فكتبَ الحديثَ من حفظِه فوَهِمَ فيه، أو أنَّه لم يعتمِدِ المصدرَ الأصلي للحديثِ، بل اعتمدَ على مصادِرِ مُتأخِّرةٍ، أو أنَّ اللفظةَ المُنكرةَ، زيادةٌ مِن ناسخِ «المخطوطِ»، كُلُّ هذا أقربُ منَ القولِ بأنَّ الإمامَ المرغيناني ـ وهو مِن كبارِ «عُلماءِ الحنفِيَّةِ» ـ تعمَّدَ الكَذِبَ على رسول الله ﷺ؛ ليَنْصُرَ ـ ⇦

(٨) كتاب: «تذكرة أُولي الألباب»[١]؛ للأنطاكي.

صاحبُه طبيبٌ، فيلسوفٌ، عالمٌ ضرير[٢]، وحافظٌ لـ «القرآن»، وُلِد مريضًا بمرضٍ غريبٍ يتحكّمُ في أعصابِه، ويمنعُه منَ القيامِ، فكانَ يَذهبُ إلى ما يريدُ، ويَرجِعُ إلى بيتِه محمولاً.

ويقولُ في سببِ شفائه:

(بينما أنا كذلكَ؛ إذا برَجُلٍ مِن أفاضِلِ «العَجمِ»، يُدْعى محمد شريف، نَزلَ بـ «الرِّباط»[٣]، فلمَّا رآني سألَ عنِّي، واصطَنعَ لي دهنًا، مسَّدني به في حرِّ الشَّمسِ، وكرَّرَ الأمرَ مِرارًا، وشدَّني مِن وِثاقي، وفَصَدَني من عَضُدي وساقي؛ فقمتُ بقُدرةِ الواحدِ الأحدِ، بنفْسي لا بمعونةِ أحدٍ.

ثم قرأتُ عليه: «المنطقَ»، و «الرياضي»، و «الطبيعي»، وعلَّمني «اللغةَ اليونانية» ثم سارَ إلى ديارِه) ا.هـ

= «مذهب» أبي حنيفة ﷺ، والكُلُّ يعلمُ قَدْرَهُ، وقَدْرَ كِتابِه «الهداية» في «الفقه الإسلامي» عامَّة، و «الفقه الحنفي» على الخُصُوصِ.

(١) «تذكرة داود الأنطاكي»؛ لداود بن عمر الأنطاكي ت (١٠٠٨هـ)، ت. مصطفى محمد.

قلتُ: كذا كُتبَ على غلافِ الطبعةِ المعنية بالنَّقدِ، وكذا ينسبُه له بعضُ مَن ذكرَه، وسيأتي اسمُ الكتابِ كاملاً.

(٢) أمَّا ما يُقال عنه في بعضِ المصادرِ: «الطبيب البصير»؛ فمن بابِ الفألِ، ولذلكَ نظائرُ.

(٣) الذي بناه أبوه في «أنطاكية»؛ لينزلَ فيه من يحتاج، وكانَ يصنعُ لمن ينزلَه طعامًا.

قلتُ: كانَ الأنطاكيُّ رئيسَ الأطباء في زمانِه؛ وكان عبقريًّا، حافظًا، ذكيًّا، إذا سُئل عن شيءٍ منَ العُلوم الحكمية، والطبيعية، والرياضية، أملى ما يُدهشُ العقلَ، وسألَه رجلٌ عن حقيقة «النَّفسِ الإنسانيةِ»؛ فأملى عليه «رسالةً» عظيمة في ذلك.

ومِن مُؤلَّفاتِه: «تذكرة أولي الألباب في الجامع [للجامع] للعجب العجاب»؛ وهو كتابٌ في الطب والصَّيدلة، فيه العلاج بالنباتات، والأعشاب، والحِميات، والرُّقى، والطَّلاسم.

وهو كتابٌ قيِّم في بابه، قيل: من حازَه، استغنى بِه عنْ غيرِه(١).

وقد ضعَ فيه داودُ كُلَّ شيءٍ، ولم يدعَ أيَّ شيءٍ، حتَّى العِلاج بالأمورِ الشركية، أتى بها دون إنكارٍ لها، لهذا لا يُناسبُ كُلَّ أحدٍ، ولاسيما العامَّة.

وللكتابِ عِدَّةُ طبعاتٍ، تقعُ في مجلدين، وثلاثة، وسأقتصرُ على طبعةٍ مضغوطة، ذاتِ مُجلَّدٍ واحدٍ، اشتريتُها فرِحًا بها، لقولِ مُحقِّقِها على غلافِها:

(طبعةٌ جديدةٌ مُلونةٌ، خاليةٌ من جميعِ أعمالِ السَّحرِ، والشَّعوذةِ، تقتصِرُ فقط على أنواعِ العلاجِ بالنَّباتاتِ، والأعشابِ) ا.هـ

قلتُ: لا يصحُّ قولُه، فمِمَّا جاء في هذه الطبعة المُهذَّبة منَ السِّحر والشَّعوذة:

---

(١) انظر ترجمته، وكتابَه في: «خلاصة الأثر» (٢/ ١٤٠)، و «كشف الظنون» (١/ ٣٨٦)، و (٢/ ١٠٩٤)، و «هدية العارفين» (١/ ٣٦٢)، و «اكتفاء القنوع» في موضعين (ضمن القرن ١٠ ص ٢٢٨، وق ١١ ص ٣٦٧)، و «معجم المطبوعات» (١/ ٤٩٠)، و «الأعلام» (٢/ ٣٣٣).

(طَلْسَمَاتٌ: علمٌ اخترعَه أرشميدس على ما حرَّرَ، وهو عِلمٌ مادَّتُه «الفلك» وأنواع المُولّدات، وصورتُه كمالُ الهياكلِ، وغايتُه مُحاكاةُ الطبيعةِ، وفاعلُه الحكيمُ.

ثم مُطلقُ العِلم: إنْ كان موضوعُه روحًا في رُوحٍ فـ «السِّحر»، أو جسدًا في جسدٍ فـ «الكِيمياء»، أو روحًا في جسدٍ فـ «الطَّلْسَم».

وهو مشابهةُ الطَّبيعِيَّاتِ قهرًا، بنِسَبٍ عدِيَّةٍ، وأسرارٍ فلكِيَّةٍ.

و «السِّحرُ» إمَّا عِلميٌّ؛ وهو: مَعرفةُ ما تُلقِيهِ الثَّوابتُ على السَّيَّارةِ، وهي على إفرادِ السُّفلي بِنِسَبٍ مخصُوصةٍ.

أو عمليٌّ؛ وهو: التَّصرُّفُ في الأبْدانِ، بلا فِعلٍ، إمَّا بملاحظةِ الإِيهامِ، كالفاعلِ بالأسماءِ، أو مناسبةِ الطَّبيعةِ، كـ: المطعُوماتِ، والدّخَنِ.

فإنَّ القَمرَ إذا كانَ في «الشَّرطين»؛ فافعلْ بِه ما يتعلَّقُ بـ: الفُرقةِ، والسَّفرِ، والدَّواءِ. أو في «البطين»؛ فاستخراجُ الدّفينِ، والتهييجُ، والسّجنُ. أو في «الثُّريا»؛ فلـ: سفرِ البحرِ، وعملِ الكيمياءِ، وإفسادِ المواشي، والمَحبَّةِ)[1] ا.هـ

ثم قالَ بعدَ كلامٍ طويلٍ:

(ومنهم من يتوصَّلُ إلى خِطابِ الأرواحِ، بدعواتِ «الكواكبِ»، ودخنِها.

وفيه إخلالٌ بـ «نواميسِ» شرعِنا، لا يملِكُها إلا من يخرقُه.

ومنهم مَن يجعل وسيلتَه إلى ذلك «الحِيَلَ»؛ كـ: أكلِ الخلدِ، وقلبِ الببغاء، واتخاذِ الرأسِ التي تتكلَّم، وسنبسِّطُه في «السِّحرِ»)[1] ا.هـ

---

(١) «تذكرة داود الأنطاكي» (ص ٥٧٢)، باختصار.

ومما فيه أيضًا:

(اختصَّ «زُحَل» بحوائجِ العُظماءِ، والنُّسَّاكِ، ونحوِ الفلاحينَ، واللصوصِ، واستعِنْ عليه بـ «المُشتري»، ففيه صَلاحهُ.

و «القَمرُ» فيما يتعلَّقُ بـ: الولادةِ، والسَّفرِ، والسِّياحةِ، وما يتعلَّقُ بـ: الماءِ، والشَّجرِ، والحواملِ.

ثم اجعلِ «الكوكبَ» الذي تُناجِيهِ سَعيدًا، فالبسْ لمُناجاةِ «زُحَل» السَّوادَ، وقِفْ كالمغمُومِ، مُتختِّمًا بحديدٍ، ومجْمَرَةٍ كذلك، مُبخّرًا بـ «الأَفْيُون»، والزَّعْفرانِ، ووسخِ الصُّوفِ، وقِحْفِ «سِنُّورٍ» أَسودٍ، تُعجنُ ببولِ «المعزِ» السُّودِ.

وقُلْ حالَ البُخورِ بها: أيُّها السّيدُ العظيم، اسمُه الكبير شأنُه، العاليةُ رُوحانيتُه، أيُّها السَّيد «زُحل»، الباردُ، اليابسُ، المُظلمُ، المُنحسُ، الصَّادقُ المودَّةِ، الوفيُّ العهدِ، الوليُّ، الوحيدُ، الفريدُ، الصَّادقُ الوعدِ، المُصلحُ، المخرّبُ، الشقيُّ من أنحستَه، والسَّعيدُ من سعدتَه، أسأَلُكَ أيُّها الأبُ الأوَّلُ، بحقِّ آلائكِ العِظامِ، وأخلاقكِ الكرامِ، إلا ما فعلتَ لي كذا وكذا.

ثُم تَسْجدُ، وتُكرِّرُ هذا الكلامَ، تظفرُ بمطلوبِك.

وعند طائفةٍ: باسمِ اللهِ، باسمِ أسبيل، المَلِكِ المُوكَّلِ بـ «زُحَل»، صاحبِ الفلكِ السَّابع، أَدعوكَ بأسمائكِ كلِّها؛ بالعربية يا «زُحل»، وبالفارسية يا «كيوان»،

=

(١) «تذكرة داود الأنطاكي» (ص ٥٧٥).

وبالرومِيَّة يا «قرونس»، فبحقِّ ربِّ البُنيةِ العُلْيا، إلا ما أجبتَ دُعائي، وقَبلتَ تذلُّلي، وأطعتَ بطاعةِ الله وسُلطانِه، وفعلتَ لي كذا وكذا.

والفعلُ كما مرَّ منَ السُّجودِ، وغيرِه.

وشرطُ هؤلاءِ تقريبُ «تيسٍ» أسودٍ، يُحرقُ بعدَ ذبحِه في السَّاعة، ويُرفعُ دمُه في الأعمالِ)[1] ا.هـ

ومما فيه أيضًا:

(وله عندَ طائفٍ ـ أيضًا ـ بخورٌ؛ وهو: مرّ، مَيْعَة، قُسْط، جَعْدَة، كُنْدُر، سُنْبُل رُومي، مِن كُلِّ ثلاثٍ ونِصفٍ زَبيبٌ مَنزوعُ العَجَمِ.

ومُناجاتُه؛ هي: يار، وقيائيل، المَلِكُ المُوكَّلُ بـ «المُشتري»، السَّعيدُ، الكامِلُ، التَّامُ، الصَّالحُ، ذا الرأيِّ الحسنِ، أَدعوكَ بِكُلِّ أسمائِكَ: بالعربية يا «مُشتري»، وبالفارسية يا «برجيس»، وبالعجمية يا «هُرْمُز»، بحقِّ ربِّ البُنية العُلْيا، والآلاءِ والنَّعماءِ، إلا ما فعلتَ لي كذا وكذا.

وقربانُه: «خروفٌ» أبيضُ، يُفعلُ به كما مرَّ منَ الحَرْقِ، وأكلِ الكَبِدِ، ورفعِ الدَّمِ للحاجة)[2] ا.هـ

قلتُ: ما سبقَ «كفرٌ» صريحٌ، و «شِركٌ» أكبرُ، مخرجٌ منَ «المِلَّة»، ولو أخضعنا كلامَه هذا، للمناهج السَّابقة في التعامل مع «النصِّ التُّراثي» بالحذف[1]؛ لقلنا:

---

(١) «تذكرة داود الأنطاكي» (ص ٥٨٠) باختصار.

(٢) «تذكرة داود الأنطاكي» (ص ٥٨٠ ـ ٥٨١).

١ ـ إمَّا أنْ يُحذف هذا الكلام؛ لمنافاتِه أصلِ «التوحيد»؛ وإبراءً للذمة، وللمصلحة الشرعية الواجبة.

٢ ـ وإمَّا أنْ يبقى لـ «الأمانة العلمية»[٢]، مع التعليقِ عليه، وإنْكارِه بِشدَّة.

٣ ـ وإمَّا أنْ يُهذَّب الكتابُ، ويُنقَّح، ويَخرجُ بصورةٍ جديدةٍ، من غيرِ هذا الكلامِ، وما شابهه، وإخراجُ الكِتابِ باسم «تهذيب تذكرة...».

ولم يفعلِ المُحقِّق أيًّا منها، وربما لم يَفهمِ المكتوب، ولم يدرِ ما حُكمه!

وأذكرُ أنَّني حينَ اشتريتُ هذا الكتابَ قبلَ سنواتٍ، أخذتُ أُقلِّبُ فيه، لآخذَ صورةً عامَّة عنه، قبل وضعِه في رفِّه، مع أمثالِه من «كُتب الطب» التُّراثية، فلمحتُ هذا النَّصَّ، وغيرَه، مما يقشعر منه البدن، فأخبرتُ البائع بذلك؛ فغضِبَ، ووجه بسحبِ ما تبقَّى منه، وحجزِه، وعدمِ بيعه، وردِّه إلى ناشرِه.

وأنوِّهُ قبل إقفال نقد هذا الكتاب، إلى أني ترخَّصتُ في نقلِ «الشِّركِ» بنصِّه، كما ترخصَّتُ في نقلِ «المُجون» مما سبق؛ لأنَّ نقدي لن يستقيم ـ ولن يُفهم ـ إلا بإيرادِ نصِّ كلامِهم، ثم بناءُ التعليقِ عليه، وحتَّى لا أَردَّ على نصٍّ مجهولٍ، غيرِ حاضرٍ، أو يُقال بأني بالغتُ في النقدِ.

=

(١) انظر (ص ٦٦، ٦٨).

(٢) مثل هذه «الطلاسم الشِّركية»، المُتعيِّن حذفُها وجوبًا، حتى لو يُترك الكتابُ كُلُّه لأجلِها، ويُستغنى عنه بغيرِه من كتبِ الباب، ولكنِّي أسوقُ هذا «التنظير»؛ تماشيًا، مع ما ذكرتُه من «مناهِج» في كيفية التعامل مع «النص»، وتنزيلها على هذا النَّصِّ.

(٩) كتاب: «الفوائد المُنْتخبات»[١] لابن جامِع رَحِمَهُ اللَّهُ.

من كتب «الفقه الحنبلي»، ومؤلّفه منْ كِبارِ عُلماء منطقة «نجدٍ»، منطقة الإمام المُجدِّد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، ومنَ المناوئين له[٢]، وقد تكلَّم المُصنِّف في الإمام المُجدِّد، حيثُ قالَ:

---

(١) «الفوائد المنتخبات في شرح أخصر المختصرات»؛ لعثمان بن عبدالله ابن جامِع ت (١٢٤٠هـ)؛ ت. د. عبدالسَّلام بن برجس آل عبدالكريم، وآخر.

(٢) مما ينبغي أن يُقال هُنا: أنَّ المناوئينَ للإمامِ المُجدِّد، لم يكنوا كُلُّهم على منهجٍ واحدٍ.

١ ـ فمنهم مَن عاداه للاختلاف معه في دعوتِه لـ «التوحيد الخالص»، و «العقيدة الصافية».

٢ ـ ومنهم مَن عاداه لأُمورٍ أُخرى؛ كـ: التحاسدِ، الذي قلَّ مَن سلِم منه، أو التقليدِ لشيوخِهم ممن ناصبوه العِداء، أو لمخالفتِه في مسائل وقع الخلاف فيها بين متأخري «الحنابلة» أنفسِهم، أو مُجاراتٍ لأحداثٍ سياسيةٍ، وَضَعوا لها اعتبارًا.

فالقسم الأول عادوه لدعوتِه، والقسم الثاني عادوه ـ غالبًا ـ لشخصِه، كما سيأتي.

وخَلْطُ هذا بذاك ظلمٌ، فأصحابُ القسم الثاني؛ هم منَ «الحنابلة» المعظمين لشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيِّم رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وينقلونَ عنهما في كُتبِهم؛ لذا كان الأقربُ أنَّ عداوتَهم معه كانتْ لأجلِ شخصِه، كما سبق، ولو كانت العداوة لدعوتِه؛ لما وجدناهم يُعظِّمون شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيِّم، وينقلونَ عنهما.

ومِن الظُّلمِ ـ أيضًا ـ عند الرَّدِّ على مَن عاداه لغيرِ «الاعتقادِ»، أو في مسائل يسيرةٍ وقع الخلاف فيها بين متأخري الأصحاب؛ الاستدلال عليه بقول السَّلف: (من علامة «أهل البدع»؛ الوقيعة في «أهل الأثر»)، أو القول بأنَّ من عاداه ـ كذا مُطلقًا ـ عنده خللٌ في «العقيدة»، وأنَّ معارضةَ الإمامِ المُجدِّد ـ كذا مُطلقًا ـ، هي مُعارضةٌ لعقيدة «أهل السنة والجماعة».

⇦

(فَحِينَئِذٍ تَبَيَّنَ لَكَ فَسَادَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ طَاغِيَـةُ «العَـارِضِ»[(١)] ابْـنُ عَبْـدِالوَهَّابِ، مِنْ نَهْيِهِ عَنْ رَفْعِ اليَدَيْنِ بِالدُّعَاءِ، بَعْدَ الفَرَاغِ مِنَ الأَذْكَارِ الوَارِدَةِ أَدْبَارَ...)[(٢)] ا.هـ

فحذفَ المُحقِّقُ جملةَ (طاغية «العارِض»)، ووضع بدلاً منها نقاطًا متتاليةً.

والغريبُ أنَّه شرحَ غريبها بعد حذفِها، وعلَّق عليها، بحاشيةٍ استغرقتْ صفحةً كاملةً، فأصبحَ التعليقُ على جُملةٍ محذوفةٍ، والقارئُ يَرى النَّقدَ، ولكنَّه لا يرى النَّصَّ المُنتَقَد، ولا يعلمُ سببَ هذه «الحاشية» الطويلة، والذي لم يقرأْ مُقدمةَ التحقيقِ، لا يعلم سِرَّ هذا التعليقِ الطويلِ.

= ـــــــــــــــــــــــــ

ومِمن يندرجُ تحت الصنِّف الثاني: العالِمَان الجليلان: ابن جامِع صاحب «الفوائد المنتخبات»، ابن حُميد صاحب «السُّحب الوابلة».

وحتَّى يتضح كلامي؛ فليُنظر إلى مُقدمة محقِّقَي كتاب ابن جامِع «الفوائد المنتخبات» (١/ ١١ ـ ١٣)، و (٣/ ٣١ ـ ٣٢)، ثم ليُنظر ماذا قال كُلُّ مُحقِّقٍ عن «عقيدة» ابن جامِع.

وقد أنصفَ ابنَ حُميدٍ رَحِمَهُ اللهُ كُلٌّ مِن: عبدالله البسام في: «عُلماء نجد» (٦/ ١٩٦ ـ ١٩٧)، ومُحقِّقا «السُّحب الوابلة» في مقدمة التحقيق (١/ ٥ ـ ٨، و ٣٣، و ١٠٣، و ١٠٩).

وأنا ـ هنا ـ أُأَصِّلُ بكلامٍ عامٍّ، وليس في قبولِ كُلِّ آراء أصحاب الصنف الثاني، والرِّضى به.

(١) «العارض» أحد أقاليم منطقة «اليمامة» بـ «نجد»، ويُطلَقُ ـ من زمنٍ ـ على «الرياض»، وما يلحقُ بها، ومنها «الدرعية» التي خرج منها الإمام المُجدِّد.

وانظر: «معجم البلدان» (٤/ ٦٥ ـ ٦٦)، و «معجم اليمامة» (١/ ٣٢ ـ ٣٣)، و (٢/ ١٢٩)

(٢) «الفوائد المنتخبات» (١/ ٢٠٧).

والقُرَّاءُ غيرُ مُستعدِّينَ للرجوعِ إلى مُقدِّماتِ المحقِّقِين كُلَّ حينٍ، ووجودُ نَصٍّ مُتَّصلٍ يتخلَّله نقاطٌ دلالةٌ على وُجودِ سقْطٍ، أو جملةٍ غيرِ واضحةٍ.. كذا العُرف.

ولا يعفيه ذِكرُه لهذه الجُملةِ في مُقدِّمة التحقيق[١]، كما لا يعفيه كونُ هذا الحذفِ تم بحسُنِ نيَّةٍ؛ لأنَّه خلاف الجادَّة، كما أنَّه لم يُشرْ إلى أنَّه سيقوم بحذفِها[٢].

(١٠) كتاب: «التَّاج المُكُلَّل»[٣] للقنّوجي رَحِمَهُ اللهُ.

الكتابُ تراجمٌ مُنتخبةٌ، لبعضِ أعلام الهُدى، من هذه الأمة المباركة، دون ترتيبٍ مُعيَّنٍ، لا من جهةِ بُلدانِهم، ولا وفياتِهم، ولا اتِّجاهاتِهم العِلمية، له نَشرةٌ قديمةٌ، ثم نُشر حديثًا، وتدَّخل النَّاشِرُ الأخير في النَّصِّ بطريقةٍ غيرِ صحيحةٍ.

يقولُ مُحقِّقُ الطبعةِ المعنيةِ بالنَّقدِ، في مُقدمةِ نشرتِه:

(أثناءُ العملِ رُبما اضطُررنا إلى بعضِ التَّصرُّفِ، فيما دونَ العَشرِ عَددًا، وذلكَ تمسُّكًا بـ «التوحيد»، ودِفاعًا عن عقيدتِنا، عقيدة «أهل السُّنَّة والجماعة»، بُدونِ

(١) «الفوائد المنتخبات» (١/ ١٢).

(٢) كتبتُ هذا النقدَ على هذه الطبعة، عند اطلاعي عليها فور صدورِها، قبل وفاة المُحقِّق رَحِمَهُ اللهُ، وآثرتُ إبقائها، لأنَّ حديثي عن العملِ نفسِه، لا على شخصِ المُحقِّق.

(٣) «التاج المُكَلَّل من جواهِر مآثر الطِّراز الآخِر الأول»؛ لصديق بن حسن خان القنُّوجي ت (١٣٠٧هـ)؛ ت. عبدالمالك مجاهد.

إخلالٍ بالمقصودِ، ومِن غيرِ قَدحٍ في «الأمانةِ التأليفية»؛ حيثُ حذفْنا، وأحيانًا علَّقنا، على بعضِ الأخبارِ، التي تُخالفُ «السَّلفِيَّة» خِلافًا بَيِّنًا؛ فليُعلَم هذا)[١] ا.هـ

قلتُ: عُلِمَ هذا، وليتنا ما علِمناهُ، وليُعلم هُوَ بأنَّ فِعلَهُ هذا ينافي «الأمانة العِلمية» في التحقيقِ والنَّشرِ، ولو حسُنَتْ نِيَّته. وكانَ عليه الاكتفاءُ بالتعليقِ على ما لا يَرى جوازَهُ، دونَ المساسِ بنصِّ الكتاب[٢]، ويُغنيه هذا عنِ الحذفِ، ولاسيما قولُه بعدَ ذلكَ:

(وفي الخِتامِ نَعتذرُ مما يُستشعر مِن رُكونِ المُؤلِّفِ، ومَيلانِه، إلى بعضِ أكابِرِ المُتصوِّفة، لا نُخوضُ فيه، ونَراهُ من شَطَحاتِ الشُّيوخِ التي لا يُقتدى بِهم فيها، وكُلٌّ يُؤخذُ من قولِه ويُترك إلَّا المعصومُ ﷺ...)[٣] ا.هـ

(١١) كتاب: «محاسن التأويل»[٤] للقاسمي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال المُحدِّث: عبدالله الغماري رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

(١) «التاج المُكَلَّل» (ص ٥).

(٢) كما فعل في هذه المواضع: (ص١٤، ٤٧، ٦٥، ١٥٤، ٢٦٦، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٩، ٤٠٠، ٤٦١، ٤٧٢، ٥٠٥، ٥١٤، ٥١٦).

(٣) «التاج المُكَلَّل» (ص ٦).

(٤) «محاسن التأويل»؛ لمحمد جمال الدين القاسمي ت (١٣٣٢هـ)؛ ت. محمد فؤاد عبدالباقي.

ولم أجدِ العباراتِ محل النَّقدِ، في مطبوعة التفسير؛ وسيأتي بيانُ ذلك.

(«تفسيرُ القاسمي»، تفسيرٌ لا بأسَ به، يميلُ إلى وضوحِ العبارةِ، وتبسيطِ البحثِ، الذي يتعرَّضُ له، مع جُنوحٍ إلى الاجْتِهادِ، والاستقلالِ في الرَّأي، وقدْ يَنساقُ معَ الإسرائيليَّاتِ ـ أحيانًا ـ.

وحينَ أُريدَ تقديمُه إلى المطبعةِ، أشرفَ على طبعِه شخصٌ في عقلِه شيءٌ! زرتُه مرَّةً ببَيتِه، فأطلَعَني على نُسخةِ «التفسير» بخطِّ القاسمي، سلَّمَها إليه ابنُه، ليُشرفَ على طبعِها، فإذا هو قدْ ضَربَ بالقلمِ الأحمرِ على بحثِ «النَّسْخِ»، الذي ذكره المُؤلِّف، عندَ قولِه تعالى: ﴿ ۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ ﴾ [البقرة:].

فسألتُه عن سببِ شطبِ هذا البحثِ؟

فقالَ: لأنَّه لا يليقُ بمقامِ القاسمي، الذي كان يُسمِّيه الشيخُ رشيدُ رضا: (عالم الشَّامِ)، فحذفتُه، وحذفتُ ما كانَ من قبِيلهِ، عديم الفائدة، قليل الجدوَى!

قلتُ له: لكن هذا يُنافي «الأمانةَ العلميةَ».

فقالَ: «التفسيرُ» لم يُطبعْ قبلَ الآنِ، ولا أحدُ يَعرِفُ ما حُذِفَ منه، ونَجلُ المُفسِّر ـ وهو نقيبُ «المُحامين» بـ «دمشق» ـ أباحَ لي التَّصرفَ فيه، حسبما أراهُ مصلحةً، وهذه البحوثُ لا تليقُ بالقاسمي، وبشهرتِه العِلميةِ.

قلتُ له: اترُكْها، كما كتبَها المؤلِّفُ، وعلِّق عليها برأيكَ.

فأبَى؛ وأصرَّ على حذْفِها!

وبناء على هذا؛ فـ «التفسيرُ» المذكورُ، ناقصٌ في عِدَّةِ مواضع، وهذه خِيانةٌ عِلميةٌ، ما كانَ ينبغي أنْ تحصلَ، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم)[١] ا.هـ

قلتُ: هذا النَّقلُ لا يحتاجُ إلى تعليقٍ، فقد بيَّن الغماري الخلَّلَ، ووصفَه، وناقشَه، ووضعَ حلاً لمثلِ هذه الوقائعِ، واللهُ أعلمُ.

ولم يَتبيَّنْ لي هذا الشخص، الذي عناه الغماري بالنَّقد، وقال عنه: (أَشرفَ على طبعِه شخصٌ في عقلِه شيءٌ). فاللهُ أعلمُ، وما يعنينا هو المِثالُ على وقوع الحذف.

عِلمًا بأنَّ الذي وقفَ على طبعِ تفسير القاسمي «محاسن التأويل»، وتصحيحِه، وترقيمِ وتخريجِ آياتِه، وأحاديثِه، والتعليق عليه، هو: خادمُ «القرآن الكريم»، و «كُتب السُّنة»، الأستاذ القدير: محمد فؤاد عبدالباقي رَحِمَهُ اللهُ، كذا كُتبَ على غِلاف طبعتِه[٢]؛ فهل عناه الغماري بنقدِه، أو أراد غيره، فالله أعلم.

(١٢) كتاب: «إدام القوت»[٣] للسَّقاف رَحِمَهُ اللهُ.

الكتابُ معجمٌ جُغرافيٌّ، وتاريخيٌّ، وأدبيٌّ، واجتماعيٌّ، يأخُذكَ في سياحيةٍ معرفيةٍ، حولَ منطقةِ «حضرموت»، ذاتِ العُمقِ التَّاريخي، والثقافي.

---

(١) «بدع التفاسير» (ص ١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) وهي طبعةُ: «دار إحياء الكتب العربية»؛ لصاحبها: عيسى البابي الحلبي، وشركاه، وقد صدرت طبعتُها الأولى للكتاب سنة (١٣٧٦هـ)، وغيرُها مسروقٌ منها بنصِّه.

(٣) «إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت»؛ لعبدالرحمن عبيدالله السَّقاف ت (١٣٧٥هـ)؛ ت. محمد بن أبي بكر باذيب، وآخرين.

وعندَ طباعتِه، حُذِف منه صفحاتٌ، وفقراتٌ، في أثناء ترجمة الشيخ علي الحَبْشي[١]، وترتَّبَ على الحذفِ تغييرٌ في النّصِّ، والمحذوفُ يتعلَّقُ بأمورٍ لها شأنٌ في «توحيد الألوهية»، وفيها ما هو «شركٌ أكبر»، مُخرجٌ منَ المِلة، إذا قرأها صاحبُ «العقيدة الصَّافية»، اقشعرَ بدنُه مما فيها.

وفيها أنَّ النَّاسَ في بلدِه غلَوْا فيه غُلُوًّا عظيمًا، وأدعوا أنَّه أحدُ «الأقطابِ»، وأنَّه يتصرَّف في الكون! ويستغيثونَ به من دُونِ الله ﷻ، وإذا حلفَ بهِ أحدُهم فإنَّه لا يَكذبُ ولا يَحنثُ، وإذا حلفَ بالله ﷻ فإنَّه يَكذبُ ويَحنثُ...

وقد ساق المُصنِّف هذا الكلام في مقامِ الذَّمِّ، وعدمِ القبولِ، مع الرَّدِّ عليهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ ابن حجر رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

وتضمَّنَ المحذوفُ أمورًا أُخرى خطيرةً؛ منها أنَّ الحالَ ـ بهم ـ وصلَ إلى أمورٍ شنيعةٍ، ربما تقربُ منَ «القرمطة»، حسب تعبيرِ المُصنَّف.

وفي المحذوفِ ـ أيضًا ـ صورةً من حِيلِ دُعاةِ البِدعِ والشِّركِ، عندما استأجروا رجلاً ليصيح (خِفْيةً) عند قبرِ أحدِ المُحتَسِبين، ممن كانَ يُنكِرُ عليهم بِدَعَهُم، ليُصوِّروا للعامَّة بأنَّه يُعذَّبُ في قبرِه؛ لبيانِ أنَّه ـ عِندَ إنكارِه ـ كانَ على ضلالةٍ[٢].

---

(١) الشيخ، السَّيِّد، الحبيب: علي بن محمد، الحَبْشِي، العلوي ت (١٣٣٣هـ)، وهو ابن مُفتي الشافعية بـ «مكة المُكرَّمة»؛ الشيخ، السيد: علي بن حسين الحَبْشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ت (١٢٨١هـ).

انظر ترجمته في: «الأعلام» (٥/ ١٩).

(٢) انظر: «إدام القوت» (ص ٧٠٧ ـ ٧٠٨).

ولم يكنِ الحذفُ لأجلِ البراءةِ مما جاء في المحذُوفِ، كلَّا؛ بل لأمورٍ، منها:

١ ـ إخفاءُ مظاهرِ الشِّرك، الموجودة في «حضرموت»، التي يُنكرون وجودَها، ويُكذِّبونَ من يدَّعي وجودَها.

٢ ـ أنَّ في كلام المُصنِّف، ما يدلُّ على وجود الوعي لدى بعضِهم، والنَّصُّ بأنَّ هذه الأمورِ منَ البِدعِ، ووجودِ مَن كان يحتسبُ عليهم في الإنكارِ، وأنَّ التصديقَ ببعضِ هذه الخُرفاتِ مُقْتصرٌ ـ في الغالبِ ـ على السُّذجِ.

٣ ـ منعُ النَّاسِ منَ الاستشهادِ بكلامِ المُصنِّفِ والمُصنَّفِ؛ لأنَّه حُجَّةٌ فيما يقولُ، فهو عالِمٌ من بلدِهم، ومعاصرٌ لهم.

فالمُصنِّفُ قصدَ بيانَ أمرٍ خطيرٍ تفشَّى في بلدِه، مُتعلِّقٌ بتوحيد «الإلاهية»، بل و «الرُّبوبية»، يتعلَّقُ بأحدِ مشايخِها، وما حدثَ من جرَّاء ذلك؛ فكان يجبُ على المُختصِرِ أو المُهذِّب ـ أيًّا كان[1] ـ ألَّا يُؤثِّر عملُه في إعمالِه للحذفِ على مُرادِ المُصنِّف بهذا الخصوص، مع التَّحفُّظ ـ في الأصل ـ على مبدأ الحذف.

---

(١) سواء كان النَّاسِخ، أو المُحقِّق، أو النَّاشر، أو الورثة.

علمًا بأنَّ الورثةَ لا يملكونَ الحقِّ، في مثل هذه الأمورِ، إطلاقًا؛ لأنَّه حقٌّ خالصٌ للمُصنِّفِ وحدِه، وقد كتبَه بيانًا للنَّاسِ، ورغبةً منه في نشرِ مثل هذه الأحوالِ، وآثارِها، وماتَ عليه، ولم يمحِه، أو يُبدِّله، وتصرَّفُ الورثةِ في النَّصِّ، بمثلِ هذه الطريقةِ، تصرفٌ منهم فيما لا يملكون، وخيانةٌ منهم لمورِّثهم.

ولقد اختُزِلتْ ترجمة الحبيب الحَبْشي في صفحتين، وأصلها في عِدَّة صفحاتٍ، ولم يُشار في الموضِعِ نفسِه إلى الحذفِ، ولم تُوضع نقاط [...] مكان الحذف، ليُشار بها إلى وجدودِ حذفٍ، وهذا ما جرتْ العادةُ بوضعِه، عندَ التَّصرُّفُ في النَّصِّ بالحذفِ، وإنْ كان هذا لا يُغني، ولكن وضعُها كان سيُخفِّف منَ التُّهمة على شِدَّتِها(١).

كما أنَّ المعتنين بالكتاب، لم يُشيروا في مقدمة التحقيقِ، عن نِيَّتِهم الحذف منَ الكتاب، لا من قريبٍ، ولا من بعيدٍ(٢).

وعليه؛ فحَذفُ هذا النَّصِّ بالذات؛ يندرجُ تحت الاختصار المُخِلِّ، وهو ـ والله ـ ظُلمٌ للمُصنِّف، وإخفاءٌ مُتعمدٌ لمواقفِه المُشرِّفة، في تصحيح «عقائدِ» أهل بلدِه «حضرموت»، ومحاولةٌ ـ جائرةٌ ـ لمحو صورةٍ تاريخيةٍ مُضيئةٍ فيها.

وقد دارَ حول هذا الموضوعِ، سجالٌ على «المواقع الإلكترونية»(٣).

[جوابٌ ودفعُه]:

قد يُقال: إنَّ هذه الطبعة الحديثة، قد كُتب على غلافِها (طبعةٌ مُهذَّبةٌ)؛ فكيف يُؤخذ عليهم الحذفُ، وهم قد أوضحوا بأنَّ طبعتهم مهذبة؟!

---

(١) انظر: «إدام القوت» (ص ٧٠٧ ـ ٧٠٨).

(٢) انظر: «إدام القوت»، مبحث [عملنا في الكتاب] (ص ٢٩).

(٣) ستأتي ـ بعد قليلٍ ـ بعض الروابط الإلكترونية.

ثم إنَّ الحذف تم برغبةٍ من ورثة المؤلِّف، وأقاربه؛ كما ذَكَرَ ذلك أحدُ المُعْتَنِين بالكتاب، وهو د. محمد أبو بكر باذيب، وأنَّه قد نبَّهم إلى أنّ ذلك لا يجوزُ؛ حِفاظًا على أفكار المُصنِّف، ولكنَّهم لم يسمعوا له.

قلت: إنَّ ذلك لا يعفي المُعتني والناشر من المسؤولية؛ لأمورٍ ثلاثةٍ:

الأمر الأول: أنَّ عِلمَ المُعْتني بوجود نيَّةٍ للاعتداء على حقِّ المُصنِّف في كتابة صورةٍ حقيقةٍ، وبيانِ رأيه حولها، ورضاه بوضعِ اسمِه على غلافِ الكتاب؛ يجعله مسؤولاً، وكان يسعه ترك العمل، أو عدم الرضى بوضع اسمه، إعلانًا بإنكاره.

الأمر الثاني: أنَّه لم يُبيِّن ذلك للباحثين إبراءً للذمة ابتداءً، إلا بعد أنِ اكتُشِف الأمرُ، ولو فعل قبل، لأَحْسَن الظَّنُّ به.

الأمر الثالث: وضع جملة: (طبعةٌ مُهذَّبةٌ)، على غلاف الطبعة، لا تعفيه هو والناشر؛ لأنَّ التهذيبَ عندما يطولُ أمورًا مثل هذه، فلا يطمأنُ له القلبُ، ويكون ـ حينها ـ تهذيبًا غير مقبولٍ، بل حذفٌ مقصودٌ، لنَفَسٍ عقائدي.

وقدْ دارَ حولَ هذه الطبعةِ ـ على المواقع «الإلكترونية» ـ حواراتٌ كثيرةٌ؛ حتَّى أنَّ بعضَها خرجَ عن حدِّ النِّقاشِ العِلمي، ولا يُقَرُّ لكلِّ طرفٍ بمثل هذه الأمور، وكُلٌّ عليه ببيان حُجتِه، ويقفُ عندها[1].

---

(١) انظر على سبيل المثال؛ موقع: «ملتقى أهل الحديث»، على هذين الرابطين:

[http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=76873]

[http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=77116]

وستجدُ على الرابطِ الأول صورًا، تحتوي على الورقاتِ، التي تم حذفُها منَ الكتابِ.

(١٣) كتاب: «ديوان شاعر الدولة»[١] للنَّاخِبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

كَتبَ شيخُنا: عبدالله النَّاخِبي[٢] «رسالةً» إلى العَالِمِ الوجيه: محمد نصيف رَحِمَهُمَا اللَّهُ، و «الرِّسالةُ» موجودةٌ بنصِّها في ترجمة الثاني[٣].

ومما جاء في «الرِّسالة»:

(إنَّ مثلَ هذه الكُتبِ التي تفضَّلتُم سيادَتكم بِها لنا، قد ساهَمتْ إلى حَدٍّ كبيرٍ، في تكييفِ الموقفِ الذي نحنُ فيه.

---

(١) «ديوان شاعر الدولة»؛ لعبدالله بن أحمد النَّاخِبي ت (١٤٢٨هـ)؛ ت. عبدالله بن أبي بكر باذيب.

(٢) مجيزُنا؛ العلامة، المُؤرخ، الأديب، المُعلِّم، المُربِّي: عبدالله بن أحمد، اليافعي، النَّاخبي رَحِمَهُ اللَّهُ ت (١٤٢٨هـ)، أحدُ المُعمَّرين، حيث إنَّ ولادتَه كانت سنة (١٣١٧هـ)، وهو رجلُ دينٍ ودولةٍ، وتربيةٍ وتعليمٍ، ولد ونشأ بـ «حضر-موت»، وله فيها جهودٌ وكفاحٌ في التربية والتعليم، والدروس العلمية، والدعوة، والوعظ.

وكان أول من استعمل مُكبِّرات الصوت في الدعوة، حيث كان يُعلِّقها أعلى بيتِه، ويلقي الدُّروسَ والمواعظَ للنِّساءِ في بُيوتِهن، وكان مِنَ المُقدَّمين لدى السُّلطان، وشاعره الرسمي، ثم رحلَ إلى «جدة»، واستقرَّ بها، وتُوفِّي ودُفِن بها، له: «حضر-موت؛ فصولٌ في التاريخ والتراجم والقبائل»، و «رحلة إلى يافع»، و «ديوان شعر»، غيرها.

له ترجمةٌ بقلم أحد تلاميذه؛ وهو الشيخ: محمد بن أبي بكر باذيب، تُنظر في مقدمة: «ديوان شاعر الدَّولة» (ص ٥ ـ ٣٣)، وعلى موقع «رابطة العلماء السُّوريين»، على هذا الرابط: [https://islamsyria.com/site/show_cvs/64]

(٣) «محمد نصيف ـ حياته وآثاره» (ص ١٥٨).

وهـذا الموقـفُ؛ هـو الصِّرـاعُ بـين الـدَّاعين إلى «الكتـاب» و «السُّـنَّة»، وبـين الدَّاعين إلى (قال الشيخ)، و (قال الحبيب).

وقد وجدنا منْ يُناصر الحقَّ منَ الإخوانِ، وتغلَّبْنا على كثيرٍ مـنَ الصُّعوبات، ولله الحمدُ. والفضلُ لله، ثُمَّ لكُم، ولبقِيَّةِ الإخوانِ، الذين يُساهمونَ إلى حَـدٍّ كبيرٍ في مُسانَدتْنا.

أمَّا رسالةُ «الخطوط العريضة»[١]؛ فشُكرًا، وألفُ شُكرٍ على اهتمامِكم بطبعِها، وإخراجِها للناس...) ا.هـ

قلتُ: في هـذا الـنَّصِّ بيـانٌ صريـحٌ مـنَ العلامـة عبـدالله النَّـاخِبي، أنَّـه لم يكـنْ راضِيًا عن مَا آلَ إليه «التَّصُّـوفُ» في «حضرـموت»، وتعلُّـقِ النَّـاسِ بـ «السَّـادة»، وما يقولونَه، وتقديمِ كلامِهم على نصوص «الكتاب» و «السُّنَّة»، وشكايةُ الشيخِ مِنهم، وعن وجودِ جماعةٍ منهم قبلوا الحقَّ، وناصُروه، على الرَّغمِ مما واجهوه مِن

---

(١) «الخطوط العريضة للأُسُس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الأثنى عشرـية»؛ لُمحبِ الدِّين الخطيب رَحِمَهُ اللهُ، وكانَ الكتـابُ ممـا نشرـه العلامَّـةُ محمـدُ نصيف رَحِمَهُ اللهُ، وممـا قالَـه في تقديمِه للكتابِ (ص ٤):

(قامَ صاحبُ الفضيلةِ، الكاتِبُ الإسلامي الكبير، السَّيِّدُ: محبُّ الدِّينِ الخطيب، بهـذه الدراسـةِ مِن أُمَّهاتِ «كُتبِ الشِّيعة»؛ لتحرِّي وسائلِ «التقريب» فيها. وقد تبيَّن لـه اسـتحالةَ ذلـك؛ [لأنَّ] واضعي أُسُسِ «الدِّين الشيعي»، لم يتركوا في أصولِهم وسيلةً لهـذا «التقريـبِ»، بعـدَ أنْ أقاموه على دعائِمَ منافيةٍ لما جاءَ بِه النَّبيُّ ﷺ، ودَعا إليه أصحابَه ﷺ، وتركهُم بعـدَهُ عـلى مَحجَّةٍ واضِحةٍ مُنيرةٍ، لا يَنحرفُ عنها مُنحرفٌ، إلا هَلكَ) ا.هـ

صعوباتٍ، وتَواصُلِ الشَّيخِ مع «السَّلفِيِّين»، ومنهم وجيهُ «الحجازِ»، العلامةُ محمد نصيف، ومَدِّ هذا الأخير لهم بالكُتبِ النَّافعةِ.

ولكنْ عِندَما طُبعَ «ديونُ شاعِرِ الدَّولةِ» للنَّاخبي؛ أُودِعتْ هذه «الرِّسالةُ» في مُقدِّمةِ «الدِّيوان»، وتَمَّ الحذفُ منها، وجُعِلَ مكانَ المحذوفِ نُقطًا (...) للدلالةِ على الحذفِ، وما تَمَّ حذفُه هو قولُه:

(وهذا الموقفُ؛ هو الصِّراعُ بين الدَّاعين إلى «الكتاب» و «السُّنَّة»، وبين الدَّاعين إلى (قَال الشَّيخُ)، و (قالَ الحبيبُ).

وقدْ وجَدْنا مَن يُناصِرُ الحقَّ منَ الإخوانِ، وتغَلَّبْنَا على كثيرٍ منَ الصُّعوباتِ، ولله الحَمْدِ. والفَضْلُ لله، ثُمَّ لكُم، ولبَقِيَّةِ الإخوانِ، الذين يُساهِمون إلى حَدٍّ كبيرٍ في مُسانَدتِنا)[1] ا.هـ

والحذفُ منَ النَّصِّ ـ أيِّ نَصٍّ ـ طلبًا للاختصارِ، ووضعُ النُّقطِ مكانَ المحذوفِ، أمرٌ سائغٌ، ولا حرجَ فيه، (في غيرِ النَّصِّ الخطِّي)، ولكنَّ القَدْرَ المحذوفَ ـ هُنا ـ ذو أهميةٍ كبيرةٍ في حياةِ الشَّيخِ، وفي تاريخِ «حضرموت».

ووَضعُ العينِ عليه للحذفِ، دون غيرِه، يدلُّ على أنَّه حُذِف قَصدًا، لا لُمجرَّدِ الانتقاء منَ «الرِّسالة»، بغرضِ الاختصارِ، والنَّصُّ المحذوفُ هُنا، متوافقٌ مع النَّصِّ المحذوفِ منَ الكتاب السَّابق ـ «إدام القوت» ـ؛ مما يجعل الصورةَ واضحةً عن سببِ الحَذْفِ، في كِلا المَوْضِعَيْن.

---

(١) انظر: «ديوان شاعر الدَّولة» (ص ٢٥ ـ ٢٦)، وقارن بالمرجع السابق.

وللاختصارِ ـ ومنه: التهذيبُ، والحذفُ ـ شروطٌ منها؛ ألَّا يُذهِبَ الاختصارُ بروحِ النَّصِّ، ولا بمقصُودِ المُصنِّفِ، وبرسالتِه.

[جوابٌ ودفعُه]:

قد يُقال: إنَّ المقدمةَ حُرِّرتْ، وكُتِبتْ، تحت إشراف، ونظرِ العلامة عبدالله النَّاخِبي[1]، فلرُبَّما هو الذي رضيَ بحذفِ هذه الفقرةِ؛ لكي لا تُسبِّبُ له إشكالاً مع جماعتِه، وفَتْحَ ملفاتٍ قديمةٍ.

وإنْ كان لهذا الكلامِ وجهٌ، إلا أنِّي استبعده، ولا أظنُّ أنَّ مَن كان في مقامِ الشيخ ومكانتِه، يمنعه مانعٌ من نَشرِ أوراقٍ قديمةٍ، ولكنِّي ذكرتُ هذا للإنصافِ.

* * * *

(١) كما في آخر مقدمة ديوانِه «ديوان شاعر الدولة» (ص ٣٣).

المَطْلَبُ الثَّانِي
[الحَذْفُ مِنَ «النَّصِّ التُّرَاثِي» لِدَوَافِعَ «أَخْلَاقِيَّةٍ»]

[تمهيد]:

قد يتضمَّن «النَّصُّ التُّراثي» ـ ولاسيما في كتبِ الأَدبِ، ودواوينِ الشِّعرِ، والمُختاراتِ، والمُحاضرةِ ـ على كلماتٍ، أو عباراتٍ، أو أبياتٍ، تُخالفُ الأخلاقَ الإسلاميةِ، والآدابِ، ولا تتناسبُ مع الذَّوقِ، وتكونُ خادشةً للحياءِ.

وسبقَ وقلتُ أنَّ الشأنَ هُنا في الكِتابِ المُفيدِ، الذي تتخلَّله مثلَ هذه الأمورِ، أمَّا إنْ كانَ هذا هو الغَالِبُ عليه، فلا يُحَقَّقُ ـ أصلاً ـ ولا يُنشر[1].

وسبقَ وبينتُ مناهجَ المحُققِّين في مثلِ هذا البابِ، ودليلَ كُلِّ مَنهجٍ، وهو مِمَّا اختلفتْ فيه أنظارُ المُحقِّقينَ؛ وهُم فيه على فريقين[2]:

ـ **الفريق الأول**: يَرى الإبقاءَ عليها؛ لأنّ هذا من أداءِ «الأمانة»، عند نَسخِ «كُتبِ التُّراثِ»، وتحقيقِها، ونشرِها، ويُمكنُ التعليقُ على ما يَخْدِشُ الحياءَ، أو يُنافي الأخلاقَ، والآدابَ الإسلامية.

---

(١) انظر (ص ٦٠).

(٢) والفريق الثالث؛ من يَرى التهذيبَ، وخروجَ الكِتابِ بعنوانٍ جديدٍ، منسوبٍ إلى المُهذِّبِ، وأهملتُ هذا الفريق ـ هُنا ـ في التمثيلِ؛ لأنَّ عملَه لا يُعدُّ اعتداءً على الأصلِ، كما مرَّ في موضعِه (ص ٦٦، ٦٨، ٧١).

وقلتُ: (يُمكنُ التعليقُ عليها)؛ لأني لم أجد المُحقِّقين من أصحابِ هذا الفريق، قد قاموا بالتعليقِ على كُلِّ ما يَخْدِشُ الحياءَ، بل بعضُهم علَّقَ على بعضِ الفقراتِ، دُونَ بعضٍ، ومنهم مَن لم يُعلِّقْ على شيءٍ مِمَّا وردَ.

ـ **والفريق الثاني**: يَرى حذْفَها، ولاسيما إذا كانتْ يسيرةً، ولا تُؤثِّرُ في الكِتابِ؛ لأنَّ الخُلُقَ الإسلامي، والمروءةَ، يأبيان الإبقاءَ على مثلِ هذه العباراتِ.

وعند سَوْقِ الأمثلةِ، وذِكرِ صَنيعِ المُحقِّقينَ بها، وتعليلِهم على فعلِهم؛ ستظهرُ لكَ حُجَّةُ كُلِّ فريقٍ، وأنَّ الأمرَ لا يحكمُه نصٌّ، وإنَّما هي وِجهاتُ نظرٍ مُتباينةٍ(١).

* * * *

---

(١) وهذا ما أكدتُه ـ سابقًا ـ عندما بحثتُ المناهِجَ، وأدِلَّتَها، ومُناقشتَها (ص ٦٦)، وما بعدها. وتعرَّضتُ لهذه المسألةِ في عِدَّةِ مواضِع من كتابي: «نظرات في تحقيق التراث»، منها في الفصلِ الأول، عند الأصل الخامس: «تحريم نشر كتب الفسق والمجون».

أَمْثِلَةُ الفَرِيقِ الأَوَّلِ
[عَدَمُ الحَذْفِ لِـ «الأَمَانَةِ العِلْمِيَّةِ»]

(١) كتاب: «الأغاني» للأصبهاني.

أضخم موسوعة في «الأدب العربي»، للعلامة الأديب: علي بن الحسين المرواني ت (٣٥٦هـ)، مكثَ في تصنيفه خمسين سنة، وهو وكتابه، معروفان، وشهرتُهما تُغني عن الكلام عنهما، والكتابُ فيه موادُّ كثيرٌ تحتوي على: المجون، والاستخفافِ بالدِّين، والكذب على أهل العِلم والفضل، وشعوبية غاليةٌ...[١].

يقول ابن الجوزي في ترجمته:

(كان يتشيع، ومثله لا يوثق بروايته، فإنه يُصرِّح في كتبه، بما يُوجب عليه الفسق، ويُهَوِّن شرب الخمر، ورُبَّما حكى ذلك عن نفسِه، ومن تأمَّل كتاب «الأغاني» رأى كُلَّ قبيح ومنكر)[٢] ا.هـ

قلتُ: تعدَّدت طبعاتُه، ولم أجد أنَّ أحدَ مُحَقِّقيه، أو ناشريه، حذفَ ما فيه من مجونٍ، وفُجورٍ، وخمرياتٍ، أو كذبٍ على أهل العلم والفضل..

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٧)، و «المنتظم» (١٤/ ١٨٥)، و «معجم الأدباء» (٤/ ١٧٠٧)، و «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٠٧)، و «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٠١).

(٢) «المنتظم» (١٤/ ١٨٥).

وعلى سوأة هذا الكتاب؛ إلا أنَّه ـ والحقُّ يُقال ـ يَظلُّ مرجِعًا مهمًا، للكثير من المواد الأدبية، واللغوية، والتاريخية، التي يحتاجُ إليها المُختصُّون.

(٢) كتاب: «ديوان المعاني»[١]؛ لأبي هلال العسكري رَحِمَهُ اللهُ.

من أجمل كُتبِ «المختارات» الشِّعرية، ولا يخلُو منَ النَّثرِ، والأخبارِ، رتَّبها موضُوعيًّا فأبدعَ، ولكنَّه لم يَسلمْ ـ كنظائِره من كُتبِ الباب ـ منَ الفُحشِ والمُجونِ؛ ورأيتُ فيه موضِعانِ، بهما عشرُ ـ صفحاتٍ، فيها قبيحُ الشِّعرِ والنّثرِ، ذَكرَ فيهما ما يَستحيي ذو المُروءةِ مِن ذِكرِه.

١ ـ الموضع الأول؛ في الباب الثالث، حيثُ عقد فيه الفصل الثّاني، وخصَّصه للهجاء، ثم أورد فيه ما اختاره في «الأُبْنَةِ»[٢].

٢ ـ الموضِع الثَّاني؛ في الباب الثاني عشر؛ حيثُ عقد فيه فصلاً سمَّاه: (فَصْلٌ فِي ذِكْرِ الذَّكَرِ)! واستغرقتْ أبياتُه وأخبارُه، خمسَ صفحاتٍ تامَّةٍ.

وقد قامَ المُعتنونَ بالكتاب في طبعاتِه السَّابقةِ، بحذفِ كُلِّ ما وَردَ في هذين الموضِعَيْن، لشدَّة قُبْحِهِ[١].

---

(١) «ديوان المعاني»؛ للحسن بن عبدالله أبي هلال العسكري ت (كان حيًّا ٣٩٥هـ)؛ ت. أحمد سليم غانم.

(٢) الأُبْنَةُ: العَيْبُ، وأَبَنَهُ بشيءٍ، اتَّهمَه، وعابَه بِه، ويُؤْبَنُ بكذا، يُذكر بقبيحٍ، ومنها أَخذوا المَأْبُونُ، وهو الذي يُفعلُ بِه...! وهذا ما أُريدَ في هذا الموضع منَ الكتاب محلّ النَّقد.
وانظر مادة [أَ بَ نَ] في: «تاج العروس» (٣٤/ ١٤٩).

ثم ظهرَ للكِتاب طبعةٌ علميةٌ، اجتهدَ فيها المُحقِّقُ، وبَذلَ في قِراءةِ النّصِّ عنايةً وجُهدًا، وقابل الكتابَ على عِدَّة نُسخٍ خطية، فجاءتْ نشرتُه تامَّةٌ، وأجود ـ تحقيقًا ـ مما قبلها، وكَتبَ على غِلافِ نَشرتِه:

(بِه زياداتٌ، وقُوبِلَ على أُصولٍ، تُنشرُ لأوَّلِ مرَّةٍ)، وهي المَعْنِيَّةِ بالنّقدِ.

وقد تجاسرَ المُحقِّقُ فأثبتَ ـ في كِلا الموضِعَيْن ـ ما حُذِفَ في النَّشراتِ السّابقة؛ وذلك من بابِ أداءِ «الأمانةِ العِلمية»، ونَشرِ الكتابِ، كما وضعَه مُصنِّفُه.

وعندَ بدايةِ الفصلِ المذكور، وضعَ «حاشيةً»، يُعلِّلُ فيها إثباتَه؛ قال فيها:

(بدايةُ زيادةٍ في: «ن»، و «م»، و «ز»، لم تردْ في النَّشَراتِ السَّابِقة)[٢] ا.هـ

قلتُ: فهو قد أكّد ـ دفاعًا عن نفسِه ـ أنَّ هذا الفصلَ ليس مِن كيسِه، بل هو زيادةٌ قد وردتْ في بعضِ «النُّسخِ» دونَ بعضٍ، كما بيَّن أنَّ الطبعاتِ السَّابقة لطبعتِه، لم تذكرْ هذا الفصلَ.

وللإنصاف؛ فإنِّي لا أعرفُ سببَ خلوِّ الطبعات السَّابقة، من هذا الفصلِ، هل هو ذوقٌ وأدبٌ لدى المُحقِّقين أو النَّاشرين، أو أنَّ النُّسخَ الخطية المُعتمدة ـ لديهم ـ في التحقيقِ، قد خلتْ مِن هذا الفصلِ، والأقربُ ـ عندي ـ أنَّ الحذفَ تمَّ عمدًا، ولاسيما أنَّ ما وَردَ في الموضع الأوَّل المُتعلِّقِ بـ «الأُبْنَة»، قد حذفوه أيضًا.

=

(١) سيأتي ذِكرُ هذه الطَّبعاتِ ـ مُوثقةً ـ تفصيلاً.

(٢) «ديوان المعاني» (٢/ ١٠٢١).

والطبعاتُ التي وقفتُ عليها، وهي خاليةٌ مما وردَ في الموضِعينِ المذكورين: ط. «مطبعة القُدسي»[(١)]، وط. «دار الكتب العلمية»[(٢)]، وط. «دار الجيل»[(٣)].

ثم إنَّ مُحقِّقَ النشرةِ ـ محلَّ النَّقدِ ـ، ناقشَ قضيةَ الحذفِ منَ «النَّصِّ التُّراثي»، إذا احتوى على ما يُخِلُّ بـ «الأدب»، وبيّن رأيه فيها؛ فقالَ:

(توثيقُ نِسبةِ زِياداتِ النُّسخِ الأُخرى:

وهُما زيادَتانِ؛ وأَحسُبُ أنَّ النَّاشرَ للكِتابِ ـ في نشرتِه الأُولى[(٤)] ـ قد أَغفلَهُما؛ لأنَّهما تَنْتَمِيانِ إلى ما نُطْلِقُ عليه الآنَ «الأدب المكشوف»، وهُناكَ اختلافٌ حولَ هذا الأمرِ، على أنَّ أصوبَ الآراءِ ـ فيما نَرى ـ ما يَذهبُ إلى أنَّ «الأدبَ المكشوفَ» إذا جاءَ في «المصادِرِ التُّراثيَّةِ»، الَّتي تُعدُّ للنَّشرِ، لا يَجِبُ حذْفُه، أو حذفُ الكلِماتِ الفاحِشةِ فيه، كما يَفعلُ بعضُ النَّاشِرينَ مِنْ حَذفِ الكَلمَةِ، وتَركِ فَراغٍ مكانَها، أو تحريفَها، حتَّى لا يَكونَ نُطْقُها شَائِنًا على الِّلسانِ.

---

(١) وهي بتحقيق: د. كرنكو، وموضِعُ ما وردَ في «الأَبْنَةِ» (١/ ٩٢)، وموضعُ الفصل المُشار إليه (٢/ ٢١٤)، وكلاهما محذوفان.

(٢) وهي بتحقيق أحمد حسن بَسج، وموضِعُ ما وردَ في «الأَبْنَةِ» (١/ ١٨٦)، وموضعُ الفصل المُشار إليه (٢/ ٥٦١)، وكلاهما محذوفان.

وهي مسروقةٌ من ط. «مطبعة القدسي»، وإنْ ادَّعى مُحقِّقها رجوعَه إلى نسخةٍ خطيةٍ.

(٣) ولم يُذكر فيها اسم المحُقِّق، موضِعُ ما وردَ في «الأَبْنَةِ» (١/ ١٩٢)، وموضعُ الفصل المُشار إليه (٢/ ٣١٤)، وكلاهما محذوفان.

(٤) ويَقصِدُ ط. حُسام القُدسي.

والرأيُّ؛ إيرادُها ما دامَ النَّشرُ خاصًّا بـ «النَّشرِ العِلمي» الأكاديمي، حتَّى لا نُشوِّهَ «تُراثَنا»، أو نُسْقِطُهُ، وليسَ لنا الحقَّ في ذلِكَ.

على أنَّ الأمرَ إذا تعلَّقَ بالجانبِ «التربوي»، الخاصِّ بتدريسِ بعضِ النُّصوصِ للناشِئةِ؛ فيجبُ حَذْفُ مَواضِعَ «الأدبِ المكشوفِ» منَ النُّصوصِ الَّتِي تُعرضُ علَيْهم للتَّقويمِ والدِّراسَةِ[1]...

ولو كانَ إسقاطُ مِثلَ هذه الأَشْعارِ، وما شابَها، مما يُخالِفُ العُرفَ والدِّينَ، صَوابًا؛ لكانَ جديرًا بمَن سَبقُونا، منَ العُلماءِ والفُقهاءِ أنْ يُسْقِطوها، وأنْ يَسكُتوا عنْ رِوايتِها، وتضمِينِها كُتُبِهم)[2] ا.هـ مختصرًا

ثم استشهدَ بكلامٍ لابن قُتَيبةَ رَحِمَهُ اللهُ، واصِفًا إيَّاه بـ (الرأي السَّديد)! ومُعتبرًا تعليقَ العلامة السيد أحمد صقر رَحِمَهُ اللهُ الذي أيَّدَ كلام ابنِ قتيبةَ: (تعليقًا عقليًّا، مُتحرِّرًا منْ إسارِ التَّقليدِ، والتَّزمُّتِ)[3]. وهو التعليقُ نفسُه الذي أَضْفاه صقرُ على كلامِ ابن قُتَيْبة[4].

---

(١) كما فعلتْ «وزارة المعارف المصرية» بكتاب «مختار الصِّحاح» للرازي، و «المصباح المنير» للفيومي، وسيأتي الكلام عليهما (ص ١٨٣، ١٨٥).

(٢) «ديوان المعاني» ـ مُقدِّمة المُحقِّق ـ (١/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٣) «ديوان المعاني» ـ مُقدِّمة المُحقِّق ـ (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٤) سبقَ ذِكرُ نصِّ كلامِ ابن قُتَيْبة، وتعليق د. السيد صقر عليه (ص ٣٨، ٤٣).

ثم استندَ ـ مُبرِّرًا عدمَ الحذفِ ـ على كلامِ الجاحِظ[(١)]، ليُثْبِتَ أنَّ ابنَ قتيبةَ له سلفٌ في هذا «المذهب»، وقال بعد ذلك ـ مُرجِّحًا ـ:

(وصفوةُ القولِ؛ أنّ القِطْعتَيْن مِن «ديوانِ المعاني»، شَكْلاً ومَضْمونًا، وأنَّ عَدمَ نَشرِهما؛ كانَ لأسبابٍ لا يَعْتدُّ بها «المَنهجُ العِلمي» السّديد، فضْلاً عنْ مُخالفتِه للحِفاظِ على «تُراثِنا الأَدبي» الأصيلِ)[(٢)] ا.هـ

(٣) كتاب: «يتيمة الدَّهر»[(٣)]؛ لأبي منصور الثعالبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

من روائع كتب الأدب، التي تقوم على «الاختيارات» المُعاصِرة، وِفقَ ذائقةِ المُصنِّفِ، على اعتبارِ الأفضلِ والمُقدَّمِ، وقد جعلَه مُصنِّفُه فرعًا عن كتاب «البارع» للأديب البغدادي ابن المُنَجِّم ت (٢٨٨هـ)، وذيلاً عليه[(٤)]، وقسَّمه على أربعة أقسامٍ مُستقلَّة، وكُلُّ قسمٍ خصَّه لشُعراء مناطق مُحدَّدة، مِمَّن عاصرهم، مع التَّعرُّضِ ـ أحيانًا ـ لتراجم وأخبار الشُّعراء المُختارين.

---

(١) سبقَ ذِكرُ نصِّ كلامِ الجاحظ (ص ٢٥).

(٢) «ديوان المعاني» ـ مُقدِّمة المُحقِّق ـ (١/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) «يتيمة الدَّهر في محاسن أهل العصر»؛ لعبدالملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ)؛ ت. محمد محيي الدين عبدالحميد ت (١٣٩٢هـ).

وقد كتبُ ـ زُورًا ـ على ط. المعتمدة: ت. د. مُفيد محمد قميحَة، وليته حين كذبَ، ووضعَ اسمَه على غلاف طبعتِه، حذفَ اسمَ مُحقِّقه الأصيل، من آخر مقدمة التحقيق، ولكن أبى الله عَزَّ وَجَلَّ إلا أنْ يفضحَه!

(٤) انظر: «وفيات الأعيان» (٥/ ١٥٠)، و (٦/ ٧٨).

لكن فيه من شِعر: «المجون»، و «الفِسق»، و «الخمريات»...، ما لم تسلمْ منه ـ عادةً ـ كتب: «الأدب»، و «الاختيارات»، و «المحاضرات»، و «دواوين الشعر».

وقد قام على تحقيقِه، والتعليقِ عليه، الشيخ: محمد محيي الدين عبدالحميد ت (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقدَّم له بمُقدمةٍ وافيةً؛ ومِمَّا قال فيها مما يخصُّ موضوعِنا:

(في الكتابِ مجونٌ كثيرٌ، كما تجدُه في المُختارِ من شِعرِ: أبي الرَّقَعْمَق[١]، وأبي القاسم الواساني[٢]، وابن لَنْكَك[٣]، وأبي الحسن السَّلامي[٤]، وابن سُكَّرَة الهاشمي[٥]، وابن الحجاج[٦]، وغيرِهم.

---

(١) هو: أحمد بن محمد، أبو حامد، الأنطاكي؛ وانظر: «يتيمة الدَّهر» (١/ ٣٧٩).
وانظر لضبط لقبِه، في: «وفيات الأعيان» (١/ ١٣٢).

(٢) هو: الحسين بن الحسين، أبو القاسم، ابن واسانة؛ وانظر المرجع السابق (١/ ٤٠٨).

(٣) هو: محمد بن محمد، أبو الحسن، البصري؛ وانظر المرجع السابق (٢/ ٤٠٧).
و «لَنْكَك»؛ أعجمية، تعني: أُعَيْرِج. لأنَّ «لَنْك» تعني أعرج، والعجم إذا أرادوا تصغير الاسم؛ ألحقوا بآخره كافًا... «وفيات الأعيان» (٥/ ٣٨٢).

(٤) هو: محمد بن عبدالله، أبو الحسن، السَّلامي؛ وانظر المرجع السابق (٢/ ٤٦٦).
و «السَّلامي»؛ نسبةٌ إلى دار السَّلام «بغداد»... «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٤، ٤٠٩).

(٥) هو: محمد بن عبدالله، أبو الحسن، الهاشمي؛ وانظر المرجع السابق (٣/ ٣).
وانظر في ضبط لقبه: «وفيات الأعيان» (٤/ ٤١٤).

(٦) هو: الحسن بن أحمد، أبو عبدالله، ابن الحجاج؛ وانظر المرجع السابق (٣/ ٣٥).

وقد تردَّدنا كثيرًا في أنْ نُجارِي بعضَ أُدباءِ هذا العصرِ؛ فنحذفَ هذا المُجونَ، ولو منْ بعضِ نُسخَ الكتابِ، ولكنَّا لم نَشأْ أنْ نَحذفَ شيئًا، مِمَّا في هذا الكِتاب منَ المجونِ ـ كما يَفعلُ بعضُ النَّاشرين، تحرُّجًا منهم، وتأثُّمًا زعموا، وحِرصًا على مكارم الأخلاق ظنُّوا ـ لأنَّا لا نُؤلِّف كِتابًا نختارُ فيه ما نَشاءُ، ونَدعُ ما نَشاءُ، وإنَّما نُحقِّقُ نصًّا قيَّدَهُ صاحِبُه، في زمنٍ كانَ الناسُ فيه أشدُّ تحرُّجًا مِن هذا الزَّمنِ، الذي نعيشُ فيه، ولأنَّا لا نَرى منْ حقِّنا التَّصرُّف في كُتبِ النَّاسِ، ثُمَّ نُبقِيها مَنسوبةً إليهم، فيجئوا يومَ المَعْدَلةِ[1]، يتعلَّقون بمن ظَلمهُم، يُجادِلونَه عن أنْفسِهم.

واللهُ يعلمُ أنَّنا لا نَقلُّ عن هؤلاء المُتأدِّبين، الذين يُفسِدون كُتبَ النَّاسِ، تحرُّجًا منَ المجُون، ولا حِرصًا على مكارمِ الأخلاقِ.

ولأنَّ الغرضَ مِن نَشرِ هذا الكِتابِ، واحتمالِ الجُهدِ الجاهِدِ في تحقيقِه، والصَّبرِ على الكثيرِ مما يُغري بعضُه بالانصرافِ، إنَّما هو أنْ ندُلَّ قُرَّاء «الأدبِ العربي»، على الحياة الأدبية، والحياة الاجتماعية، والسياسية، في هذه الحُقْبةِ، الَّتي

---

(١) «المَعْدَلَة»؛ منَ العَدْلِ، ويُقال أهل مَعْدَلةٍ، وذُو مَعْدَلَةٍ، وعَدْلٌ في حُكْمِهِ.

يقول المَرَّار:

يَا آلَ زَيْدٍ وأَنْتُمْ أَهْلُ مَعْدَلةٍ   وَفِيكُمُ فَطَنٌ يُخْشَى وتَفْطِينُ

انظر: «العين» (٢/ ٣٨)، و «كتاب الجيم» (٢/ ٣٢٧).

كانَ هؤلاءِ الشُّعراء يَعيشونَ فيها، وأنْ نضعَ بين أيدِيهم النصوصَ، التي تَدلُّهم على ما يتوجَّهون إليه من مناحِي البحثِ.

فلو أنَّنا سمَحْنا لأنْفُسِنا، بحذفِ شيءٍ ممَّا اشتملَ عليه الكتابُ؛ لكُنَّا قد أَضَعْنا هذه الغايةَ، ولكُنَّا كمنْ يُجهِّزُ جُنديًّا للقِتالِ، فيضعُ في يدِه سيْفًا من خَشبٍ، ويُقعِدُه على صَهوةِ جوادٍ من قَصبٍ.

هذا؛ ومؤلِّفُ الكتابِ ـ نفسُه ـ يَشعرُ بما يُمكنُ أنْ يقولَه عنه بعضُ الناسِ، ويُصرُّ ـ مع ذلكَ ـ على أنْ يَذكرَ المجُونَ، ويَعتذِرُ عنهُ، فأيُّ معذِرةٍ لمنْ يُقدِمُ على نَشرِ كتابِه، وقد حَذفَ منه هذا النَّوعِ منَ الكلامِ.

اسمعْ إليه، وهو يقولُ في مَطلعِ حديثِه، عن أبي عبدِالله... ابنِ الحَجَّاج:

هُوَ ـ وَإِنْ كَانَ فِي أَكْثَرِ شِعْرِهِ، لَا يَسْتَتِرُ مِنَ العَقْلِ بِسَجْفٍ[1]، وَلَا يَبْنِي جُلَّ[2] قَوْلِه إِلَّا عَلَى سَخَفٍ ـ فَإِنَّهُ مِنْ سَحَرَةِ «الشِّعْرِ»، وَعَجَائِبِ العَصْرِ.

وَقَدِ اتَّفَقَ مَنْ رَأَيْتُه وَسَمِعْتُ بِهِ، مِنْ أَهْلِ البَصِيرَةِ فِي «الأَدَبِ»، وحُسْنِ المعرفَة بالشِّعرِ، عَلَى أَنَّهُ فَرْدُ زَمَانِهِ فِي فَنِّهِ، الَّذِي شَهرَ بِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُسْبَقْ إِلَى طَرِيقَتِهِ،

---

(١) «السَّجْفُ» بِالفَتْحِ، وَيُكْسَرُ، وَيُقَالُ: سِجَافٌ: السِّتر. «القاموس المحيط» (ص ٨١٨).

(٢) في مطبوعة «اليتيمة»: (رجل)، والصَّوابُ، ما ورد في مُقدمة المُحقِّق.

وَلَمْ يُلْحَقْ شَأْوُهُ فِي نَمَطِهِ، وَلَمْ يُرَ كَاقْتِدَارِهِ عَلَى مَا يُورِدُهُ مِنَ المَعَانِي، الَّتِي تَقَعُ فِي طِرْزِهِ[١]، مَعَ سَلَاسَةِ الأَلْفَاظِ، وَعُذُوبَتِهَا، وَانْتِظَامِهَا فِي سِلْكِ المَلَاحَةِ وَالبَلَاغَةِ.

وَإِنْ كَانَتْ مُفْصِحَةً عَنِ السَّخَافَةِ، مَشُوبَةً[٢] بِلُغَاتِ الخلديين، وَالمُكَدِّينَ[٣]، وَأَهْلِ الشَّطَارَةِ.

وَلَوْلَا أَنَّ جِدَّ الأَدَبِ جِدٌّ، وَهَزْلَهُ هَزْلٌ ـ كما قالَ إِبْراهِيمُ بنُ المَهْدي ـ لَصُنْتُ كِتَابِي هَذَا، عَنْ كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِ مَنْ يَمُدُّ يَدَ المُجُونِ، فَيَعْرِكُ بِهَا أُذُنَ الحرم، وَيَفْتَحُ جُرَابَ السَّخْفِ، فَيَصْفَعُ بِهَا قَفَا العَقْلِ.

---

(١) «الطِّرْزُ»: الشَّكْلُ، وَالهَيْئَةُ، وَهَذَا طِرْزُهُ؛ أَيْ: شَكْلُهُ، وَيُقَالُ لِمَنْ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ جَيِّدٍ، اسْتِنْبَاطًا، وَقَرِيحَةً: هَذَا مِنْ طِرَازِهِ. وَالطِّرَازُ: عَلَمُ ـ نَقْشُ ـ الثَّوْبِ.

انظر: «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٠٤)، و «تهذيب اللغة» (١٣/ ١٧٨)، و «النهاية» (٣/ ١١٩).

(٢) «مَشُوبَةٌ»: مَخْلُوطَةٌ، مِنَ الشَّوْبِ، وَهُوَ الخَلْطُ، شَابَهُ خَلَطَهُ. «لسان العرب» (١/ ٥١٠).

(٣) «مُكَدِّينَ»، جَمْعُ مُكْدٍ، وَتُضْبَطُ بِفَتْحِ الكَافِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِ: مُكَدٍّ، وَهُوَ لَحْنٌ: وَهُوَ الَّذِي يَسْأَلُ النَّاسَ (يَسْتَعْطِيهِم)، وَهُوَ أَيْضًا: الفَقِيرُ يَجُوعُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَخْرُجُ لِيَسْأَلَ النَّاسَ مِقْدَارَ كِفَايَتِهِ، وَالَّذِي يَحْتَالُ فِي السُّؤَالِ، وَالكِدْيَةُ حِرْفَةُ السَّائِلِ المُلِحِّ، وَهِيَ مِنْ أَكْدَى: أَيْ أَلَحَّ فِي المَسْأَلَةِ، وَتَأْتِي بِمَعْنَى البُخْلِ، وَلهَا مَعَانٍ أُخَرُ، وَإِنَّمَا اكْتَفَيْتُ بِالمُرَادِ هُنَا فِي النَّصِّ.

انظر: «تهذيب اللغة» (١٠/ ٣٢٣)، و «لحن العوام» (ص ٢٩٦)، و «المفردات» (ص ٤٢٧)، و «تاريخ دمشق» (٥٣/ ٣٧١)، و «تصحيح التصحيف» (ص ٤٩٢)، و «شفاء الغليل» (ص ٢٠٥)، و «تاج العروس» (٣٩/ ٣٨١).

وَلَكِنَّهُ عَلَى عَلَّاتِهِ، تَتَفَكَّهُ الفُضَلَاءُ بِثِمَارِ شِعْرِهِ، وَتَسْتَمْلِحُ الكُبَرَاءُ بِبَنَاتِ طَبْعِهِ، وَتَسْتَخِفُّ الأُدَبَاءُ أَرْوَاحَ نَظْمِهِ، وَيَحْتَمِلُ المُحْتَشِمُونَ فَرْطَ رَفَثِهِ، وَقَذَعِهِ(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَغْلُو فِي المَيْلِ إِلَى مَا يُضْحِكُ، وَيُمتِعُ مِنْ نَوَادِرِهِ، وَلَقَدْ مَدَحَ المُلُوكَ، وَالأُمَرَاءَ، وَالوُزَرَاءَ، وَالرُّؤَسَاءَ؛ فَلَمْ يَخْلُ قَصِيدَةً فِيهِمْ مِنْ سَفَاتِجِ(٢) هَزْلِهِ، وَنَتَائِجِ فُحْشِهِ.

وَهُوَ عِنْدَهُم مَقْبُولُ الجُمْلَةِ، غَالِي مَهْرِ الكَلَامِ، مَوْفُورُ الحَظِّ مِنَ الإِكْرَامِ وَالإِنْعَامِ، مُجَابٌ إِلَى مُقْتَرِحِهِ مِنَ الصِّلَاتِ الجِسَامِ(٣).

وَلَسْنَا نُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَقْرَأَ هَذِهِ العِبَارَةَ، ثُمَّ تَقْرَأَهَا، ثُمَّ تَقْرَأَهَا، ثُمْ احْكُمْ، وَكُنْ مِنَ المُنصِفِين)(٤) ا.هـ

(٤) كتاب: «التمثيل والمحاضرة»(٥)؛ لأبي منصور الثعالبي رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) «القَذَعُ»: الخَنَا، وَالفُحْشُ، وَالقَذَرُ. «القاموس المحيط» (ص ٧٤٩).

(٢) «السُّفْتَجَةُ»؛ بِالضَّمِّ: أَنْ يُعْطِيَ مَالاً لِآخَرَ، وَلِلْآخَرِ مَالٌ فِي بَلَدِ المُعْطِي، فَيُوَفِّيَهُ إِيَّاهُ ثَمَّ، فَيَسْتَفِيدُ أَمْنَ الطَّرِيقِ، وفِعْلُهُ: السَّفْتَجَةُ، بِالفَتْحِ، وَالجَمْعُ سَفَاتِجَ، وَهُوَ لَفْظٌ فَارِسِيٌّ، مُعَرَّبٌ. «المصباح المنير» (١/ ٣٧٨)، و «تاج العروس» (٦/ ٣٩).

(٣) إلى هنا انتهى كلام الثعالبي، ونقله المُحقِّق بطولِه مِن «يتيمة الدَّهر» (٣/ ٣٥ ـ ٣٦)، وما بعده تتمةُ كلامِ المُحقِّق، في بيان عِلَّةِ عدمِ حذفِ مَواضِعَ المُجونِ، من الكتاب المُحقَّق.

(٤) «يتيمة الدَّهر» ـ مُقدِّمة المُحقِّق ـ (١/ ١٣).

وما ورد على النَّصِّ من حواشٍ، وتعليقاتٍ، فبقلمي للفائدة.

(٥) «التمثيل والمحاضرة»؛ للثعالبي؛ ت. أ. د. عبدالفتاح الحلو.

من كتب «الأمثال»، وهو متوسط الحجم، ولكنَّه تأليفٌ بديعٌ، وكذا هو الثعالبي، لا يبدع في فنٍّ بعامَّةٍ، بل له القُدرة في التخصص في فرعٍ دقيقٍ، من أيِّ فنٍّ، كما في كتابِه هذا؛ حتى أنَّ المُحقِّق د. عبدالفتاح الحلو رَحِمَهُ اللهُ ت (١٤١٤هـ)؛ قال عند الثناء عليه:

(فَهْوُ يَفْزَعُ إِلَى فَرْعٍ مِنْ فُرُوعِ الفَنِّ، فَيَجْمَعُ مَادَّتَهُ، وَيَدْرُسُهَا، وَيُقَسِّمُهَا، ثُمَّ يُقَدِّمُهَا إِلَيْكَ فِي ثَوْبٍ قَشِيبٍ؛ فَلَا تَنْتَقِلُ إِلَّا إِلَى زَهْرَةٍ فَوَّاحَةٍ، أَوْ رَوْضٍ أَرِيجٍ)(١) ا.هـ

قلتُ: عقدَ الثعالبي في هذا الكتابِ، فصلاً بعنوان «العَوْرَاتُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا»؛ فلم يتعرَّض له المُحقِّق، وأثبته كما هو، على ما فيه، على أنَّ ما فيه ليس بماجنٍ، وغايتُه ذِكرُ «أمثالِ العرب»، المُتعلِّقة بـ «القُبل»، و «الدُّبر»(٢)، ومُحقِّقه مدرسةٌ في التحقيق والنشر رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) كتاب: «ثمار القلوب»(٣)؛ لأبي منصور الثعالبي رَحِمَهُ اللهُ.

من روائع كتب «الأدب»، و «الأمثال»، التي تقوم على «الإضافة»، و «النسبة»؛ نحو: «لسان الحال»، و «أُم القرى»، و «داء الأسد»، وهو أكبر كتابٍ له، بعد «يتيمة الدهر» السابق.

---

(١) «التمثيل والمحاضرة» ـ مقدمة المُحقِّق ـ (ص ١٠).

(٢) «التمثيل والمحاضرة» (ص ٣٢٢).

(٣) «ثمار القلوب في المُضاف والمنسوب»؛ للثعالبي؛ ت. إبراهيم صالح.

ولم يخلو الكتاب ـ على أهميتِه ـ مِن بعض المواد الفاحشة، ومع هذا لم يتعرَّض لها المُحقِّق بالحذف، بل قام بالتعليق عليها تعريفًا، وتوثيقًا[١].

وللكتاب طبعتان أُخرتان، ولم يُحذف منهما، ما أَشرتُ إليه[٢].

(٦) كتاب: «أحسن ما سمعت»[٣]؛ لأبي منصور الثعالبي رَحِمَهُ اللهُ.

وهو مجموعٌ ماتعٌ، جمع فيه مُصنِّفُه مجموعةً من أحسن ما سمع من «أدب العرب»، وتحديدًا القصائد الشعرية، وكان انتخابُه محلَّ إعجابٍ وتقديرٍ، لكُلِّ من قرأ كتابَه.

وقسَّمه على اثنين وعشرين بابًا، مُصنَّفةً موضُوعيًّا، وقد تمَّ تحقيقُه وطبعُه ونشرُهُ عدة مراتٍ، منها ما هو كاملٌ، ومنها ما جرى عليه الحذف.

والطبعة الكاملة هي المعنية بالنقد هنا، وسيأتي في موضعٍ لاحقٍ[٤]، الكلام على الطبعة الناقصة، وسببُ نقصِها. ومن جُملةِ أبوابِ هذا الكتاب بابان؛ هما:

١ ـ الباب السادس: الخَمْريات[١].

---

(١) «ثمار القلوب»؛ للثعالبي؛ ت. إبراهيم صالح؛ (١/ ٢٥١، ٢٦٣، ٣٦٥)، (٢/ ٨٩٨).

(٢) «ثمار القلوب»؛ ت. محمد حسين؛ (ص ١١١، ١١٨، ١٨٠، ٥٠٦)؛ وت. محمد أبو الفضل إبراهيم (ص ١٤١، ١٥٠، ٢٢٥، ٦٣١).

(٣) «أحسن ما سمعت»؛ لعبدالملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ)؛ ت. خليل عمران المنصور.

(٤) سيأتي الكلام عليها (ص ١٧١).

٢ ـ الباب الرابع عشر: الغزل بالمُذَكَّر[٢]!

وفيهما من المُجُون الكثير؛ ولكنَّ المُحقِّق أثبتهما كاملَيْن، مع التعليق والتوثيق، والشرح للكلمات، دون أن يتضمَّن تعليقه كلمةً واحدةً، في نقد ما ورد فيهما من مُجُونٍ، ولم يُشر ـ في مقدمة التحقيق ـ إلى ما ورد في هذين البابين.

(٧) كتاب: «مُحاضرات الأُدباء»[٣]؛ للرَّاغِب الأصفهاني رَحِمَهُ اللهُ.

قلتُ: وقد وتعددت طبعاته، ولم يُحذف منه ما فيه من موجون، واستخفافٍ بالدين، وانتقاصٍ من قدر أهل العلم والفضل!

الكتابُ مَعْلمةٌ أدبيةٌ مُنوعةٌ، ويكاد يكون عُمدة مُؤلَّفات الباب، وعلى جمالِه، وروعتِه، وضرورتِه لكلِّ أديبٍ، يريد أنْ يثري مَلَكَتَه الأدبية، والثقافية بعامَّة؛ إلا أنَّ مُؤلِّفَه لم يُنزِّهه عمَّا لا يليق.

ومُؤلِّفه ـ على شُحِّ ترجمتِه في المصادر ـ علمٌ من أعلام المسلمين، في «التفسير»، و «الغريب»، و «التربية»، و «الحِكمة»، قيل بتشيّعه، واعتزالِه، والصَّوابُ أنَّه من «أهل السُّنة»، بمفهومهم الواسِع، الذي يُقابل «الشيعة» و «المعتزلة»[١].

=

(١) «أحسن ما سمعت» (ص ٣٠).

(٢) «أحسن ما سمعت» (ص ٦٦).

(٣) «مُحاضرات الأُدباء ومُحاورات الشُّعراء والبُلغاء»؛ للحسين بن أحمد الرَّاغب الأصفهاني ت (٥٠٢هـ)؛ ت. د. رياض عبدالحميد مراد.

وعلى جلالة كتابه المذكور؛ إلا أنَّه جاء فيه الكثيرَ منَ المجونِ، أدبًا، وشِعرًا، ونثرًا، وكذِبٌ وافتراءٌ على أنبياءِ الله عليهم السلام، والصَّحابةِ رضي الله عنهم، شأنُها شأنُ بقيةِ كُتبِ «المحاضراتِ»[٢].

ومن ذلك؛ رميُ أنبياءِ الله عز وجل ورسلِه، بعِشق نساء غيرِهم، وهم: داودَ، ويوسفَ، ومحمدٌ عليهم السلام[٣]. وقصةُ نبيِّ الله داود عليه السلام التي أشار إليها؛ يُنزَّه عنها آحادُ النَّاسِ، فضلاً عن الأنبياءِ عليهم السلام.

ومنها؛ اتِّهامُ بعض الصحابة رضي الله عنهم بشرب الخمر، والاستهزاء بآية التحريم[٤].

وغيرُها كثيرٌ، يَذكرُها المُصنِّفُ ـ عفا اللهُ عنه ـ على سبيل الحِكايةِ؛ لذا جاء في النَّصِّ بعد كلامِه على عشق الأنبياء عليهم السلام:

(وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ هَذَا الاعْتِقَادِ الفَاسِدِ فِي الأَنْبِيَاءِ عليهم السلام)[٥] ا.هـ

وجُعِلتُ هذه العبارةُ في المتنِ بين معكوفتين، دون تعليقٍ عليها في «الحاشية»؛ فلا أدري أهي مستدركةٌ من إحدِى النُّسَخِ، ونَسيَ المُحقِّقُ الإشارةَ إلى ذلك، أو

= ـــــــــــــــــــــــــــــ

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ حُكماء الإسلام» (ص ١١٢)، و «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٢٠)، و «بغية الوعاة» (٢/ ٢٩٧)، و «هدية العارفين» (١/ ٣١١).

(٢) تقدَّم الكلام على كتب «فن المحاضرة»، وما تحتويه (ص ٢١).

(٣) «محاضرات الأدباء» (٣/ ٧٦).

(٤) «محاضرات الأدباء» (٢/ ٦١٩).

(٥) «محاضرات الأدباء» (٣/ ٧٦).

هي مُدرجةٌ منه، أَجبرَهُ على إدراجِها شناعةُ ما كُتب، عِلمًا بأني لم أجدْ هذه العبارةَ، فيما بين يدي من طبعاتِ الكتابِ[١]، فاللهُ أعلمُ.

ومنها بابٌ واسعٌ سمّاه: (الحَدُّ السَّادِسُ عَشَر: فِي الْمُجُونِ وَالسُّخْفُ)، ويقع في (٧٤) صفحة، فيها من أخبار الزُّناةِ، واللَّاطَةِ، والمُخنَّثِينَ، والإجارةِ على ذلك، نثرًا، وشعرًا، بصريح اللفظ، لا بكنايته[٢].

وقد أثبتَ المُحقِّق كُلَّ ما وردَ في الكتابِ من هذه الأمورِ؛ وعلَّلَ فِعلَه هذا بقولِه في مُقدمةِ التحقيقِ:

(ثمَّة إشكالٌ محيِّرٌ في الأقوالِ التي في الكتابِ، وهو شيوعُ ألفاظِ الفُحشِ فيها، وفي الأَشعارِ أيضًا، وآثرتُ عدمَ حذفِها، ولا استبدالَ نُقاطٍ بها، وإنَّما إبقاؤُها على حالِها، التزامًا بـ «الأمانةِ العِلمية»، عِلمًا بأنِّي لستُ أتْقى منَ الرَّاغِب الأصفهاني، الذي فسَّر «كتابَ اللهِ»، وشرحَ «غريبَه».

---

(١) ومنها طبعة: دار مكتبة الحياة؛ دون تحقيق (٢/ ٤١)، وطبعة: دار الأرقم؛ ت. د. عمر الطَّبَّاع (٢/ ٤٦).

ومن طبعات الكتاب، طبعة «مكتبة الهلال»، وقد حُذِفَ منها القصة المعنية بالنقد، وسيأتي الكلامُ عليها، وسببُ الحذفِ منها.

(٢) استبيح القارئ التَّقي، النَّقي، العفيف، على كتابة هذا؛ ولكنني ذكرتُ في غيرِ موضعٍ أنِّي مُضطرٌّ في بعض المواضع لذكرِ شيءٍ من هذا، لعرضِه ثم مناقشته، ولا أستطيع مناقشتَه دون عرضِه، علمًا بأنِّ تركت ما هو أفجر من ذلك.

يُضافُ إلى ذلكَ: أنَّ الكتابَ للمتخصِّصين، وليس للمُراهِقين، ولا لذوي النُّفوسِ الضَّعيفة.

وقد شاعتْ هذه الظَّاهِرةُ في كثيرٍ من كُتبِ التُّراثِ، كـ «تاريخ الطَّبري»، و«كتاب الأغاني»، وغيرِهما، ولم أرَ أحدًا حذفَها، أو وضعَ نُقطًا بدلاً منها.

وأسألُ اللهَ أنْ يغفرَ للرَّاغِب الأصفهاني، ما سطَّرتْ يَداه من مِثلِ هذِه الكلِماتِ.

وبهذِه المُناسبة؛ أودُّ أنْ أُشيرَ إلى أمرٍ آخر وقعَ لي في هذا الكتاب، وهو مسألةُ شتمِ الصَّحابة ﷺ، ومع أني أستنكِرُ ذلك، وأستغفرُ اللهَ منه، إلا أنِّي تركتُها على حالِها، مُلتزِمًا بـ «الأمانةَ العِلمية»؛ اعتقادًا مني بأنَّ التحقيقَ؛ هو: أنْ تَبتعدَ بنفسِك عن كُلِّ ما يجري أمامَك في هذه النصوص، فأنتَ لستَ إلا مُحقِّقًا.

ومُهمة المُحقِّق تنحصرُ في إضاءةِ بعضِ الجوانبِ حولَ النَّصِّ؛ لنقلِه منَ العصرِ القديمِ المحصورِ فيه، إلى عصرِنا الحاضِر، ليفهمَه أبناءُ هذا الزَّمنِ.

فالمُحقِّقُ ليس مَسؤولاً عمَّا أورَدَ المُؤلِّفُ في ثنايا كتابِه، كما أنَّه ليسَ من حقِّه التَّصرُّف بمادَّتِه، فإنْ كانَ له رأيٌ يخالفُ رأيَ المُؤلِّفِ؛ أثبته في «الحاشية»)[١] ا.هـ

قلتُ: وقد جرى على ذلك، ما وقفتُ عليه من طبعات الكتاب[٢].

---

(١) «محاضرات الأدباء» (٣/ ٢٥ ـ ٢٦)؛ ونقلته بطوله؛ لأُبيِّن وجهةَ نظر الفريق الأول كاملةً.

(٢) ومنها طبعة: دار مكتبة الحياة؛ دون تحقيق (٣/ ٢٤٢)، وطبعة: دار الأرقم؛ ت. د. عمر الطَّبَّاع (٢/ ٢٦٤).

أمَّا طبعة «مكتبة الهلال» الآتي؛ فهي مختصرةٌ، ووقَفَتْ عند الحدِّ الخامس عشر.

[تَنْبِيهٌ عَلى إِحْدَى طَبَعَاتِ الكِتَابِ]:

صدرَ للكتابِ طبعةٌ قديمةٌ جِدًّا سنة (١٩٠٢م)[1]، وقد حُذِفَ منها القصة المعنية بالنقد[2]، ولا ضيرَ في ذلكَ؛ لأنَّ المُعتني بها، لما صانَ عِرضَ النبيِّ داودَ عليه السلام، عن الكذِبِ والافتراءِ، وصان عينَ القارئ وقلْبَه عن بعضِ ما يخدِشُ الحياءَ منَ الكتابِ، وقامه بحذفِه، من عِدَّةِ مواضع؛ لم يُسمِّ عملَه تحقيقًا، بل كتب على غلافِ طبعتِه:

(مُحاضراتُ الأُدباءِ ومُحاوراتُ الشُّعراءِ والبُلغاءِ للرَّاغِبِ الأصبهاني ـ هذَّبَه واختصرَهُ: إبراهيم زيدان).

فأحسنَ صنعًا؛ لذا كانت طبعتُه، على غيرِ شرطنا في هذه الدِّراسةِ.

وأخيرًا؛ فالكتاب يحتوي على موادّ في غاية المجون، والفِسق، والقُبح، لا تتناسب مع مُؤلِّفٍ، بحجم الرَّاغِب الأصفهاني، فهل مَن يُؤلِّف في «القرآن»: «المُفردات»، و «التفسير»، وفي الأخلاق: «الذريعة إلى مكارِم الشريعة»، وفي الإنسانِ وبلوغِه سعادة الدارين: «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين» = يجمع كلَّ هذا الباطل، ويحشو به كتابه، الذي هو عُمدة كتب «المحاضرات»؟!

هذا ـ والله ـ أَمرٌ مُحيِّرٌ، ومُؤلِمٌ، وخاصَّة أنَّه لم يُشكِّك أحدٌ في نِسبةِ الكتاب إليه، فلعلَّ اشتغالَه بـ «الأدب»، وتأليفَ الكتابِ، كان في أوَّل عُمرِه، ثم انصرفَ إلى

---

(١) «محاضرات الأدباء»؛ ت. إبراهيم زيدان؛ طبعة «مكتبة الهلال».

(٢) وموضع القصة المعنية بالنقد، من هذه الطبعة (ص ٢٦٤)، ولكنَّها محذوفةٌ.

التأليف في «مُفردات القرآن»، و «تفسيره»، و «مكارم الأخلاق»، وهذا الظن به، والله يَغفرُ لنا وله، والله أعلمُ[(١)].

(٨) مقال: «ذيل الأعلام... ومغالبة الهوى»[(٢)] للطَّناحي.

كتاب «ذيل الأعلام» قاموسٌ عصريٌّ للتراجم، وضعه أ. أحمد العلاونة، وجعلّه ذيلاً على كتاب الزِّرِكْلي، وعند صدور الكتاب، كتبَ العلامة المُحقِّق، د. محمود الطناحي رَحِمَهُ اللهُ ت (١٤١٩هـ) مقالاً، يثني فيه على الكتاب وكاتبهِ ـ وهما أهلٌ لذلك ـ، ويستدرك عليه في مواضع.

ومن ذلك أنَّ أ. العلاونة حين ترجم لأحد الشُّعراء، ذَكَرَ له هذا البيت:

الأم الحنون أكلت (خـ) قد أتاها من هِتلر ما أتاها[(٣)]

---

(١) أفضل من ترجم للراغب، وجمع مصادر ترجمتِه، وحلَّل سيرتَه، ورصد مُؤلَّفاتِه، وتكلَّم عنها تفصيلاً وتوثيقًا، بما لا تجده في موضعٍ آخر؛ هو د. عادل الشدي، في مُقدمة تحقيقه لـ: «تفسير الراغب» (١/ ٤٣).

(٢) مجلة «الهلال»؛ عدد: أكتوبر؛ سنة: (١٩٩٨م).

(٣) «ذيل الأعلام» (١/ ١٧٩).

والمراد بـ «الأم الحنون» دولة «فرنسا»، وهي تسميةٌ أطلقها عليها بعضُ أتباعِها في «سوريا»، و «لبنان»، وحين هُزِمتْ في «الحرب العالمية الثانية»؛ كتب الشاعر النُّصَيْري بدوي الجبل ت (١٤٠١هـ)، قصيدةً يشمتُ فيها، ومنها هذا البيت المذكور هنا.

فحذف كلمة (خراها) ـ أكرمكم الله ـ، احترامًا لذائقة القُرَّاء، واكتفى بالرمز لها بحرفٍ، يدلُّ عليها، وكأنَّ ذلك لم يَرُقْ للعلامة الطَّناحي؛ فتعقَّبه بقولِه:

(واضحٌ أنَّ (خـ) اختصارًا من كلمة «خَرَاهَا»، وكأنَّ الباحثَ استنكرها، وهي كلمةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ.

وجاءتِ الكلمةُ في الشِّعرِ بإسقاطِ الهمزةِ؛ قالَ الشَّاعرُ:

زَمَانُنَا هَذَا خَرَا وَأَهْلُهُ كَمَا تَرَى

وَمَشْيُهُمْ جَمِيعُهُمْ إِلَى وَرَا إِلَى وَرَا[١]

والتَّحرُّجُ من ذِكر مثل هذه الألفاظِ، ليسَ منَ البرِّ باللغة، وليس ذكرُها مُخِلًّا بالآدابِ العامَّة (لا مُؤاخذة)، على أنَّ إغفالَ مثل هذه الألفاظ؛ يذهبُ بشطرٍ كبيرٍ منَ الأدب)[٢] ا.هـ

قلتُ: لم يحذف العلاونة الكلمة استنكارًا لها، كما ظنَّه الطَّناحي، بل هي مدونةٌ في مصادر المُتَرْجم بهذه الصيغة، وهو ناقلٌ عنها[٣]. وحتَّى لو تعمَّد الحذفَ، فهذا حقٌّ له في كتابِه، ولاسيما أنَّه أشارَ إلى المحذوفِ بأولِ حرفٍ منه.

---

(١) انظر: «الغيث المسجم شرح لامية العجم»؛ لصلاح الدين الصفدي (٢/ ٢٢٢). [الطَّنَاحي].

(٢) مقال: «ذيل الأعلام.. ومغالبة الهوى» [مقالات الطَّنَاحي ـ (٢/ ٦٠٠)].

(٣) انظر على سبيل المثال: «معجم الشعراء» (٥/ ٤٠).

علمًا بأنَّ «مقالَ» الطناحي، و «ذيل» العلاونة، ليسا على شرطي في الكتاب، ولكني ذكرتُ في المقدمة، أنَّ الأصلَ في عملي ذِكرُ أعمالِ التحقيق، ونقدُها، وقد تدخلُ ـ تبعًا لا أصلاً ـ أعمال التأليف، لإثراء الموضوع(١).

ويظهر من منهج أ. العلاونة، في هذا النَّقلِ، أنَّه يميل إلى اتجاه الفريق الثاني، القائلُ بحذفِ ما يُخلُّ بالآدابِ، ولكنِّي ذكرتُه ـ هنا ـ ضمن اتجاه الفريق الأول؛ لأنَّ المرادَ تعقّب الطَّنَاحي عليه.

* * * *

---

(١) المقدمة (ص ٤).

أَمْثِلَةُ الفَرِيقِ الثَّانِي
[حَذْفُ مَا يُخِلُّ بِـ «الآدَابِ»]

(١) كتاب: «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري رَحِمَهُ اللَّهُ.

سبق الكلام على الكتاب، ووصفِه، وبيان ما فيه من فُحشٍ ومُجُونٍ، ومنهج مُحقِّقه فيه، حين أخرجه كما هو لـ «لأمانة العلمية»، وتقدَّم بيان ذلك تفصيلاً[١].

وذكرتُ في الموضع المُشار إليه، وجود طبعاتٍ خلت من مواد أدبية، تنافي الأدب والذوق، فيُرجع إليه.

(٢) كتاب: «أحسن ما سمعت»[٢]؛ لأبي منصور الثعالبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

مجموعٌ ماتعٌ، سبق الحديث عنه، وما احتواه من مجونٍ؛ ومنها بابان كاملان:

١ ـ الباب السادس: الخَمْريات[٣].

٢ ـ الباب الرابع عشر: الغزل بالمُذَكَّر[٤]!

---

(١) انظر (ص ١٥١).

(٢) «أحسن ما سمعت»؛ لعبدالملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ)؛ ت. محمد إبراهيم سليم.

(٣) «أحسن ما سمعت» (ص ٥٨).

(٤) «أحسن ما سمعت» (ص ١١٥).

وسبق الكلام على إبقاءِ مُحقِّق الطبعة السابقة، على هذين البابين، بما تضمَّناه من مُجونٍ[1]، على خلاف مُحقِّق الطبعة المعني ـ هنا ـ بالنقد، إذ حذفَ كامل البابين، كما قام ـ أيضًا ـ بحذف أبياتٍ أُخرى من مواضع مُتفرِّقة، على شاكلتهما.

وكان الحاملُ له على ذلك؛ إبراءُ الذِّمة مما فيهما من فُحشٍ، فقال:

(قد تركتُهما حرصًا مني على ما فيه مصلحةَ الناشئين والمُتعلِّمين.

ففي تلك النماذج التي تضمَّنها «الباب السَّادس: في «الخَمْريات»، و «الباب الرابع عشر: في الغزل بالمُذَكَّر»، ما يستحيي الأديبُ من قِراءتِه، ويخجلُ مثلي مِن شرحِ عِبارتِه، ولا يَجْمُلُ بالناشئين أنْ يَستشعروا معناه، أو تَنساقُ أذهانُهم إلى مَغزاه.

وأعوذُ بالله أنْ أَرميَ صاحبَ «المختارات» بلائمةٍ، تنقصُ من قدرِه، أو أعيبَه بما يَحطُّ من أمرِه، ولكن لكلِّ زمانٍ مقالٍ، ولكل خيالٍ مجالٍ.

وهذا عُذري في تركِ هذين البابَيْن، وإغفالِ بعضِ أبياتٍ تدورُ في فلكِهما.

وليس هذا العملُ بدعًا، ولا مِنَ المنوعِ شرعًا، كما يقول الإمام محمد عبده[2]، في مُقدِّمة «مقاماتِ بديعِ الزَّمان الهمذاني»، فقد جرتْ سُنَّةُ العُلماء

---

(١) انظر على سبيل المثال: (ص ١٦٢).

(٢) محمد عبده بن حسن خير الله، التركماني ت (١٣٢٣هـ)، مُفتي «الدِّيار المصرية»، المُلقَّب بـ «الأستاذ الإمام»، محسوبٌ على رجال التجديد، والإصلاح، له: «التفسير»، و «رسالة التوحيد»، وغيرها، إذا قرأتَ في ترجمته تعجب مما قيل فيه من إطراءٍ، وتمجيد، وعند تأمل ⇦

بالتهذيب، والتمحيص، والتنقيح، والتلخيص، وليس من مُنكرٍ عليهم في شيءٍ من ذلك. وإنَّما الممنوعُ، أنْ يُؤتى ببعضِ ذلك، أو كلِّه، مع السكوتِ عنه، فيكون تغريرًا للنَّاظر، وضلة للقاصرِ، ونسبة قولٍ لغير قائلِه، وحملُ أمرٍ على غيرِ حاملِه. وهذا مِنَ الظَّاهرِ الجلي عند العارفين، وإنَّما يبعثُ على بيانِه سوءُ مَلَكَةِ المُتشدِّقين)[1] ا.هـ

=

سيرته وفكره؛ ترتاب منه كثيرًا، ولو لم يكن له إلا أنَّه الابن البار والتلميذ النجيب لجمال الدين الأفغاني ت (١٣١٥هـ)؛ لكان ذلك كافيًا في طرح الثقة والدِّيانة منه.

انظر ترجمته في: «معجم المطبوعات» (٢/ ١٦٧٧)، و «الأعلام» (٦/ ٢٥٢)، و «معجم المؤلفين» (٣/ ٤٧٤)، و «الفكر السَّامي» (٢/ ٢٣٢).

وانظر ترجمة الأفغاني في: «معجم المطبوعات» (١/ ٧٠٦)، و «الأعلام» (١/ ١٦٨)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٥٠٢)، وفي الباب: «دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام» لغزال.

ويُنظر: «منهج المدرسة العقلية الحديثة» للرومي (١/ ٧٥)، و (١/ ١٢٤)، فقد قدَّم عنهما ترجمة علمية، مُفصّلة وموثقة، وعرَّاهما من صفة الإصلاح والتجديد، وبيَّن علاقتَهما بـ «الماسونية»، وهو من القلائل الذين ترجموا للرجلين، بعِلمٍ، وديانةٍ، وإنصافٍ.

ونقد فِكر الرجلين لا يتسع له هذا الموضع، وخلاصته: أنَّهما من أبناء «المدرسة العقلية» ذات النزعة «المُعْتزلية»، وأثرها في هدم «النصوص الشرعية»، وتقديم العقل عليها معلومٌ، كما كانا مِعْولا هدمٍ لأصولٍ إسلامية وتعليمية، بحجة الإصلاح والتجديد.

(١) «أحسن ما سمعت» ـ مقدمة المُحقِّق ـ (ص ٨ ـ ٩).

قلتُ: لي على عملِه هذه التعليقات:

١ ـ أُقدِّر له غيرته على أخلاق الناشئين، والمتعلمين.

٢ ـ لا شك في قُبح ما حذفه، وخروجِه عن «أدب الشرع».

٣ ـ الأمر مما تحتمله وجهات النَّظر؛ فلا يُنكر عليه في اجتهادٍ حمله عليه دينُه.

٤ ـ استدلاله بفعل الأولين لا يتَّجه البتَّة، أقصِدُ عند قولِه (جرتْ سُنَّة العُلماءِ بالتهذيب، والتمحيص، والتنقيح، والتلخيص، وليس من مُنكرٍ عليهم في شيءٍ من ذلك).

فقد خلط المُحقِّق بين عملين مُختلفين:

الأول: «تهذيب» النصِّ التراثي، وما يلحقُ به من: تلخيصٍ، وتنقيحٍ.

الثاني: «تحقيق» النص التراثي، وما يلحق به من قراءةٍ أمينةٍ، وصحيحةٍ للنص، مع دراسته، والتعليق عليه، وشرحه، وبيان مواضع الخللِ، ونقدِها.

فأمّا الأول، فهو من عمل الأوَّلين، وهم حين يفعلون ذلك، فإنَّهم يُنتجون عملاً جديدًا، لا يُنسب إلى مُؤلِّف الأصل، بل يُنسب إلى مَن قام بالتهذيب.

والثاني، هو «قِراءةُ النَّصِّ» كما هو، وهذا عمل «المدرسة العلمية الحديثة»، وهو ـ أيضًا ـ عمل «النُّسَّاخ» قديمًا.

والمُحقِّق المذكور، قام بالعمل الثاني، ومزج عملَه بمنهج العمل الأول، وهذا خلطٌ للمنهجين في عملٍ واحدٍ، وسابقةٌ تُنذرُ بخطرٍ في مجال «تحقيق التراث».

وكان الأولى ـ في نظري ـ الاختيار بينهما، فهو إمَّا أن يقوم بتحقيق النص التراثي، ونشره كما هو، مع التعليق على مواضع الخلل، أو يقوم بتهذيب النص

التراثي، وتنقيحه، وتلخيصِه، وحذف ما يُخالف الشرع، مع نسبة هذا «المنتج» الجديد إليه، ثم يكتب على غلاف نشرته:

(أحسن ما سمعت ـ تهذيب وتلخيص فلان).

أو عبارةٌ نحوها، مما اشتُهِر في مثل هذه الأعمال، وأمثلتُها كثيرةٌ.

علمًا بأنَّ ما تم حذفه موجودٌ في طبعات الكتاب الأُخرى، ومن أرادها فهي في متناولِ يده، فلم يمحُها المُحقِّق بعملِه.

ولكن قد يُقال: إنَّ هذا المُحقِّق أبرأ ذمَّتَه، وهو غيرُ مسؤولٍ عن عملِ غيرِه، ومما يُقال ـ أيضًا ـ: إنَّ الأخذَ بـ «آداب الشرع»، وإنكار المُنكر بعدم نشرِه، أبلغُ من التدقيق في «منهاج التحقيق»، وتقعيدِها، وتأصيلها، وإلزام الأخذِ بها.

وأقولُ: إنَّ هذا الكلام مُتَّجهٌ من جِهة العاطفة الدينية، ولكن عند التأمل، فإنَّه يفتح لنا باب شرٍّ في «تحريف التراث»، والعبثِ به، باسم إبراء الذمة، وإنكار المنكر، ولاسيما أنَّ الحُكمَ بنكارةِ البيتِ، تختلفُ من مُحقِّقٍ لآخر.

وقد يفتح لنا ـ باب شرٍّ ـ عند من يَرى أنَّه صاحبُ «اعتقادٍ صحيح»، أو «ذوق لطيف»، فيحذف من «النص التراثي»، ما يرى أنَّه بدعةٌ، أو ما فيه سبٌّ لأعلام الهُدى، أو ما فيه فُحشٌ وبذاءةٌ؛ ثم يأتي جيلٌ فيقرؤون عمَّا نُسب إلى فلانٍ في كتابِه، ثم يتناولون كتابَه، ويقرؤونه، فلا يجدون ما قيل أنَّه فيه، فيتَّهمون القائل بالكذب... فالأمرُ جِدُّ خطير!

(٣) كتاب: «مُحاضرات الأُدباء» للرَّاغِب الأصفهاني رَحِمَهُ اللهُ.

سبق الكلام على الكتاب، ووصفه، وبيان ما فيه من فُحشٍ ومُجونٍ، ومنهج مُحقِّقه فيه، حين أخرجه كما هو لـ «لأمانة العلمية»، وتقدَّم بيان ذلك تفصيلاً(١).

وذكرتُ في الموضع المُشار إليه، وجود طبعةٍ ـ مختصرةٍ ـ خلَتْ من مواد أدبية، حُذِفتْ لكونها تهمةٌ للأنبياء، أو لمنافاتها للأدبِ والذوق، فيُرجع إليه.

وأيضًا وجدتُ للكتابِ نُسخةً نصيَّةً ضمن «المكتبة الشاملة»، وقد تصرَّف فيها مَنِ احتسب في وضعِها فيها، حيث أقدم على حذف الحدِّ السادس عشرـ كاملاً، وهو خاصٌّ بالمختارات الأدبية في «المُجون والسّخف»، ونصَّ على ذلك؛ حيثُ ورد في النسخة المذكورة:

(الحدّ السادس عشر في المجون والسخف (*)

(*) قال مُعِدُّ الكتاب للشاملة: حذفتُه من النسخة الإلكترونية لفُحشِه) ا.هـ

قلتُ: يقع المحذوفُ في (٧٤) صفحة من المطبوع، وهي مواد أدبية غايةً في المُجُون والفحش، سبقت الإشارة إليها، في الموضع السابق.

وهذا الفعل له ما يُبرِّره، وهو منهجٌ قائمٌ، وله أنصارُه، كما ذكرته ـ تفصيلاً ـ في موضعِه، ودِيانةُ المَرْءِ تقفُ حائلاً بينه، وبين نشر مثل هذه المواد الأدبية.

ولكن من زاويةٍ أُخرى نقولُ؛ إنَّ هذا التَّصرُّفَ يُخِلُّ بالقيمةِ العِلمية لهذه النُّسخة النَّصيِّة، ويجعلُها عديمةَ الفائدة، لمن أراد دراسة الجوانب الأخلاقية في كتب «الأدب العربي»، أو أرادَ دراسة منهج المُصنِّف وفِكرِه.

---

(١) انظر (ص ١٦٣).

(٤) «ديوان ابن التَّعاوِيذي»[١].

مضتْ ترجمةُ ابن التَّعاويذي، والكلامُ على «ديوانِه»، وما صنعه مُحقِّقه فيه، مِمَّا له تعلُّقٌ بالدوافع الاعتقادية. والحديثُ ـ هنا ـ سيكونُ عن أصلِ عملِه من خلالِ المنهجين السابقين، في كيفية التعامل من النصوص المُخِلَّة بالآداب.

فقد نَشرَ المُحقِّقُ ـ مرجليوث ـ «ديوانَ ابن التَّعاويذي»، وتصرَّف فيه بتقديمٍ وتأخيرٍ، وحَذفَ منه ما يَرى أنَّه مُخالفٌ للآداب، ومضى قول الزِّركلي في نقدِ منهجِه هذا في تحقيقه لـ «الدِّيوان»[٢].

يقول مرجليوث في مقدمة تحقيقه لـ «الدِّيوان»:

(وَقَدْ جَمَعْتُ بَيْنَ النُّسْخَتَيْنِ[٣]، وَلَمْ أَتْرُكْ مِمَّا فِيهَا، إِلَّا مَا كَانَ مُخَالِفًا لِآدَابِ عَصْرِنَا هَذَا)[٤] ا.هـ

---

(١) «ديوان ابن التعاويذي» لأبي الفتح ابن التعاويذي ت (٥٨٣هـ)؛ ت. مرجليوث.

(٢) انظر (ص ٩٩).

(٣) يقصد مخطُوطتَيْ «الديوان».

(٤) «ديوان ابن التعاويذي» (ص ٢٥).

وسبق (ص ١٠١) الإشارة إلى أنَّ قولَه: (مَا كَانَ مُخَالِفًا لِآدَابِ عَصْرِنَا). بابٌ اتخذه ليحذفَ من «الديوان» ما يريد.

قلتُ: سبقَ بيان تصرَّفه في «الدِّيوان» بالحذف، وأنَّ المواضِعَ التي صرَّحَ فيها بالحذف، ثلاثةُ مواضع، ولا أَمْلِكُ نسخةً خطيةً من «الدِّيوان»، لأقابلها بمطبوعة هذا اليهودي، فأتحقَّقُ من بقية «الدِّيوان».

وقد ذكرت ـ سابقًا ـ موضعين، وبقي الموضع الثالث:

الموضع الثالث: عند القصيدة التي هجاء فيها ابن التَّعاويذي ابن المُعلِّم، وسبق الإشارة إلى هذه القصيدة، وهي مما تورع ابن خَلِّكان عن حكايتِها[١].

فقد حذف بعض الأبيات منها؛ وعلَّق على ذلك في الحاشية بقولِه:

(قَدْ تَرَكْنَا بَعْضَ أَبْيَاتٍ؛ لِعَدِمِ مَنْفَعَتِهَا)[٢].

(٥) كتاب: «خَرِيدَة القَصْرِ»[٣] للعماد الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ.

ديوانٌ أدبيٌّ عظيمٌ، جمع فيه مُصنِّفُه مختاراتٍ من شُعراء: «العراق»، و «الشام»، و «اليمن» و «تهامة» و «الحجاز»، و «مصر»، و «تونس»، و «الجزائر»، و «المغرب»، و «صقلية»، و «الأندلس»، وبلاد «العجم»، و «فارس»، و «خرسان»، وشيءٌ من أخبارهم، ولم يترك أحدًا، إلا النادر الخامل، أو مَن لم يهتدِ إليه، وأحسن جدًّا فيه، وغطَّى شعراء طبقتِه، وطبقةِ آبائه، وأعمامِه.

---

(١) انظر ما تقدَّم (ص ٨١).

(٢) «ديوان ابن التعاويذي» (ص ٧٥)، القصيدة رقم: (٥٢).

(٣) «خَرِيدَة القَصْرِ وجَرِيدَة العَصْرِ»؛ لمحمد بن محمد العماد الأصفهاني ت (٥٩٧هـ)؛ قسم شُعراء المغرب؛ ت. محمد المرزوقي، وآخرين.

وجعلَه ذيلاً على كتاب «زينة الدَّهر» لدَلَّالِ الكُتبِ أبي المعالي الحَظِيري ت (٥٦٨هـ)، و «الزينةُ» ذيلٌ على كتاب «دمية القصر وعصرة أهل العصر» لأبي الحسن البَاخَرْزي ت (٤٦٧هـ)، و «الدميةُ» ذيلٌ على كتاب الثعالبي السابق «يتيمة الدهر»، وهذا الأخير ذيلٌ على كتاب «البارع» لابن المُنَجِّم[١]، في سلسلةٍ جميلةٍ من كتب «الاختيارات».

ولكبر حجم الكتاب؛ فلم يُطبع كاملاً في طبعةٍ واحدةٍ، بل اجتهدتْ كلُّ دولةٍ في طباعةِ ما يخصّها[٢]، فخرج في عشرين مجلدًا، متفاوتة الأحجام.

ذكر مُؤلِّفه أبياتًا في «المُجون»، وغيرِه، مما يَخْدِشُ الحياءَ؛ ورأيتُ مُحَقِّقي بعضِ الأجزاء، لم يرتضوا هذه الأبيات؛ فقاموا بحذفِها منَ النَّصِّ، وهي عِدَّةُ أبياتٍ، في عِدَّة مَواضِع، وعلَّقوا في «الحاشية» عند مواضِع الحذف ـ بعد وضع النُّقط المُعبِّرة عن الحذف ـ على ما يدلُّ على الحذف؛ كقولهم:

(لم نستسغ إثبات هذا البيت)[٣] ا.هـ

و (لم نستسغ البيت الثالث من هذه القطعة)[٤] ا.هـ

و (في الأصل ثلاثة أبيات، لم نستسغ إثباتها)[١] ا.هـ

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٨٧)، و (٥/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، و (٦/ ٧٨).

(٢) سوى شُعراء «اليمن»، و «تهامة»، و «الحجاز»؛ فقد أُدْرِجوا ضمن قسم شُعراء «الشَّام».

(٣) «خريدة القصر» ـ قسم شعراء المغرب ـ (١/ ١١٦).

(٤) «خريدة القصر» ـ قسم شعراء المغرب ـ (١/ ١٦٩).

ومن جميل ما قاله المُحقِّقون عن منهجِهم في التحقيق:

(أما من ناحية التَّصرَّف في النَّصِّ؛ فقد حرصنا على نشرِه كما هو، في ترتيبه، ومحتواه، ولم نُبِح لأنفسِنا هذا التَّصرُّف إلا في موضعين، أو ثلاثة، إذ لم نثبتْ بعضَ النُّصوصِ التي تتنافى مع الذَّوقِ.

مُقدِّرينَ أنَّ الرَّاغِبَ في الاطلاع عليها، بإمكانِه الرجوع إليها في الأصل «المخطوط»، ولو أنَّ الكثيرَ منَ المُحقِّقين يَسلكون غيرَ هذا.

وفي اعتقادِنا أنَّ واقعَ الكتاب اليوم ـ في رَواجِه واتِّصالِ كُلِّ يدٍ بِه ـ يُسانِدُ ما ذهبنا إليه)[٢] ا.هـ

(٦) كتاب: «نهاية الأَرَب»[٣] للنّويري.

أحد أشهر الكتب الموسوعية الكبيرة، رتَّبه موضوعيًا، وتجد فيه كلَّ شيءٍ: سيرة، وتاريخ، وتراجم، وأمثال، وأدب، وشعر، وجغرافيا، وفلك، وزراعة، وتضمَّن تلخيصَ عشراتِ الكتب، ومن فوائده: ما قيَّده من مشاهداته[٤].

= ـــــــــــــ

(١) «خريدة القصر» ـ قسم شعراء المغرب ـ (١/ ٢٥٣).

(٢) «خريدة القصر وجريدة العصر» ـ مقدمة تحقيق قسم شعراء المغرب ـ (١/ كن).

(٣) «نهاية الأرب في فنون الأدب»؛ لأحمد بن عبدالوهاب النويري ت (٧٣٣هـ)؛ ط. دار الكتب المصرية.

(٤) انظر ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (٧/ ١١٠)، و «البداية والنهاية» (١٨/ ٣٥٩)، «الدرر الكامنة» (١/ ١٩٧)، و «النجوم الزاهرة» (٩/ ٢٢٠).

طبعته «دار الكتب المصرية»، وكانت تبيعُ كُلَّ جُزءٍ، بعد طبعِه مباشرةً، ولكنَّها اضطرت إلى حجبِ بعضِ الأجزاء، ولم تبِعْها مع مجموع الكتاب، بل بيعتْ مُستقلَّة، لما فيها من مجونٍ؛ لذا وُجِد الكتاب في منافذ البيع ناقصًا[١].

قلتُ: عملهُم هذا يدخلُ في حُكم الحذف! لذا ذكرته.

(٧) كتاب: «دَولة النساء»[٢]؛ للبَرْقُوقي رَحِمَهُ اللهُ.

هذا كتابٌ عصريٌّ ماتعٌ، جمع مؤلِّفه مادته من عدة مصادر، وجعله مُعجمًا ثقافيًّا، واجتماعيًّا، ولغويًّا عنِ المرأة.

وفي أحد المواضِع ذكر قصيدةً لحكيمٍ في امرأةٍ تعرَّضت له، واكتفى من القصيدة بثلاثةِ أبياتٍ، دونَ الرابعِ، وقال بعد ذلك:

(وَبَعْدَ ذَلِكَ بَيْتٌ دَاعِرٌ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ العَجُوزَ لَا يَنْقَعُ غُلَّتَهَا عَجُوزٌ مِثْلُهَا، وَلَكِنَّ الشَّابَ هُوَ الَّذِي يَشْفِيهَا)[٣] ا.هـ

---

(١) استفدتُ هذه المعلومة، من لقاءٍ مُصوَّرٍ، بين أ. مزيد العصيمي (أحدِ أشهر الكُتْبيين في «السعودية»)، وبين أ. إبراهيم خربوش (شيخ الكتب في «مصر»)، وهو لقاءٌ ماتعٌ، وغنيٌّ بالمعلومات عن: المطابع، والناشرين، والمكتبات، قديمًا؛ وتجده على هذا الرابط:
[https://www.youtube.com/watch?v=9MnbtADooCQ&t=460s]

(٢) «دَولة النساء ـ معجم ثقافي، اجتماعي، لغوي، عن المرأة»؛ لعبدالرحمن بن عبدالرحمن البَرْقُوقي ت (١٣٦٣هـ)؛ ت. بسام عبدالوهاب الجابي.

(٣) «دَولة النساء» (ص ٦٦٠ ـ ٦٦١).

قلتُ: فذكر معنى البيتِ، دون لفظِه؛ لشدة فُحشِه، وما أدري ما الفرق بين نصِّ البيت وبين معناه؟! فالمعنى ـ أيضًا ـ فاحشٌ.

وحَذْفُ المُؤلِّفِ النَّاقِلِ لبعض النِّص لسببٍ كهذا، أهون من أنْ يكون الحذْفُ منَ المُحقِّق على نَصِّ النَّشرةِ نفسِها.

والقولُ في هذا الكتاب؛ كالقول في «ذيل الأعلام»، السَّابق قبلَ قليلٍ، أي أنَّه ليس على شرطي، وإنَّما ذكرتُه استئناسًا لموافقتِه ـ في الجُملةِ ـ لمنهج الكتاب.

(٨) كتاب: «ذيل الأعلام» للعلاونة.

أورد في أحدِ التراجم بيتَ شعرٍ، تضمَّنَ كلمةً، تنافي الذوق والأدب؛ فتعمَّد حذفها، وسبق هذا، وأوردنا تعقيب الطَّناحي عليه، فأغني عن إعادته هنا[١].

* * * *

(١) انظر (ص ١٦٨).

[كُتُبٌ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ أَمْثِلَةِ الفَرِيقِ الثَّانِي]

تُوجد بعضُ الأعمالِ العلمية، على بعضِ كتب «التُّراثِ»، وتـمَّ الحـذفُ منها؛ ولكنَّها لا تدخلُ تحتَ شرطنا، وأذكرُ منها العَمَلَيْن الآتيين:

(١) كتاب: «مختار الصِّحاح»[١] للرَّازي رَحِمَهُ اللهُ.

الكتاب من أشهر المراجع المُختصرة، في «معاجم اللغة»، وله عدَّةُ طبعاتٍ كاملة، وفي هذه الطبعة المعنِّية بالنقد، أرادت «وزارة المعارف العمومية» بـ «مصر» تحقيقَ الكتاب، وطبعَه على نفقتِها؛ لتدريسه بـ «المدارس الأميرية».

ولكنَّها تدخلَّت في نصِّ الكتاب، وهذَّبَتْهُ، وحذفتْ منه العِباراتِ الخادِشة للحياء، كالعبارات المُتعلِّقة بالجماع، وأعضائِه.

وتدخَّلوا ـ أيضًا ـ في ترتيبه، الذي كان تبعًا لترتيب أصلِه ـ «الصحاح» للجوهري ت (بعد ٣٩٦هـ)[٢] ـ؛ فجعلوا ترتيبَ موادِّه وفق الترتيب الهجائي لـ

---

(١) «مختار الصِّحاح»؛ لمحمد بن أبي بكر الرازي ت (بعد ٧٦٨هـ)؛ ت. حمزة فتح الله، وآخرَيْن.

(٢) قال العلامة: ياقوت الحموي رَحِمَهُ اللهُ في: «مُعجم الأدباء» (٢/ ٦٥٨):
(مِنَ العَجَبِ أَنِّي بَحَثْتُ عَنْ مَوْلِدِهِ، وَوَفَاتِهِ، بَحْثًا شَافِيًا، وَسَأَلْتُ عَنْهُما الوَارِدِينَ مِنْ «نِيسَابُورَ»؛ فَلَمْ أَجِدْ مُخْبِرًا عَنْ ذَلِكَ.

⇦

«أساس البلاغة» للزمخشري ت (٥٣٨هـ)، و «المصباح المنير» للفيومي، وهما وفق «الترتيب المُعجمي» الحديث.

وقد احتفظتِ الوزارة بحقوقِ طبع هذه النسخة ـ المُعدَّلة ـ لها.

وهذا الترتيبُ الجديد للكتاب؛ قد يَنجُم عنه سقوط مواد سهوًا، أو وضعَها في غير موضعِها خطأً؛ لذا لا أميلُ إلى كتابٍ مُعادٌ ترتيبه، على غيرِ وضعِ مُصنِّفه له، عند توفر أصلِه، ما لم أكن بحاجةٍ إليه اضطرارًا.

وعليه؛ فهذه الطبعة ليست طبعةً علميةً للكتاب، بل هي طبعةٌ مدرسيةٌ، ولأهدافٍ تربويةٍ خاصَّةٍ، يجب ألَّا تتعدَّاها، ولا يكون عملُهم تصرُّفًا في الكتاب يُؤاخذون عليه، وهو غيرُ داخلٍ في شرطنا في هذا الكتاب.

ورغم حُسْن مَقصدِ «المعارف المصرية»، ونُبل هدفِهم؛ إلا أنَّهم لم يَسلموا من النَّقد، لكونَّهم غيَّروا في الكتاب، وبدلوا فيه، وتعدوا على حقِّ غيرِهم، ومع هذا أبقوا اسم الكتاب واسم مؤلفه عليه، وسأكتفي بنقلِ أحدِ الرُّدودِ عليهم.

يقول العلامة: أحمد عبدالغفور عطار رَحِمَهُ اللَّهُ ت (١٤١١هـ):

=

ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى نُسْخَةٍ بِـ (كذا) «الصِّحَاحِ» بِخَطِّ الجَوْهَرِي بِـ: «دِمَشْقَ»، عِنْدَ المَلِكِ المُعَظَّمِ بْنِ العَادِلِ بْنِ أَيُّوبَ صَاحِبِ «دِمَشْقَ»، وَقَدْ كَتَبَهَا فِي سَنَةِ: سِتَّةٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثمئة) ا.هـ مختصرًا.

قلتُ: وهذه فائدةٌ ينبني عليها؛ أنَّ منْ أرَّخ وفاتَ الجوهري قبل هذا التاريخ، فقد أخطأ. وقارن بمصادر ترجمته؛ ومنها: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٨٠).

(فكَّرَتْ «وزارةُ المعارف» المصرية، في طبع «مُختار الصِّحاحِ»؛ فأفسدتْ جوهرَه، وغيَّرت نظامَه، واستَبْدلتْ به ما يَجدرُ أنْ يَكونَ كتابًا آخرَ، وزعمتْ أنَّه «مُختار الصِّحاح»، وما أدري كيفَ يَكونُ ذلكَ، بعدَ أنْ غيَّرتْ ترْتِيبَه ليكونَ موافِقًا تَرتيبَ «أساسِ البلاغة» للزمخشري، و «المصباح المنير» للفيومي، و «المُعجمات» الحديثة، وحَذفتِ الوزارةُ ((ما يبغي أنْ يطرق مسامِع النشء)).

كانَ أوْلَى بالوزارةِ أنْ تُغيِّر اسمَ الكتابِ، وتَخلعَ عليه اسمًا جديدًا؛ إذ ليسَ منَ «الأمانةِ» أنْ يُحدِثَ الناشرُ تغييرًا جوهريًا في كتابٍ، ويَتصرَّفَ في ترْتيبِهِ ونِظامِهِ، وموادِّه، وَيحذِفَ ما يُريدُ، ثُمَّ يَسْتَبقِي اسمَه، واسمَ مُؤلِّفِه، الذي اعتُدِيَ على حقِّه وسُلِبَه)[1] ا.هـ

قلتُ: قد كتبتُ دراسةً مُفصَّلةٍ حول هذا الموضوع، وهي منشورٌ، وأَكْتَفي بالإشارةِ إليها، عنِ الخوضِ في تفصيلِ الأمرِ في هذا الموضِعِ.

(٢) كتاب: «المصباح المنير»[2] للفيومي رَحِمَهُ اللهُ.

الكتابُ من أشهر المراجع العربية ـ المختصرة ـ في «غريب الفقه»، أو ما يُسمَّى بغريب «لغة الفقهاء»، وله عدةُ طبعاتٍ كاملةٍ.

---

(١) «مقدمة الصِّحاح» (ص ٢٠٣).

وقال مثل ذلك في مقدمة تحقيق: «تهذيب الصِّحاح» (١/ ٦٦ ـ ٦٧).

(٢) «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»؛ لأحمد بن محمد الفيومي ت (٧٧٠هـ)؛ ت. حمزة فتح الله، وآخر.

ولكن في هذه الطبعة ـ المعنِية بالنقد ـ أرادت «وزارة المعارف العمومية» بـ «مصر» تحقيقَ الكتاب، وطبعَه على نفقتِها؛ لتدريسه بـ «المدارس الأميرية»، وليُضاف إلى الإنتاج العلمي السابق: «مختار الصحاح» للرازي.

وقد صنعتْ فيه ما صنعتُه في سابقه ـ «مختار الصحاح» ـ، فقامت بتهذيبه، وحذفتْ ما لا يُناسب الطلاب، غير أنَّها أبقته على ترتيبه الأصل، لكونه مُرتَّبًا، وفق ترتيب «المعاجم الحديثة».

واحتفظتِ الوزارة بحقوقِ طبع هذه النسخة لها.

قلتُ: القولُ فيه كالقول في سابقه ـ «مختار الصِّحاح» للرازي.

وكتاب الفيومي هذا، هو ـ أيضًا ـ مشمولٌ بالدراسة التي أعددتُها حول كتابِ الرَّازي، التي تحدَّثتُ عنها قبل قليلٍ؛ فأغنى عن الشرح والبيان والنقد هنا.

[تَنْبِيهٌ عَلَى خَلَلٍ فِي طَبَعَاتِ الكِتَابَيْنِ]:

حين قدَّمتْ «المعارف المصرية» لطلابها نسختَها منَ الكِتابَيْن، أبقتْ عنوانَهما كما هو، ولم تُغيِّرْه إلى عنوانٍ جديدٍ، يُنسب لها، ويُبيِّن للقارئ أنَّ هذه الطبعة من الكتابَيْن، لا تُمثِّل «النَّص التراثي» الأصل لهما، نحو: «تهذيب مختار الصحاح»، أو «مختصر المصباح المنير»، ونحو ذلك... كلا لم تفعل ذلك.

فحصلَ بذلك خللٌ كبير، حين قامتْ عدةُ دُورٍ بسرقة طبعتَي «المعارف المصرية» للكتابَيْن، ظنًّا منهم أنَّ «الوزارة المصرية» ـ بما لديها من كوادر عربيةٍ مُتعلِّمةٍ ـ قامت بتحقيقِ الكتابَيْن، وقراءةِ نصِّهما قراءةً صحيحةً مُتْقنةً، فأعادتْ صفَّهما، وطرحتْهما للبيع، مُدَّعيةً أنَّها قامت بالتحقيق العلمي للكتابَيْن.

وهم بهذا الغش والتدليس؛ قدَّموا للنَّاس طبعةً لكل كتابٍ، لا تُعبِّر عن «النص التراثي» الصحيح والكامل، الذي وضعه مُؤلِّف كُلِّ كتابٍ، إذْ احتوتْ طبعات «المعارف المصرية»، على ثلاث إشكالات:

١ ـ غيَّروا ترتيب كتاب «مختار الصِّحاح» للرازي.

٢ ـ حذفوا وهذَّبوا وبدَّلوا في عبارات الكِتَابين.

٣ ـ أبقوا العنوان الأصل ـ للكتابَيْن ـ كما هو، منسوبًا إلى المؤلف الأصل.

فانتقلتْ هذه الإشكالات إلى غالب الطَّبعات الحديثة للكتابين، فأصبح الكثير من طلبة العِلم والباحثين، يملكون نسخًا من الكتابين، من إعداد وإنتاج «المعارف المصرية»، وهو يَنقلونَ منها، ويحيلون إليها، باسم: «مختار الصحاح» للرازي، و «المصباح المنير» للفيومي!

ولربما وقفوا على نقلٍ عنهما، فيما يتعلَّق بمواد محذوفة، وعند الرجوع إلى هذه الطبعات؛ فإنَّهم لن يجدوا ما نُسِبَ إليهما، وستكون النتيجة، هي الحُكمُ بوهمِ من قال المقولةَ، ونسبَها لهما، لأنَّهما لم يجدا ذلك عندهما في المطبوع!

فليت «المعارف المصرية» ـ حين تدخَّلت في نص الكتابَين، بالتهذيب والحذف ـ صنعتْ كما صنعَ شيخان فاضلان، وهما: محمد مُحيي الدين عبدالحميد ت (١٣٩٢هـ)، ومحمد عبداللطيف السبكي، المُفتِّشان بـ «المعاهد الدينية» بـ «مصر»؛ فإنَّهما صنعا مُعجمًا لغويًا مختصرًا، واتخذا من «مختار الصحاح» أصلاً لعملِهما، ولكونِهما زادا عليه، وغيَّرا في ترتيبه، طبعا عملَهُما باسمِ: «المُختار من

صِحاح اللغة»، ونسباه إليهما، وليس للرَّازي، وأوضحَا ما قاما به تفصيلاً في مقدمته[1].

وقد تكلَّمتُ عن عملِهما ـ تفصيلاً ـ في كتابي المُشار إليه قبل قليلٍ، المختصِّ بدارسةِ ونقد طبعة «المعارف المصرية» لـ «مختار الصِّحاح»، و «المصباح المنير»، وما لحقها من طبعاتٍ تجاريةٍ؛ فأغني عن إعادته هُنا.

* * * *

---

(١) «المختار من صحاح اللغة» (ص و).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

[الحَذْفُ مِنَ «النَّصِّ التُّرَاثِي» لِدَوَافِعَ «سِيَاسِيَّةٍ»]

[تمهيد]:

المُراد بـ «الدَّوافعِ السياسية»، ما جرى ذِكرُه في موضِعه، وهو الدَّافعُ الذي يتعلَّقُ بجهةٍ سياديةٍ، أو لصيانة أعراضِ قبائل، وأُسرٍ، لها فروعٌ معاصرة، أو أشخاصٍ، وكُلُّ ما يكونُ حذفُه مُراعاةً لـ «السياسة الشرعية»(١).

ويُحكى في هذا الباب عدة أمثلة، وكثيرٌ منها لم أتيقَّن منه، بل هي مُجرَّدُ أقاويلُ هُواةِ نقلِ الأخبارِ، دونَ تثبُّتٍ، وبعضُها لا أرى المقامَ يُناسِبُ طرحها اليوم؛ فاكتفيتُ ببعضِ الأمثلةِ، لأَسْلَمَ!

(١) كتاب: «سير أعلامِ النُّبلاء»؛ للذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

سبق الكلامُ على هذا الكتابِ، في موضعهِ، عند الكلام على الحذف لأسبابٍ اعتقادية، وبيَّنتُ ـ حينها ـ أنَّه اشتملَ على عباراتٍ في ذِّم «الرَّافضة»، وتقبيحِهم، وأنَّ ذلكَ قد حُذِف عمدًا.

وأشرتُ ـ هُناك ـ إلى أنَّ الدَّافِع قد يكون بسبب تسلُّطِ «الرافضة» في البلد الذي طُبع فيه الكتاب «لبنان»، وأنَّ الحذفَ ربما كان بدوافع «سياسية»، تُنظر في الموضِع نفسِه، فأغنى عن إعادتِه هُنا(١).

---

(١) سبق الحديث عن ذلك (ص ٥٧، ٧٢).

(٢) كتاب: «عجائب الآثار»[٢]؛ للجبرتي رَحِمَهُ اللهُ.

العلامة، المؤرِّخ: عبدالرحمن بن حسن الجبرتي، من كبار عُلماء «مصر» المتأخرين، من مُصنَّفاتِهِ تاريخُه المُسمَّى «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، أعظم التواريخ المصرية ـ المُفصَّلة ـ للقرنين (١٢هـ، و ١٣هـ)، أرَّخ فيه لمشاهداته، وما بلغه من حوادث عصره، بطريقة اليوميات، وبأسلوبٍ بسيطٍ، دون تكلفٍ، زيادة على ما قدَّم به من تدوين تاريخ من سبقه بإيجاز.

ومما دوَّنه في تاريخِه، الكلام على السُّلطان محمد علي باشا[٣]، وحياتِهِ، ووصف مُلْكِهِ، والأحداثِ التي جرت له، أو عليه، ومنها حروبه مع «الدولة السُّعودية الأولى»، وقد عاصر هذه الأحداث، وكتب فيها بإنصافٍ وحيادٍ، وفق ما بلغه من أخبارٍ، وكان مُتحرِّيًا فيها، وأبدى تعاطفه مع «الوهابيين»، وأثنى عليهم، وعلى دعوتهم[٤]، وفي المقابل له ـ في مواضع من «تاريخه» ـ كلامٌ يمسُّ شخصيةَ

= ـــــــــــــــــ

(١) انظر (ص ١١٧).

(٢) «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»؛ عبدالرحمن بن حسن الجبرتي ت (١٢٣٧هـ).

(٣) السُّلطان: محمد علي (باشا) ابن إبراهيم آغا، الألباني ت (١١٨٤هـ)، جد، «الأسرة الخديوية»، آخر أسرة حكمتْ «مصر»، بالنظام الملكي الوراثي، وهو مُؤسِّس مُلْكِها.
انظر: ترجمته في «الأعلام» (٦/ ٢٩٨).

(٤) انظر: «عجائب الآثار» ـ على سبيل المثال ـ (٣/ ٤٠١)، و (٤/ ٨، ٢٨، ٢٢٦، ٣٦١).

محمد علي باشا، بل عُرف عنه أنَّه كان مُعارضًا له، وأنَّ الباشا طلب منه أنْ يكتب عنه كتابًا فرفض.

وحين النظرُّ إلى «تاريخِه»؛ فإننا نجدُ عدَّةَ مواضعَ تمسَّ الباشا؛ منها قولُه:

(التفتَ الباشا إلى خَدَمَة «الضَّرْبَخَانة»[١]، وأفَنْدِيَّتِها، وطمعتْ نفسُه في مصادرتهم، وأَخذِ الأموالِ؛ لِمَا يَرى عليهم منَ التَّجمُّلِ في الملابس، والمَراكبِ، لأنَّ مِن طبْعِهِ داءَ الحَسَدِ، والشَّرهِ، والطَّمعِ، والتَّطلُّعِ لِمَا في أيدي الناسِ، وأرزاقِهِم؛ فكانَ يَنظرُ إليهم، ويَرمُقُهُم، وهم يَغدُون، ويَرُوحونَ...)[٢] ا.هـ

بل حتَّى حين يمدحُ الجبرتيُّ الباشا؛ فإنَّ مدحَه لا يخلو ـ أحيانًا ـ من ذمٍّ؛ منها قولُه:

(ومنها ـ وهي مِن محاسنِ الأفعالِ ـ أنَّ الباشا أعملَ هِمَّتَه، في إعادةِ السَّد الأعظمِ... وكانَ له مَندوحةٌ، لم تكنْ لغيرِه من مُلوكِ هذه الأزمان، فلو وفَّقه اللهُ لشيءٍ مِنَ العدالةِ ـ على ما فيه منَ العزمِ، والرِّئاسةِ، والشَّهامةِ، والتَّدبيرِ، والمطاولةِ ـ لكانَ أُعجوبةَ زمانِه، وفريدَ أوانِه)[٣] ا.هـ

---

(١) «الضَّرْبَخَانة»: الدَّارُ التي تُضْربُ (تُسَكُّ) فيها النُّقودُ.

انظر: «تاريخ الحجاز ونجد» (ص ٢٢٦).

(٢) «عجائب الآثار» (٤/ ٢٢٧).

(٣) «عجائب الآثار» (٤/ ٤٠١).

قلتُ: من هنا جاءت الإشكالية السياسية، في هذا «التاريخ»، وعنه؛ مما جعل مُؤلِّفه يُتبلى، فقُتِل ابنه خنْقًا، ثم رُبط على رِجلِ حِمارٍ، وتألم لأجله كثيرًا، ثم لحقه هو خنقًا أيضًا، ثم تعرَّضت مكتبته إلى الحرق، على تفاوتٍ في الرِّوايات[١].

وقد ربط الباحثون بين هذه الأحداث، وبين ما سجلَّه في «تاريخه»، عن «الدعوة السَّلفية»، ومحمد علي باشا، وأنَّ كل ما حدث له، ولابنه، كان بأمرٍ من هذا الأخير.

[عودةٌ لـ «تاريخ الجبرتي»]:

الكلام على ما تعرَّضه له هذا «التاريخ»، من حذفٍ مُتعمدٍ، كلامٌ كثير، وهو مائدةٌ ثقافيةٌ لكثيرٍ من الباحثين، على أنَّ الموضوع ـ حتَّى اليوم ـ لم يأخذ حقّه من الدراسة العلمية الموثقة، ولكن مما شك فيه، أنَّ الحذفَ قد حصل!

ففي طبعة «بولاق»، ثم حُذِفِ كلامٌ كثيرٌ، يمسُّ السُّلطان محمد علي باشا، ووجه الحذفِ أنَّها طُبِعت أيام حُكم الملكية في «مصر»؛ ومحمد علي، هو مُؤسِّس هذه الدولة الملكية «الخديوية»، وجدُّ ملوكِها، وهذا سببٌ سياسيٌّ كافٍ، للحذف من «النص التراثي».

وقد كانت الصَّفحات المحذوفة خمسون صفحة، وهو عددٌ ليس باليسير.

---

(١) انظر: ترجمته في: «معجم المطبوعات» (١/ ٦٧٥)، و «الأعلام» (٣/ ٣٠٤).
وانظر: «من أخبار الحجاز ونجد» (ص ١٧، ٣٧)، و «تأثُّر الدعوات الإصلاحية» (ص ٣٣٤)، و «حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب» (ص ٢٠٨)

يقول الأستاذ الكبير، والكاتب القدير: أنور الجندي رَحِمَهُ اللهُ في أثناء حديثِه على «الخِزانة الزَّكِيَّة»[١]، ومحتوياتِها:

(ونُسخةٌ من الجزء الرابع، من «تاريخ الجبرتي»، ويحتوي على فصولٍ كثيرةٍ، اضْطُرَّ إلى حذفِها، منَ النُّسخةِ التي طُبِعتْ في «بولاق»، لأنَّ فيها هُجومًا على محمد علي، ويُساوي ما حُذف منَ الأصولِ حوالي خمسين صفحة)[٢] ا.هـ

ويقول أ. محمد أديب غالب:

(«تاريخ الجبرتي» لم يصل إلينا كاملاً:

(إنَّ أولَ طبعةٍ لكتاب «عجائب الآثار»، كانت في «مطبعة بولاق» بـ «مصر» سنة: (١٢٩٧هـ)، في عهد الخديوي: توفيق بن إسماعيل بن إبراهيم باشا، حفيد قائد الحملة التي فعلت أفاعيلها الشنيعة في بلاد «العرب»؛ ولهذا فليسَ منَ المعقولِ، أنْ يُطبعَ الكتابُ كاملاً، في عهدِ سُلطانٍ، عُرِف بمُعادة أسلافِهِ لـ «الدعوة السَّلفية الإصلاحية»، وهي عداوةٌ موروثةٌ.

لم يَدَعْ محمدُ علي لهذا العالِمِ الجليل حُرمةً، ولم يحفظ له كرامةً؛ ولهذا فليس غريبًا أن تمتدَّ أصابعُ العبثِ إلى «تاريخ» هذا العالِمِ، مِن أُناسٍ لا يحملونَ لمؤلِّفهِ إلا الحقدَ والسُّوءَ، ولهذا فليسَ منَ المعقولِ أنْ تصلَ إليها «نصوصُ الجبرتي»، صحيحةً كاملةً.

---

(١) نسبةً إلى صاحبِها؛ العلامة: أحمد زكي باشا رَحِمَهُ اللهُ ت (١٣٥٣هـ).

(٢) «أحمد زكي المُلقَّب بشيخِ العُروبة» (ص ١١٢).

ومِن أوضحِ الأدلةِ، على أنَّ الكتابَ لم يصل إلينا كاملاً؛ أنَّ طبعتَه الأولى - التي كانتْ أصلاً لغيرِها منَ الطبعاتِ - جاءَ في آخرِ الجزءِ الرَّابع منها:

إلى هُنا انتهى ما نُقلَ من خطِّ العلامةِ الجبرتي، مُؤرِّخِ هذه المُدَّة، وما قبلها، لغاية هذا التاريخ سنة: (١٢٣٦هـ)، وهذا آخرُ الجزءِ الرَّابع، وبعده تُوِّفي الشَّيخُ، ولم يكتبْ شيئًا [ا.هـ].

هذه العبارةُ الصريحةُ، بأنَّ ما طُبِعَ لَيسَ عن أصلِ المُؤلِّفِ نفسِه، بل هو عن نُسخةٍ مَنقولةٍ عن خطِّه، ومعروفٌ ما يحدثُ من كثيرٍ منَ الناقلينَ من تصرُّفٍ، في عباراتِ ما يَنقلونَ مِن مُؤلَّفاتٍ، بالحذفِ، أو الزيادةِ، أو التَّصرُّفِ، وِفْقَ أَهوائِهم)[1] ا.هـ

قلتُ: لو طُبِعتْ هذه الطبعة بعد زوالِ «الملكِيَّة» في «مصرَ»؛ لما اضْطُرَّ إلى حذفِها، ولكن الظروف السِّياسية، تُملي مثل هذا، بل وأشدّ، وكم أتمنى أنْ يَسلمَ «النَّصَّ التُّراثِ» من مثل هذه التصرفات؛ لأنَّه يُشَكِّل مِرآةً حقيقية للجيل الذي دُوِّن فيه، ولكن «التاريخ يكتبه المنتصر»!

وفي الحذفِ من «النَّصَّ التُّراثِ»، تحريفٌ لجزءٍ منَ الحقيقة، أو كُلِّها، أو تغييبها، وحين يحدث هذا، فإنَّه يَفسحُ المجالَ، لإظهارِ هذا المحذوف، من غيرِ

---

(١) «من أخبار الحجاز ونجد» (ص ١٦)، باختصار، ويُرجع للنص بتمامه لأهميته.

ويُنظر - أيضًا - مقال: «دعوة إلى إعادة النظر في كتاب عجائب الآثار للجبرتي»؛ للشيخ محمد آل رشيد؛ صحيفة الجزيرة؛ العدد: (١٢٦٤٥)؛ في: (٢٦/ ٤/ ١٤٢٨هـ).

مَصادرِه، وقد يكونُ بطريقةٍ مُحرَّفةٍ، خِدمةٍ لأغراضٍ مُعينة، أو مُناكفةً لجهاتٍ مُعينة؛ فيكون عدم الحذف، وإبقاء «النَّصِّ»، مع التعليقِ عليه، أولى من حذفِه[1].

وقد كنتُ ـ قبلَ زمنٍ ـ مُنشغلاً بإعدادِ دراسةٍ تاريخيةٍ عقائدية، فاحتجتُ الرجوع إلى «تاريخ الجبرتي» المذكور، فطالعتُ عدَّةَ طبعاتٍ منه، قديمة وحديثة، وقارنتُ بينها؛ فتبيَّن لي أنَّ أحداثًا وتحليلاتٍ دوَّنها الجبرتي، قد حُذِفتْ ـ عمدًا ـ من بعض الطبعات، وهي متعلقةٌ بالثَّناء على «الدعوة السلفية النجدية».

فدونتها تفصيلاً، مع ذكر الصفحات، والطَّبعات، وتاريخ طبعِها، وذكر المواضِعِ المحذوفة، ونصِّها، وأمضيتُ في هذه الدراسة وقتًا ـ ليس بالقليل ـ مُتنقِّلاً بين «المكتبات» الوطنية والعامَّة، والخاصة، للاطلاع على الطبعاتِ القديمة، والنادرة، وقراءتِها، والمقارنة بينها، لكن ـ مع الأسف ـ فُقِدت مني!

(٣) كتاب: «الدُّرر السَّنية»[1]؛ لابن قاسم رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) وقريبٌ منه، قيام بعضِهم بتحقيق ونشر ـ «نصًّا تراثيًا»، كُتِب بغير الفصحى (بمُفرداتٍ عامِيَّة)، ويشوبه لحنٌ كثيرٌ، وكلماتٌ دارجةٌ، ليست فصيحةً، لا لجهل مُصنِّفِه بـ «اللغة»، ولكنَّه كتبه على عفويته، فيأتي المُحقِّق، فيُحوِّل النَّصَّ بأكملِه إلى العربية «الفُصحى»، احترامًا لذائقة القُرَّاء، وفق تعبيره.

وهذا الفعلُ يُفسد على الدَّارسين التَّعرُّف على لُغة زمان ومكان كتابة هذا «المخطوط»، والاطلاع على ثقافتِهم الأدبية، ويُذهب بحلاوةٍ ومتعةٍ، قد يجد قارئ هذه النصوص.

وقد تناولت هذا الفعل ـ تفصيلاً ـ مع التمثيل في كتابي: «نظراتٌ في تحقيق التراث».

مجموعةٌ علميةٌ قيِّمةٌ، تحتوي على رسائل، ومسائل، وأجوبة، ومُكاتبات عُلماء «نجد»، من عصر الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إلى عصرنا، وتتفاوت فيها الرسائل والمسائل وكذا الأجوبة، فمنها الطويلة ومنها القصيرة.

ومحتوى هذه «المَعْلَمة النجدية السلفية»، مسائل شرعية منوعة؛ شمِلت: التفسير، والعقيدة، والحديث، وأصول فقه، والفقه، وعامة مسائل السياسة الشرعية، كالطاعة، والبيعة، والجهاد، والاحتساب.

وتُعد وثيقةٌ يُستخلص منها، أحدث وتاريخ الدعوة، ورجالاتِها[٢].

وقد قام على جمعِها، العلامة: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، صاحب «حاشية الروض»، وجامع «فتاوى ابن تيمية»؛ فحفِظ لنا تُراثًا عِلميًّا، وتاريخيًّا.

[سببُ الحديث عنِ «الدُّرر السَّنية»]:

طُبِعتْ هذه «المَعْلمة النجدية» ثلاث طبعاتٍ:

=

(١) «الدُّرر السَّنِية في الأجوبة النَّجْدِية ـ مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى عصرنا هذا»؛ جمع عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم ت (١٣٩٢هـ).

(٢) وقد استخرج منها الشيخ سليمان الخراشي: «تاريخ نجد من خلال كتاب الدرر السنية»، وتُنظر مُقدمتُه.

ـ **الطبعة الأولى**: صدرت على نفقة الملك عبدالعزيز رَحِمَهُ اللهُ، في مطبعة «أُم القُرى» بـ مكة المكرمة سنة: (١٣٥٢هـ)، وما بعدها، وخرجت في تسعة أجزاء، تضمّها ثلاث مجلدات.

ـ **والطبعة الثانية**: صدرت بأمر الملك فيصل رَحِمَهُ اللهُ، على نفقة «دار الإفتاء»، وطبعها «المكتب الإسلامي» بـ «بيروت»، و «مطابع شركة المدينة» بـ «جدة»، سنة (١٣٨٥هـ)، وما بعدها، وخرجتْ في اثني عشرة جزءًا.

ـ **والطبعة الثالثة**: صدرت على نفقة ومتابعة أبناء جامعِها، وهي الحديثة المتداولة، ابْتُدأ في طباعتها سنة: (١٤٠٢هـ)، وتقع في (١٦) مجلدًا، وصدرت في سنواتٍ متتالية، بطبعاتٍ متعددة، وتتميز عن سابقتيها، بالتصحيح والتنقيح، وزيادة رسائل وفتاوى موزعة في أجزائها(١).

وما أنْ خرجت الطبعة الثالثة، حتى بدأ حديثُ الناس، حول ما طالها من حذفٍ، وكثر اللغط في الباب، وهي مسألةٌ تُثار للنقاش ـ بسوءِ قصدٍ أحيانًا ـ بين فترةٍ وأُخرى.

ولي على ما يُثار حول هذه المسألة تعليقاتٌ:

الأول: قمتُ ـ بنفسي ـ بجرد «الدُّرر السَّنِية» كاملةً بطبعتَيْها: الأولى، والثالثة، بغرضِ جمع «التراث العلمي» للإمام ـ الشهيد بإذن الله ـ: سُليمان بن عبدالله آل

---

(١) «الدُّرر السَّنِية في الأجوبة النَّجْدِية» ـ ط الأخيرة ـ (١/ ٢٦).

الشيخ ت (١٢٣٣هـ)، لاهتمامي بدراسة حياته، وآثاره[1]؛ فوجدتُ ـ حينها ـ أنَّ النَّصَ في كلا الطبعتين واحدٌ، ولم يتغيَّر إلا الصَّفّ، والإخراج الجديد، وإن فاتني شيءٌ، فلا بد أنْ يكون يَسيرًا جدًا.

وحدَّثني أحدُ طلبة العِلم، ممن أثقُ في عِلمه وديانتِه[2]، أنَّه قابَلهما مع بعضِ طلبة العِلم؛ فلم يجدوا فيها حذْفًا.

وأَخبرَ حفيدُه الشيخُ عبدالملك بن محمد ابن قاسم، أنَّ الحديثة نسخةٌ من القديمة، ولكن بصفٍّ جديد، ولم يتم الحذف منها، ولكن غاية الأمر، أنَّ عمَّه سعد ابن قاسم، حين أضاف الزيادات، فرَّقها على أجزاء الكتاب، لتكون في مكانِها المناسب، ولهذا ظن بعض الناس، أنَّ فيها حذْفًا[3].

ثانيًا: تحتوي هذه «الموسوعة» على مسائل يكثر حول الجدل اليوم، تتعلَّق بـ: الولاء والبراء، والجهاد، والبيعة، والطاعة، والتكفير، والخوارج، وقتال البُغاة، وهي من مهمات المسائل، ولا يتولَّى الخوضَ فيها ـ إفتاءً ـ إلَّا كبار أهل العِلم، ويُعد الخوضُ فيها والإفتاءُ فيها من قِبل طلبة العِلم، مزلَّةً، وبابَ شرٍّ.

---

(١) وخرج هذا العمل مطبوعًا ـ عام (١٤٢٢هـ) ـ بعنوان: «الإمام المُحدِّث سُليمان بن عبدالله آل الشيخ ـ حياته وآثاره»، وقدَّم له معالي الشيخ: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ.

(٢) وهو فضيلة الشيح: عبدالله بن محمد الرحيمان.

(٣) «الشيخ عبدالرحمن القاسم؛ حياته وسيرته ومؤلفاته» (ص ٨٠)، وما بعدها.

ثالثًا: مضمون هذا الكتاب كُلّه، من تحرير «أئمة الدعوة»، و «علماء الدعوة»، وهم عُلماء أصحاب منهجٍ واضحٍ، وعلى عقيدة «أهل السنة والجماعة»، وعُرِف عنهم التحري في «الحقِّ»، واتباع «الدليل».

ثم إنَّ هذه «المَعلمة السَّلفية»؛ قُرِئت ـ بعد جمعِها ـ على جماعةٍ من كبار العلماء؛ منهم: المفتي محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وقُرِئت عليه مرتين، وبعض المواضع أكثر من مرتين، وعبدالله العنقري، وهما ـ حينها ـ من أركان العِلم في البلادِ[1].

رابعًا: قيل: يوجد في الكتاب، في مواضع متفرقة منه، تكفيرٌ للمسلمين، والدعوةُ لقتالِهم، واستباحةُ دمائِهم... وهذا كذبٌ، يفتريه من أُشرب كره هذه «الدعوة السلفية»، ورجالِها.

ولكن ـ والحقُّ يُقال ـ فيها مواضِع مُشكلة على بعض طلبة العِلم، أظهرها بعض النُّقَّاد عمدًا، متجاهلين «الأصول العامة» لهذه «الدعوة»، ومتجاهلين الظروف التاريخية، التي كُتِبت فيها هذه «الرسائل»، و «المسائل»، وأقربُ ما يُقال إنَّها عباراتٌ أفرزتها الحُقبة التي كُتبت فيها، وقد كانت فترةَ صراعٍ فكريٍّ ومُسلَّح، بين «الوهابيين» ومُناوئيهم.

وأنا ـ في هذا المقام ـ لا أُدافع عن «أئمة الدعوة»؛ لأنَّ لهم كُتبًا ومجاميعَ مُحكمة، فيها أصولُهم بوضوحٍ، مع ربطِها بأدلة «الكتاب» و «السُّنة»، وأقوال «السَّلف»،

---

(١) «الدرر السنية» (١/ ٧، ٩).

فمن أرادَ الحقَّ عرف من أين يأخذه، ومن استشكلتْ عليه مسألةٌ؛ فليرُدَّها إلى أصولِهم.

خامسًا: وهو مُتعلِّقٌ بما قبله؛ فقد رأى بعضُ طلبة العِلم، أنَّ المصلحةَ تقتضي-إخراجَ طبعةٍ مُهذَّبةٍ ومُحررةٍ، يُحذفَ منها هذه المواضع المُشْكِلة، التي تُثيرُ الشُّكوكَ والشُّبهاتِ حول «الدعوة السَّلفية»؛ حيثُ تعلَّق بها طرفان:

١ ـ **أحدُهما** المناوئون لـ «الدعوة السَّلفية»، فتعلَّقوا بهذا المسائل المُشْكِلة؛ للطعن في هذه «الدعوة» المباركة، وأُصولها، ولتنفير الناس عنها.

٢ ـ **وثانيهما** الخوارج التَّكفيريِّون، الذين يزعمون أنَّهم على «المنهج السَّلفي»، فأطلقوا التكفير، والخروج على الحُكَّام، واستباحة الدماء.

والقول بالحذف، أو التهذيب، أمرٌ تجاذبتُه وجهاتُ نظرٍ لها تقديرُها؛ ولكن كيف تُحذف مسائل وآراء شرعيةٌ، مبنيةٌ على «الدليل»، وهي مُتوافِرة بين يدي الناس، في كتبٍ مطبوعةٍ، ومرفوعة على عدة «مواقع إلكترونية».

والأقربُ في مثل هذا؛ أنْ يبقى «المجموع» كما هو، مع التعليق على المواضع المُشكِلة، والتي قد تُفسَّر على وجهٍ باطلٍ، فيه إضرارٌ بـ «الدعوة السَّلفية»[1]؛ إلا إنْ وُجِدت مَصلحةٌ شرعيةٌ في الحذف، فهذا أمرٌ له وجههُ، وتقديره، وهذا ما لا

---

(١) وما قيل في هذا الكتاب؛ قيل في كتابٍ نحوه، وهو: «فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم»؛ جمع محمد بن عبدالرحمن ابن قاسم ت (١٤٢١هـ)، فأغنى عن ذكره في المتن.

يَفهمه ـ مع الأسف ـ بعض طلبة العِلم المُتحمِّسين، ممن لا يحسبون حسابًا لـ: السياسة الشرعية، ومنها مُراعاة المصالح والمفاسد.

(٤) «ديوان»؛ عمر أبو ريشة رَحِمَهُ اللَّهُ.

شاعر معروفٌ، وهو سياسيٌّ، أديب، حَمَل همَّ أمته العربية، والإسلامية، وعبَّر عن همومها في شعرِه، وله مجموعةُ «دواوين» مطبوعةٌ، رَحِمَهُ اللَّهُ ت (١٤١٠هـ).

من أشهر قصائده، قصيدة «بعد النكبة»، التي كتبها بعد نكبة «فلسطين» في سنة (١٩٤٨م)، ومطلعها:

أُمَّتِـي هَـلْ لَـكِ بَـيْنَ الأُمَـمِ   مِنْـبَرٌ لِلسَّـيْفِ أَوْ لِلْقَلَـمِ

وحين طُبع «الديوان» حُذِف منها بيتٌ، أو أكثر، ووُضِع عِوضًا عنها نقاطًا متتالية، لدلالة على الحذف، ومَحَلُّ المحذوفِ، هو ما جاء بعد هذا البيت:

أَلِإِسْرَائِيـلَ تَعْلُـوا رَايَـةً   فِي حِمَـى المَهْـدِ وَظِـلِّ الحَـرَمِ

....

قلتُ: وجدتُ القصيدة في أكثر من طبعةٍ لـ «الديوان»، وفي أحدِها تم وضع نقاط في موضع الحذف(١)، ولم يُصنع هذا في أُخرى، مع وجود الحذف(٢)، وفي كلاهما ذُكِر مقاطع من القصيدة، ولم تذكر بتمامها.

ومثل هذا الحذف المتعمَّد، لا خلاف في التسامح فيه، لسببين:

---

(١) «الأعمال الكاملة لعمر أبو ريشة»؛ وزارة الثقافة السورية؛ (٢٠١٧م)؛ (١/ ٢٦).

(٢) «ديوان عمر أبو ريشة»؛ طبعة دار العودة؛ (١٩٩٧م)؛ (١/ ٧).

السبب الأول: حتَّى لا يَنالَ الشَّاعرَ أذى، ممن تعرَّض لهم في قصيدته، ولاسيما أنَّ القصيدةَ نُشِرت في «دواوينه» المطبوعة في حياته، منها: «مختارات شعرية»[١] المنشور سنة (١٩٥٩م)، و «ديوانه» المطبوع سنة (١٩٧١م)[٢].

السبب الثاني: حتَّى لا يُمنع «الديوان» من الطبع بتمامِه، وكما قيل: «مَا لَا يُدْرَكُ كُلُّهُ؛ فَلَا يُتْرَكُ جُلُّهُ»[٣].

ومثلُ هذه الأمور تُحكمُ بالعقلِ والحِكمة، ويجب أنْ تُراعى فيها المصلحة.

(٥) كتاب: «الشرح الممتع»[٤]؛ لابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا الكتابُ من أقوى كتب «المذهب الحنبلي» المُعاصرة، إنْ لم يكن أقواها على الإطلاق[١]، وإنْ لم يَبْنِه الشَّارحُ على «مُعتمد المذهب» اطرادًا، وأصلُه دروسٌ

---

(١) «مختارات شعرية»؛ طبعة المكتب التجاري؛ (١٩٥٩م)؛ (ص ١١٠).

(٢) «ديوان عمر أبو ريشة»؛ طبعة دار العودة؛ (١٩٧١م)؛ (ص ٧).

(٣) قاعدة مشهورة؛ ولها نظائر في استعمال الفقهاء، وقد ذكرها المُحدِّث العجلوني في موضعين، ولفظُها: «مَا لَا يُدْرَكُ كُلُّهُ؛ لَا يُتْرَكُ كُلُّهُ»، وأشارَ إلى أنَّها في معنى قوله ﷻ: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ ﴾ [التغابن: ١٦]، وحديث: ((**اتَّقِ الله مَا اسْتَطَعْتَ**))، وحديث: ((**وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ؛ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**))، وأنَّها قاعدةٌ، وليست بحديثٍ.

انظر: «كشفاء الخفاء» برقم: (٢٢٥٨، ٢٧٥٧).

(٤) «الشرح الممتع على زاد المُستقنِع»؛ لمحمد بن صالح العثيمين ت (١٤٢١هـ)، ت. مؤسَّسة الشيخ محمد العُثيمين الخيرية.

علمية، سُجِّلتْ صوتيًا، ثم اجتهدَ في تفريغِها وطبعِها عدة جهاتٍ، وكثيرٌ منهم لم يُؤذنْ له بذلك، ولم تخلُ كُلُّها من أخطاءٍ مطبعيةٍ، وخللٍ في الصياغة، كما سيأتي.

ومن خلال الاطلاع على طبعتِه المعنِيَّةِ بالنَّقد؛ وُجِدتُ مواضع مُحدَّدة، تم حذفُها، وهي موجودةٌ فيما سبق من طبعات، وفي التسجيل الصوتي الأصل لهذا الكتاب، فخاض الناس في ذلك بين مؤيدٍ ومُعارضٍ، وكثُر القيل والقال، عن أسبابِ الحذفِ.

وعندي أنَّ المحذوفَ منه لا يخرجُ عن أربعةِ أنواعٍ:

الأول: عباراتٌ تُناسب الألقاء الصوتي، ولا تناسب التأليف المطبوع، فيتعيَّن حذفُها، لأنَّ الدَّرسَ الصَّوتي، يختلفُ عنِ التأليف المكتوبِ، ومن ذلك اللغة المُستخدمة، وأسلوبُ الطرح العلمي، وتوجيه الأسئلة، وتنبيه الطلاب.

الثاني: كلامٌ تراجع عنه الشارح لسببٍ عِلمي، سواء مسألةً، أو قيدًا عليها، أو قولاً ذكرَه، أو حُكمً وتعليلاً على «دليلٍ»، ونحو ذلك، وما تراجع عنه الشارح في شرحِه، أو أَعرضَ عنه، وَجبَ الإعراضُ عنه، وعدم طلبِه، ولا نسبَتِه إليه، ولو وُجِد في مادَّة صوتيةٍ موثقةٍ.

الثَّالثُ: استطراداتٌ عِلمية، خارجة عن المسألة المشروحة، أو إجاباتٌ علمية على أسئلةٍ مطروحةٍ على الشَّارح، بعضُها لا علاقة لها بالمسألة أو بالمتن المشروح.

=

(١) ومن أقوى الحواشي المُعاصرة، التي عنيت بـ «فقه المذهب»: «الحواشي السَّابِغات على أخصر المختصرات»؛ لأحمد بن ناصر القُعَيْمي.

وعليه؛ فيُمكنُ أنْ نُعامِل المادة الصَّوتية، على أنَّها مُسَوَّدة «الشرح».

ولذلك أعجب حين أرىَ بين الحين والأخر، طلبةٌ يسألون عن الطبعات القديمة ـ «المصرية» ـ للشرح، التي أتتْ على كُلِّ ما قيل في الشَّرح الصَّوتي، ويرون أنَّها أوثق من الطبعة المُعتمدة، وربما طعنوا في أمانةِ القائمين عليها.

فكيف يبحثون عن مُسوَّدة كتابٍ، ونسختُه الأخيرة المُعتمدة بين أيديهم؟!

ومن نظر بجدٍّ؛ وجدَ فرقًا بين الطبعات القديمة التجارية، وبين الأخيرةِ العلمية المُعتمدة، ويكفي الأخيرة كونها «مُعتمدةً»، والسابقة كلُّها مليئةٌ بالسَّقطِ، والتَّحريفِ، والعباراتِ الركيكة لسوءِ عمل من قام بالتفريغ الصوتي، ويكفي في سقوطها إعراض الشَّارح عنها، وعدم العناية بضبطِها على يدِ مُختصِّين.

الرَّابعُ: عباراتٌ يسيرةٌ جدًّا، رأى القائمون على قِراءةِ «الشَّرحِ»، وضبطِه، حذفَها أخذًا بـ «السياسة الشرعية»، ومُراعاة لـ «المصلحة».

ويُؤيِّد ما سبق؛ كون الشروع في نسخِ الكتاب، وطبعِه الطبعة المُعتمدة، تَمَّ في حياةِ الشَّارِحِ، وبإشرافٍ مُباشرٍ منه، ومن أبنائِه من بعدِه، فربما أُخذ رأيه فيها، فأَذِنَ بحذفِها؛ فيحرمُ بعد ذلك الطَّعنُ في أمانةٍ «لجنةٍ»، كُلُّ مَن فيها أفاضلٌ، يعملون بجهدٍ وإخلاصٍ، في سبيل خِدمة العِلم، ويجبُ إغلاقُ هذا الباب، وعدمُ الكلامِ فيه بالظَّنِّ، واتِّهامِ «مُؤسَّسةٍ خيرية»، ما أُنْشئت إلا لخدمة «التراث العلمي» للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

أمَّا «الأسئلةُ» و «الأجوبة»، الواردة في المواد الصوتية التي تخلَّلتِ «الشرح»، أو بعده، فحذفُها أَوجه؛ لأنَّها لا تُعدُّ شرحًا، وبعضُها لا علاقةَ له بموضوع

«الشَّرحِ»، ووجودُها في أثنائِه، يُشَتِّتُ ذِهنَ القارئ، فلا معنى ـ بعد ذلك ـ لتَضَجُّرِ بعضِ النَّاسِ من حذفِها.

(٦) كتاب: «خِزانة التواريخ النجدية»؛ للبسَّام رَحِمَهُ اللَّهُ:

مجموعٌ تاريخي من جمع معالي الشيخ، الفقيه: عبدالله بن عبدالرحمن البسَّام رَحِمَهُ اللَّهُ ت (١٤٢٣هـ)، كانَ في عصرِه أحدُ كِبار الفُقهاء، وكبير مؤرِّخي «نجد»، وقد تجميع لديه ـ مما يختصُّ بـ «نجدٍ» ـ الكثير من المخطوطات، والوثائق، والتي تُعنى بـ: التواريخ، والحوادث، والوفيات، والرسائل، والوقفيات، والمبايعات، والأنساب؛ فقامَ بانتخابِ بعضِها، وقراءتِه، وتصحيحِه، وترتيبها في هذه «الخِزانة التاريخية».

وقد امتلكتُ نسخةً ـ مُصوَّرةً ـ منها، حال طبعِها، وتصفحتُها كاملاً، لعلِّي أجدُ فيها ما يُفيدني في كتابي «حنابلة نجد»[1]، واستفدتُ منه أخبارًا انفردَ بها، ولكنِّي لم أَجدْهُ ـ على أهمِّيتِه ـ بحجمِ عُنوانِه، ولا بحجمِ ما قيل عنه.

---

(١) كتابٌ شاملٌ لتاريخ «الحنابلة» في المنطقةِ، وجهودِهم في توطينِ «المذهبِ»، ونشرِه، وترجمة أقدمِ رجالِ «المذهب» فيها، ودراسة الحالةِ الفكرية والفقهيةِ فيها، قبلَ انتشارِ «المذهب الحنبلي»، وبعده، وأهمّ الخصائص الفكرية والفقهية، لـ «حنابلة» المنطقة، ودورهم داخلَ المنطقةِ، وخارجَها...

وتنتهي حدودي دراستي إلى قبيل دعوةِ الإمام، المُجدِّد: محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ ت (١٢٠٦هـ)؛ لأنَّ تاريخَ المنطقةِ ـ منذ هذه الدعوة المباركة ـ مُدوَّنٌ ومُوثَّقٌ، بكلِّ تفاصيلِه.

وقد خَرَجتْ «الخِزانة» في (١١) مجلدًا، وبطريقةٍ لا أظنُّ الجامعَ يرتضيها، ولكنَّه تعجَّل في إخراجِها بصورتِها التي خرجتْ عليها، ليوافقَ نشرُها احتفالَ «المملكة»، بمُرورِ مائة عامٍ على توحيدِها، وهو عام (١٤١٩هـ)، ثم يُعيد النظر فيها فيما بعد[١]، وهو العامُ الذي أَخرجَ فيه جامِعها ـ وللمُوافَقةِ نفسِها ـ كتابَه القيِّم: «علماء نجد خلال ثمانية قرون».

والذي يهمنا ـ هُنا ـ ما قيل عن مُصادرةِ الكتابِ، وحجبِه فور صُدورِه، حيثُ كثُرَ القيلُ والقالُ في ذلك، بسببِ عدمِ ظهور معلومةٍ مُوثَّقةٍ في حينِه، ومما قيل ـ وقتُها ـ أنَّه صُودِر، ومُنعَ من البيعِ، فورَ وصوله، بسببِ احتوائه على ما لا ينبغي نشرُه، كذِكرِ بعضِ الأحداثِ التاريخية، والوثائقِ التي لها جانبٌ سياسي، وما يَتعلَّقُ بتاريخِ بعضِ القبائل، والأُسر، وأنسابِهم، وأنَّ «دارة الملك عبدالعزيز»، اشترتْ منَ المُؤلِّف كلَّ النُّسخِ، وستقوم بإخراجِه بعدَ الحذفِ، والتهذيب!

كذا قال الناسُ وقتَها؛ لذا تم تداوله ـ مُصوَّرًا ـ بطرقٍ غير نظاميةٍ، وبيع ـ خفيةً ـ بسعرٍ مبالغٍ فيه، وتنافسَ عليه من يُغريهم الممنوعُ، ولو لم يكونوا بحاجةٍ إليه.

---

(١) حِرْصُ الشَّيخِ على أنَّ يُوافِق خروج «الخِزانة»، تاريخَ الاحتفالِ بـ «المئوية»، أَخبرَ به ابنُه د. أحمد البسَّام، في جوابٍ على سؤالٍ حولَ الموضوعِ، موجودٌ على موقع «اليوتيوب»، بعنوان: (الحديث عن «خِزانة التواريخ» النجدية»)، على هذا الرابط:
[https://www.youtube.com/watch?v=Pqngg9Ip8ak]
أمَّا مُوافقةُ «علماء نجد»، فقد نصَّ عليها المُؤلِّفُ في الكتاب نفسِه.

ولكن ابنَ المُؤلِّفِ ـ د. أحمد البسَّام ـ أجابَ على سؤالٍ حولَ الموضوعِ، أفاد فيه بأَنَّ الكتابَ لم يُمنعْ، بل بيع ـ عند صدورِه ـ في معرض الكتاب بـ «الشَّارِقة»، ولكن والده رَحِمَهُ اللهُ تنازلَ به لـ «دارة الملك عبدالعزيز»، لأنَّ الكتابَ يحتوي على عدة تواريخ، ولا يُمكن لشخصٍ واحدٍ أنْ يعمل على تحقيقِها، وأنَّ «الدَّارة» ستقومُ ـ وقامتْ ـ بتوزيعِ محتواه على مجموعةٍ منَ المُختصِّين، ليقوموا بالعملِ على تحقيقِه، ثم طباعتِه، لتخرُج هذه التَّواريخ مُفردةً، دونَ إعادة طبعة «الخِزانة» بشكلِها السَّابق، الذي خرجتْ به[1].

وهذه روايةُ ابنِ المُؤلِّف، ويجبُ الوقوفُ عندَها، وتَرْكُ الخوضِ فيما لا يعني، ولا يفيد، والحِكمةُ والمصلحةُ ـ في مثلِ هذه الأمور ـ يجب أنْ تكونَ حاضرةً، وعند حديثِ ابنِ المُؤلِّف ـ وهو صاحبُ حقٍّ ـ؛ يَنقطعُ كلَّ حديثٍ، والكتابُ ـ بنسختِه الأصلية ـ مُتوفِّرٌ على «الإنترنت»، ومن أراده سيجده.

وقد قام ابنه بسَّام ـ بعد وفاة أبيه ـ بالإشراف على طبع كتاب والده «تيسير العلَّام»، ووضع في مقدمته ترجمةً لأبيه، وعند ذِكر مُؤلَّفاتِه، لم يذكر «الخِزانة»[2]، و «التيسير» مطبوعٌ سنة (١٤٢٦هـ)، أي بعد وفاةِ والدِه بستِّ سنواتٍ.

وقبل الانتهاء من الكلام على هذا الكتاب؛ أشير إلى أنَّ الشيخ عبدالله البسام تُوفِّي رَحِمَهُ اللهُ، وقد خلَّفَ «مجاميع» كثيرٌ، مُتعلِّقة بتاريخ المنطقة، والقبائلِ، والأُسرِ،

---

(١) شاهدتُ إجابةَ د. أحمد البسام، مُصوَّرةً على موقع «اليوتيوب»، على الرابط السابق.

(٢) «تيسير العلَّام» (١/ ١٦).

والأنسابِ، والحوادثِ، والوفيات، الجُغرافية...وهي غيرُ مُنظَّمةٍ، وليستْ مُعدَّة للتأليف.

وسيقومُ ابنُه د. أحمد بإخراجِها، بعد تأمُّلِها، فربما كتبَها الشيخُ على شكلِ مُسوَّداتٍ، ولم يُحرِّرُها، أو يُراجعُها.

كما أنَّ ابنَه سيُراعي في إخراجِها أمورًا منها: ليسَ كلُّ ما يُعلم يُقالُ، وليسَ كلَّ ما يُقال يُكتبُ، وليسَ كلُّ ما يُكتبُ يُنْشرُ، وصرَّح بأنَّه سيقومُ بحذفِ بعضِ الموادِّ، مُعلِّلاً بما سبق، ولاسيما ما يتعلَّقُ بالأنساب، ولكونِ بعضِ الأُسر المُعاصرة، قد لا تسمح بأنْ يُقالَ عن جدِّهم كذا، كما أنّ والدَه رَحِمَهُ اللهُ لم يكن - حياتِه - يَرغبُ في إخراجِ بعضِها، وهذه حكمةٌ منه، ورجاحةُ عقلٍ[1].

(٧) كتاب: «التحقيقات المرضية»؛ للفوزان.

أشهر كتب الفرائض المعاصرة، وساعدَ على شُهرته اعتمادُه مُقرَّرًا في بعضِ «الكُلِّيات الشرعية»، وهي رسالة «الماجستير» لمعالي الدكتور الشيخ: صالح بن فوزان الفوزان، عضو «هيئة كبار العلماء»، عضو «اللجنة الدائمة للإفتاء».

---

(١) شاهدتُ كلامَه حولَ هذا الموضوعِ، على موقع «اليوتيوب»، بعنوان: (الحديث عن تحقيق كتاب «علماء نجد»)، على هذا الرابط:

[https://www.youtube.com/watch?v=PUOiB0ylSek]

وقد استشهدَ المُؤلِّف في عدة مواضِع منه، بكلام جميلٍ للشيخ سيِّد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونقل ـ بالنص ـ من كتابِه الشهير «في ظلال القرآن»، ووثَّق النقلَ منه في هذه المواضع بالصفحة والجزء، بقولِه في الحاشية:

(سيد قطب «في ظلال القرآن» ص.. جـ..)[١].

واستمر الكتاب يُطبع ويُتداول سنين بهذه الحاشية، وفي السنوات الأخيرة، حُورِبتْ «جماعة الأخوان المسلمين»، واعتُبرت جماعةً إرهابيةً، وسيِّد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أعلامِها[٢].

وحين طُبِعَ الكتاب ـ حديثًا ـ بصفٍ جديد، رُوعي فيه أحداث السَّاعة؛ وتم حذف اسم سيِّد قطب من حواشي الكتاب، مع بقاء الإحالة إلى كتابه[٣].

ولا أظنُّ ذلك لدوافع «اعتقادية»، فالعُلماء وطلبة العلم والباحثون، لا يزالون يقولون في مؤلفاتِهم، وتحقيقاتِهم: قال الزمخشري، قال الجويني، قال الرَّازي، وينقلون من كُتبِهم، ويستفيدون منها، ويعزون إليها، دون نكيرٍ.

---

(١) «المباحث الفرضية»؛ ط. دار المعارف؛ (ص ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣).

(٢) جماعة «الأخوان المسلمين» من الجماعات الإسلامية، التي لديها أخطاء في الفِكر والمنهج، ولا يزال العلماء يحذرون منها، ومن مناهجها، ولكن في السنوات الأخيرة، أخذ الموقف منها أبعادًا سياسية، فحاربتها دولٌ، وتعقَّبت دعاتها، وأيَّدتها ـ مُناكفةً ـ دولٌ، ودعمتها، وتبنَّت رجالها.

(٣) «المباحث الفرضية»؛ ط. دار المأثور؛ (ص ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥).

ولم يقل أحدٌ، يجب حذف أسمائهم من المؤلفات والتحقيقات، وعدم النقل عنهم، والعزو إليهم، وأنَّ هذا من «منهج السَّلف»، والشيخ الفوزان ـ حفظه الله ـ من أركان «السَّلفية» اليوم، ونَقَلَ عن سيِّد قطب، وسمَّاه، وبقي النَّقلُ عنه في كتابه سنين طويلة.

ولكن لا شك أنَّ هذا التعديل في الطبعة الحديثة، له ما يُبرِّره لما نَمرُّ به من أحداثٍ، وحتَّى لا يُشغِّب سفيهٌ على المُؤلِّف، وينتقده بما لا يليق بمكانته.

(٨) كتاب: «مُعجم أُسر بُريدة»؛ للعبُودي.

عملٌ موسوعيٌّ كبيرٌ، يُؤلِّفه أستاذٌ في هذا الباب، وهو معالي الشيخ: محمد بن ناصر العبودي، العالمُ الموسوعي، المُخَضْرم، والمُؤرِّخُ، والنَّسَّابةُ، والرَّحالةُ، والجُغرافي، صاحبُ المآثرِ التي لا يمكن عدُّها في مثلِ هذا الموضعِ.

أَلَّفَ معاليه هذا «المُعجمَ»، وخصَّه بأُسرِ مدينةِ «بُريدة»، مركز «القصيم» الإداري، ويقع في (٢٣) مجلدًا، تحدَّث فيه عن أُسرِ هذه المدينة، وبعضِ تاريخِها، ورجالاتِها، وهو حديثٌ ذو حساسيةٍ بالغةٍ، ولاسيما في مجتمعاتِنا «الخليجية».

لقد أحدثتْ هذه المَعْلَمة الأُسرية ـ عند صدورِها ـ ضجَّةً كبيرةً، في الأوساط الثقافية، والاجتماعية، كادَتْ تغتالُ الكتابَ، وتتسبَّبُ بمنعِه، بل أُشيع بين النَّاسُ ـ حينها ـ خبرُ منعِه، وسحبِه من منافذِ البيعِ، وقد تباينتْ ردودُ الأفعالِ حولَه، بين مُؤيِّدٍ، وبين ناقدٍ، وثالثٍ ناقِم.

والحديثُ حول الكتابِ، وما أثارهَ من رُدودِ أفعالٍ؛ يَفتحُ مجالاً يُخرِجُنا عن المقصود، ويكفي أنَّ تعلم أنَّ مما قيل فيه: أنَّه (أضخمُ موسوعةٍ للأسر في العصر ـ

الحديث)، وأنَّه (الكتاب العَوْرة)؛ وهذا كافٍ لتعلَمَ تباينَ الآراءِ حوله، وتعدَّى الأمرُ إلى الطَّعنِ في مقصدِ النَّاشِر، وأمانتِه، وهو شيخٌ قانونيٌ فاضلٌ(١).

وأنا لستُ مع مَن نقدَ بتشفٍّ، وأساءَ الأدبَ إلى المُؤلِّف الجليل، وهو عالمٌ جليلُ، ويجب أنْ تُحفظ له مكانتُه، أو النَّاشِر الفاضل، وهو رجل خلوقٌ كريمٌ، ولستُ ـ أيضًا ـ مع من كال المدح ـ مُطلقًا ـ على الكتاب، كما أنَّ مثلي لن يجرأ على نقدِ قامةٍ عِلميةٍ، لها جذورٌ ضاربةٌ في العِلمِ بالتاريخِ، وأخبارِ النَّاسِ، وأيَّامِهم، وأَنْسَابِهم، وديارِهم، وجُغرافِيَّتِها، كما أنِّي لا أنتمى لـ «أُسر بريدة»، ولم أعشِ فيها، حتَّى أقيِّم هذا العمل؛ ولكن حسبي إيصال فكرةٍ عمَّا أحدثَه الكتاب.

---

(١) مما كُتب عن الكتاب: مقال «عجائب الزماني لابن الزعفراني»، للأستاذ صالح الدبيبي، وتبعه ـ للكاتبِ نفسِه ـ مقال: «الكتاب العورة»، نُشِرا في «صحيفة عاجل الإلكترونية»، ثم كُتِب عليهما ردٌّ بعنوان: «المقال العورة» باسمٍ مستعارٍ، في «منتدى بريدة»، وقبله مقالُ: «معجم أُسر بريدة للعبودي يثير زوبعةً اجتماعية في القصيم» للأستاذ علي العلي، في «منتدى النَّسَّابون العرب»، وكلها تجدها على الإنترنت، وقد طالعتُها كلَّها.

وهذا بعض الروابط حول الموضوع:

[https://ajel.sa/9NM7tD/amp/]
[http://www.al-jazirah.com/2016/20160529/bo1.htm]
[http://www.al-jazirah.com/culture/2010/25032010/ttt7.htm]
[https://forum.buraydh.com/showthread.php?t=255510]
[https://www.alnssabon.com/t12247.html]

وأشرتُ ـ باختصارٍ ـ إلى ما حدثَ حينَ نَشرِ الكتاب؛ للتأكيد على ما ذكرتُه سابقًا، من أنَّ التعرّض لتاريخ القبائل، والأُسرِ المُعاصرة، مُفْضٍ إلى حدوثِ فتنٍ ونزاعاتٍ[1].

وربما يُؤدي اعتراضُ بعضِ الأُسرِ، على مثلِ هذه الكُتبِ، إلى حذفِ بياناتٍ منَ الكتابِ، بدعوى المساس بتاريخِ الأُسرةِ، ونَشرِ ما لا يَنبغي نشره، أو إحيائِه ثاراتٍ بين أُسرٍ، أو الخطأ في إثباتِ نسبِها، أو نفْيِه، وقد يكونُ ذلك بعد وفاةِ المُؤلِّف، فيُنْشرُ مرَّة أُخرى ـ بقُوَّة النِّظامِ ـ بعدَ الحذفِ منه.

[تَنْبِيهٌ]:

لا يدخل ضمن حديثنا هذا الكتاب:

(..) **كتاب: «نيل المآرب في تهذيب: (شرح عمدة الطالب)»؛ للبسَّام.**

حيث قام مُصنِّفُه رَحِمَهُ اللَّهُ بتهذيب كتاب: «هداية الراغب» للفقيه: ابن قائد النجدي رَحِمَهُ اللَّهُ ت (١٠٩٧هـ)، فدمجَ المتنَ مع شرحِه، وتصرَّفَ في متنِه، وحَذفَ الأدلةَ، وغيَّر بعضَ العباراتِ التي رأى فيها تعقيدًا، وحذفَ منه ما يتعلَّقُ بأحكامِ «الرِّق»، والمسائل «الصورية» التي لا واقع لها، ولم يُغيِّرْ ما فيه من أحكامٍ، ولو كانت مرجُوحةً، ثم سبَكَهُ بصيغةٍ واحدةٍ مُتَّصلةٍ، فغدا كالكتابِ الواحدِ، لا تُفرِّقُ فيه بين المتنِ والشَّرحِ.

---

(١) انظر ما تقدَّم (ص ٥٧، ٧٢).

وهو عملٌ جليلٌ، انتفع به طلبة العِلـم، ولاسيما بحاشيتِه التي طُبعتْ معهُ؛ وهي: «الاختيارات الجلية من المسائل الخلافية»[1].

ولكن عمله هذا، لم يرق لأحد معاصريه، وهو شيخنا العلامة د. بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ، فنَقدَ هذا العمل، وكان مما قاله فيه:

(عَمِلَ في تلخيصِه أُمورًا غيرَ مرضِيَّةٍ:

منها: دمجُه المتنَ بالشرحِ.

ومنها: تهذيبُ الشَّرحَ بحذفِ «الدليلِ»، وفي هذا تجريدٌ للكتابِ من حِليتِه، وحَطٌّ لمرتبتِه.

ومنها: حذْفُه أكثرَ الأحكامِ المُتعلِّقة بـ «الرقيق»، وهذه سَوأةٌ لا تُحتملُ، وهزيمةٌ. والمسلمونَ يَبذلونَ الأسبابَ، ويَتفاءلونَ بالنصرِ، ويَدعونَ به، وإلَّا فهلْ يُهجرُ الدُّعاءُ على الأعداءِ، بالنَّصرِ عليهم؟!)[2] ا.هـ

قلتُ: في كلامِه تحاملٌ ظاهرٌ، والذي يظهرُ لي ـ والله أعلم ـ أنَّ الأمرَ له شأنٌ بـ «كلامِ الأقران»، فلا يُقبلُ كلامُ أحدِهما في الآخر، وهما عالمان جليلان، وقد رحلا رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

ثم إنَّ البسامَ ذَكرَ كلَّ هذا في مقدمته، وبيَّن ما أجراهُ في المتنِ وشرحِه، وأسبابَ ذلك، وحذْفُه للأدلةِ كان لأجل الاختصار، لإنتاجِ متنِ أحكامٍ فقهيةٍ،

(١) «نيل المآرب» (١/ ٦).

(٢) «المدخل المفصل» (٢/ ٧٩٧).

ومسائل فرعية، كحالِ كثيرٍ من «كتب الفقه»، التي يعلمها العلامة بكر رَحِمَهُ اللَّهُ، وأمَّا ما يتعلَّقُ بأحكامِ «الرِّقِّ»، فقد بيَّن وجهةَ نظرِه في المُقدِّمة، بلا مزيدَ عليه.

أيضًا هو لم يَطبعِ المُنتجَ الجديد باسمِه الأصلي، منسوبًا إلى مُؤلِّفه الأصلي، بل طبعه باسمٍ جديدٍ، ونسبه إلى نفسِه، فسمَّاه: «نيل المآرب في تهذيب: (شرح عمدة الطالب)»؛ لعبدالله البسَّام، بينما الأصل مطبوعٌ باسم: «هداية الراغب في شرح: (عمدة الطالب)»؛ لابن قائد النَّجدي رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وفرقٌ بين الاثنين اسمًا ومحتوىً.

يقول الفقيه عبدالله البسَّام رَحِمَهُ اللَّهُ في مُقدمتِه:

(اخترتُ كتابَ «هداية الرَّاغب لشرح: (عُمدة الطَّالب)»؛ تأليف الفقيه المُحقِّق: عثمان بن أحمد بن قائد النَّجدي على «عُمدة الطَّالب» تأليفُ مُحرِّرِ المذهب، الفقيه: منصور البُهُوتي؛ ذلك أنَّ الشرح من أنفس الشروح، من حيث سَبكِ العِبارةِ، ودِقَّةِ المعنى، وقُوَّةِ المبنى، فعمدتُ إليه، فهذَّبتُه، وشذَّبتُه، وقرَّبتُه؛ ليكون مرتبةً لمُبتدئ، وتذكرةً للمُنتهي.

وعملي فيه يتلخَّصُ فيما يأتي:

١ ـ دمجتُ عِبارةَ الشرح بالمتن، فالتحمتِ العبارتانِ بنسقٍ واحدٍ.

٢ ـ المسائل الصورية حذفتُها، واكتفيتُ بما هو الواقع الموجود.

٣ ـ نحنُ في زمنٍ عُدِمَّ فيه الرِّقُ والرقيقُ؛ لذا فإني سَلختُ أكثرَ الأحكامِ المُتعلِّقةِ بالرقيقِ، في العِباداتِ أو المُعاملات، وتخفَّفتُ من غالِبِها حِفاظًا على وقتِ القارئ، ليَصْرِفه إلى ما هو محتاجٌ إليه في حاضِره.

٤ ـ لا يخلوا الكتابُ من بعضِ العِباراتِ المُعقَّدةِ؛ فوضَّحتُ المعنى بعبارةٍ أسهل من عبارتِه.

٥ ـ حذفتُ كثيرًا منَ الأدلة النقلية؛ طلبًا للاختِصار، ولجعلِ الكتابَ أقربَ إلى كُتبِ المُتون، واعتمادًا على قُربِ تلكَ الأدلةِ مِمَّن يُريدُها، وأبقيتُ التعليلَ لأنَّه جُزءٌ منَ العِبارةِ، يُكمِّلُ معناها، ويَدلُّ على مناطِ حُكمِها.

٦ ـ زدتُ الكتابَ بعضَ الفوائدِ النفيسةِ، التي تمسُّ الحاجةُ على معرفتِها؛ ليَكونَ فيه غِناءٌ لقارِئه، وكِفايةٌ لمن اقتَصرَ عليه.

وأبقيتُ الكتابَ بأقوالِه، وآرائِه، الَّتي مَشى عليه الأصحابُ، واعتبرُوه «المذهبَ»، فلمْ استبدلْ قولاً مرجوحًا بقولٍ راجحًا)[1] ا.هـ مختصرًا بحروفِه.

قلتُ: هذا كلامُ فقيهٍ عارفٍ بـ «كتب الفقه»، وطرائِقُها؛ وللبسَّام سلفٌ في عملِه. وصنعُه في مسائل «الرِّقِّ» له وجهٌ[2]، ولا يزال العُلماء يختصرونَ، ويُهذِّبون، ويُنقِّحون، حتَّى اليوم، لا نكير بينهم، ولاسيما إذا أفصحَ المُختصِر

---

(١) «نيل المآرب» (١/ ٥).

(٢) مع أنَّه حين شرح المتنَيْن المُباركين «العُمدة» و «البُلوغ»، في شرحَيْه الماتعَيْن: «تيسير العلَّام»، و «توضيح الأحكام»؛ لم يحذفْ أحاديث «الرِّق»، بل قام بشرحِها، وبيَّن أحكامَها، فالأمرُ ليس كما قيل: (سوأةٌ لا تُحتملُ، وهزيمةٌ)! رحمَ اللهُ العالِمَين الجليلين. وانظر: «تيسير العلَّام» (٢/ ٥٢١)، و «توضيح الأحكام» (٧/ ٢٣٧).

والمُهذِّب عن منهجِه ـ تفصيلاً ـ في المقدمة، ونسب العملَ الجديد إليه، بعنوانٍ جديدٍ، فيه ما يُميزه عن عنوان أصلِه، كما فعل البسَّام هُنا.

وعليه؛ فلا أرى وجهًا لنقدِ عملِه، كما لا يُعدُّ عملُه داخلاً فيما نحنُ فيه، من بحثٍ ودراسةٍ حول «ظاهرة الحذف من النص التراثي»، والله أعلم.

* * * *

الخَاتِمَةُ
وَخُلَاصَةُ البَحْثِ وَنَتَائِجُهُ

انتهيتُ بفضلِ الله ﷻ من هذا الكتاب «الحذف من النص التراثي»، وهذا أهم ما ورد فيه:

١ ـ الكتابُ هو في أصلِهِ فصلٌ من كتابٍ كبيرٍ بعنوان: «نظرات في تحقيق التراث»، يقع في ألف صفحةٍ، وهو المعروفُ في السَّاحة العلمية، بـ: «مزالق في التحقيق»، والمنشورُ ـ من الأخير ـ في «الإنترنت» ناقصٌ، قام بجمعِه ونشرِهِ من لا أعرفه، واسمُ الشخصِ المذكور في تتمة العنوان، ليس من وضعي، ولم آمر به، ولم أرضَه.

٢ ـ مسألة «الحذف من النص التراثي»، على دقتِها، ووضوحِ الحقِّ فيها، إلا أنَّها محلُّ خلافٍ عند الباحثين والمُحقِّقين،

٣ ـ وُجِد من حذفَ منَ «النص»، لعجزِهِ عن قراءته، أو لقناعتِهِ بعدم أهميته، وهذا خارجٌ عن بحثي، وبحثي عمن تعمَّدَ الحذفَ.

٤ ـ الخطأُ أو الانحرافُ الوارد في «النص التراثي»، لا يخلو أنْ يكون كُلِّيًّا أو أغلبيًّا، أو في مواضع مُحدَّدةٍ منه.

٥ ـ فالنوعُ الأول والثاني، لا ينبغي تحقيقه ونشره بين الناس، ولو أجازَه قِلَّةٌ، أمَّا الثالث، فهو الذي وقع في حذفِهِ اختلافٌ ووجهاتُ نظرٍ معتبرة.

٦ ـ يَرى بعضُ الباحثين والمُحقِّقين إبقاءَ «النص» كما؛ للأمانةِ العلميةِ، ولِمَا في «النصِّ» من علامةٍ على فِكر المُؤلِّف، والحالة الفكرية والأدبية في عصره.

٧ ـ ومنهم من رأى الحذفَ إبراءً للذمة، وتحقيقًا للمصلحة الشرعية.

٨ ـ ومنهم مَن رأى إخراجَ نُسخةٍ مُهذَّبةٍ منه، وكتابةَ ذلك على غلافِه،

والإشارةَ إلى التهذيب، ووضعَ اسم المُهذِّب، بدلاً عن اسمِ مُؤلِّفه.

٩ ـ تفاوتتْ دوافعُ مَن تصرَّفوا في «النَّصِّ» بالحذفِ، وهي ثلاثةُ دوافع: العقيدة، والأخلاق، والسياسة.

١٠ ـ تمَّ في البحثِ طرحُ هذه الدَّوافعُ، والكلامُ عليها، وذِكرُ أقوالِ وأدلةِ أصحابِها، ونماذج لأعمالِهم، مع التعقيبِ عليها، ومناقشتِها.

١١ ـ الاختلافُ مع مُعتقد المُؤلف، لا يُبيحُ الحذفَ منَ «النصِّ»، ولو بُحسنِ نيِّة، وبسوئها من بابِ أولى.

١٢ ـ إذا تضمَّن «النَّصُّ» مُجُونًا يسيرًا في مواضع منه، لمصلحة النص، ولفهم العبارة، كما في بيان الأمثال، أو الغريب؛ فلا يحذف.

١٣ ـ إذا تضمَّن «النَّصُّ» مُجُونًا يسيرًا في مواضع منه، من غير حاجةٍ، سوى الاستمتاع بالقصص، وتذوق «أدب المجون»، وللمسامرة به؛ فالخلاف في حذفهِ معتبرٌ.

١٤ ـ إذا كان لـ «النَّصِّ» علاقةٌ بالسياسةِ، فالقولُ بالحذفِ منه لأجلِها، تحكمُه مراعاة المصلحةُ.

١٥ ـ انتشرَ المجونُ ـ «الأدب المكشوف» ـ في كتب «الأدبِ»، حتَّى أصحبَ شِبه مألوفٍ فيها، وقد أقرَّ ذلك وتبنَّاهُ، واستدلَّ له جماعةٌ منَ المتقدِّمين والمتأخرين والمعاصرين.

١٦ ـ من أشهر هؤلاء: الجاحظ، وابن قُتَيْبة، وأبو هلال العسكري، وأبو منصور الثعالبي، والسيوطي، ومحمد محي الدين عبدالحميد، ود. السيد أحمد

صقر، على اختلافٍ بينهم في التوسع في ذلك.

١٧ ـ الأصل أنَّ «النص التراثي» يجب أنْ يُحقق ويُنشر كما هو، وإنْ وُجِد فيه مخالفةٌ، فيتم التعليق عليها في الهامش، ولا يُحرمُ الباحثونَ منه لأجلِها، إلا إنْ كثُرتْ فيه المخالفاتُ، فلا يُحقِّق، لأنَّ الباطلَ يموتُ بالسكوتِ عنه.

هذا مجملٌ لما تم طرحه في هذا الكتاب، وأسألُ اللهَ ﷻ أنْ أكونَ قد وُفِّقتُ في هذا البحث، كما أسألُه أنْ يَنفعَ به، واللهُ أعلمُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين،،،

* * * *



قَائِمَةُ

المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ

(١) **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ـ** عبيدالله بن محمد العكبري (ابن بطَّة) ت (٣٨٧هـ) ـ ت. د. رضا بن نعسان مُعطي ـ دار الراية (الرياض) ـ ط الثانية (١٤١٥هـ).

(٢) **أبجد العلوم ـ** صديق بن حسن القنّوجي ت (١٣٠٧هـ) ـ ت. عبدالجبار زكار ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي (دمشق)، ودار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط (١٩٧٨م).

(٣) **الآحاد والمثاني ـ** أحمد بن عمر الشيباني (ابن أبي عاصم) ت (٢٨٧هـ) ـ ت أ. د. باسم بن فيصل الجوابرة ـ دار الراية (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١١هـ).

(٤) **الأحاديث المختارة (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في «صحيحهما») ـ** محمد بن عبدالواحد المقدسي (الضياء) ت (٦٤٣هـ) ـ ت. أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش ـ دار خضر (بيروت) ـ ط الرابعة (١٤٢١هـ).

(٥) **الإحسان في تقريب «صحيح ابن حبان» ـ** علي بن بلبان الفارسي ت (٧٣٩هـ) ـ ت. شعيب الأرنؤوط ت (١٤٣٨هـ) ـ دار الرسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٨هـ).

(٦) **أحسن ما سمعت ـ** عبدالملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ) ـ ت. محمد إبراهيم سليم ـ دار الطلائع (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤١٢هـ).

(٧) **أحسن ما سمعت ـ** عبدالملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ) ـ ت. خليل عمران المنصور ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(٨) **أحمد زكي المُلقَّب بشيخِ العُروبة ـ** أنور الجندي ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي (القاهرة) ـ ط (١٩٦٣م).

(٩) **الاختيارات الجليَّة من المسائل الخلافية ـ** عبدالله بن عبدالرحمن آل بسام ت (١٤٢٣هـ) ـ [مطبوع مع: «نيل المآرب» الآتي].

(١٠) **أدب الإملاء والاستملاء ـ** عبدالكريم بن محمد السَّمْعاني ت (٥٦٢هـ) ـ ت. أحمد محمد محمود ـ مطبعة المحمودية (جدة) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(١١) **إدام القوت في ذكر بلدان «حضرموت» [معجم: جغرافي ـ تاريخي ـ أدبي ـ اجتماعي] ـ** عبدالرحمن عبيدالله السَّقاف ت (١٣٧٥هـ) ـ ت. محمد بن أبي بكر باذيب، وآخرين ـ دار المنهاج (جدة) ـ ط الأولى (١٤٢٥هـ).

(١٢) **أدب الدنيا والدِّين ـ** علي بن محمد الماوردي ت (٤٥٠هـ) ـ ت. محمد كريم راجح ـ دار اقرأ (بيروت) ـ ط الرابعة (١٤٠٥هـ).

(١٣) **الأدب المفرد (الجامع للآداب النبوية) ـ** محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ) ـ ت. محمد ناصر الدين الألباني ت (١٤٢٠هـ) ـ دار الصديق (الجبيل) ـ ط الثانية (١٤٢١هـ).

(١٤) **أدب النساء (الغاية والنهاية) ـ** عبدالملك بن حبيب السّلمي ت (٢٣٨هـ) ـ ت. د. عبدالمجيد تركي ـ دار الغرب الإسلامي ت (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٢هـ).

(...) الأذكار = حلية الأبرار وشعار الأخيار.

(...) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب = مُعجم الأدباء.

(١٥) **إزالة الشُّبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات** - محمد بن أحمد الدمشقي (ابن اللَّبَّان) ت (٧٤٩هـ) - ت. د. فريد مصطفى سلمان - دار طويق (الرياض) - ط الأولى (١٤١٦هـ).

(١٦) **إزالة الشُّبهات عنِ الآيات والأحاديث المتشابهات** - محمد بن أحمد الدمشقي (ابن اللَّبَّان) ت (٧٤٩هـ) - ت. عمر مصطفى الورْدَاني، وآخر - دار البيان العربي (القاهرة) - ط الأولى (٢٠٠٢م).

(١٧) **أساس البلاغة** - محمود بن محمود الزمخشري ت (٥٣٨هـ) - ت. محمد باسل عيُون السُّود - دار الكتب العلمية (بيروت) - ط الأولى (١٤١٩هـ).

(١٨) **أُسد الغابة في معرفة الصحابة** - علي بن محمد الجَزَري (ابن الأثير) ت (٦٣٠هـ) - ت. عادل أحمد عبد الموجود، وآخر - دار الكتب العلمية (بيروت) - ط الأولى (١٤١٥هـ).

(١٩) **الإصابة في تمييز الصحابة ﷺ** - أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) ت (٨٥٢هـ) - ت. أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر - دار هجر (القاهرة) - ط الأولى (١٤٢٩هـ).

(٢٠) **أُصول السُّنة** - محمد بن عبدالله الأندلسي (ابن زمنين) ت (٣٩٩هـ) - مكتبة الغرباء الأثرية (المدينة المنورة) - ط الأولى (١٤١٥هـ).

(٢١) **الاعتصام** ـ إبراهيم بن موسى الشاطبي ت (٧٩٠هـ) ـ ت. مشهور بن حسن آل سلمان ـ مكتبة التوحيد (المنامة) ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(٢٢) **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)** ـ خير الدين محمود الزِّرِكْلي ت (١٣٩٦هـ) ـ دار العلم للملايين (بيروت) ـ ط السَّادسة (١٩٨٤م).

(٢٣) **الأعمال الكاملة** ـ عمر أبو ريشة ت (١٤١٠هـ) ـ ت. فايز الداية، وآخَرَيْن ـ وزارة الثقافة (دمشق) ـ ط الأولى (٢٠١٧م).

(٢٤) **اكتفاء القنُوع بما هو مطبوع (أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية)** ـ ادورد كرنيليوس فنديك ت (١٣١٣هـ) ـ ت. محمد علي الببلاوي ـ مطبعة التأليف الهلال (القاهرة) ـ ط (١٣١٣هـ) ـ [تصوير: دار صادر (بيروت)].

(٢٥) **الأمالي** ـ إسماعيل بن القاسم البغدادي (القالي) ت (٣٥٦هـ) ـ ت. علي محمد زينو ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٩هـ).

(٢٦) **الإمام المُحدِّث سُليمان بن عبدالله آل الشيخ؛ حياته وآثاره** ـ د. عبدالله بن محمد الشمراني ـ دار الوطن (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(...) الأمثال = كتاب الأمثال.

(٢٧) **إِنْباه الرُّواة على أَنباهِ النُّحاة** ـ علي بن يوسف القِفْطِيّ ت (٦٢٤هـ) ـ ت. محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربي (القاهرة)، ومؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٦هـ).

(٢٨) **أنساب الأشراف (جملٌ من: «أنساب الأشراف»)** ـ أحمد بن يحيى البَلَاذري ت (٢٧٩هـ) ـ ت. أ. د. سهيل زكَّار، وآخر ـ دار الفكر (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٧هـ).

(٢٩) **إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (السيرة الحلبية)** ـ علي بن إبراهيم الحلبي ت (١٠٤٤هـ) ـ ت. إبراهيم عبدالغفار الدسوقي ـ المطبعة العامرة (القاهرة) ـ ط (١٢٩٣هـ).

(٣٠) **الإنصاف في معرفة الرَّاجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل** ـ علي بن سليمان المَرْدَاوِي ت (٨٨٥هـ) ـ ت. أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وآخر ـ هجر للطباعة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(٣١) **أَنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء** ـ قاسم بن عبدالله القُونويّ ت (٩٧٨هـ) ـ ت. د. أحمد بن عبدالعزيز الكبيسي ـ دار الوفاء (جدة) ـ ط الثانية (١٤٠٧هـ).

(٣٢) **البِدع والنَّهي عنها** ـ محمد بن وضاح القرطبي ت (٢٨٦هـ) ـ ت. محمد أحمد دهمان ـ دار الصفا (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤١١هـ).

(٣٣) **البحر الزَّخار (مسند البزار)** ـ أحمد بن عَمرو البزَّار ت (٢٩٢هـ) ـ ت. محفوظ الرحمن زين الله ـ مؤسسة علوم القرآن (بيروت)، ومكتبة العلوم والحِكَم (المدينة المنورة) ـ ط الأولى (١٤٠٩هـ).

(٣٤) **البحر المحيط** ـ محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيَّان الأندلسي) ت (٧٤٥هـ) ـ ت. محمد إسماعيل الذيب ـ مطبعة السعادة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٢٨هـ).

(٣٥) **البحر المحيط** ـ محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيَّان الأندلسي) ت (٧٤٥هـ) ـ ت. عادل أحمد عبدالموجود، وآخرين ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٣هـ).

(٣٦) **البحر المحيط** ـ محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيَّان الأندلسي) ت (٧٤٥هـ) ـ ت. صدقي محمد جميل ـ دار الفكر (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(٣٧) **البحر المحيط** ـ محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيَّان الأندلسي) ت (٧٤٥هـ) ـ ت. محمد رضوان عرقسوسي، وآخرين ـ دار الرسالة العالمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٣٦هـ).

(٣٨) **البداية والنهايَّة** ـ إسماعيل بن عمر الدمشقي (ابن كثير) ت (٧٧٤هـ) ـ ت. أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بـ (دار هجر) ـ هجر (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤١٧هـ).

(٣٩) **بدع التفاسير** ـ عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري ت (١٤١٣هـ) ـ دار الرشاد الحديثة (الدار البيضاء) ـ ط الثانية (١٤٠٦هـ).

(٤٠) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز** ـ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (٨١٧هـ) ـ ت. محمد علي النجار، وآخر ـ المكتب العلميَّة (بيروت).

(...) البغال = كتاب البغال.

(٤١) **بُغية الوُعَاة في طبقات اللغويِّين والنُّحاة** ـ عبدالرحمن بن الكمال السّيوطي ت (٩١١هـ) ـ ت. محمد أبو الفضل إبراهيم ـ [تصوير دار الفكر (بيروت) ـ ط الثانية (١٣٩٩هـ)].

(٤٢) **البيان والتبيين** ـ عَمرو بن بَحر الجاحِظ ت (٢٥٥هـ) ـ ت. عبد السَّلام بن محمد بن هارون ت (١٤٠٨هـ) ـ مكتبة الخانجي (القاهرة) ـ ط السابعة (١٤١٨هـ).

(٤٣) **بيان الوهم والإيهام الواقعين في: «كتاب الأحكام»** ـ علي بن محمد (ابن القَطَّان) ت (٦٢٨) ـ ت. د. الحسين آيت سعيد ـ دار طيبة للنشر والتوزيع (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ).

(٤٤) **تأَثُّر الدعوات الإصلاحية الإسلامية بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب** ـ د. وهبة الزحيلي ـ جامعة الإمام (الرياض) ـ ط (١٤١١هـ) ـ [ضمن: بحوث ندوة دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب].

(٤٥) **تاج العروس من جواهر: «القاموس»** ـ محمد مُرْتَضى بن محمد الزَّبيدي ت (١٢٠٥هـ) ـ ت. عبدالستار أحمد فرَّاج، وآخرين ـ وزارة الإرشاد والإنباء (الكويت) ـ ط (١٣٨٥هـ).

(٤٦) **التاج المُكَلَّل من جواهِر مآثر الطِّراز الآخِر الأوَّل** ـ صديق بن حسن خان القنوجي ت (١٣٠٧هـ) ـ ت. عبدالمالك مجاهد ـ دار السَّلام (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٤٧) **التاريخ** ـ يحيى ين معين الغَطَفَاني ت (٢٣٣هـ)، برواية: العبَّاس بن محمد الدُّورِي ت (٢٧١هـ) ـ ت. أ. د. أحمد محمد نور سيف ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (مكة المكرمة) ـ ط الأولى (١٣٩٩هـ).

(٤٨) **التاريخ الأوسط** ـ محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ) ـ برواية: عبدالله بن محمد الخَفَّاف ت (٢٩٤هـ) ـ ت. محمد بن إبراهيم اللحيدان ـ دار الصميعي (الرِّياض) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ).

(...) تاريخ «بغداد» = تاريخ «مدينة السَّلام»، وأخبارُ مُحَدِّثِيها.

(...) تاريخ الجبرتي = عجائب الآثار في التراجم والأخبار.

(٤٩) **تاريخ حُكماء الإسلام** ـ علي بن زيد البيهقي ت (٥٦٥هـ) ـ ت. محمد كرد علي ـ المجمع العلمي العربي (دمشق) ـ ط (١٣٦٥هـ).

(٥٠) **تاريخ مدينة «دمشق» وذِكر فضلِها وتسمية من حلَّ بها من الأماثل واجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها** ـ علي بن الحسن الدمشقي (ابن عساكر) ت (٥٧١هـ) ـ ت. عمر ابن غرامة العمروي ـ دار الفكر (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٥هـ).

(٥١) **التاريخ الكبير ـ** محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦) ـ عبدالرحمن بن يحيى المَعَلَّمِي ت (١٣٨٦هـ) ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة (الهند) ـ ط الثانية (١٣٨٢هـ) ـ [تصوير: درا الكتب العلمية (بيروت)].

(٥٢) **تاريخ «مدينة السَّلام»، وأخبارُ مُحدِّثِيها، وذِكرُ قُطَّانِها العُلَماءِ من غيرِ أهلِها، ووَارِدِيها (تاريخ «بغداد») ـ** أحمد بن علي البغدادي (الخطيب) ت (٤٦٣هـ) ـ ت. أ. د. بشَّار بن عوَّاد معروف ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(٥٣) **تاريخ «نجد» من خلال كتاب «الدرر السَّنية في الأجوبة النَّجدية» ـ** سليمان بن صالح الخراشي ـ الدار العربية للموسوعات (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٧هـ).

(٥٤) **تأويل مُختلف الحديث** ـ عبدالله بن مسلم الدِّينَوَرِي (ابن قُتيبة) ت (٢٧٦هـ) ـ ت. محمد محي الدين الأصفر ـ المكتب الإسلامي (بيروت)، ومؤسسة الإشراق (الدوحة) ـ ط الثانية (١٤١٩هـ).

(٥٥) **تأويل مُشكل القرآن** ـ عبدالله بن مسلم الدِّينَوَرِي (ابن قُتيبة) ت (٢٧٦هـ) ـ ت. السَّيِّد بن أحمد صقر ت (١٤١٠هـ) ـ دار التراث (القاهرة) ـ ط الثانية (١٣٩٣هـ).

(٥٦) **تحريم النظر في كتب الكلام ـ** عبدالله بن أحمد المقدسي (ابن قدامة) ت (٦٢٠هـ) ـ ت. د. عبدالرحمن بن محمد سعيد دمشقية ـ عالك الكتب (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٠هـ).

(...) الثقات = كتاب الثقات.

(٥٧) **التَّحقيقات المَرْضِيَّة في المباحث الفَرَضِية** ـ د. صالح بن فوزان الفوزان ـ مكتبة المعارف (الرياض) ـ ط الثالثة (١٤٠٧هـ).

(٥٨) **التَّحقيقات المَرْضِيَّة في المباحث الفَرَضِية** ـ د. صالح بن فوزان الفوزان ـ ت. د. عبدالسلام بن عبدالله السليمان ـ دار المأثور (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٣٦هـ).

(...) تذكرة أولي الألباب في الجامع للعجب العجاب = تذكرة داود الأنطاكي.

(٥٩) **تذكرة داود الأنطاكي** ـ داود بن عمر الأنطاكي ت (١٠٠٨هـ) ـ ت. مصطفى محمد ـ دار ابن الهيثم (القاهرة) ط الأولى (١٤٢٦هـ).

(٦٠) **الترغيب والترهيب** ـ إسماعيل بن محمد الأصبهاني (قوَّام السُّنة) ت (٥٣٥هـ) ـ ت. أيمن بن صالح بن شعبان ـ دار الحديث (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(٦١) **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف** ـ خليل بن أَيْبَك الصَّفَدي ت (٧٦٤هـ) ـ ت. السَّيد الشَّرقاوي، وآخر ـ مكتبة الخانجي (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٠٧هـ).

(٦٢) **التفسير** ـ الحسين بن محمد الأصفهاني (الراغب) ت (٥٠٢هـ) ـ ت. أ. د. عادل علي الشدي ـ مدار الوطن (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(...) تفسير البحر المحيط = البحر المحيط

(٦٣) **التفسير البسيط** ـ علي بن أحمد الواحدي ت (٤٦٨) ـ ت. د. محمد بن صالح الفوزان، وآخرين ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٣٠هـ).

(...) تفسير ابن جرير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

(٦٤) **تفسير الجلالين** ـ محمد بن أحمد المَحلِّي ت (٨٦٤هـ)، وعبدالرحمن بن الكمال السيوطي ت (٩١١هـ) ـ ت. محمد أحمد كنعان ـ دار البشائر الإسلامية ـ ط الأولى (١٤١١هـ).

(٦٥) **تفسير سورة «الإخلاص»** ـ أحمد بن عبدالحليم الحرَّاني (ابن تيميَّة) ت (٧٢٨هـ) ـ [مطبوع ضمن: «مجموع الفتاوى» الآتي مج ١٧].

(...) تفسير النهر الماد = النهر الماد من البحر المحيط.

(٦٦) **تقريب «التهذيب»** ـ أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) ت (٨٥٢هـ) ـ ت. أبو الأشبال أحمد شاغف ـ دار العاصمة (الرِّياض) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٦٧) **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** ـ عبدالرحيم بن الحسين العراقي ت (٨٠٦هـ) ـ ت. محمد راغب الطبَّاخ ـ دار الحديث (بيروت) ـ الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ) ـ مُصوَّرة عن ط الأولى (١٣٥٠هـ)].

(٦٨) **التمثيل والمحاضرة** ـ عبد الملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ) ـ ت. أ. د. عبدالفتاح محمد الحلو ـ الدار العربية للكتاب (القاهرة) ـ ط الثانية (١٩٨٣م).

(٦٩) **التمهيد لما في: «الموطأ» من المعاني والأسانيد** ـ يوسف بن عبدالله النمري (ابن عبدالبر) ت (٤٦٣هـ) ـ ت. مصطفى بن عبدالله العلوي، وآخرين ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (الرباط) ـ ط الأولى (ابتداءً من ١٣٨٧هـ).

(٧٠) **تهذيب: «الصحاح»** ـ محمود أحمد الزنجاني ت (٦٥٦هـ) ـ ت. عبدالسلام محمد هارون ت (١٤٠٨هـ)، وآخر ـ دار المعارف (القاهرة) ط الأولى (١٣٧١هـ).

(٧١) **تهذيب اللغة** ـ محمد بن أحمد الأزهري ت (٣٧٠هـ) ـ ت. عبدالسَّلام محمد هارون ت (١٤٠٨هـ)، وآخرين ـ الدَّار المصريَّة للتأليف والترجمة (القاهرة) ـ ط (١٣٨٤هـ) ـ [تصوير].

(٧٢) **توضيح الأحكام على: «بلوغ المرام»** ـ عبدالله بن عبدالرحمن البسَّام ت (١٤٢٣هـ) ـ مكتبة الأسدي (مكَّة المكرمة) ـ ط الخامسة (١٤٢٣هـ).

(٧٣) **تيسير العلَّام شرح: «عمدة الأحكام»** ـ عبدالله بن عبدالرحمن البسَّام ت (١٤٢٣هـ) ـ دار الميمان (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٦هـ).

(٧٤) **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** ـ عبد الملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ) ـ ت. إبراهيم صالح ـ دار البشائر (دمشق) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(٧٥) **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** ـ عبد الملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ) ـ ت. محمد حسين ـ مطبعة الظاهر (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٢٦هـ).

(٧٦) **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** ـ عبد الملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ) ـ ت. محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف (القاهرة) ـ ط الأولى (١٩٨٥هـ).

(٧٧) **الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع** ـ أحمد بن علي البغدادي (الخطيب) ت (٤٦٣هـ) ـ ت. أ. د. محمود بن أحمد الطَّحان ـ مكتبة المعارف (الرياض) ـ ط (١٤٠٣هـ).

(٧٨) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ـ محمد بن جرير الطبري ت (٣١٠ت) ـ ت. أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث ـ دار هجر (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(٧٩) **جامع بيان العِلم وفضلِه وما ينبغي في روايته وحملِه** ـ يوسف بن عبدالله النمري (ابن عبدالبر) ت (٤٦٣هـ) ـ ت. أبي الأشبال الزهيري ـ دار ابن الجوزي (الدمام) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(٨٠) **جامع البيان في تفسير القرآن** ـ محمد بن عبدالرحمن الإيجي ت (٨٩٤هـ) ـ تعليق: محمد بن عبدالله الغزنوي ت (١٢٩٦هـ) ـ ت. صلاح الدين مقبول أحمد ـ غراس (الكويت) ـ ط الأولى (١٤٢٨هـ).

(٨١) **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمَّنه منَ السُّنة وآي الفُرقان** ـ محمد بن أحمد القرطبي ت (٦٧١هـ) ـ ت. أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرين ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٧هـ).

(٨٢) **الجامِع لشعب الإيمان** ـ أحمد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨هـ) ـ ت. جماعة بإشراف د. مختار أحمد النَّدوي ـ مكتبة الرشد (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٣هـ).

(٨٣) **لجرح والتعديل** ـ عبدالرحمن بن محمد الرَّازي (ابن أبي حاتم) ت (٣٢٧هـ) ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة (الهند) ـ ط الأولى (١٣٧١هـ) ـ [تصوير: دار إحياء لتراث العربي (بيروت)].

(٨٤) **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي** ـ المُعافى بن زكريا النَّهرواني ت (٣٩٠هـ) ـ ت. د. محمد مُرسي الخولي، وآخر ـ عالم الكتب (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٣هـ).

(...) جُملٌ من «أنساب الأشراف» = أنساب الأشراف.

(٨٥) **جمهرة أنساب العرب** ـ علي بن محمد ابن حزم ت (٤٥٦هـ) ـ ت. عبدالسلام محمد هارون ت (١٤٠٨هـ) ـ دار المعارف (القاهرة) ـ ط الخامسة.

(٨٦) **جمهرة اللغة** ـ محمد بن الحسن بن دُرَيْد ت (٣٢١هـ) ـ ت. د. رمزي منير بعلبكي ـ دار العلم للملايين (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٨٧م).

(٨٧) **الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفيَّة** ـ عبدالقادر بن محمد القرشي ت (٧٧٥هـ) ـ ت. أ. د. عبدالفتاح محمد الحلو ـ هجر للطباعة والنشر ـ (القاهرة) ـ ط الثانية (١٤١٣هـ).

(...) الجيم = كتاب الجيم.

(٨٨) **حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدَّعوات والأذكار المُستحبة في الليل والنهار (الأذكار)**[1] ـ يحيى بن شرف النَّووي ت (٦٧٦هـ) ـ ت. عبدالقادر الأرنؤوط ـ دار الملّاح (دمشق) ـ ط (١٣٩١هـ).

(٨٩) **حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدَّعوات والأذكار المُستحبة في الليل والنهار (الأذكار)** ـ يحيى بن شرف النَّووي ت (٦٧٦هـ) ـ ت. عبدالقادر الأرنؤوط ـ الرئاسة العامة إدارات البحوث العلمية والإفتاء (الرياض).

(٩٠) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ـ أحمد بن عبدالله الأصفهاني (أبو نُعَيْم) ت (٤٣٠هـ) ـ مطبعة السَّعادة (القاهرة) ـ ط (١٣٩٩هـ) ـ [تصوير: دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٩هـ)].

(٩١) **حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وحقيقة دعوته** ـ أ. د. سليمان بن عبدالرحمن الحقيل ـ الناشر (نفسه) ـ ط الأولى (١٤١٩هـ).

---

(١) هذه هي الطبعة المعتمدة في العزو، ورجعتُ إلى التالية للمقارنة.

(٩٢) **الحيوان** ـ عَمرو بن بَحر الجاحِظ ت (٢٥٥هـ) ـ ت. عبد السَّلام بن محمد بن هارون ت (١٤٠٨هـ) ـ شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة) ـ ط الثانية (١٣٨٥هـ).

(٩٣) **خَرِيدَة القَصْرِ وجَرِيدَة العَصْرِ (قسم شعراء المغرب)** ـ محمد بن محمد الأصبهاني (العماد الكاتب) ت (٥٩٧) ـ محمد المرزوقي، وآخرين ـ الدَّار التونسية للنشر (تونس) ـ ط الأولى (١٩٦٦م)[١].

(٩٤) **خِزانة الأدب ولُبّ لُباب لسان العرب** ـ عبدالقادر بن عمر البغدادي ت (١٠٣٠هـ) ـ ت. عبدالسلام محمد هارون ت (١٤٠٨هـ) ـ مكتبة الخانجي (القاهرة) ـ ط الرابعة (١٤١٨هـ).

(٩٥) **خزانة التواريخ النجدية** ـ عبدالله بن عبدالرحمن آل بَسَّام ت (١٤٢٣هـ) ـ دار العاصمة (الرِّياض) ـ ط الأولى (١٤١٩هـ). [تصوير].

(٩٦) **الخطوط العريضة للأُسُس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثنى عشرية** ـ محب الدين بن محمد الحَسَنِي (الخطيب) ت (١٣٨٩هـ) ـ ط العاشرة (١٤١٠هـ).

(٩٧) **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ـ محمد أمين بن فضل الله المُحِبِّي ت (١١١١هـ) ـ المطبعة الوهبيَّة (القاهرة) ـ ط (١٢٨٤) ـ [تصوير].

---

(١) صدرت هذه الموسوعة في عدة طبعات، لعِدَّة مُحَقِّقين، عن عِدَّة دور نشرٍ مختلفة، مُجَزَّأً حسب أقسام الكتاب، واكتفيت ببيانات نشر القسم المُعتمد في البحث.

(٩٨) **الـدُّر المنثـور في التفسـير بالمـأثور** ـ عبـدالرحمن بـن الكـمال السـيوطي ت (٩١١هـ) ـ ت. أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركـي، بالتعـاون مـع مركـز هجر للبحوث والدراسات العربيَّة والإسلاميَّة ـ دار هجر (القـاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(٩٩) **الدُّرَر السَّـنية في الأجوبـة النجديـة (مجموعـة رسـائل ومسـائل علـماء نجـد الأعـلام مـن عصرـ الشـيخ محمـد بـن عبـدالوهاب إلى وقتنـا هـذا)** ـ جمـع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ت (١٣٩٢هـ) ـ الناشر ـ أبناؤه ـ ط السادسة (١٤١٧).

(١٠٠) **الدُّرَر السَّنية في الأجوبة النجدية** ـ جمع: عبـدالرحمن بـن محمـد بـن قاسـم ت (١٣٩٢هـ) ـ مطابع أم القرى (مكة المكرمة) ـ ط الأولى (١٣٥٢هـ).

(١٠١) **الدُّرر الكامِنة في أعيان المائة الثامِنة** ـ أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجـر) ت (٨٥٢هـ) ـ ت. عبدالرحمن بن يحيى المعلمـي ت (١٣٨٦)، وآخـرين ـ دائرة المعارف ـ (حيدر آباد الدكن) ـ ط الأولى (١٣٤٩هـ) ـ [تصـوير دار الجيل (بيروت) ـ ط (١٤١٤هـ)].

(١٠٢) **دعوة إلى إعادة النظر في كتاب عجائب الآثار للجبرتي (مقال)** ـ محمد بن عبـدالله آل رشـيد ـ [صـحيفة الجزيـرة؛ صـفحة ورَّاق الجزيـرة؛ العـدد: (١٢٦٤٥)؛ في: (٢٦/ ٤/ ١٤٢٨هـ)].

(١٠٣) **دعـوة جمـال الـدين الأفغـاني في ميـزان الإسـلام** ـ مصـطفى فـوزي بـن عبداللطيف غزال ـ دار طيبة (الرياض) ط الأولى (١٤٠٣هـ).

(١٠٤) **دَولة النِّساء (مُعجم ثقافي، اجتماعي، لغوي، عن المرأة)** ـ عبدالرحمن بن عبدالرحمن البَرْقُوقي ت (١٣٦٣هـ) ـ ت. بسام عبدالوهاب الجابي ـ الجفَّان والجابي (بيروت)، ودار ابن حزم (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(١٠٥) **ديوان ابن التعاويذي** ـ محمد بن عبيد الله ابن التعاويذي ت (٥٨٣هـ) ـ ت. د. س. مرجليوث ـ مطبعة المقتطف (القاهرة) ـ ط الأولى (١٩٠٣م).

(١٠٦) **ديوان حسَّان بن ثابت** ـ حسان بن ثابت الخزرجي ﷺ ت (تقريبًا ٤٠هـ) ـ ت. وليد عرفات ـ دار صادر (بيروت) ـ ط (٢٠٠٦).

(١٠٧) **ديوان شاعر الدَّولة** ـ عبدالله بن أحمد النَّاخبي ت (١٤٢٨هـ) ـ ت. د. محمد بن أبي بكر باذيب ـ دار المنهاج (جدة) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(١٠٨) **ديوان عمر أبو ريشة** ـ عمر أبو ريشة ت (١٤١٠هـ) ـ دار العودة (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٧١م).

(١٠٩) **ديوان عمر أبو ريشة** ـ عمر أبو ريشة ت (١٤١٠هـ) ـ دار العودة (بيروت) ـ ط الثانية (١٩٩٨م). [لعلها مصورة من السابقة].

(١١٠) **ديوان المعاني** ـ الحسن بن عبدالله العسكري (أبو هِلال)[1] (كان حيًّا ٣٩٥هـ) ـ ت. أحمد سليم غانم ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(١١١) **ديوان المعاني** ـ الحسن بن عبدالله العسكري (أبو هِلال) (كان حيًّا ٣٩٥هـ) ـ ت. أحمد حسن بَسج ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(١١٢) **ديوان المعاني** ـ الحسن بن عبدالله العسكري (أبو هِلال) (كان حيًّا ٣٩٥هـ) ـ دار الجيل (بيروت) ـ ط الأولى.

(١١٣) **ديوان المعاني** ـ الحسن بن عبدالله العسكري (أبو هِلال) (كان حيًّا ٣٩٥هـ) ـ ت. المستشرق كرنكو ـ مطبعة القدسي (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٥٢هـ).

(١١٤) **الذريعة إلى مكارم الشريعة** ـ الحسين بن محمد الأصفهاني (الرَّاغب) ت (٥٠٢هـ) ـ أ. د.أبو اليزيد أبو زيد العجمي ـ دار السلام (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٨هـ).

---

(١) وهو ابن أخت، وتلميذ: الحسن بن عبدالله، أبي أحمد العسكري ت (٣٨٢هـ) صاحب: «شرح ما يقع فيه التصحيف»، ويحصلُ خلطٌ بينهما لتشابههما الاسم.

(١١٥) **ذم الكلام وأهلِه** ـ عبدالله بن محمد الهروي (الأنصاري) ت (٤٨١هـ) ـ ت. عبدالله بن محمد الأنصاري ـ مكتبة الغرباء الأثرية (المدينة المنورة) ـ ط (١٤١٩هـ).

(١١٦) **ذيل: «الأعلام» (قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)** ـ أحمد العلاونة ـ دار المنارة (جدة) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ).

(١١٧) **ذيل الأعلام.. ومغالبة الهوى؛ تأليف أحمد العلاونة** ـ أ. د. محمود بن محمد الطَّنَاحي ت (١٤١٩هـ) ـ مقالٌ منشور في مجلة الهلال (القاهرة) ـ عدد: أُكتوبر (١٩٩٨م) ـ [منشورٌ ضمن: «مقالات العلامة الدكتور محمود الطَّنَاحي» الآتي].

(١١٨) **الرد الوافِر على من زَعمَ بأنَّ من سَمَّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافِر** ـ محمد بن أبي بكر الدِّمشقي (ابن ناصر الدين) ت (٨٤٢هـ) ـ ت. زهير الشاويش ت (١٤٣٤هـ) ـ المكتب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤١١هـ).

(١١٩) **رسائل الجاحظ** ـ عَمرو بن بَحر الجاحِظ ت (٢٥٥هـ) ـ ت. عبد السَّلام بن محمد بن هارون ت (١٤٠٨هـ) ـ مكتبة الخانجي (بيروت) ـ ط (١٣٨٤هـ).

(١٢٠) **الرَّوْض البَسَّام بترتيب وتخريج «فوائد» تَمام** ـ جاسم بن سليمان الفهيد ـ دار البشائر الإسلامية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٨هـ).

(١٢١) **الزُّهد** ـ وكيع بن الجرَّاح الرؤاسي ت (١٩٧هـ) ـ ت. د. عبدالرحمن عبد الجبار الفريوائي ـ مكتبة الدَّار (المدينة المنورة) ـ ط الأولى (١٤٠٤هـ).

(١٢٢) **الزُّهد** ـ أحمد بن محمد بن حنبل ت (٢٤١هـ) ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٣هـ).

(١٢٣) **زوابع في وجه السُّنة قديمًا وحديثًا** ـ صلاح الين مقبول أحمد ـ مجمع البحوث العلمية الإسلامية (نيودلهي) ـ ط الأولى (١٤١١هـ).

(١٢٤) **السُّحُبُ الوَابِلَةِ على ضَرائِح الحنابلة** ـ محمد بن عبدالله بن حُميد ت (١٢٩٥هـ) ـ ت. أ. د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وآخر ـ مؤسسة الرِّسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(١٢٥) **السُّنن (قسم التفسير)** ـ سعيد بن منصور الخرساني ت (٢٢٧هـ) ـ ت. أ. د. سعد بن عبدالله آل حُمَيِّد ـ دار الصميعي (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(١٢٦) **السُّنن** ـ محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)[1] ت (٢٧٣هـ) ـ ت. خليل مأمون شيحا ـ دار المعرفة (بيروت) ـ ط الثَّانية (١٤١٨هـ).

(١٢٧) **السُّنن** ـ سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني (أبو داود) ت (٢٧٥هـ) ـ ت. عزت عبيد الدَّعَّاس، وآخر ـ دار الحديث (بيروت) ـ ط الأولى (١٣٩١هـ).

---

(١) كذا بالهاء المربوطة، لا التاء؛ وهو اسمٌ أعجمي.

(١٢٨) **السُّنن (الجامع الصحيح)** ـ محمد بن عيسى بن سَوْرَة (الترمذي) ت (٢٧٩هـ) ـ ت. أحمد بن محمد شاكر، وآخرين ـ دار الحديث (القاهرة).

(١٢٩) **السُّنن الصُّغرى (المُجتبى)** ـ أحمد بن شعيب النسائي ت (٣٠٣هـ) ـ ت. مكتب تحقيق التراث الإسلامي ـ دار المعرفة (بيروت) ـ ط الرَّابعة (١٤١٨هـ).

(١٣٠) **السُّنن الكُبرى** ـ أحمد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨هـ) ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية (حيدر آباد الدكن) ـ ط الأولى (١٣٤٤هـ) ـ [تصوير].

(..) السُّنن (سنن الدَّارمي) = المُسند الجامع.

(...) السُّنَّة = كتاب السُّنَّة.

(١٣١) **سير أعلام النُّبلاء** ـ محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) ـ ت. شعيب الأرنؤوط ت (١٤٣٨هـ)، وآخرين ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط السَّادسة (١٤٠٩هـ).

(١٣٢) **سير أعلام النُّبلاء** ـ محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) ـ ت. محمد أمين الشبراوي ـ دار الحديث (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٧هـ).

(...) السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون.

(١٣٣) **سيرة النبي ﷺ** ـ عبدالملك بن هشام المَعَافِري ت (٢١٨هـ) ـ ت. محمد محي الدين عبدالحميد ت (١٣٩٢هـ) ـ مكتبة دار التراث (القاهرة).

(١٣٤) **السيرة النبوية ـ** عبدالملك بن هشام المَعَافِري ت (٢١٨هـ) ـ ت. مصطفى السَّقا، وآخرَيْن ـ مصطفى البابي الحلبي (القاهرة) ـ ط الثانية (١٣٧٥هـ).

(١٣٥) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ** عبدالحي بن أحمد الدِّمشقي (ابن العماد) ت (١٠٨٩هـ) ـ محمود بن عبدالقادر الأرنؤوط ـ دار ابن كثير (دمشق) ـ ط الأولى (١٤١٣هـ).

(١٣٦) **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة من «الكتاب» و «السُّنة» وإجماع الصحابة ﷺ والتابعين مَنْ بعدهم ـ** هبة الله بن الحسن الطبري (اللالكائي) ت (٤١٨هـ) ـ ت. أ. د. أحمد بن سعد بن حمدان ـ ط الثانية (١٤١١هـ).

(١٣٧) **شرح السُّنَّة ـ** الحسين بن مسعود البغوي ت (٥١٦هـ) ـ ت. زهير الشاويش ت (١٤٣٤هـ)، وآخر ـ المكتب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثَّانية (١٤٠٣هـ).

(١٣٨) **شرح: «العقيدة الطَّحاويَّة» ـ** علي بن علي ابن أبي العز ت (٧٩٢هـ) ـ ت. أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وآخر ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط الثانية (١٤١٣هـ).

(١٣٩) **شرح مُشْكِل الآثار ـ** أحمد بن محمد الطحاوي ت (٣٢١هـ) ـ ت. شعيب الأرنؤوط ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٥هـ).

(١٤٠) **الشَّرح الممتع على: «زاد المستقنع» ــ** محمد بن صالح العثيمين ت (١٤٢١هـ) ـ مؤسسة الشيخ: محمد بن صالح العثيمين الخيرية (عنيزة) ـ دار ابن الجوزي (الدمام) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(١٤١) **شرف أصحاب الحديث** ـ أحمد بن علي البغدادي (الخطيب) ت (٤٦٣هـ) ـ ت. د. محمد سعيد خطيب أوغلي ـ كلية الإلهيات بجامعة أنقرة ـ ط (بدون).

(...) الشريعة = كتاب الشريعة.

(...) شعب الإيمان = الجامع لشعب الإيمان.

(١٤٢) **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** ـ أحمد محمد الخفاجي ت (١٠٦٩هـ) ـ ت. نصر الهوريني ت (١٢٩١هـ)، وآخر ـ المطبعة الوهبية (القاهرة) ـ ط الأولى (١٢٨٢هـ).

(١٤٣) **الشيخ عبدالرحمن القاسم؛ حياته وسيرته ومؤلفاته** ـ عبدالملك بن محمد القاسم ـ دار القاسم (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٦هـ).

(١٤٤) **الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)** ـ إسماعيل بن حمَّاد الجوهري ت (بعد ٣٩٦هـ) ـ ت. أحمد عبدالغفور عطّار ت (١٤١١هـ) ـ دار العلم للملايين (بيروت) ـ ط الرَّابعة (١٩٩٠م).

(١٤٥) **الصحيح** ـ محمد بن إسماعيل البُخاري ت (٢٥٦هـ) ـ ت. محب الدين الخطيب، وآخَرَيْن ـ المطبعة السلفية ومكتبتها (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٠٠هـ).

(١٤٦) **الصحيح** - مُسلم بن الحجاج القشيري ت (٢٦١هـ) - ت. محمد فؤاد عبدالباقي - [تصوير: دار الحديث (القاهرة) - ط الأولى (١٢١٢هـ)].

(...) صحيح ابن حِبَّان - محمد بن حِبَّان البُسْتِي ت (٣٥٤هـ) = الإحسان في تقريب «صحيح ابن حِبَّان».

(١٤٧) **الصِّناعتَيْن؛ الكتابة والشِّعر** - الحسن بن عبدالله العسكري ت (كان حيًّا ٣٩٥هـ) - ت. علي محمد البجاوي، وآخر - دار إحياء الكتب العربي (القاهرة) - ط الأولى (١٣٧١هـ).

(١٤٨) **الضعفاءِ، ومن نُسِبَ إلى الكذب ووضْعِ الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يُتَّهم في بعض حديثِه، ومجهولٌ روى ما لا يتابع عليه، وصاحبُ بدعةٍ يغلو فيها ويدعو إليها، وإنْ كانت حالُه في الحديث مستقيمةٌ**[1] - محمد بن عمرو العُقَيْلي ت (٣٢٢هـ) - ت. حمدي بن عبدالمجيد السلفي - دار الصميعي (الرياض) - ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(١٤٩) **طبقات الحنابلة** - محمد بن محمد الفرَّاء (ابن أبي يعلى) - ت (٥٢٦هـ) - ت. أ. د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ت (١٤٣٦هـ) - الأمانة العامة لاحتفال بمرور مائة عام على توحيد المملكة العربية السعودية (الرياض) - ط الأولى (١٤١٩هـ).

---

(١) هذه هي الطبعة المُعتمدةُ في الإحالاتِ، ورجعتُ إلى التَّالية للمقارنة.

(١٥٠) **طبقات الشافعيَّة الكُبرى** ـ عبدالوهاب بن علي السُّبكي ت (٧٧١هـ) ـ ت. أ. د. عبدالفتاح محمد الحلو، وآخر ـ دار إحياء الكتب العربية (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٨٣هـ).

(١٥١) **الطَّبقات الكبرى [القسم الثالِث ـ الطبقة الرابعة من الصحابة ﭫ]** ـ محمد بن سعد البصري ت (٢٣٠هـ) ـ ت. د. عبدالعزيز عبدالله السّلومي ـ مكتبة الصديق (الطائف) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(١٥٢) **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ـ عبدالرحمن بن حسن الجبرتي ت (١٢٣٧هـ) ـ ت. أ. د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ـ دار الكتب والوثائق القومية (القاهرة) ـ ط (١٩٩٧م).

(١٥٣) **العقد الفريد** ـ أحمد بن محمد الأندلسي (ابن عبد ربه) ت (٣٢٨هـ) ـ ت. مفيد محمد قميحة ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٤هـ).

(...) العقل وفضله = كتاب العقل وفضله.

(١٥٤) **عُلماء «نجد» خلال ثمانية قرون** ـ عبدالله بن عبدالرحمن آل بَسَّام ت (١٤٢٣هـ) ـ دار العاصمة (الرِّياض) ـ ط الثانية (١٤١٩هـ).

(١٥٥) **عمل اليوم والليلة** ـ أحمد بن شعيب النسائي ت (٣٠٣هـ) ـ ت. أ. د. فاروق حمادة ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤٠٧هـ).

(١٥٦) **العواصم من القواصم في الذَّبِّ عن سنة أبي القاسم ﷺ** ـ محمد بن إبراهيم الوزير ت (٨٤٠هـ) ـ ت. شُعيب الأرنؤوط ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤١٥هـ).

(...) العَيْن = كتاب العَيْن.

(١٥٧) **عيون الأخبار** ـ عبدالله بن مسلم الدِّينَوَري (ابن قُتيبة) ت (٢٧٦هـ) ـ ت. أحمد زكي العدوي ـ دار الكتب المصرية (القاهرة) ـ ط (١٩٩٦م).

(١٥٨) **غُرر الحِكم ودُرر الكَلِم المُفَهْرس من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالبٍ ﷺ** ـ عبدالواحد بن محمد الآمدي ت (٥٥٠هـ) ـ ت. عبد [ربِّ] الحسن ذهيني ـ دار الهادي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٣هـ).

(١٥٩) **غريب الحديث** ـ عبدالله بن مسلم الدِّينَوَرِي (ابن قُتيبة) ت (٢٧٦هـ) ـ ت. د. عبدالله الجبوري ـ وزارة الأوقاف العراقية (بغداد) ـ ط الأولى (١٣٩٧هـ).

(١٦٠) **الفائق في غريب الحديث** ـ جارالله بن محمود الزمخشري ت (٥٨٣هـ) ـ ت. علي محمد البجاوي، وآخر ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي (مصر) ـ ط الثانية.

(١٦١) **فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ مفتي «المملكة» والشؤون الإسلامية ورئيس القضاة طيب الله ثراه** ـ محمد بن عبدالرحمن (ابن قاسم) ت (١٤٢١هـ) ـ مطبعة الحكومة (مكة المكرمة) ـ ط الأولى (١٣٩٩هـ).

(١٦٢) **فتح الباري بشرح: «صحيح البخاري»** ـ أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) ت (٨٥٢هـ) ـ ت. محب الدين الخطيب، وآخرين ـ دار المعرفة (بيروت) ـ [تصوير عن: المطبعة السَّلفية (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٨٠هـ)].

(١٦٣) **فتح المغيث بشرح «ألفية الحديث»** ـ محمد بن عبدالرحمن السَّخاوي ت (٩٠٢هـ) ـ ت. د. عبدالكريم بن عبدالله الخضير، وآخر ـ مكتبة دار المنهاج (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٦هـ).

(١٦٤) **الفِكر السَّامي في تاريخ «الفقه الإسلامي»** ـ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي ت (١٣٧٦هـ) ـ ت. أيمن صالح شعبان ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(١٦٥) **فِهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** ـ عبدالحي بن عبدالكبير الكتَّاني ت (١٣٨٢هـ) ـ ت. د. إحسان عباس ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثَّانية (١٤٠٢هـ).

(١٦٦) **الفوائد البهيَّة في تراجم الحنفيَّة** ـ عبدالحي بن عبدالحليم اللكنوي ت (١٣٠٤هـ) ـ ت. محمد بدر الدين النعماني ـ مكتبة خير كثير (الهند).

(١٦٧) **الفوائد** ـ تمام بن محمد الرازي ت (٤١٤هـ) ـ ت. حمدي بن عبدالمجيد السلفي ـ مكتبة الرشد (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١٢هـ).

(١٦٨) **الفوائد المُنْتخبات في شرح «أخصر المختصرات»** ـ عثمان بن عبدالله الخزرجي (ابن جامِع) ت (١٢٤٠هـ) ـ ت. د. عبدالسلام بن برجس آل عبدالكريم، وآخر ـ مؤسسة الرِّسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(١٦٩) **فوات «الوَفَيات» والذيل عليها** ـ محمد بن شاكِر الكتبي ت (٧٦٤هـ) ـ ت. د. إحسان عباس ـ دار صادر (بيروت).

(١٧٠) **فيض القدير شرح: «الجامع الصغير»** ـ محمد عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي ت (١٠٣١هـ) ـ المكتبة التجارية الكبرى (مصر) ـ ط (١٣٥٧هـ) ـ [تصوير: دار المعرفة (بيروت) ـ ط الثانية (١٣٩١هـ)].

(١٧١) **القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغة العرب شماطيط** ـ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (٨١٧هـ) ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط السَّادسة (١٤١٩هـ).

(...) القضاء والقَدَر = كتاب القضاء والقَدَر.

(١٧٢) **الكامِل في ضُعفاء الرجال**[١] ـ عبدالله بن عدي الجُرْجَاني ت (٣٦٥هـ) ـ ت. عادل أحمد عبدالموجود، وآخرَيْن ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ).

(١٧٣) **الكامِل في ضُعفاء الرجال** ـ عبدالله بن عدي الجُرْجَاني ت (٣٦٥هـ) ـ ت. سهيل زكَار، وآخرين ـ دار الفكر (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤٠٩هـ).

---

(١) هذه هي الطبعة المُعتمدة في الإحالة، واحتجتُ الرجوع إلى ما يتلوها للمقارنة.

(١٧٤) **الكامِل في ضُعفاء الرجال** ـ عبدالله بن عدي الجُرْجَاني ت (٣٦٥هـ) ـ ت. سهيل زكَار، وآخرين ـ دار الفكر (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٤هـ).

(١٧٥) **الكامل** ـ محمد بن يزيد المبرّد ت (٢٨٥هـ) ـ ت. د. محمد أحمد الدَّالي ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤١٨هـ).

(...) كتاب الأمالي = الأمالي.

(١٧٦) **كتاب الأمثال** ـ منسوبٌ إلى: زيد بن عبدالله الهاشمي ت (تقريبًا ٣٧٣هـ) ـ ت. د. علي بن إبراهيم كردي ـ دار سعد الدين (دمشق) ـ ط الأولى (١٤٢٣هـ).

(١٧٧) **كتاب البغال** ـ عَمرو بن بَحر الجاحِظ ت (٢٥٥هـ) ـ ت. عبد السَّلام بن محمد بن هارون ت (١٤٠٨هـ) ـ [مطبوع ضمن: «رسائل الجاحظ» السابق].

(...) كتاب الترغيب والترهيب = الترغيب والترهيب.

(١٧٨) **كتاب الثقات** ـ محمد بن حِبَّان البُسْتِي ت (٣٥٤هـ) ـ ت. محمد عبدالمعيد خان ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر أباد الدكن) ـ ط الأولى (١٣٩٣هـ). [تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)].

(١٧٩) **كتاب الجيم** ـ إسحاق بن مِرَار الشيباني ت (٢١٣هـ) ـ ت. إبراهيم بن إسماعيل الأبْياري ت (١٤١٤هـ)، وآخرَيْن ـ مجمع اللغة العربية (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٩٤هـ).

(١٨٠) **كتاب السُّنَّة** ـ عبدالله بن أحمد ابن حنبل ت (٢٩٠هـ) ـ ت. أ. د. محمد بن سعيد القحطاني ـ دار ابن القيم (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٠٧هـ).

(١٨١) **كتاب السُّنَّة** ـ عبدالله بن أحمد ابن حنبل[1] ت (٢٩٠هـ) ـ ت. لجنة منَ العُلماء بإشراف: سماحة الشيخ: عبدالله بن حسن آل الشيخ ت (١٣٧٨هـ) ـ المطبعة السلفية (مكة المكرمة) ـ ط الأولى (١٣٤٩هـ).

(١٨٢) **كتاب السُّنَّة** ـ محمد بن نصر المروزي ت (٢٩٤هـ) ـ ت. د. عبدالله بن محمد البصيري ـ دار العاصمة (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(١٨٣) **كتاب الشريعة** ـ محمد بن الحسين الآجُرِّي ت (٣٦٠هـ) ـ ت. أ. د. عبدالله بن عمر الدميجي ـ مدار الوطن (الرياض) ـ ط الثانية (١٤٢٠هـ).

(...) كتاب الصِّناعتَيْن = الصِّناعتَيْن.

(...) كتاب الضُّعفاء = الضُّعفاء.

(١٨٤) **كتاب العقل وفضله** ـ محمد بن عُبيد القُرشي (ابن الدنيا) ت (٢٨١هـ) ـ ت. السَّعيد بن بسيوني زعلول، وآخر ـ مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٣هـ).

---

(١) كُتِب ـ سهوًا ـ على غلاف هذه الطبعة: (كتاب السُّنَّة للإمام: أحمد بن حنبل).
والصَّوابُ أنَّه لابنه، وكذا هو في أوله، وقد ترجموا في مقدمته لعبدالله.

(١٨٥) **كتاب العِلم** ـ زُهَيْر بن حَرب النسائي (أبو خيثمة) ت (٢٣٤هـ) ـ ت. محمد ناصر الدين الألباني ت (١٤٢٠هـ) ـ مكتبة المعارف (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(١٨٦) **كتاب العَيْن** ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (١٧٥هـ) ـ ت. د. إبراهيم السَّامرائي ورفيقه ـ وزارة الثقافة والأعلام (العراق)، ودار الرَّشيد للنشر ـ ط (١٩٨١م).

(١٨٧) **كتاب القضاء والقَدَر** ـ أحمد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨هـ) ـ ت. د. صلاح الدين بن عباس شكر ـ مكتبة الرشد (الرشد) ـ ط الأولى (١٤٢٦هـ).

(١٨٨) **كتاب المجروحين منَ المحدثين** ـ محمد بن حِبَّان البُسْتِي ت (٣٥٤هـ) ـ ت. حمدي بن عبدالمجيد السلفي ـ دار الصميعي (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(١٨٩) **كتاب المغازي** ـ محمد بن عمر الواقدي ت (٢٠٧هـ) ـ ت. د. مارسدن جُونْس ـ عالم الكتب (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤٠٤هـ).

(١٩٠) **كشْفُ الخفاءِ ومزيلُ الإلباسِ عمَّا اشتهرَ من الأحاديثِ على ألسنَةِ النَّاس** ـ إسماعيل بن محمد الجراحي (العجلوني) ت (١١٦٢هـ) ـ ت. أحمد القلاش ـ مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ط السابعة (١٤١٨هـ).

(١٩١) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ـ مصطفى بن عبدالله الرُّومي (حاجي خليفة) ت (١٠٦٧هـ) ـ المطبعة الإسلاميّة (طهران) ـ ط (١٣٨٧هـ) ـ [تصوير: دار الكتب العلميَّة (بيروت) ـ ط (١٤١٣هـ)].

(١٩٢) **لحن العوَام** ـ محمد بن حسن الزُّبَيْدِي ت (٣٧٩هـ) ـ ت. أ. د. رمضان عبدالتَّواب ـ مكتبة دار العروبة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٩٦٤م).

(١٩٣) **لسان العرب** ـ محمد بن مكرم بن منظور ت (٧١١هـ) ـ دار صادر (بيروت) ـ [تصوير دار الفكر (بيروت)].

(...) المجروحين منَ المُحَدِّثين = كتاب المجروحين منَ المُحَدِّثين.

(١٩٤) **مَجْمَع الأمثال** ـ أحمد بن محمد النيسابوري (الميداني) ت (٥١٨هـ) ـ ت. محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة السُّنة المُحمدية ـ ط (١٣٧٤هـ).

(١٩٥) **مجمل اللغة** ـ أحمد بن فارس بن زكريا ت (٣٩٥هـ) ـ ت. زهير بن عبدالمحسن سلطان ـ مؤسسة الرِّسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٤هـ).

(١٩٦) **مجموع الفتاوى** ـ أحمد بن عبدالحليم الحرَّاني (ابن تيميَّة) ت (٧٢٨هـ) ـ جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ت (١٣٩٢)، وابنه: محمد ت (١٤٢٠هـ) ـ [تصوير: مُجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة النبويَّة) ـ (١٤١٦هـ)].

(١٩٧) **محاسن الاصطلاح وتضمين «ابن الصَّلاح»** ـ عمر بن رسلان البُلْقِيني ت (٨٠٥هـ) ـ ت. أ. د. عائشة بنت عبدالرحمن (بنت الشاطئ)[1] ت (١٤٢٠هـ) ـ دار المعارف (القاهرة) ـ ط الثانية (١٤٠٩هـ) ـ [مطبوع مع «مقدمة ابن الصلاح»].

(١٩٨) **محاسن التأويل** ـ محمد جمال الدين القاسمي ت (١٣٣٢هـ) ـ ت. محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار إحياء الكتب العربية (مصر) ـ ط الأولى (١٤٠٧هـ).

(١٩٩) **محاضرات الأُدباء ومحاورات الشُّعراء والبُلغاء**[2] ـ الحسين بن محمد الأصفهاني (الرَّاغب) ت (٥٠٢هـ) ـ ت. د. رياض عبد الحميد مراد ـ دار صادر (بيروت) ـ ط الثانية (١٤٢٧هـ).

(٢٠٠) **محاضرات الأُدباء ومحاورات الشُّعراء والبُلغاء** ـ الحسين بن محمد الأصفهاني (الرَّاغب) ت (٥٠٢هـ) ـ دار مكتبة الحياة ـ ط (بدون).

(٢٠١) **محاضرات الأُدباء ومحاورات الشُّعراء والبُلغاء** ـ الحسين بن محمد الأصفهاني (الرَّاغب) ت (٥٠٢هـ) ـ ت. د. عمر الطباع ـ دار الأرقم (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).

---

(١) هذا اسمها الذي ارتضته على مؤلفاتِها، وبه اشتهرت؛ واسمها الحقيقي: عائشة بنت الشيخ محمد علي عبدالرحمن الحسيني رَحِمَهَا اللهُ تَعَالَى.

(٢) هذه هي الطبعة المُعتمدة في البحث، والبقية استُعمِلت للمُقارنة في موضِعٍ بيَّنته.

(٢٠٢) **محاضرات الأُدباء ومحاورات الشُّعراء والبُلغاء** ـ الحسين بن محمد الأصفهاني (الرَّاغب) ت (٥٠٢هـ) ـ ت. د. سجيع الجبيلي ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط (٢٠٠٩م).

(٢٠٣) **محاضرات الأُدباء ومحاورات الشُّعراء والبُلغاء** ـ الحسين بن محمد الأصفهاني (الرَّاغب) ت (٥٠٢هـ) ـ هذَّبه واختصره: إبراهيم زيدان ـ مطبعة الهلال (القاهرة) ـ ط (١٩٠٢م).

(٢٠٤) **محاكمة الشيخين (دراسةٌ علميةٌ تاريخيةٌ مُوثَّقةٌ، حولَ ما جرى بين ابن تيمية وأبي حيَّان رَحِمَهُمَااللهُ، وأسبابُ ذلك، وأثره)** ـ د. عبدالله بن محمد الشمراني ـ [غير منشور].

(٢٠٥) **المُحْكَم والمُحِيط الأعظم** ـ علي بن إسماعيل المُرسي (ابن سيده) ت (٤٥٨هـ) ـ ت. د. عبدالحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(٢٠٦) **محمد نصيف حياته وآثاره** ـ محمد بن أحمد سيد أحمد، وآخر ـ المكتب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(٢٠٧) **مختارات شعرية** ـ عمر أبو ريشة ت (١٤١٠هـ) ـ المكتب التجاري لطباعة (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٥٩م).

(٢٠٨) **مختار «الصِّحاح»** ـ محمد بن أبي بكر الرازي ت (بعد ٧٦٨هـ)؛ ت. حمزة فتح الله، وآخرَيْن ـ وزارة المعارف العمومية (مصر) ـ المطبعة الأميرية (القاهرة) ط (١٣٤٣هـ).

(٢٠٩) **المُختار من صحاح اللغة** ـ محمد محيي الدين عبدالحميد ت (١٣٩٢هـ)، وآخر ـ المكتبة التجارية الكُبرى (القاهرة) ـ ط (١٣٥٣هـ).

(٢١٠) **المدخل إلى: «السنن الكبرى»** ـ أحمد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨هـ) ـ ت. أ. د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ـ أضواء السلف (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(٢١١) **المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب** ـ د. بكر بن عبدالله أبو زيد ـ دار العاصمة (الرِّياض) ـ ط الأولى (١٤١٧هـ).

(٢١٢) **مرآة الجنان وعِبرة اليَقْظان فيما يُعتبر به من حوادث الزمان** ـ عبدالله بن أسعد اليافعي ت (٧٦٨) ـ ت. خليل المنصور ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٧هـ).

(...) مزالق في التحقيق = نظراتٌ في تحقيق التراث.

(٢١٣) **مسالِك أهل السُّنَّة فيما أَشْكلَ من نصوص العقيدة** ـ د. عبدالرزاق بن طاهر مَعَاش ـ دار ابن القيم (الرياض)، ودار ابن عفان (القاهرة) ـ ط (١٤٢٥هـ).

(٢١٤) **المُستدرك: على: «الصَّحِيحَيْن»** ـ محمد بن عبدالله الحاكم ت (٤٠٥هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف النظامية (حيدر أباد الدكن) ـ ط الأولى (١٣٣٥هـ) ـ [تصوير: دار المعرفة (بيروت)].

(٢١٥) **المُسْتَقْصى في أمثال العرب** ـ محمود بن محمود الزمخشري ت (٥٣٨هـ) ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الثانية (١٩٨٧م).

(٢١٦) **المُسند** ـ أحمد بن محمد بن حنبل ت (٢٤١هـ) ـ ت. شعيب الأرنؤوط ت (١٤٣٨هـ)، وآخرين ـ مؤسسة الرِّسالة (بيروت) ـ ط الثَّانية (١٤٢٠هـ).

(٢١٧) **المُسند الجامع**[1] ـ عبدالله بن عبدالرحمن الدَّارمي ت (٢٥٥هـ) ـ ت. حسين سليم أسد ـ دار المغني للنشر والتوزيع (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(٢١٨) **المُسند** ـ أحمد بن علي الموصلي (أبو يعلى) ت (٣٠٧هـ) ـ ت. حسين سليم أسد ـ دار المأمون للتراث (دمشق)، ودار الثقافة العربية (دمشق) ـ ط الثانية (١٤١٠هـ).

(...) مسند البزار = البحر الزخار.

(٢١٩) **مسند الشَّاميين** ـ سليمان بن أحمد الطبراني ت (٣٦٠هـ) ـ ت. حمدي بن عبدالمجيد السلفي ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ). [تصوير].

---

(١) هذا العنوان الصحيح للكتاب، وله طبعاتٌ مشهورةٌ، ومتداولةٌ، بعنوان: «السُّنَن».

(٢٢٠) **المصباح المنير في غريب «الشرح الكبير»** ـ أحمد بن محمد الفيومي ت (٧٧٠هـ) ـ ت. حمزة فتح الله، وآخر ـ المطبعة الأميرية (القاهرة) ـ ط (١٩٢٢م).

(٢٢١) **المُصنَّف** ـ عبدالرزاق بن همَّام الصنعاني ت (٢١١هـ) ـ ت. حبيب الرحمن الأعظمي ـ المكتب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤٠٣هـ).

(٢٢٢) **المُصنَّف في الأحاديث والآثار** ـ عبدالله بن محمد (ابن أبي شيبة) ت (٢٣٥هـ) ـ ت. كمال يوسف الحوت ـ مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٩هـ).

(٢٢٣) **مضمار الحقائق وسر الخلائق** ـ الملك: محمد بن عمر الأيوبي ت (٦١٧هـ) ـ ت. د. حسن حبشي ـ عالم الكتب (القاهرة) ـ ط الأولى (١٩٦٨م).

(٢٢٤) **مُعجم الأُدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)** ـ ياقوت بن عبدالله الحموي ت (٦٢٦هـ) ـ ت. د. إحسان عباس ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٩٣م).

(٢٢٥) **مُعجم أُسر بريدة** ـ محمد بن ناصر العبودي ـ دار الثلوثية (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٣١هـ).

(٢٢٦) **مُعجم البُلدان** ـ ياقوت بن عبدالله الحموي ت (٦٢٦هـ) ـ دار صادر (بيروت) ـ ط (١٣٧١هـ) ـ [تصوير].

(٢٢٧) **معجم الشُّعراء من العصر الجاهلي حتى سنة (٢٠٠٢م)** ـ كامل سلمان الجبُوري ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(٢٢٨) **المُعجم الكبير** ـ سليمان بن أحمد الطبراني ت (٣٦٠هـ) ـ ت. حمدي عبدالمجيد السلفي ـ ط الثانية ـ [تصوير: مكتبة ابن تيمية (القاهرة)].

(٢٢٩) **مُعجم المطبوعات العربية والمعرّبة (وهو شاملٌ لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية، مع ذكر أسماء مؤلِّفيها، ولمعة من ترجمتهم، وذلك من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية ١٣٣٩هـ)** ـ يوسف بن إليان بن موسى سركيس ت (١٣٥١هـ) ـ مطبعة سركيس (القاهرة) ـ ط (١٣٤٦هـ) ـ [تصوير: دار صادر (بيروت)].

(٢٣٠) **مُعجم المؤلِّفين** ـ عمر رضا كحَالة ت (١٤٠٨هـ) ـ مؤسسة الرِّسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).

(٢٣١) **مُعجم اليمامة** ـ عبدالله بن محمد بن خميس ـ الناشر (بدون) ـ ط الأولى (١٣٩٨هـ).

(...) المغازي = كتاب المغازي.

(٢٣٢) **المُغْرِب في حُلَى المَغْرِب** ـ علي بن موسى المغربي ت (٦٨٥هـ) ـ ت. د. شوقي ضيف ـ دار المعارف (القاهرة) ـ ط الرابعة.

(٢٣٣) **مُفاخرة الجواري والغِلمان** ـ عَمرو بن بَحر الجاحِظ ت (٢٥٥هـ) ـ ت. عبد السَّلام بن محمد بن هارون ت (١٤٠٨هـ) ـ [مطبوع ضمن: «رسائل الجاحظ» السابق].

(٢٣٤) **مفتاح السَّعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** ـ أحمد بن مصطفى الرُّومي (طاش كبرى زاده) ت (٩٦٨هـ) ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٥هـ).

(٢٣٥) **المفردات في غريب القرآن** ـ الحسين بن محمد الأصفهاني (الرَّاغب) ت (٥٠٢هـ) ـ ت. محمد سيد كيلاني ـ دار المعرفة (بيروت) ـ ط الأولى.

(٢٣٦) **مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطَّناحي (صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب)** ـ محمد بن محمود الطَّنَّاحي، وآخرين ـ دار البشائر الإسلامية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(٢٣٧) **مُقدمة الصِّحاح** ـ أحمد عبدالغفور عطّار ت (١٤١١هـ) ـ دار العلم للملايين (بيروت) ـ ط الرَّابعة (١٩٩٠م) ـ [مطبوع مع: «الصّحاح» للجوهري، السابق].

(٢٣٨) **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها** ـ محمد بن جعفر الخرائطي ت (٣٢٧هـ) ـ ت. د. عبدالله بن بجّاش الحميري ـ مكتبة الرشد (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٧هـ).

(٢٣٩) **من أخبار «الحجاز» و «نجد» في «تاريخ الجبرتي»** ـ محمد أديب غالب ـ دار اليمامة (الرياض) ـ ط الأولى (١٣٩٥هـ).

(٢٤٠) **المُنْتَظم في تاريخ الأمم والملوك** ـ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ت (٥٩٧هـ) ـ ت. محمد بن عبد القادر عطا، وآخرَيْن ـ دار الكتب العلميَّة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٢هـ).

(٢٤١) **منهج ذوي النَّظر شرح: «منظومة علم الأثر»** ـ محمد محفوظ بن عبدالله التِّرمسي ت (بعد ١٣٢٩هـ) ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(٢٤٢) **منهج المدرسة العقلية في التفسير** ـ أ. د. فهد بن عبد الرحمن الرومي ـ الناشر: المؤلف ـ ط الثانية (١٤٠٣هـ).

(٢٤٣) **المُوضوعات مِنَ الأحاديث المرفوعات (الموضوعات الكُبرى)** ـ عبدالرحمن بن علي (ابن الجوزي) ت (٥٩٧هـ) ـ ت. د. نور الدين بن شكري بويَاجيلَار ـ أضواء السلف (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ).

(٢٤٤) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ـ محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) ـ ت. محمد علي البجاوي ـ [تصوير: دار المعرفة (بيروت)].

(٢٤٥) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ـ محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) ـ ت. عادل أحمد عبدالموجود، وآخرَيْن ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٢٤٦) **النُّجُوم الزَّاهِرة في ملوك «مصر» و «القاهرة»** ـ يوسف بن تغري بردي الأتابكي ت (٨٧٤هـ) ـ ت. محمد حسين شمس الدين ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٣هـ).

(٢٤٧) **نظراتٌ في تحقيق التراث (دراسةٌ علميةٌ حول ما يحدُث في ميدانِ تحقيقِ التُّراث من مزالقٍ، مع التأصيل والتطبيق)** ـ د. عبدالله بن محمد الشمراني ـ [غير منشور].

(٢٤٨) **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب** ـ أحمد بن محمد المَقَّري التِّلمساني ت (١٠٤١هـ) ـ ت. د. إحسان عباس ـ دار صادر (بيروت) ـ ط (١٣٨٨هـ).

(٢٤٩) **نهاية الأَرَب في فنون الأدب** ـ أحمد بن عبدالوهاب النّويري ت (٧٣٣هـ) ـ ت. د. مفيد قميحة، وآخرين ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(٢٥٠) **النِّهاية في غريب الحديث والأثر** ـ المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) ت (٦٠٦هـ) ـ ت. محمود بن محمد الطَّنَاحي ت (١٤١٩هـ)، وآخر ـ دار إحياء الكتب العربية (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٨٣هـ) ـ [تصوير: دار الفكر (بيروت)].

(٢٥١) **النهر الماد من «البحر المحيط»** ـ محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيَّان الأندلسي) ت (٧٤٥هـ) ـ مطبعة السعادة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٢٨هـ) ـ [مطبوع بحاشية أصلِه: «البحر المحيط» السابق].

(٢٥٢) **النهر الماد من «البحر المحيط»** ـ محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيَّان الأندلسي) ت (٧٤٥هـ) ـ ت. بوران الضّنَّاوي، وآخر ـ مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، ودار الجنان (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٧هـ).

(٢٥٣) **النهر الماد من «البحر المحيط»** ـ محمد بن يوسف الغرناطي (أبو حيَّان الأندلسي) ت (٧٤٥هـ) ـ ت. د. عمر الأسعد ـ دار الجيل (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٢٥٤) **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ** ـ محمد بن علي الترمذي (الحكيم) ت (بعد ٣٢٠هـ) ـ ت. إبراهيم إسماعيل عوض ـ مكتبة الإمام البخاري (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٩هـ).

(٢٥٥) **نيل المآرب في تهذيب: «شرح عمدة الطالب»** ـ عبدالله بن عبدالرحمن آل بسام ت (١٤٢٣هـ) ـ مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة (مكة المكرمة) ـ ط (بدون).

(٢٥٦) **هَدِيَّة العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنفين من: «كشف الظنون»** ـ إسماعيل باشا بن محمد البغدادي ت (١٣٣٩هـ) ـ المطبعة الإسلاميَّة (طهران) ـ ط (١٣٨٧هـ) ـ [تصوير: دار الفكر (بيروت) ـ (١٤٠٢هـ)].

(٢٥٧) **الوافي بالوَفَيَات** ـ خليل بن أَيْبَك الصَّفَدي ت (٧٦٤هـ) ـ ت. أحمد الأرنؤوط، وآخر ـ دار إحياء التراث العربي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(٢٥٨) **وَفَيَات الأعيان وأنباء الزمان** ـ أحمد بن محمد الإربلي (ابن خَلِّكَان) ت (٦٨١هـ) ـ ت. د. إحسان عباس ـ دار صادر (بيروت) ـ [تصوير: دار الفكر (بيروت)].

(٢٥٩) **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر** ـ عبد الملك بن محمد الثعالبي ت (٤٢٩هـ) ـ ت. د. مُفيد محمد قميحَة[1] ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٣هـ).

[المواقع الإلكترونية]:

(٢٦٠) ١ ـ موقع «صيد الفوائد»:

[http://saaid.net/Warathah/1/alarnaut.htm#_Toc70769592]

(٢٦١) ٢ ـ موقع «ملتقى أهل الحديث»:

[http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=38091]
[http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=77116]
[http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=76873]

(٢٦٢) ٣ ـ موقع «رابطة العلماء السُّوريين»:

[https://islamsyria.com/site/show_cvs/64]

(٢٦٣) ٤ ـ موقع: «إسلام ويب»، فتوى رقم: (١١٩٧٠٠).

[https://www.islamweb.net/ar/fatwa/119700/]

(٢٦٤) ٥ ـ موقع صحيفة عاجل الإلكترونية:

[https://ajel.sa/9NM7tD/amp/]

---

(١) كذا على غلافِه، وهو كذبٌ، ومُحقِّقه الحقيقي هو الشيخ: محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعه السَّارق المذكور، بعد أنْ أعاد صفَّه، وحذف منه بعض التعليقات، ونسي حذف اسم محقِّقه الحقيقي من آخر مقدمة التحقيق (١/ ٢٢)؛ حيث جاء فيها:

(وبعدُ؛ فأحسِبُ أنني أسديتُ إلى قُرَّاء العربية، يدًا لا يجحدُها أحدٌ منهم، بتحقيق نصوص هذا الكتاب، وتقويم ما أعوجَّ منها بفعل الناسخين، والناشرين، وبشرح ما دعت الحاجة إلى شرحِه من المُفردات. كتبه: محمد مُحيي الدِّين عبدالحميد) ا.هـ مختصرًا

(٢٦٥) ٦ ـ موقع صحيفة الجزيرة:

[http://www.al-jazirah.com/2016/20160529/bo1.htm]
[http://www.al-jazirah.com/culture/2010/25032010/ttt7.htm]

(٢٦٦) ٧ ـ موقع اليوتيوب:

[https://www.youtube.com/watch?v=PUOiB0ylSek]
[https://www.youtube.com/watch?v=Pqngg9Ip8ak]
[https://www.youtube.com/watch?v=9MnbtADooCQ&t=460s]

شرح: «العقيدة الطحاوية»؛ دروس صوتية ـ معالي الشيخ: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، على موقع يوتيوب.

[https://www.youtube.com/watch?v=I2ristgtQyQ]

(٢٦٧) ٨ ـ موقع منتدى بريدة:

[https://forum.buraydh.com/showthread.php?t=255510]

(٢٦٨) ٩ ـ موقع النَّسَّابون العرب:

[https://www.alnssabon.com/t12247.html]

❊ ❊ ❊ ❊

فِهْرِسُ
المَوْضُوعَاتِ وَالفَوَائِدِ

الموضوع	الصفحة

* * * *